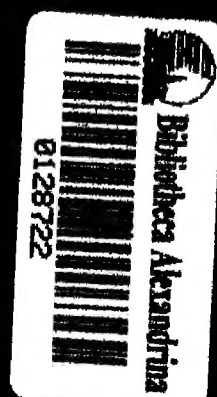


مكتبة الأهرام
للبحوث العلمي

القسم

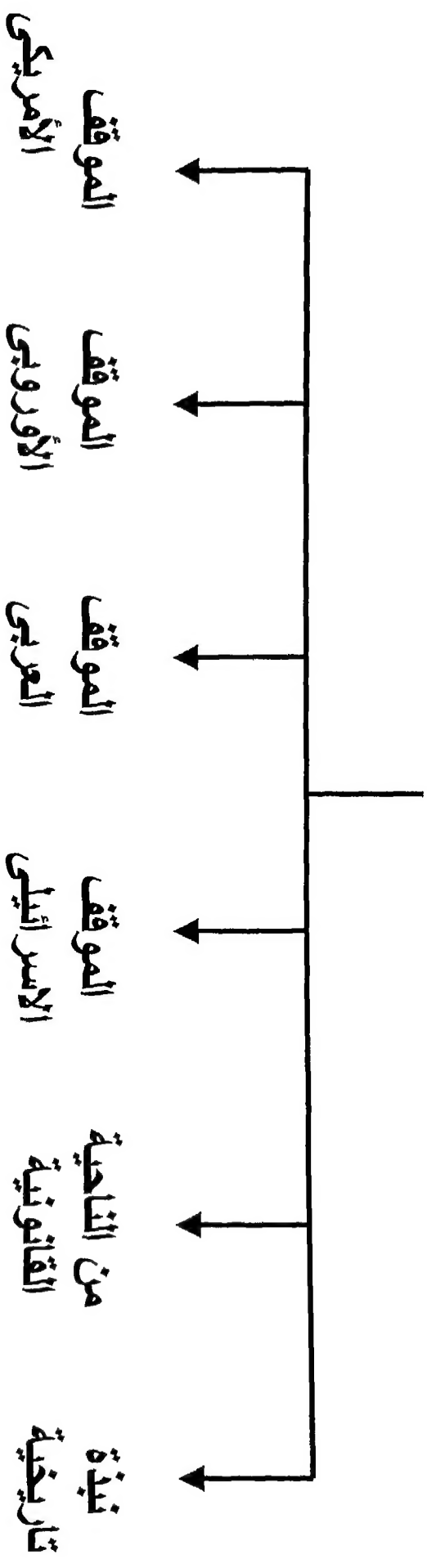


القدس

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الفصل



قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام - الحياة - الشرق الأوسط - الوفد

ثانيا : المجلات

مجلة السياسة الدولية

ثالثا : الكتب

- ١ - ملف الأهرام الخليل في اتفاق طابا
الاستراتيجي
مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية
ع ١١ نوفمبر ١٩٩٦
- ٢ - مختارات اسرائيلية المسار الفلسطيني الاسرائيلي
مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية
ع ٣٥ نوفمبر ١٩٩٧
- ٣ - كتاب القدس من بن غوريون الى نيتانياهو
احمد يوسف القرعي
١٩٩٧
- ٤ - كتاب نحن و اوروبا
هاني خلاف
١٩٩٧
- ٥ - كتاب موسوعة بيت المقدس
فؤاد ابراهيم عباس
١٩٩٨
- ٦ - كتاب القانون الدولي لحقوق الانسان
جعفر عبد السلام على
١٩٩٩

نبذة تاريخية

القدس نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس وحقنا التاريخي	فطين أحمد فريد	الاهرام	٤٠٢٨٣	١٩٩٧/٣/٢٢	١
٢	بيت المقدس	فؤاد ابراهيم عباس	موسوعة بيت المقدس		١٩٩٨	٢

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فطين أحمد فريد
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	٤٠٢٨٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٢٢

القدس... وحقنا التاريخي

داود وعاد الاسم «سالم» أو «شالم» ثانية. وكانت القدس التاريخية كما كانت فلسطين كلها هدفا للهجرة العربية من قلب الجزيرة العربية ويوجد وجود الجنس العربي فيها في رأي الباحثين الثقافت إلى عشرة آلاف سنة. ولا ننسى هنا أن اليهود لم يكونوا قد ظهروا إلى عالم الوجود في الألف الثالث المشار إليه. كان قلب الجزيرة العربية هو المعين الذي يمد العراق وسوريا وفلسطين بالسكان الذين كانوا يلتهمسون الماء والرعي والاستقرار... وتحت تأثير هذه العوامل

فطين أحمد فريد على
نكتوره في التاريخ الحديث
والمعاصر

خرجت قبائل عديدة مهاجرة إلى فلسطين، وفي أثناء الألف الرابع هاجرت من قلب الجزيرة العربية قبائل من العموريين والكنعانيين (اليبوسيين) وفي أوائل القرن الثاني الميلاد سماها الامبراطور الروماني «ادريان» (إيليا كابيتوليتا) أي إيليا الكبرى و «إيليا» من إيليس، اسم عائلة الامبراطور، وظل الناس يستعملون هذا الاسم مرة ومرة أخرى «أورشليم»، وخاصة منذ منتصف القرن الرابع للميلاد.

واسم إيليا هو الاسم الذي تضمنته العهدة العمرية التي أعدها عمر بن الخطاب عندما دخل إليها عام ٦٣٧م وبعد الفتح الاسلامي شاعت أسماء «القدس» و «دار السلام» و «قرية السلام» و «مدينة السلام» وتعني القدس في اللغة القديمة «الطهارة» كما تعني «المكان المرتفع» الذي يصلح للزراعة وبيت المقدس المطهر، أي المكان الذي يظهر به من

واللهو ادعاء في تسمية القدس فقد أسموها باسم «يرة» شالم» وهم يقولون أن سام بن نوح قد سماها «شلم» أي السلام. وإبراهيم سماها «يرة» بمعنى الخوف فقرر الله «كما يدعون» أن يسميها بالاسمين معا أي (يرة شلم) أي أورشليم والانعاء خرافى من أساسه.

ومن كل ذلك نلاحظ أن أسماء القدس كلها عربية الاصول ييوسية أو كنعانية إلا عندما سماها داود وادريان باسميهما اللذين ذهبا مع الأيام حتى الاسم أورشليم اسم كنعاني وكذلك الاسم ييوشلايم تعبير أرامي عربي، كما نلاحظ أن تسمية المدينة عربية الأساس، فقد دشن اليبوسيين العرب هذه المدينة قبل مرور النبي إبراهيم بالقدس أكثر من ألف سنة وهي مدينة عربية قبل أن يحتلها داود بأكثر من ألف سنة.

أن الشعب الفلسطيني يعتبر القدس بمثابة «القلب» من قضيتهم كلها، بالإضافة إلى الاصرار العربي المجمع على أهمية المدينة وقديستها مستودا في ذلك من أكثرية دولية. أزاء ذلك كله ستشكل القدس عقبة في طريق أية تسوية تطرح في الأيام القادمة وتضع إسرائيل أمام خيار جدى بين «سلام» تبغية للخلاص من حربها مع الشعب الفلسطيني وبين الاستمرار في «أسر» القدس ومواجهة اصرار الشعب الفلسطيني بل الشعوب العربية والاسلامية على عروبة واسلامية القدس..

تنفرد القدس عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية والتاريخية، والحضارية.. وقد استأثرت المدينة بهذه المكانة عبر التاريخ وعلى اتساع الكرة الأرضية، فكان لها تأثير يندر مثيله في مسيرة الإنسانية، كما لعبت دورا مهما في عملية الاحتكاك والامتزاج بين الحضارات المختلفة قديمها وحديثها.. وقد تعرضت المدينة خلال تاريخها إلى الكثير من الغزوات كان آخرها وأخطرهما على الإطلاق الت-

الاستيطانية الصهيونية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.. وتستهدف هذه الغزوة فلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة، وبشكل

خاص مدينة القدس، بأرضها ومقدساتها وحضارتها وثقافتها ومستقبلها.

ولم يكن وقوع المدينة المقدسة في قبضة الاحتلال الاسرائيلي نتيجة حربي ١٩٤٨، ١٩٦٧ فحسب، بل جاء تدويرا لسلسلة من المخططات الدقيقة والمدرسة التي كان تنفيذها - وما زال - يجرى على مراحل متعددة تتلام مع القدرات الصهيونية البربرية، والمادية، والسياسية، والعسكرية، واليوم وبعد مرور قرن من الزمان على أول تسلسل صهيوني القدس يأتي بنيامين نتنياهو ليكمل استيلاء الحركة الصهيونية على كل اراضي القدس

غربيها وشرقيها ويبنى عليها المزيد من المستوطنات. ومن أشد الجوانب فجيرة في مأساة القدس طغيان المغالطات والوان الافتراء والتجني على التاريخ والحضارة لتغيير معالم المدينة العربية المقدسة، فالقدس عربية في ما ضيها وخاضرها ومستقبلها لا يلغى عرويتها حكم عسكري دخيل، ولا يقلل من قديستها تأمر دول الاستعمار والمنظور التاريخي للقدس يوضح ويؤكد ذلك.

فلسطين تعرف قديما بأرض «كنعان» نسبة إلى العرب الكنعانيين الذين عاشوا بها منذ سنة ٣٥٠٠ ق. م. وقد ذكر العالم البريطاني برنارد استاذ التاريخ المتخصص في شئون القدس بجامعة «ويلز» أن عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية فان أمر المدينة استقر بعدئذ على أنها مدينة ييوسية «كنعانية» عربية واسمهم «يبيوس» أو «سالم» نسبة في الحالين إلى اسم أحد جدودهم.. فلا علاقة إذن لليهود بإنشاء المدينة أو بقديستها. وقد عرف من ملوك القدس القدماء من اليبوسيين «سالم اليبوسي» و«مكلى صادق» و«ادوني بازق».

ولا ترد التوراة نفسها والمراجع الاثرية مدينة القدس إلى أقدم من عهد اليبوسيين ولا يعرف لها اسم قبل «يبيوس» أو «سالم» ولما استولى داود على القدس سمى المدينة باسمه وجاء اسمها «مدينة داود» وبدأ اسم ييوسى يختفى تدريجيا ثم اختفى فيما بعد اسم مدينة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - بيت المقدس والعرب

يرجع وجود الجنس العربى فى القدس اعتماداً على الكشوف الأثرية إلى عشرة آلاف سنة .

[Ellsworth Huntington. Palestine and its Transformation, British school of Archaeisgy, The American school of prehistoric]

فقد كانت القدس وفلسطين عامة هدفاً أو طريقاً للهجرات العربية القديمة من قلب شبه الجزيرة العربية فى اتجاه الشمال أو الشمال الشرقى (الهلل الخصب) ، وإذا اختلف العلماء فى بدايات هذه الهجرات من ناحية الزمن فإنهم لم يختلفوا فى انها كانت متواجدة منذ الألف الخامس والرابع والثالث قبل ميلاد المسيح .

[W.F. Albright: The Archaeology of Palestine. P. 37.]

وإنه فى خلال الألف الرابع هاجرت من قلب شبه الجزيرة قبائل من العموريين والكنعانيين ومعهم اليبوسيون من جهة الخليج العربى شرق شبه الجزيرة . وقد اكتشف العالم الأثرى (Ab. Thomas) المختص بدراسة القدس بجامعة أيرلندا الشمالية آثار اليبوسيين فى مدينة القدس فى زمن هو قبل زمن مجى العبرانيين بثلاثة آلاف سنة .

وقيل إن أول من اختط المدينة من ملوك اليبوسيين (ملك صادق) .

(الآباء الفرنسين ، السير السليم فى يافا والرملة وأورشليم ، ص ٥١) . ولما تولى ملكهم سالم اليبوسى زاد فى بناء المدينة ، وأخذت المدينة اسمها منه : أورسالم بمعنى مدينة سالم ، كما أيدت ذلك نقوش لوحات تل العمارنة فى محافظة أسيوط بمصر .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - نداء كنعانى من قرية العنب

الكنعانيون - التاريخ والسياسة والعسكر والعادات والتقاليد

من خلال كتابات فؤاد عباس

(تكريم الشهداء)

تقدم العبرانيون بطلب من العرب الكنعانيين التخلي عن مساحات واسعة من اراضيهم ، ولكن ملوك كنعان رفضوا التخلي عن شبر واحد من الأرض ، وعندما حشد العبرانيون قبائلهم للبطش بالفلاحين الكنعانيين أعلن الملوك الكنعانيون العرب النقيير .

وتقدم ملك اليومسين الكنعانيين (أدونى صادق) أى (السيد العادل) مع أربعة آخرين من حلفائه ملوك الكنعانيين ومهم (يافيح) الأمورى فى مركباتهم الكنعانية تجرّها الخيول وبجانب كل مركبة جعبة القوس وبيت الرمح يتقدمهم المقاتلون فى سلاح المركبات من على القوم ومن خلفهم المشاة .

وكان من عادة الملوك الكنعانيين أن يمشوا على أرجلهم حفاة ومعهم أسلحتهم إذا اقتربوا من العدو لطلب المبارزة من قيادات العدو قبل التحام الجنود بالجنود . ويشاء سوء الطالع أن يقعوا فى كمين نصبه أعداؤهم وأمر (يوشع) زعيم اليهود قواد جيشه بعد أن أسر الملوك الخمسة أن يضعوا أرجلهم على أعناقهم إهانة لهم بعد أن رفضوا الاعتراف بالهزيمة والاستسلام لأعدائهم وأمر بتعذيبهم ثم قتلهم ، وعلقهم على خمسة خشب وبقوا معلقين على الخشب حتى المساء حيث أنزلوا عنها وطرحوا فى مغارة ووضعت حجارة كبيرة على فم المغارة .

ولم يستسلم الجنود بعد قتل ملوكهم ولكنهم أثاروا حرباً شرسة ضد المعتدين عند قرية (مغار) فى وسط فلسطين وهى قرب مدينة (الرملة) الآن ، وعرفت المعركة الشرسة باسم معركة المغار . لم يستسلم العرب الكنعانيون فيها لأعدائهم ولولا حزن عميق فى قلوب الجنود لسجلوا نصراً حاسماً على الأعداء .

ومن أريحا مدينة القمر ، حتى مواقع قريبة من (أسدود) و (عسقلان) وكلها مدن كنعانية ، كان هناك حداد على الأبطال الخمسة أكثر من أربعين يوماً ، توقف الجميع فيها عن أكل الفريكة ، ولم يشربوا السنابل ، ولم يخبزوا الخبز فى التناير ، وما عجنوا الشعير والعدس ، وما وضعوا النار على البلوط فى المواقد ، وما فرشوا الطبلبات ، وما أوقدوا الفتيلة فى المصابيح ، وما دهن النساء اليافعات شعورهن بالزيت ، وما

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لبسن في أقدامهن الناعمة أحذية حراء ، أما الرجال فقد جزوا شعورهم وكانوا يرسلون رسلهم خفية إلى المغارة التي تضم الشهداء لينشدوا أناشيدهم الوطنية على نغمات القيثارة ذات الثمانية أوتار ، ويفرسون غرسات من شجر الجميز المقدس على جنبات المغارة ، ويتلون أدعيتهم إلى آلتهم (الصاعقة) لتحمل الجلث إلى الأبد .

ولم يتوقف المؤايون والأموريون والبيسويون وأحفاد العمالقة والفرزيون بعد ذلك عن مهاجمة سهل (زرعين) الذي استوطنه اليهود ، كما لم ينقطعوا عن الإغارة عليه ، وحذا حذوهم بعد مئات السنين خلفاؤهم الفلسطينيون في النقب جنبا إلى جنب مع أحفادهم حيث أثاروا معارك (أفيق) رأس العين و(جلبوع) وفي نابلس وفي قرية العنب (قرية أبو غوش اليوم وقريبا) من بيت المقدس قاتل الكنعانيون العرب اليهود .

ونادى (لاوى) زعيم الكنعانيين الحويين رجاله في قرية العنب من خلال أمر حربي يومي : لا تقبلوا أن ترضخوا لليهود فتكونوا محتطبي حطب أو سقائي ماء لهم ، ولا تمسوا أرقاء كالذين يقبلون مسألتهم .

ولا ننسى أن نلاحظ أنه قد غلط الصهاينة التاريخ حين خلطوا التراثين اليهودي والكنعاني لأن النصوص العبرانية هي في غالبيتها كنعانية الجذور .

فكلما عاودت قراءة كتاب جيمس فريزر "القولكلور في العهد القديم" متخذاً الدراسة المتأنية هدفاً وأسلوباً زدت اقتناعاً بأن القولكلور كما عرفه العبرانيون إنما هو ذو جذور كنعانية في أغلبية نصوصه ورواياته المنقولة ومعنى هذا أن أجدادنا من الكنعانيين والعمالقة على أرض كنعان تركوا بصماتهم على القولكلور الذي عاش على الأرض الفلسطينية بما في ذلك ما ورد في (العهد القديم) من أساطير . ويدعى الصهونيون أن حضارة اليهود والعبرانيين القدماء هي مركزة كل الحضارات التي ظهرت في فلسطين وكل ما عداها يذوب فيها . لقد روى العهد القديم من الكتاب المقدس (التوراة) قصص العبرانيين جنبا إلى جنب مع قصص الكنعانيين العرب كما في سفر الزامير وسفر التكوين وسفر الملوك وسفر الأيام وغيرها ، وقد نقل اليهود التراثين مختلطين في أكبر مغالطة تاريخية حضارية حيث سموها معاً (تراث اليهود) (The Jewish Legacy) ، أي أنهم خلطوا بين التراثين اليهودي والكنعاني الفلسطيني محاولين اعتبار التراث الكنعاني جزءاً من تراثهم ، وهذا ليس له مبرر علمي ، وعكس ذلك بالتأكيد له مبرر ؛ ذلك لأن الكنعانيين كانوا في أرض كنعان قبل عام ٣ آلاف قبل الميلاد، أما العبرانيون فقد عبروا أرض كنعان أي فلسطين بعد عام ألفين قبل الميلاد .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

واذكر اننى فى ندوة الفولكلور الأولى ببغداد فى آذار (مارس) ١٩٧٧ قد قلت أن تقارب بعض الأسماء التى وردت فى الأساطير الكنعانية والعبرانية قد أوجد مجالاً لمحاولة من جانب الصهيونيين تهدف إلى امتصاص الكلمات الكنعانية فى الأثر الأسطورى مجرد تشابه هذه الكلمات مع الكلمات العبرية ، وبالتالى محاولة امتصاص الأساطير الكنعانية للإيهام بأن كل تراث فلسطين القديم إنما هو تراث يهودى ، ونحن مطالبون عربياً وفلسطينياً بتحطيم هذه الأكاذيب الكبرى عن طريق الكشف عن الحقائق .

ولو عدنا من ندوة الفولكلور الأولى فى بغداد إلى جيمس فريزر "الفولكلور فى العهد القديم" لوجدنا اعترافاً ضمنياً فى الكتاب بأن قصة الطوفان الكبير هى أم لكثير من الأثر الأسطورى كما هو فى العهد القديم كما نجد أيضاً اعترافاً بوجهة الرأى الذى يقول بأن العبرانيين كانوا قد أخذوا حكاية الطوفان عن الكنعانيين أجداد الشعب الفلسطينى اليوم ، وذلك بعد أن عبروا وأقاموا فى أرض كنعان ، وأن سكان البلاد الأصليين عرفوا القصة عن طريق الأدب البابلى فى حوالى الألف الثانى قبل الميلاد . وقد آيدت الكتب العبرية التى اهتمت بالتراث ما أورده جيمس فريزر .

وما أورده هذه الكتب ، أن العمالقة وعلى رأسهم (عوج بن عنق) قد ساهموا فى نقل الخشب اللازم لصنع سفينة نوح التى هى بمثابة سفينة الإنقاذ فى الطوفان العالى الكبير ، وهو الطوفان الذى تحدث عنه الأثر الأسطورى لكثير من الشعوب الراقية فى العالم ، ومعنى هذا أن أجدادنا قد عاشوا قصة الطوفان الكبير ذاتها بتفصيلات أحداثها . أما الكتب الدينية فقد آيدت ما أورده الكتب المهتمة بالتراث فجعلت قصة ابراهيم الخليل أبى الأنبياء والمرسلين الخور الذى تدور عليه قصص الأنبياء القدامى ، كما أكدت هذه الكتب أن هذا الجد (ابراهيم) قد دفن فى مغارة بأرض كنعان ومعنى هذا أن قصص الأنبياء فى فلسطين بتفصيلات أحداثها وفولكلورها اصطبغ بصبغة أرض كنعان . ونحن إذا تحدثنا عن العمالقة أو العمالق امتزجت الأسطورة بالحقبة والتراث الشعبى بالتاريخ ..

وأغلب الظن أنه لا بد أن نقف عند أساطير الأولين ونحن نلعب أوراقنا الفلسطينية منذ أقدم الأزمنة عبر العصور الموهلة فى القدم حتى هذه الأيام .. ونحن عندما نقول عن الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، أنهم يستيقظون كالمارد أو العمالق الذى خرج من القمم فإن الحقيقة هى التى تطفئ على الخيال وتصنع ذلك أن من أجددهم قوم من الكنعانيين عرفوا باسم العمالقة أو العمالق وصفوا بأنهم ضخام الأجسام والأعمال سيطروا فى وقت ما من التاريخ القديم على طريق التجارة بين (غزة) و (العقبة) . وهناك

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

قول عن رحلات الشتاء والصيف هو أقدم من القول الوارد عن رحلة الشتاء والصيف المنحدر عن الجاهلية المتأخرة في شبه جزيرة العرب . ولعل الرحلات التى أسهم فيها العمالة هى نواة الرحلات اللاحقة .
(غزة) العماليق هى (غزة) التى تركت فى أبنائها العناد الثورى عندما يستحجب العناد وعندها لا يكون هناك بديل عنه .

قالوا : وكانت بلاد العماليق فى مواضع النقب وسيناء ومنهم (الجرزيون) ، وهم فرع منهم نسب إليه جبل (جرزيم) بنابلس كما نسب إلى العمالة (جبل العمالة) فى نابلس أيضاً

وقالوا أيضاً : أن من المدن التى كانت على هذا الجبل (فرعتون) وهى (فرعتا) اليوم ، التى تبعد عن مدينة (نابلس) عشرة كيلو مترات إلى الغرب ، ولعل فى هذه الصلة بين العمالة ونابلس ما يفسر أن جبالها هى جبال النار أو كما يقال (جبل النار) ، فقد عرف العمالة بشدة المراس والإقدام والبسالة فى ساحات القتال . وهم أول من صدم اليهود فيما حاولوا اغتصاب البلاد وأول من أوقع فيهم الرعب الشديد . ولا يذهب المؤرخ (الطبرى) بعيداً عندما يقول أن (عمليق) هو أو من تكلم اللغة العربية كما لا يبتعد المؤرخ (ابن خلدون) عن الحقيقة عندما يقول إن أول ملك للعرب فى بر الشام إنما هو الذى كان للعمالة .. وإذا ذكرنا جذور الأساطير الأولى فى فلسطين فلا بد من القول أن العمالة هم فى مرتبة عاد وثمود وطسم وجديس وجاسم وهؤلاء كلهم من العرب وبعضهم استوطن أجزاء من فلسطين ..

ويؤكد التاريخ أن العمالة ظلوا يقاتلون اليهود ولم يفت فى عضدهم أن أكثر أبنائهم ذبحوا فى المعارك ، وأنهم كادوا ينقرضون فهم قد تركوا فى كل قرية ومدينة فى البلاد قبساً من الشعلة والجدوة للودود عن الوطن .. وحملت الراية بعدهم السلالات العديدة الضخمة الرئيسية من الكنعانيين .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والفراعنة

طبقاً للوحات تل العمارنة المكتشفة في محافظة أسيوط بمصر فإن النقوش دلت على أن أحد رجال السلطة في (أورسالم) - أى القدس - فى عهد اليبوسيين واسمه (عبد حيبا) أرسل إلى الفرعون تحتمس الأول سنة ١٥٥٠ ق.م رسالة يستجده فيها بمدد من الجنود لصّد غارات أقوام اسمهم (حبيبرو) من الغجر ، فأنجده بالفعل ، لكن المدينة ظلت خاضعة بعد ذلك للفراعنة فى عهد تحتمس الثالث ١٤٧٩ ق.م ، الذى أقام عليها حاكماً من أبناء مصر . كما كانت القدس خاضعة لمصر الفرعونية فى عهد (امنحوتب الثالث) ١٤١٣ ق.م ، وإخناتون ١٣٧٥ ق.م ، وسيتى الأول ، ورعمسيس الثانى ١٩٩٢ ق.م ، وتيخاو ٦١٠ ق.م .

بيت المقدس - الكنعانيين

والديانة المصرية القديمة

كنا نجد العبادات المصرية والوطنية جنباً إلى جنب فى فينيقيا وكنعان ، زمن ملوك الدولة الحديثة فى مصر . كان يعبد (رشف وعنات) إلى جانب (آمون رع) و (حراختى) .

والى الشرق من بحيرة طبرية صخرة منعزلة جاء عنها أن أيوب اعتمد عليها ، وقد مثل عليها (رمسيس الثانى) وهو يعبد إليها محلياً ، وقد التخر (رمسيس الثالث) كذلك صراحة بأنه شيد فى فينيقيا معبداً لآمون . وكان اسمه (بيت رمسيس فى كنعان) وهذا دليل على أن الفينيقيين هم فرع من الكنعانيين لكن ليس العكس ، وقد صنع الملك كذلك تمثالاً كبيراً لآمون يُسمى (آمون رمسيس) تأتى إليه شعوب سوريا بتقديماتها . وكانت (بعلة جيبيل) أو (سيدة جيبيل) الحامية العظيمة للملاحين ومنهم الملاحون المصريون . وقد سوى هؤلاء بينها وبين آلههم (حاتحور) - ألتى سميت (سيدة جيبيل) .

فى الحرب السورية الخامسة على متابعة فتح جوف سوريا ، واستطاع (أنطيوخس) أن يتقدم حتى مدينة غزة) لكن هذه المدينة الصادقة للوفاء لمصر باستمرار أظهرت شجاعة جديدة بتقايلدها ، إذ أنها قاومت أنطيوخس بعنف إلى أن أجهدا الكفاح فسقطت فى يده ، وخرّ بها عام ٢٠١ - ٢٠٠ ق.م . وكانت غزة قد شجعت القائد (سقوباس) على تجميع جيش قوى فاسترد غزة وطرد أنطيوخس من فلسطين ، نجد أن أنطيوخس لم يلبث أن أنزل بسقوباس (قائد جيش بطليموس) هزيمة موجعة فى معركة (Panion)

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وذلك عند المكان الذي يخرج فيه نهر الأردن من مؤخرة لبنان ، الأمر الذي جعله ينسحب مع من تبقى من رجاله إلى (صيدا) حيث حاصرها أنطيوخس براً وبحراً وذلك في عام ٢٠٠ ق.م ، ولم يلبث أن أرغم (سقوياس) على التسليم ربيع عام ١٩٩ ق.م ، ثم استرد بيت المقدس ويافا ونشر سطوته على كل فلسطين حتى صحراء سيناء ، وعندما حل عام ١٨٩ ق.م كانت مصر قد فقدت جوف سوريا نهائياً .

ولقد كانت سياسة البطالسة الخارجية تهدف إلى السيطرة على طريق التجارة وبناء إمبراطورية بحرية وقد تمتعوا بالفعل بسيادة البحار في فترات من عهد الملوك البطالسة الثلاثة الأوائل .

وطبقاً للمؤرخ (هرودوتس) فإن فينيقيين من صور كانوا يعيشون في (منف) حيث كان يوجد معبد للإله (أفروديت) الأجنبية ، وهذه الآله فيما يبدو كانت الآله السامية (أسراتي) ، ففي خطاب من منتصف القرن الثالث ق.م موجه إلى (زينون) وكيل أشغال (أبولونيوس) وزير مالية (فلادلفيوس) نجد أن كهنة (أسراتي) الفينيقيين المصريين المقيمين في (منف) يطلبون منة من الزيت لإقامة شعائهم الدينية مثل تلك التي كانت تمنح لمعابد الإغريق المقيمين في (منف) ، لكن بعد انتهاء عصر بطليموس الثالث لم تعد مصر مركزاً لنشر عبادة (سرايس) في العالم الإغريقي ، إذا أخذ نفوذ مصر الخارجي في الانكماش منذ عهد بطليموس الرابع ، كما أصاب الاهتمام بعد ذلك بعبادة (سرايس) الاضطراب نسبياً .

لقد اكتسب (سرايس) لدى الإغريق مكانة مرموقة مثل ما كان (للام العظمى) و(ميثراس) في آسيا الصغرى ، و (الشمس) في سوريا و (سابازيوس) في تراقيس .

ومثل (سرايس) قدمت (إيزيس) للإغريق في صورة إغريقية كما أصبحت عبادة (سرايس) تنتشر من الإسكندرية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ، وساعدت عبادة سرايس على تضييق الخلاف بين المعتقدات الدينية لكل من المصريين والإغريق .

وكان هدف بطليموس الأول من إنشاء عبادة سرايس لغرس الحجة بين أهل مصر والإغريق المقيمين فيها ، والأكثر من ذلك العمل على إقامة آله الإمبراطورية البطلمية ، وهذا يساعد على تقوية بنيان الإمبراطورية في الأخذ في الاعتبار أن قوة البطالسة وحدها كانت البند الأول للإمبراطورية ، فعندما تلاشت قوتهم زالت إمبراطوريتهم .

مكتبة الأندلس للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى العصر الإسلامى الأموى

سمح عبد الملك بن مروان لبعض اليهود بالإقامة فى القدس ، وكانوا يقومون بخدمة المسجد الأقصى نظير إعفائهم من دفع الجزية (عجز الدين الخبلى : الأنس الجليل ، ص ١٢٣) ، لكن الخليفة عمر بن عبد العزيز أدرك سوء نواياهم ففصلهم عن خدمة المسجد ، وقد بلغ من حب الخليفة (سليمان بن عبد الملك) لمدينة القدس أن ترك فى دمشق أخاه الأصغر وحضر إلى القدس وهو ينوى أن يجعلها عاصمة للخلافة الإسلامية ، ثم عدل عن ذلك .

بيت المقدس فى العصر الإسلامى العباسى

يصف لنا العالم المعروف (برنارد الحكيم) الذى زار القدس فى العصر العباسى سنة ٢٥٧ هـ الموافق ٨٧٠م فيقول : أن المسلمين والمسيحيين فيها على تفاهم تام ، وأن الأمن مستتب للغاية حتى إن المسافر ليلاً يفرض عليه أن تكون بيده وثيقة تثبت هويته والآن زجَّ به فى السجن حتى يحقق فى أمره .

بيت المقدس فى عهد الدولة الإخشيدية

فى عهد هذه الدولة زار القدس الرحالة الفارسى (ناصر خسرو) وقال فى وصفها : فيها عشرون ألف نسمة ، وفيها أسواق جميلة ، وأرضها مرصوفة بالحجارة ، وعلى حافة سهل السامرة فيها توجد قرافة عظيمة فيها مقابر للصالحين .

بيت المقدس فى عهد الفاطميين والسلاجقة

استولى (ألب أرسلان) على بيت المقدس فى عام ٤٦١ هـ الموافق ١٠٧٢م ، وهو من الأتراك السلاجقة وانتزعها من الفاطميين ، إلا أن أهلها قاموا بثورة قالت المدينة فى عام ١٠٧٧م إلى الأرتقيين التركمان ، وفى سنة ١٠٩٨م استزدها الفاطميون بقيادة (الأفضل) بعد أن حاصرها وانتزعها من حاكمها (كمالى) ، ولكن هذا لم يدم طويلاً ، إذ استولى عليها الصليبيون بعد عام واحد .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد المماليك

فى عهد المماليك خرج الصليبيين من بيت المقدس وبلاد الشام كلها إلى غير رجعه ؛ فقد عقدت بين السلطان الأشرف بن خليل قلاوون والفرننج فى عكا سنة ٦٨٢ هـ - ١٢٨٣ م ، معاهدة مدتها عشر سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات (اللقى : سوانح الألس برحلتى لوادى القدس ، مخطوطة بمكتبة رشيد مكى بجورة عسقلان) على أن يكون للسلطان جميع الديار المصرية والحجازية ومعظم بلاد الشام والأردن وفلسطين بما فى ذلك القدس (جمال سرور ، دولة ابن قلاوون فى مصر ، ص ٢٣٣) ، وعندما انتهت دولة المماليك على يدى السلطان سليم الأول العثمانى سنة ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ، أقام السلطان نائباً للسلطنة فى بلاد الشام ، وكانت القدس من أعماله ، ذلك النائب كان جان بردى الغزالى . (أحمد راسم ، عثمانلى تاريخى ، ص ٢٠٠) .

والجدير بالذكر أن المماليك هم الذين خلفوا دولة بنى آيوب فى رد الصليبيين والاحتفاظ بالقدس ، ومنهم السلطان الظاهر بيبرس الذى زار القدس مرتين فى سنة ١٢٦٢ ، ١٢٦٥ ، وأنشأ داراً للحديث والمدرسة الأباصيرية ، كما جدد ما تهدم من بناء قبة الصخرة . (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٢٩ ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ١٩٤) .

كما أنشأ السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (٦٧٩ هـ - ١٢٨٠ م) كثيراً من المنشآت مثل رباط قلاوون ، والمسجد القلندرى ، وقبة الكبكبة ، وغيرها كثير . (مخير الدين الحنبلى : الألس الجليل فى تاريخ القدس والخليل ، ص ٣٤٩ ، ٦٠٥) .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والممالك

دولة الممالك البحرية وفضلها فى القضاء النهائى على

الصلبيين وما اتصل من ذلك ببيت المقدس

يعود الفضل للممالك البحرية فى القضاء النهائى على الصليبيين والمغول . إن هذه حقيقة تاريخية .

ومن الخطأ اعتبار الممالك خدماً للملكية فى الأصل فالمملوك هو عبد ماله ، لكن الممالك هؤلاء الأرقاء البيض غالباً لم يكونوا خدماً للملكية ، بل هم أولئك الذين استحضروا من أقطار مختلفة ورباهم مملوكهم تربية خاصة جعلت منهم محاربين أشداء ، كما أعدوا إعداداً مرموقاً ليكونوا جنوداً وحكاماً ورجال سياسة يتولون الوظائف العليا فى الدولة بوصفهم كوادر معتنى بهم . وكان أشد الأيوبيين اهتماماً بهم الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧-٦٤٧ هـ - ١٢٤٠ - ١٢٥٠ م) بنى لهم المعسكرات فى جزيرة الروضة سنة ٦٣٨ هـ - ١٢٤١ م - وسماهم الممالك البحرية الصالحية ، وأقام معهم فى القلعة ، واعتمد عليهم فى صد هجمة لويس التاسع الفرنسى عن مصر .

لقد كان الذى فعله الملك الصالح فى تربية كوادر الممالك تربية عسكرية وسياسية وإدارية عميقة أثرها فى غرس روح وثابة فى قلوبهم أثرت فى تربيتهم للجند وإيقاد شعلة وهاجة قضت على الخطر الصليبي والمغولي الذى كان قد هدد كيان العرب والمسلمين ووجودهم فى المنطقة . وتجربة الملك الصالح تشبهها فى التاريخ الحديث تجارب الحرس الملكى وتجارب الحرس الجمهورى فى بعض الأفكار فى العالم عرفت بالصلابة العسكرية .

قتل ممالك الملك الصالح أيوب ابنه (ثوران شاه) الذى تولى السلطنة فى مصر بعد الملك الصالح مع إنه أدرك هزيمة الصليبيين بقيادة لويس التاسع فى مصر فخلفته (شجرة الدر) زوجة ابنه (صفر ٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م) حيث عينت المملوك (عز الدين إيبك) الجاشنكير أتابكاً للجند فتزوجها بضغط وقع عليها من بعض الممالك وتنازلت له عن السلطنة ولكنها تمكنت من التآمر عليه وقتله (٦٥٥ هـ - ١٢٥٧ م) ، وانتقم منها الممالك فقتلوا وعينوا ابن عز الدين الطفل مكانها تحت رعاية أتابك هو (قُطُن) ، وقُدِّرَ لقطر هذا أن يعزل الطفل ويتولى السلطنة (٦٥٧ هـ - ١٢٥٧ م) ، ساعده على ذلك ظهور خطر المغول وحاجة الناس إليه بصده وكان عند حسن ظنهم ؛ فهو الذى تصدى للمغول ، فتوجه إلى الشام وهزمهم فى معركة (عين جالسوت)

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

- رمضان ٦٥٨ هـ - ١٢٦٠م - وعند عودته إلى مصر ظافراً تأمر عليه بعض المماليك بقيادة (بيبرس) فقتلوه وولوا بيبرس مكانه . أحيا بيبرس الخلافة العباسية فى مصر ٦٥٩ هـ بعد أن قضى عليها التار فى بغداد ، وهذا الصنيع أكسبه سلطة شرعية مدعومة بموافقة الخليفة العباسى . وكرس (بيبرس) حياته فى محاربة الصليبيين . وتتابع سلاطين المماليك البحرية على الحكم حتى عام ٧٨٣ هـ ١٣٨٢م - ثم خلفهم سلاطين دولة المماليك البرجية (٧٨٤ - ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢-١٥١٧م) . ويمكن إجمال حروب المماليك البحرية ضد الصليبيين فيما يلى :

أولاً :

باعت فى زمنهم الحملة الصليبية السابعة التى كانت بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا بالفشل ، وهكذا لم تتحقق أحلام لويس فى استرداد بيت المقدس عن طريق مصر ، وغادر دمياط إلى قبرص بعد أن فك المماليك أسره مقابل فدية كبيرة وشروط مدلة ، واتجه من (قبرص) إلى (عكا) التى كان يحكمها يوحنا شقيق مارى إمبراطورة القسطنطينية ، حيث بدأ لويس يساوم الأيوبيين - وعلى رأسهم السلطان الناصر يوسف صاحب حلب - والمماليك واستطاع أن يخدع المماليك فأبرم مع السلطان عز الدين أيبك اتفاقية تقضى أهم شروطها بتسليم بيت المقدس للفرنجية إذا دعم الفرنجية المماليك ضد السلطان الناصر يوسف ، ولكن المماليك لم يكونوا جادين فى تنفيذ هذا الشرط ، وتوسط الخليفة العباسى المستعصم بالله بين الأيوبيين والمماليك فجنب بيت المقدس من السقوط بأيدي الصليبيين ، وخلال ذلك بدأ لويس التاسع بإقامة تحصينات فى مدن : عكا ، وحيفا ، ويافا ، وصيدا . الأمر الذى أخر سقوط الإمارات الصليبية مدة ليست قليلة ، وبعد إقامة هذه التحصينات غادر لويس الشام إلى بلاده ليقود حملة صليبية ثامنة إلى (تونس) ، ولكنه توفى فى بداية تلك الحملة ٦٦٩ هـ - ١٢٧١م .

ثانياً :

اعتبر الصليبيون خطر المغول عاملاً مساعداً لهم . كما أن الصليبيين تأمروا مع (الحشيشيين) الذين كانوا خطراً يهدد المجاهدين من أقطاب المسلمين . لذلك قام (بيبرس) بالتحالف مع (باليلوجس) الإمبراطور البيزنطى كرد فعل لهذه المخاطر واتجه إلى الشام لمحاربة إمارات الصليبيين ٦٦٣ هـ - ١٢٦٥م ، فقضى على (فرسان الإيستارية) فى قاعدتهم الرئيسية فى قلعة (أرسوف) البحرية وفتح (يافا) و (عتليت) ، ثم فى عام ٦٦٤ هـ فتح (صفد) و (هونين) و (تبين) و (الرملة) . وهكذا ألجأ الصليبيين إلى طلب مجموعة اتفاقات هدنة ومصالحة ، فصالحهم على أساس تقديم غلاتهم

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ومنتجاتهم دورياً ، وذكر القلقشندى (صبح الأعشى ٣٩/٤) اتفاقية طريفة من هذه الاتفاقيات التى عقدتها معه (إيزايلا) ملكة بيروت عام ٦٣٧ هـ ١٢٦٨ م ومدتها عشر سنوات . كانت إيزايلا تابعة لبيروت إلى درجة أنها كانت عندما ترغب فى السفر إلى جهة ما تذهب بنفسها إلى (بيروت) وتستودعه بلادها . واتخذت لنفسها حرساً من المماليك حتى مات (بيروت) ٦٧٢ هـ ، وقلدتها فى هذه السياسة أختها وخليفتها على بيروت إلى أن استولى المسلمون على بيروت بيد الأشرف خليل (Ranciman, History of the Crusades, p.p. 343/344) ، بالإضافة إلى هذا فتح بيروت مدينة أنطاكية ٦٦٦ هـ ١٢٦٨ م ، وأحرقها ، فكان سقوطها معلماً على طريق نهاية الصليبيين فى بر الشام .

ثم هاجم طرابلس وهاجم جيشها ولم يمنعه من فتحها إلا لانصرافه لقتال المغول والحشيشيين (بقيادة نجم الدين الشيرازى) - عن الحشيشيين أو الحشاشين . راجع بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ١٣٣/٢ .

ثالثاً :

وعندما اعتلى السلطان قلاوون عرش مصر كان له ثلاثة أعداء :

شمس الدين سنقر الأشقر نائب الشام ، والصليبيين والمغول ، فهبّاد الصليبيين وحيدهم والنصر للمغول وهزمهم فى حمص ٦٨٠ هـ ١٢٨١ م وبعد ذلك انصرف للصليبيين ففتح أهم حصونهم وهو حصن (المرقب) على الساحل ، ثم اللاذقية ٦٨٦ هـ ١٢٨٧ م آخر أملاك إمارة أنطاكية ، بعدها احتل طرابلس ٦٨٨ هـ ١٢٨٩ م . وتلا ذلك احتلاله لبيروت ، وبهذا لم يبق بيد الصليبيين سوى صور وصيدا وغعلت وعكا التى كانت مركز مملكة بيت المقدس بعد سقوط القدس . وكان يستعد للإجهاز على هذه البقية المتبقية لولا وفاته فجأة وهو فى الطريق لتحقيق هذا الغرض ٦٨٩ هـ ١٢٩٠ م .

وقد خلف الأشرف خليل بن قلاوون أباه فى السلطة ، توجه إلى (عكا) وحاصرها أربعة وأربعين يوماً ورمها بالمنجنيق حتى فتحها فى جمادى الأولى من عام ٦٩٠ هـ ١٢٩١ م ، رغم مقاومة مستميتة من حاميتها ورغم مؤازرة جزيرة قبرص لها . وقد فر بعض سكانها إلى عرض البحر الأبيض المتوسط ، وتكدسوا فى السفن التى غرق بعضها لكثرة من كان على ظهرها .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد المماليك

السكان فى عهد المماليك

كان السكان فى القدس فى عهد المماليك البحرية (٦٥٠-٧٧٩ هـ / ١٢٥٢-١٣٨٢ م) لا يتجاوزون العشرة آلاف نسمة ، أغليتهم الساحقة من المسلمين وأصولهم :

١. عرب من الجزيرة العربية وهم العموريون نسبة إلى بنى عمر وهم عدنانية ، والفيضيون نسبة إلى بنى فيض وهم قحطانيون ، والجعافرة وهم من العدنانية .
٢. المغاربة ، وأوائلهم فى القدس وصلوا إليها زمن الأيوبيين ، ولهم حارة نسبت إليهم وقفها عليهم الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي ، وتولوا أمر صلاة المالكية بالمدينة .

٣. الأكراد وهم قلّة .

٤. الهنود وهم قلّة .

٥. المسيحيون وهم قلّة ، وكان فى المدينة بطرك من طائفة الروم الأرثوذكس ، يأتى مرسوم تعيينه محلياً أو عن السلطان ، وكان من ألقابه : المبجل ، مجلس القسيس ، الجليل الروحاني ، المتبتل ، ابن المطران ، الناصب الخاشع المبجل ، قدوة دين النصرانية ، فخر الملة العيسوية ، عماد بنى المعمودية ، جمال الطائفة القلانية ، صفوة الملوك والسلاطين فلان ، أدام الله تعالى بهجته .

وكانت مذاهبهم فى المدينة : الأحباش وأهم مراكزهم الدينية : دير السيدة ماري اللاتينية ، الهنود ومات أغليتهم بالأوبنة ، وتعبدوا فى كنيسة القيامة ، والسريان فى كنيسة القيامة ، بالإضافة إلى دير السريان ، والأقباط بكنيسة القيامة ، واليونان كذلك ، والإفرنج من أصل الحملات الصليبية ، كذلك بالإضافة إلى كنيسة صهيون ، والكروج فى القيامة أيضاً بالإضافة إلى كنيسة المصلية ، والموارنة ، وكان لهم كذلك مكان خاص بهم فى كنيسة القيامة .

٦. ويقيم اليهود ، وكانوا أقل عدداً من المسيحيين وكانت لهم حارة اسمها حارة اليهود .

وإذا اختلف السكان كان السلطان بيت فى أمور الاختلافات . وكان المماليك قد فرضوا حظراً على بناء أو ترميم عمائر خاصة بالنصارى أو اليهود وفيما عدا ذلك كان الأمر متيسراً .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس زمن الأيوبيين والمماليك

الحياة الاقتصادية فى عصر الأيوبيين والمماليك

لم تكن المدينة على طريق رئيسى تجارى من طرق التجارة لذلك كانت أسواقها يغلب عليها الطابع الخلى ، يضاف إلى ذلك ما يحدث من الرواج الاقتصادى بسبب الحج إلى المدينة المقدسة ومنطقتها .

وكانت الزراعة تعتمد على الأمطار ، ولا رى غير ذلك لقللة المياه ، فالفواكه مثل التفاح والعنب والتين كانت بعلية ، وحول المدينة كان ينتشر غرس الزيتون ، وفى المدينة كان هناك (سنوق.الزيت) والمصابن ، وكانت تصل إلى المدينة المنتجات الزراعية للسنة والجبل والغور فيجتمع الأترونج واللوز مع الرطب والجوز ، والتين والموز . وفى دور زمنى متأخر صناعة الفضة .

هذا بالإضافة إلى صناعات تعتمد على الإنتاج الزراعى مثل صناعة الصابون .

بالإضافة إلى النشاط الاقتصادى ، كان الوقف مصدر فائدة للناس ، كانت الأراضي والأبنية الموقوفة على المساجد والمدارس الكثيرة فى المدينة تدبر رزقاً على الاهالى . يضاف إلى هذا بالطبع الفوائد المادية التى كانت تعود على سكان بيت المقدس ، وعلى سكان المنطقة بأكملها نتيجة زيارات الحجاج النصارى وزيارات المسلمين .

بيت المقدس فى العهد العثمانى

كانت القدس فى العهد العثمانى مركزاً لوحدة إدارية كبيرة تعرف باسم منجق القدس ، وهو مؤلف من خمسة أفضية وهى : قضاء القدس ، قضاء يافا ، قضاء الخليل ، قضاء غزة ، قضاء بئر السبع ، هذا فضلاً عن أربع عشرة ناحية ، وكان يقوم على رأس كل قضاء (قائمقام) وعلى رأس القطاع (متصرف) . (سيد مير على : مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى ص ٢٣٣ ترجمة رياض رأفت ؛ الآباء الفونسيون ، السير السليم فى يافا والرملة وأورشليم ، ص ٢٢٧ ؛ عارف العارف ، تاريخ القدس ، ص ١٢١) ، وكان قاضى القدس فى العصر العثمانى يحتل مكانة كبيرة ؛ فقد كانت بيديه جميع السلطات الإدارية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وكان معظم الموظفين من أبناء القدس (خليل طوطح ، تاريخ القدس ، ص ٢٣٨) . وكان بالقدس مجلس شورى ، ومجلس عمومى ، كما مثل القدس (لواء القدس) فى البرلمان العثمانى سنة ١٩٠٨ بنسبة ثلاثة نواب ، اثنان من القدس ، والثالث من يافا . (ابراهيم الأسود : الرحلة الإمبراطورية فى الممالك العثمانية ، ص ٢٢٩) .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - متصرفية بيت المقدس

فى أواخر العهد العثماني

بعد فترة الحكم المصرى - فتوحات ابراهيم باشا - فى بر الشام ، عاد الحكم العثماني لبر الشام ، بما فى ذلك القدس عام ١٨٤٠ م ، وأدركت الدولة العثمانية ميزة القدس عن سائر الأولوية السورية لأسباب منها :

١. وجود الأماكن الدينية فى القدس بما فى ذلك الأماكن المسيحية .
 ٢. التى جلبت اهتمامات أوروبية .
 ٣. ودفعت إلى تأسيس القنصليات فى المدينة المقدسة ، ولذلك كانت متصرفية القدس تتبع الباب العالى رأساً ، ولا تخضع للألوية الأخرى .
- وقبل هذا الإجراء ١٨٧٤ بفترة (١٨٤٠-١٨٦٤) كانت القدس تابعة لإيالة صيدا ، وفى الفترة (١٨٦٤-١٨٧٤) لولاية سوريا .
- وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الإدارية حتى آخر العهد العثماني ، فتألفت من أقضية القدس ، ويافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع فيما بعد .
- وإلى جانب أجهزة الموظفين أوجدت الدولة عدداً من أجهزة الإدارة اخلية التى اشرك الأهالى فى عضويتها . وهى :

- ١- مجلس المتصرفية العمومى . ٢- مجلس إدارة المتصرفية . ٣- مجلس بلدية القدس ، وجميعها فى القدس ومجالس إدارة الأقضية ، والمجالس البلدية فى كل من يافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع .
- ومجالس اختيارية القرى (أى شيوخ القرى) فى قرى المتصرفية المختلفة .

بيت المقدس زمن الدولة العثمانية

التجارة والزراعة والصناعة فى بر الشام

زمن الدولة العثمانية ووضع القدس من ذلك

كان لاكتشاف (فاسكودى جاما) طريق الهند البحرية أثر سئ على التجارة الخارجية فى بلاد الشام ، فكما قلّ بسبب ذلك عدد القوافل التجارية التى كانت ترداد ما بين بغداد وحلب ، نقص عدد السفن التى كانت تجوب البحر الأبيض المتوسط كثيراً لتصل إلى الموانئ الشامية مثل طرابلس

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	لبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وبيروت و**يافا** . وزاد الأمر سوءاً أيام الدولة العثمانية ، ذلك لأن السلطان فاتح مصر وسوريا عمل على منع دخول البضاعة الهندية إليها بهدف جعل (اصطبول) سوقها الوحيد ، ولكن هذا الانحسار الاقتصادى لم يستمر طويلاً ؛ ذلك لأن البرتغاليين لم يحسنوا جنى الفائدة من مستعمراتهم فى أفريقيا والهند ، كما أن حماس الأمم الأوروبية على التعاقد مع السلطنة العثمانية والتعامل مع أمصارها كان فى حقيقته ونتائجه دعماً لبر الشام على استرداد نشاطه من الناحية الاقتصادية فبرزت حلب ، ثم دمشق وحلب ، وبرزت بيروت وصيدا و**يافا** على السواحل اقتصادياً .

ولكن تعدد النزاعات والفتن أيام ظاهر العمر ، والحملة الفرنسية ، والحملة المصرية ، وحكم الجزائر ، وصراعات الإقطاعيات أدخلت من التدهور الاقتصادى ، أضيف إلى ذلك زلازل ١٨٢٢ ، ١٨٢٧ ، ١٨٣٢ ، وكوليرا ١٨٣٢ وطاعون ١٨٣٧ ، وكذلك هجومات البدو المستمرة على المدن ، ونهب الأكراد للمدن ، وتقلب الضرائب على الناس ، كل ذلك جعل الخراب يحيط بالديار الشامية .

وفى أيام السلطان عبد المجيد نال السلطنة بعض التنفس المؤقت بفضل مستشاره (رشيد باشا) الذى دفع السلطان إلى إصدار مرسوم (كلخانة) الإصلاحى سنة ١٨٢٩ ، ثم مرسوم (همايون) سنة ١٨٤٥ ، فتحسن الوضع الاقتصادى فى أقطار السلطنة نسبياً ومنها بر الشام ، وشجع ذلك بعض الشركات الأجنبية - خاصة الشركات الفرنسية - على قبول تنفيذ مشاريع فى أراضي السلطنة ، ومنها مد خطوط السكك الحديدية ، ونال (**يافا**) نصيب من هذه الخطوط إذ مد خط سكة حديد **يافا - القدس** فى عام ١٨٨٨ .

الزراعة فى بر الشام فى عهد آل عثمان : إنحطت الزراعة فى بر الشام زمن الدولة العثمانية لأسباب كثيرة نورد أهمها :

١ . كانت السلطنة العثمانية تلجأ إلى تعيين (ملتزم) فى كل وحدة من وحدات مناطق السلطنة يُرهق الفلاحين بالضرائب العشوائية الباهظة .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	لبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

٢. كان الموظفون على اختلاف مستوياتهم يتقلدون - بما فيهم رؤساء السناجق - الأمر الذى عطل أية مبادرة إصلاحية منهم .

٣. كان الأمن على الأرواح والأموال غير مستتب ، وتعرضت المدن إلى هجومات من البدو .

٤. نقصت الأيدي العاملة المدربة ، ونقصت رؤوس الأموال .
٥. ضعف مستوى طرق المواصلات ووسائلها .

وفي فترة لاحقة عاود بر الشام نشاط فى الزراعة لسببين : أولاهما انتحاح قناة السويس وهى - بسبب تقصيرها طريق الهند - عملت على زيادة ارتياد البواخر لموانئ بر الشام مثل بيروت و**يافا** ، وثانيهما : ملة خطوط سكك حديدية فى بر الشام ومنها خط حديد **يافا - القدس** ، وبيروت - دمشق ، ودمشق حلب ، وطرابلس - حمص ، وغيرها .

يضاف إلى ذلك فيما يختص بفلسطين إنشاء الآباء البيض مدارس للزراعة ومشاغل ، وزيادة المغروس من البرتقال والزيتون .

الصناعة فى بر الشام زمن الدولة العثمانية :

إن عهد الانحطاط بالنسبة للدولة العثمانية وما تخلله من الفوضى الداخلية فى الأقاليم ومنها سوريا أدى إلى ضياع الصناعات النفيسة فى بر الشام لضياع العمران ومن المعروف أن الصناعات النفيسة تتبع ازدهار العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أهتمت منذ أوائل القرن الثالث عشر ولحقت بها فنون التطعيم ، والدهان الشرقي ، والنقش ، وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة ، ولولا مركز **القدس** السياحي ، بالنسبة للأمم المسيحية لاندثر ذلك فى **القدس** أيضاً . وتحسنت صناعة الصابون فى نابلس و**يافا** .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	لبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس - السياحة والصناعات الشعبية

في العهد العثماني

تحدث سائح في كتاب له عن السياحة إلى الأراضي المقدسة وإلى شرقي النهر فقال :
 إن آلاف القطع المصنوعة من خشب الزيتون قد أرسلت من القدس للاشتراك في
 أحد معارض أوروبا عام ١٨٧٦* وأضاف المؤلف يقول : أنه يعرف عائلة تتألف من
 سيدة أرملة وابنتها قضت عدة أشهر وهي تعد بطاقات تحمل زهوراً برية جافة تم جمعها
 من الأماكن المقدسة .

(ر) Selah Merrill, East of the Jordan, 1881, London, Gilead and

Baskan, P. 180.

كان السائح يحمل معه من القدس وبيت لحم هدايا من نفائس الأصناف والخشب
 المزخرف من شجرة الزيتون المباركة . ولم يكتف كثير من الحجاج إلى الأماكن المقدسة
 بالحج إلى القدس وبيت لحم . كان حب التجوال والرغبة في السياحة يدفعه إلى
 السياحة عبر نهر الأردن إلى شرقي الأردن أو إلى منطقة القدس بأكملها وسائر أنحاء
 فلسطين وسوريا .

ومجموعات السائحين كانت تضطر إلى اصطحاب رجال من قبائل البدو يحرسونهم
 مقابل مبلغ من المال خلال ترحالهم يدفع إلى شيخهم ومادام الرحالة في حمى أى واحد
 من هؤلاء فلا خوف عليهم ولكن الرحالة إذا تجاوزوا منطقة نفوذ هذا الشيخ أو ذاك
 فإن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم أو على حماية زعيم جديد ، وأن سبب اتباع
 الحكومة العثمانية سياسة عدم السماح للسياح بالذهاب إلى حيث شاءوا يعود إلى
 المضاعفات التي تنشأ عن موت السائح في مجاهل البلاد .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس في العهد العثماني

التعليم في القدس في العهد العثماني

كان التعليم في للسلطان إبان الحكم العثماني كغيره من البلاد السورية الواقعة آنذاك تحت الحكم العثماني ينحصر في الكتاتيب بصورة عامة ولم تتوفر الأبنية المدرسية الصالحة ، ولا المستلزمات اللازمة ، وكانت الحالة التعليمية في القرى أسوأ من المدن ، فالجامع هو مركز المدرسة في القرية ، وخطيب المسجد هو المدرس . واستمر التعليم على هذه الحالة إلى أن أصدر الباب العالي قانوناً في أغسطس (آب) ١٨٤٦ يقضي بإصلاح التعليم في الإمبراطورية العثمانية ، وبموجبه تولت الحكومة العثمانية الإشراف على التعليم بدلاً من رجال الدين الذين كانوا يشرفون عليه في جميع أنحاء الدولة ، وذلك عن طريق مجلس دائم للمعارف يرأسه وزير الخارجية ، وبموجب هذا القانون غدت المرحلة الابتدائية ثلاث سنوات يدرس فيها التربة الدينية ، والقراءة والكتابة ، والحساب ، وحسن الخط ، وقد أنشئت بموجبه أيضاً معاهد التعليم الثانوي عُرفت باسم المكاتب الإعدادية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، والمكاتب الرشيدية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات . وكانت هذه المكاتب في المدن الرئيسية في الدولة . وأخذت هذه المعاهد الثانوية تهتم بتدريس القواعد والنحو والصرف إلى جانب اهتمامها بتدريس العلوم الدينية ، وتبعاً للدستور الذي أصدرته الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ أدمجت المدارس الرشيدية الابتدائية وأصبحت مراحل ثلاث : أولى ومتوسطة وعليا ، مدة الدراسة فيها اثنا عشر عاماً ، الخمس الأولى منها ابتدائية ، وأقيمت المدارس السلطانية والمدارس العالية ودور المعلمين في المراكز الهامة من الولايات .

وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كان في القدس مدارس رسمية حكومية ، ومدارس طائفية ، ومدارس أجنبية وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بلغ عدد المدارس الابتدائية الحكومية بالقدس نحو ٦٧ مدرسة للبنين و ١٤ مدرسة للبنات ، وأما المدارس الثانوية فقد تأخر إنشاؤها حيث أنشئ المكتب السلطاني في القدس عام ١٨٨٩ كمكتب إعدادي في أول الأمر ثم تحول إلى مكتب سلطاني عام ١٩١٣ ومعنى هذا أنه لم يكن في القدس مدرسة ثانوية بالمعنى المكتمل قبل الحرب العالمية الأولى وهي إحدى العواصم في المنطقة العربية ، وقس على ذلك باقي عواصم المنطقة تقريباً ، إذن أمر التعليم هو في المراسيم حبر على ورق . الجهل والتجهيل هو القاعدة وخلاف ذلك شاذ عن القاعدة .

وقد أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى الكلية الصلاحية في القدس ، وقد كانت كلية رسمية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لكن كان هناك مدارس طائفية وأهلية وأجنبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خففت من مصيبة فقدان التعليم كلية ، ولكنها لم تف تماماً بالمتطلبات وأهم المدارس الطائفية والأهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى مدينة القدس هى :

اسم المدرسة	عددتها	عدد مدرسيها	عدد طلابها
مدرسة جمعية المرسلين الكنائسية	٢	٩	١٣١
مدارس الروم الأرثوذكس	٣	١١	٢٩٤
مدارس اللاتين	١١	٥٦	٧٦٥
مدارس الروم الكاثوليك	١	١	١٠
مدارس الجمعية الألمانية	٥	٣٠	٣٣٩
مدارس الأرمن	٣	١٣	١١٠
مدارس المسلمين	٢	٩	٣٦٠
مدرسة جمعية انتشار الإنجيل بين اليهود	٤	٩	١٣٨

المدارس الأجنبية :

بلغ عدد المدارس الألمانية فى لواء القدس وحده نحو ١٥ مدرسة ، عدد طلابها نحو ١٧٣٤ طالباً منهم ١٠٧٨ طالباً و ٦٥٦ طالبة .
وكان للإنجليز أيضاً فى القدس مدرسة للذكور ودار للمعلمين ، وكانت تخرج مدرسين للمدارس الابتدائية الإنجليزية .

وكانت المدارس الأجنبية ترسل المتفوقين من أبنائها إلى الجامعات التابعة لها .
وأصدق من يمكن أن يعبر عن حقيقة التعليم فى العهد العثماني فى بر الشام هم شهود العيان أو شخصيات العصر من العرب الذين تعلموا فى العهد العثماني . محب الدين الخطيب علم من أعلام الشام فى القرن التاسع عشر وصدر القرن العشرين يقول بالحرف الواضح : "لم يكن فى دمشق إلا مدرسة ثانوية واحدة كان عنوانها الرسمى (المكتب الإعدادى) ، وكان الدمشقيون يسمونها مكتب عنبر . وعنبر هذا ثرى يهودى من أصحاب الملايين بنى لنفسه داراً فى دمشق ثم صارت هذه الدار من أملاك الدولة فجعلتها مدرسة ثانوية ، وكانت الدراسة باللغة التركية ، بل أن علم النحو للغة العربية وصرفها كان ضمن كتاب باللغة التركية يسمى (المشذب) قررته نظارة المعارف العثمانية لمدارس الأناضول (والروم ايلى) ، فكان مفروضاً على مدارس الحكومة فى الولايات العربية كذلك أن تستعمله فى تعليم أبناء العرب النحو الخاص بلغتهم وصرفها

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ولم تترك لنا وزارة المعارف العمومية في العهد العثماني نصوصاً شافية تبين بوضوح كافة حال التعليم في ديار بيت المقدس ، باستثناء ما ذكره الكتاب السنوي لهذه الوزارة لعام ١٣١٦ هـ الموافق ١٨٩٨ م من أن قريتين من قرى قضاء القدس أنشئ في كل منهما مدرسة للبنين الأولى في قرية بئر عام ١٣٠٦ هـ ، والثانية في قرية المالحه عام ١٣١١ هـ .

وفي الكتاب السنوي لهذه الوزارة لعام ١٣١٩ هـ الموافق ١٩٠١ م ما يشير إلى وجود مدارس ابتدائية في ديار بيت المقدس (المقصود قرى بيت المقدس) .

وللروم الأرثوذكس ٦ مدارس للبنين واحدة في كل من : بيت جالا ، وعين عريك ، وبير زيت ، وجفنة ، والطيبة ، وعابود ، وهي ابتدائية .

وللاتين ٧ مدارس بنين ابتدائية ، واحدة في كل من بيت جالا ، وعين عريك ، والطيبة ، وجفنة ، وبير زيت ، ومدرستان في بيت ساحور ، وأربع مدارس ابتدائية للبنات في كل من بيت جالا ، وجفنة ، وبير زيت .

أما المدارس الأجنبية ، فقد بلغ عددها ٥ مدارس ابتدائية للبنين : واحدة في كل من بيت جالا ، وجفنة ، والطيبة ، وبير زيت ، وعابود ، وثلاث مدارس ابتدائية للبنات اثنتان في بيت جالا ، وواحدة في عين كارم .

وفي الكتاب السنوي لوزارة المعارف العمومية في العهد العثماني لعام ١٣٢١ هـ ، الموافق عام ١٩٠٣ م كانت الزيادة في عدد المدارس إذا قورنت بالبيانات السابقة محدودة جداً .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد الانتداب البريطانى

وفى العهد الأردنى ، وفى عهد الاحتلال الصهيونى

١- القدس فى عهد الانتداب البريطانى :

كانت سمة التحيز لليهود دون العرب هى التى تتصف بها الإدارة البريطانية لفلسطين ومن الانتداب . وكان مرسوماً لهذا التحيز بموجب صك الانتداب وواعد بلفور أن يسهل كل الأوضاع فى اتجاه جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود . ومن الإجراءات التى نقلها البريطانيون فى سبيل ذلك ما يأتى :

١. كانوا يسهلون لليهود شراء الأراضى العربية أو وضع يدهم عليها . رغم أن الكثير منها من الأوقاف الخيرية الإسلامية ، مثل قرية عين كارم وما حولها التى كانت من أوقاف سيدى أبى مدين الغوث المغربى .

٢. فرض الضرائب الكبيرة على الأراضى فى منطقة القدس وسائر مناطق الأرض الفلسطينية حتى يضطر العرب لبيع أرضه ، أو يحجز عليها من قبل دوائر التنفيذ مقابل الأموال المستحقة للحكومة نتيجة تلك الضرائب الباهظة .

٣. منعت السلطات تصدير الحبوب والزيت ، وهما أساس ثروة البلاد ، على الرغم من وفرة محاصيلها لكى تهبط أسعارها فيعجز الفلاح بالتالى عن تسديد ديونه وتأدية الضرائب المطالب بها ، الأمر الذى يضطره إلى بيع أرضه ليتلقفها اليهود .

٤. إبعاد العرب عن الوظائف ذات المسئولية الكبيرة وقصرها على اليهود والانجليز إمعاناً فى تسهيل إقامة الوطن القومى اليهودى على أرض فلسطين .

٥. عملت إدارة الانتداب على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب . وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو إلغاء أو تخفيض الرسوم عن المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية مثال ذلك ما صنعه فى سبيل مصنع الأسمنت اليهودى (نيشر) ، ومعمل استخراج الزيوت اليهودى (شمن) ، وموافقتها سنة ١٩٢٧ على منح اليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس ، نوفومسكى ، وطولوخ امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه ، وقد تم التوقيع على الامتياز فى كانون الثانى (يناير) ١٩٣٠ لشركة البوتاس الفلسطينية لمدة ٧٥ سنة ، والامتياز منح الشركة أراضى واسعة على حدود البحر الميت كما أن الحكومة أجرت الشركة أربعة وستين ألف دونم من أملاكها . كان هذا العمل يشابه ما فعلته إدارة الانتداب عندما مكنت اليهود من

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

منع آخر من منابع الثروة في البلاد ألا وهو امتياز روتنبرغ للكهرباء ، وهكذا أصبح لليهود امتيازان رئيسيان هما القوة الكهربائية وقوة الموارد الصناعية الكيماوية . يضاف إلى هذه الإجراءات عشرات الممارسات بل مئات منها من تلك التي سنتها بريطانيا والإدارة البريطانية في فلسطين لتهديد البلاد وعلى رأسها تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين بشتى الوسائل . ورغم كل ذلك فقد قاوم عرب فلسطين كلاً من الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في ثورات مسلحة في سنين ١٩٢٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، وسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . ومن قواد الفصائل البارزين في منطقة القدس في ثورة ٣٦-١٩٣٩ كان (أبو شوكة النوباني) من مزارع القدس ومن القيادات البارزة في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، كان الشهيد عبد القادر الحسيني بطل القسطل والشهيد ابراهيم أبو دية بطل حركة رامات راحيل والشهيد سعيد العاص بطل جبل الخليل ، وهناك مئات من الشهداء بل الألوف منهم المجهولون منهم أكثر عدداً من المعروفين ، إنهم جميعاً يمثلون الإنسان الفلسطيني العنيد عناداً ثورياً . ومن شهداء القدس البارزين في عام ١٩٣٦ سامي الأنصاري وفريد العروري من القدس والشيخ عبد الحفيظ بركات من الخليل ،

وفي

جانب آخر دأب عرب فلسطين على الإنتاج المتمر في ميادين العمران ينشئون ويشيدون . وبالنسبة للقدس نفسها أحدثوا أحياء كبيرة وعمارات حديثة مثل حي الطالبية وحي القطمون وحي البقعة الفوقا وحي البقعة التحتا ، ومونتفيوري .. الخ . وكلها تقع فيما سمي بالقدس الجديدة التي سطا اليهود عليها في مؤامرة ١٩٤٨ فالعرب لم يكن نشاطهم العمراني محصوراً في القدس القديمة فقط .

٢- القدس في العهد الأردني :

أفضى الوضع العسكري بعد توقف القتال بين العرب واليهود في حرب عام ١٩٤٨ إلى بقاء القدس القديمة بيد العرب يضاف إليها أحياء باب الساهرة والشيخ جراح ووادي الجوز ، وقد أتاح هذا للأيدى النشطة من أهل القدس لبناء مدينة جديدة ثانية في القدس غير تلك التي احتلتها القوات اليهودية في صراع ١٩٤٨ ، وبعد مؤتمر أريحا وانضمام هذه بالإضافة إلى مناطق الضفة الغربية من نهر الأردن إلى شرق الأردن خرجت إلى الوجود المملكة الأردنية الهاشمية حيث كان عبداً لله بن الحسين أول ملك فيها

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وقد استمرت عملية العمران والإنشاءات في القدس على العهد الأردني بجهود الأوقاف الإسلامية والأوقاف المسيحية والشركات والجهود الذاتية من الأفراد الأثرياء والجهود الحكومية، وكان نصيب إعمار المسجد الأقصى من هذه الجهود كبيراً، وتنافست في هذا المضمار كل من الحكومة والأوقاف ولجنة عمارة الحرم الشريف. وأسهمت مئات الألوف من الدنانير من الأقطار الإسلامية في المحافظة على مسجد الصخرة المشرفة وإعادة بنائه، وبناء قبة الفريدة في العالم، وكان الاحتفال بهذا المعمار يوماً مشهوداً من أيام عام ١٩٦٤، حضره ليف من زعماء الأقطار الإسلامية يتقدمهم الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد أذكى هذا الشعور شعلة الحماس تجاه المقدسات من المهندسين والفنانين من الحكومة والشعب في أرض الكنانة فاتجه المكتب المعماري في القاهرة نحو المسجد الأقصى للشروع في إعماره سواء يدفع الأموال أو إرسال المهندسين والفنانين المختصين وامتد هذا العمل إلى منتصف الستينيات. ويؤكد الشيخ روجي الخطيب قطب الأمور الروحية في المدينة المقدسة أن الحكومة الأردنية قد حافظت على جميع الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف المختلفة فيها، ولم تسمح بأي عدوان على أي منها، ولم يكن منع اليهود من الوصول إلى ساحة المبكى في أثناء الحكم الأردني إلا بسبب وجود حالة الحرب بين العرب واليهود خصوصاً وأن المكان واقع بين الأماكن الآهلة بالسكان العرب.

وبالنسبة للمؤسسات الثقافية يمكن أن يقال أن المكتبات العامة كانت تؤدي دورها في الثقافة العامة قبل عام ١٩٦٧ مما حفلت به من الكتب والدوريات العربية التي كانت تغد إليها من كل مكان وحظيت بكثير من المزددين وأصبحت نجاحاً، كما نجحت بعض المكتبات التجارية ودور النشر مثل مكتبة شكوى طه في القدس التي تأسست عام ١٩٦٥، ووكالة أبو عرفة للنشر التي تأسست عام ١٩٦٦. وأصاب التعليم العام في هذه الفترة طفرات من التقدم السريع.

٣- القدس في عهد الاحتلال الصهيوني :

في حرب ١٩٦٧ ضرب اليهود القدس من الجو وبالمدفعية، وأعملوا في المحلات التجارية السلب والحرق، وضربوا المسجد الأقصى وحطموا بابيه الأوسط تماماً، وأصابوا مئذنة باب الأسباط وهي إحدى مآذنه إصابة مباشرة، وأصابوا قبة الأقصى نفسها وقبة مسجد الصخرة إصابات مختلفة، كما أصابوا عدداً من الكنائس مثل كنيسة

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

القدس يوحنا (الصلاحية) ، وهدموا بعض الاديرة والكنائس ، وهدموا المسجدين للذين يقعان في ساحة البراق ، وأبادوا جميع أبنية حارة المغاربة وأعملوا النسف في كثير من الأبنية الأخرى . وقد أشهد السكان بعض قناصل الدول على ممارسات اليهود التعسفية في القدس عند الاحتلال .

وتبع عمليات التخريب هذه وانتهاك حرمة المقدسات بدخولها وتلوينها ، ضم القدس العربية إلى الشريحة الأخرى من المدينة المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . وانتزع المختل من أرض القدس العربية ٣٣٤٥ دونماً من الأرض ، وأعلن (بدي كولك) رئيس بلدية القدس عن هندسة جديدة تنتظر المدينة فيما سُمي (بالقدس الكبرى) تضيع وتنمحي بموجبها معالم الكثير من قرى القدس وضواحيها عند ضمها إلى المدينة مما يفضح النيات الصهيونية التوسعية . وداوم المختل على الإمعان في سياسة طرد السكان وانتزاع الأملاك بما في ذلك أملاك الأوقاف الإسلامية ، وإبعاد السكان لتسهيل خطط التوسع ، كما داوم المختل على انتهاك حرمة المقدسات يوماً عندما سيطر على مفتاح باب المغاربة أحد أبواب المسجد الأقصى فأساء بذلك إلى صلاحيات الأوقاف الإسلامية ، وهكذا تيسر لمن يشاء من المتطرفين والإرهابيين اليهود الدخول دون مراقبة إلى المسجد .

وبالرغم من كل هذه الإجراءات القمعية والتعسفية ضد الإنسان الفلسطيني في القدس ظل هذا الإنسان صامداً ليبقى وليرمز في كل يوم منذ بدء الاحتلال إلى حفاظه على القدس ومقدسات القدس .

هذا عن المدينة نفسها فماذا عن الفلاح في قرى منطقة القدس وسائر المناطق المحتلة في الوطن ؟ .

لقد ووجه هذا الفلاح في قرى القدس وقرى رام الله وأريحا والخليل وغيرها بالإجراءات التعسفية الظالمة أيضاً من جانب الصهاينة .

إن الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين العرب جبلوا على العمل في الزراعة سواء في عهد الانتداب البريطاني ، أو في العهد الأردني ، أو في عهد الاحتلال الصهيوني .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ولكن المزارعين أو الفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب وفي عهد الاحتلال الصهيوني كانت تساء السبل أمامهم دائماً في طريق تطوير زراعاتهم ، وكانوا يواجهون بحرب فعلية في مضمار زراعة الأرض ، ومن ذلك أنه :

١. صودرت عشرات الألوف من الدونمات من خيرة الاراضي العربية الزراعية .
٢. حرموا من الآلات الزراعية المناسبة
٣. حوربوا في مجال تسويق منتجاتهم الزراعية .
٤. بالمقابل تطورت الزراعة اليهودية تطوراً هائلاً على حساب تطوير الزراعة العربية .
٥. وضعت أسعار متدنية للمحاصيل الزراعية العربية بالنسبة إلى مثيلاتها من المحاصيل اليهودية .

٦. وضع تسويق كثير من المحاصيل الزراعية العربية بأيدي شركات يهودية .
٧. أجبر المزارعون العرب على بيع أنواع معينة من المحاصيل الزراعية كالتبغ مثلاً إلى شركات يهودية بأسعار متدنية كثيراً عن الاسعار التي تباع بها المحاصيل اليهودية .
٨. صرفت كثير من الأيدي العاملة العربية في الزراعة للعمل داخل إسرائيل في الاعمال اليدوية الصعبة كالتجارى والبناء وفي أحوال معينة في الزراعة ، وكل ذلك بأسعار متدنية . ثم طرد العمال العرب في المزارع اليهودية بحجة عدم تنظيمهم وإمعاناً في تصعيد حدة البطالة بينهم .

٩. أبعد العمال العرب عن التكنولوجيا وأمعن في جعل عملهم محدوداً في الاشغال الشاقة .

١٠. الحصار الثقافي بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي على القرى العربية .
- لقد حاولت الدولة العبرية بث وسائل السيطرة الأيدولوجية والثقافة الإسرائيلية في الوطن المحتل . واهتمت منذ البداية بالنسبة لنظم التعليم بفرز الكتب المدرسية المقررة وحذف كل ما تراه هي معادياً للنسامة . وواصلت الدولة العبرية مناهج الدراسة الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ كما أنشأت مناهج دراسية إسرائيلية عربية مشتركة في القدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت برامج دراسية أعلى خاصة لتلاميذ القدس الذين يرغبون في الاستعداد لاختبارات أردنية .

وفي عام ١٩٧٢ قُدم منهج دراسي إسرائيلي / عربي مشترك الخيار في الالتحاق بالمدارس الأردنية أو الإسرائيلية .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	
المصدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويمكن القول أن الإجراءات التعسفية والقمعية التي اتبعت في الضفة وغزة والقدس أدت إلى تقليص عدد المعلمين المتوفّرين للتعليم وجعلت وضع التلميذ والمعلم حرجاً وقلقاً وجعلت التعليم الإلزامي بعيداً جداً عن واقعية التطبيق .

وقد شددت الرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنية ووضعت قوائم بكتب من تأليف فلسطينيين ومصريين وعرب آخرين مُنعت من التداول . وشمل التهويد أو العبْرالة ممارسة كل ما من شأنه إضعاف اللغة العربية وإضعاف الإرشاد والتوجيه الديني ؛ فلا يوجد دار للإفتاء ، وتتكور الإجراءات والممارسات الاستغزائية ضد المساجد والأماكن الدينية الأخرى وعلى رأسها المسجد الأقصى ، كما تتصرف وزارة الأديان في أوقاف المسلمين كأمالك غنية أصحابها . بالرغم من ذلك فعجلة التقدم لدى الإنسان الفلسطيني تدور .. فقد صدرت في الوطن المختل صحف ومجلات ودوريات عديدة منها ما تأسس في القدس مثل : صحيفة الفجر ، والقدس ، والشعب ، والطلعة ، والميثاق ، وانبیادر ، والفجر الأدبي ، والعودة ، والعهد ، وهدي الإسلام ..

ونشأت الجامعات ، جامعة بيت لحم أنشئت عام ١٩٧٢ بتوجيه من القاصد الرسولي في القدس ، وتم افتتاحها في أكتوبر من العام نفسه في مبنى مدرسة الفريز ، وانضمت إلى عضوية الجامعات العربية عام ١٩٨١ . جامعة بير زيت التي كانت قد تأسست كمدرسة خاصة عام ١٩٢٤ أصبحت في العام الجامعي ١٩٧٥/٧٤ تخرج الليسانس والبكالوريوس في الآداب والعلوم والإدارة والاقتصاد والهندسة . جامعة النجاح الوطنية التي تأسست كمدرسة في عام ١٩١٨ في نابلس أصبحت في عام ١٩٧٦ جامعة وانضمت إلى الاتحاد الدولي للجامعات في باريس عام ١٩٨١ . الجامعة الإسلامية في غزة التي كانت في الأصل معهداً دينياً أزهرياً في عام ١٩٥٤ تحوّل في ديسمبر من عام ١٩٧٨ إلى جامعة فيها ست كليات . كما تأسست جامعة جديدة في مدينة الخليل في عام ١٩٧٢ .

من الناحية القانونية

القدس من الناحية القانونية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الشق القانوني في مواجهة تهويد القدس	أحمد يوسف القرعي	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٩	يوليو ١٩٩٧	٢٩
٢	الوضع القانوني لمدينة القدس (١ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٤	١٩٩٧/٧/٢٤	٣٣
٣	الوضع القانوني لمدينة القدس (٢ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٥	١٩٩٧/٧/٢٥	٣٦
٤	الوضع القانوني لمدينة القدس (٣ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٦	١٩٩٧/٧/٢٦	٤٠
٥	الوضع القانوني لمدينة القدس (٤ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٧	١٩٩٧/٧/٢٧	٤٤
٦	الوضع القانوني لمدينة القدس (٥ من ٥)	اسامة الحلبي	الحياة	١٢٥٦٨	١٩٩٧/٧/٢٨	٤٧
٧	المركز القانوني للقدس (١)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٠	١٩٩٨/٨/١١	٥١
٨	المركز القانوني للقدس (٢)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩١	١٩٩٨/٨/١٢	٥٢
٩	المركز القانوني للقدس (٣)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٢	١٩٩٨/٨/١٣	٥٣
١٠	القانون الدولي يكرس الحق العربي والاسلامي	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٣٠٥	١١/٢٨ ١٩٩٨	٥٥
١١	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس	جعفر عبد السلام علي	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان		١٩٩٩	٥٧

الموضوع الرئيسي : القدس

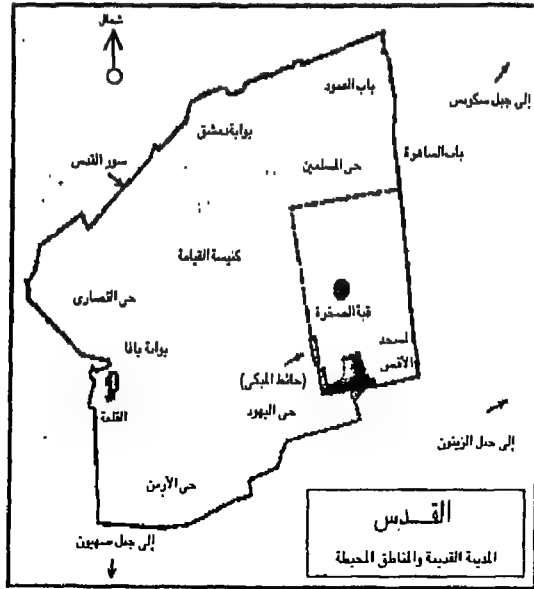
اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعى

الموضوع الفرعى : من الناحية القانونية

رقم العدد : ١٢٩

المصدر : مجلة السياسة الدولية

تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٧



المؤتمر الإسلامى العالمى 'القدس محور السلام'

الشق القانونى فى

مواجهة تهويد القدس

أحمد يوسف القرعى

القانونى لمسألة القدس منذ أن بدأ ظهور الاطماع الصهيونية فى الأراضى المقدسة حتى قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ولا ننسى دفاع فقهاءنا القانونى أمام اللجنة الدولية التى بعثت بها عصبة الأمم فى يونيو/ يوليو عام ١٩٢٠ لبحث مسألة حقوق العرب فى مكان البراق الشريف الذى يطلق عليه خطأ اسم الحائط الغربى أو حائط المبكى وتتناسى وسائل إعلامنا العربية والإسلامية الاسم الأصيل والصحيح.

تشكلت اللجنة الدولية من فقهاء من نول سويسرا وهولندا والسويد، وأطلق عليها اسم لجنة البراق - واستمعت اللجنة إلى الطرفين وشهودهما وأطلعت على بياناتهما خلال ثلاث وعشرين جلسة استمعت خلالها لاثنتين وخمسين شاهدا بينهم اثنتان وعشرون قدمهم الجانب العربى اليهودى وثلاثون من الجانب العربى وواحد من موظفى حكومة الانتداب البريطانى.

واستمعت اللجنة لرافعات الفريقين وحضر من الجانب المسلم بالإضافة إلى المحامين الفلسطينيين احد عشر محاميا من مسلمين ومسيحيين جاؤا من أطراف العالم المختلفة، كالهند والمغرب والجزائر وليبيا ومصر وسوريا وشرق الأردن والعراق وإيران والجزر الهولندية (اندونيسيا حاليا)، ومناطق إسلامية فى القارة الأفريقية لم تكن قد استقلت بعد.

فى مواجهة الممارسات الإسرائيلية المستمرة والمتواصلة لتهويد القدس وفى إطار الدعوة إلى وضع قضية المدينة المقدسة فى سلم أولويات التحرك العربى والإسلامى حتى موعد المفاوضات بشأنها، فإن التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والإسلامى بشأن القدس لابد وأن تسنده وتوازره اجتهادات قانونية على شكل سيناريوهات للتفاوض قائمة أساسا على تأكيد الحق العربى التاريخى فى القدس لأن طبيعة مرحلة التفاوض القادمة تتطلب الاستعداد العربى والإسلامى لرفع المسألة إلى التحكيم الدولى أو قبول مبدأ التحويل أو تشجيع فكرة المشاركة الفلسطينية الإسرائيلية فى عاصمة موحدة ... الخ، ولكن يبقى عنصر ثابت لدى الفلسطينيين عند التفاوض - وأيا كان شكل السيناريو أو مضمونه - هو بقاء السيادة الإقليمية على القدس الشرقية للفلسطينيين حتى ولو تم تحويل الأماكن المقدسة أو مشاركة الندل فى إدارة موحدة للمدينتين. (*)

لقد انبرى عدد من فقهاءنا وخبرائنا إلى تناول الإطوار

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

وتوصلت اللجنة إلى مايلي :

ولاً: وجدت اللجنة أن ملكية حائط المبكى وحق التصرف به والأقسام المحيطة به تعود إلى المسلمين وأن الحائط نفسه كجزء غير منفصل من الحرم الشريف هو ملك للمسلمين.

ثانياً: وجدت اللجنة أن الجانب اليهودى لم يدع فى أية مرحلة من مراحل التحقيق الذى قامت به اللجنة ملكية لا فى الحائط ولا فى حى المغاربة ولا فى جزء من المناطق المجاورة (وهى المناطق التى تعرضت بعد الاحتلال لأعمال الهدم وإخلاء السكان وإقامة أماكن جديدة للاستيطان) وذكرت اللجنة أن الجانب اليهودى عندما تقدم بمرافعته قال بوضوح: (أن الجانب اليهودى لا يدعى ولا يطالب بلئى حق ملكية فى الحائط).

ثالثاً: وجدت اللجنة أن الطلب اليهودى كيفما نظرنا إليه لا يمكن أن يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط.

رابعاً: وجدت اللجنة أنه حتى الساحة المجاورة للحائط هى ملك إسلامى وتعتبر وفقاً للمسلمين وأوقفها: الأفضل بن صلاح الدين فى عام ١١٩٣م.

خامساً: وجدت لجنة الفقهاء أن حى المغاربة والمباني القائمة فيه (وهى المباني التى مسحها الجرافات بعد الاحتلال الإسرائيلى للمدينة مباشرة وسوتها بالأرض) قد أقيمت فى عام ١٣٢٠م من أجل إقامة وخدمة الحجاج المغاربة وأنها أيضاً أوقفها أبومدين وأصبحت أملاك وقف.

سائساً: وجدت لجنة الفقهاء أن المشرف على رعاية وقف (أبومدين) بحى المغاربة اشتكى عام ١٩١١ من أن اليهود خلafa للعادة قد وضعوا كراس على الساحة المجاورة لحائط المبكى وأنه قد طلب إزالتها حالا بمنع لتقسم اليهود فى المستقبل بأبناء الملكية.

والمعروف أن هذه الشكوى قدمت لمجلس القدس الإدارى وكانت حجة الجانب العربى أنه (إذا سمح بإحضار المقاعد فسيستريح ذلك إحضار مقاعد أطول وأكثر. ويمكن تثبيت هذه المقاعد بالأرض وإن تمر مدة طويلة حتى يدعى اليهود ملكية الأرض اعتماداً على مبدأ التصرف المزمّن) وهذا يبين أن المسلمين كانوا يتوقعون مثل هذه الأعمال ويتخوفون من السائس والمكائد والأساليب التى تحدث حتى الوقت الحاضر بالنسبة لحى المغاربة (الذى هدم الآن) ولحائط المبكى الذى هو الحائط المغربى للحرم الشريف والساحة المجاورة لهما.

وعندما نظر مجلس القدس الإدارى فى هذه الشكوى عام ١٩١١ قرر أنه لا يجوز لليهود وضع أية أنوات على أملاك الوقف حتى لا تعتبر وسيلة للمطالبة بملكية وكان هذا القرار يتفق مع ما توصلت إليه لجنة الفقهاء بعد ١٨ عاماً من ذلك القرار.

سابعاً: وجدت لجنة الفقهاء أن الحكومة البريطانية قد ذكرت للبرلمان فى كتابها الأبيض المؤرخ فى نوفمبر ١٩٢٨: أن الحائط المغربى (حائط المبكى) هو من الناحية القانونية ملك للمسلمين وأن الرصيف المواجه له هو أيضاً من أملاك الوقف كما تبين من الوثائق التى يحتفظ بها الحارس على الوقف.

وهكذا أظهر دفاع فقهاءنا عن حقنا فى مكان البراق الشريف نقطة قومية أدركت منذ وقت مبكر خطورة المشروع الصهيونى فى القدس، وما كان من اللجنة الدولية إلا الإقرار بملكية مكان البراق للمسلمين وهدمهم حيث أقروا بالحق العنى فيه لكونه يؤلف جزءاً من ساحة الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف، المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقفاً حسب أحكام الشرع الإسلامى لجهاى البر والخير.

ومع هذا فلقد سمحت اللجنة لليهود بممارسة ما اعتابوه من البكاء إلى جانب الحائط بحجة أن الحالة الراهنة تخول لهم ذلك بموجب السماح الممنوح لهم قديماً من بعض الحكام المسلمين.

وقول تقرير اللجنة الدولية بموجة من السخط والغضب عمت فلسطين والدول العربية - الإسلامية، واتجهت النية على أثر ذلك إلى عقد المؤتمر الإسلامى العالمى للدفاع عن المقدسات الإسلامية الذى عقد بالفعل بجوار المسجد الأقصى عام ١٩٣١.

العنصر القانونى إذن يواكب التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والإسلامى بشأن القدس منذ وقت مبكر ... ومن هنا تقع المسئولية كاملة على المدرسة القانونية العربية وهى مدرسة لها مكانتها الدولية المعروفة حيث يشغل رموز منها مناصب مرموقة فى المحافل الدولية أو الجامعات الأوروبية والأمريكية.

ومع ذلك فإن الجانب القانونى لقضية القدس لا يحظى إلا بكتابات ودراسات عربية قليلة نسبياً. وعادة ما تخضع مثل هذه الدراسات فى المؤتمرات الخاصة بالقدس فى زحمة الدراسات التاريخية والسياسية والإعلامية أو الخطب والكلمات الإنتشائية التى تكتفى بالتغنى بأجدادنا فى القدس.

وكان يمكن للعرب منذ عام ١٩٦٧ (أى بعد الاحتلال الإسرائيلى للقدس) المبادرة بعرض مسألة توحيد بلدية المدينتين الغربية والشرقية على محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى استشارية بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة بناء على طلب الجمعية العامة حيث ينص البند الأول من المادة نفسها على أنه يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الأمن مطالبة محكمة العدل بإصدار رأى استشارى فى أى مشكلة قانونية. وقد حدث مثل هذا فى قضية ناميبيا عام ١٩٧١ وقضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

مدافعا عن قضية الحق العزى وعروية القدس. ونبه الاتحاد منذ وقت مبكر إلى خطورة المخطط الصهيونى الرامى إلى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل مكانه.

- اعتزازاً بما تمثله القدس من دلالات روحية وفنائية وتبنيها لطبيعة المخاطر التى تواجهها المدينة المقدسة من مخاطر التهويد والضم فى إطار المشروع الصهيونى التوسعى، أطلق اتحاد المحامين العرب على بورة الانعقاد الثانى للمكتب الدائم للاتحاد لعام ١٩٩٠ بورة القدس بهدف مناقشة وضع المدينة المقدسة فى إطار قضية التهجير والتوطن وبهدف تبنى خطة تحرك واسعة ضمن خطة عمل الاتحاد لمواجهة الأزمة وللحفاظ على عروية القدس وهويتها المقدسة. وفى هذا الصدد اقترح الاتحاد تنظيم حملة دولية واسعة تشارك فيها الهيئات العربية والإسلامية يكون هدفها الحفاظ على عروية القدس ومواجهة مخطط التهويد، ويتولى اتحاد المحامين العرب مع بقية المنظمات القانونية فى العالم العربى والإسلامى وأفريقيا وآسيا الشق القانونى فى الحملة، وذلك بحشد خبراء القانون الدولى حول قضية القدس والعمل على تعزيز واحترام قواعد وأحكام القانون الدولى وقرارات الشرعية الدولية.

يعنى هذا أن تعبئة رأى عام دوليا حول القدس يشكل هاجسا قويا لدى اتحاد المحامين العرب، ومما يساعد على نجاحه فى صياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس تدرس الاتحاد منذ نشأته على مخالطة المنظمات الدولية والرأى العام العالمى والدعوة إلى إدانة انتهاكات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس.

ولاشك أن مصداقية عريضة الدفاع القانونى عن القدس تكتسب أهميتها أمام الرأى العام العالمى فى إطار الشرعية التى صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولى ومن أبرزها:

أولاً: أن قضية القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة.

وليس أدل على هذا من تفسير اللورد كارابون (الذى صاغ القرار) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة فى أغسطس ١٩٧٩ وذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها (أى إسرائيل وبولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما).

ومثل هذه الفتوى الاستشارية فى هذا الوقت المبكر كان يمكن أن تصدر بسهولة من قبل محكمة العدل الدولية لأن إسرائيل تجد صعوبة كبيرة فى إثبات قانونية الإجراءات التى اتخذتها بعد ٢٠ يوما من احتلالها القدس حيث سن الكنيس ثلاثة قوانين فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ بشأن توحيد البلديتين فى القدس الشرقية والغربية.

وكان يمكن لمثل هذه الفتوى الاستشارية منذ عام ١٩٦٧ أن تشكل ضغطاً على ممارسات إسرائيل العدوانية فى القدس الشرقية بعد ذلك وكان يمكن أن تشكل أيضاً مرجعية لفتاوى استشارية أخرى أو لقرارات أقوى من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مختلف المنظمات والمحافل الدولية الأخرى.

واتفق مع الأستاذ الدكتور عبدالله الأشعل بشأن ما جاء فى مقاله بالأمم (٢٧ مايو ١٩٩٥) واقتراحه طلب رأى استشاريا حول المركز القانونى للقدس بموجب الإحالة الواردة فى طلب قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١) لسنة ١٩٤٧ حيث تختص المحكمة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تغيير القرار وتطبيقه وبالذات فيما يتصل بالمركز الدولى للقدس.

واعتقد أن اقتراح د. عبدالله الأشعل يفتح الملف القانونى لقضية القدس ويلقى بالمسئولية على فقهاءنا لإعداد سيناريوهات عدة توازن موقف المفاوضات الفلسطينى الصعب عندما يدخل مفاوضات الوضع النهائى إذا صدقت إسرائيل فى وعدها بشأن بدء هذه المفاوضات.

ويمكن كما سبق الإشارة أن يكون قبول مبدأ تدويل القدس أو التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تشجيع فكرة المشاركة فى عاصمة موحدة أو طلب التحكيم عنوانين لسيناريوهات مصير القدس. ويتطلب هذا من فقهاءنا أن يرتبوا أوراقهم ووثائقهم ويصنفوا حججهم واجتهاداتهم حتى يكتمل للحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والإسلامى جانبه القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

ولعل اتحاد المحامين العرب هو الجهة العربية الوحيدة التى يمكن أن تقوم بصياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس ومقدساتها بمختلف اللغات وذلك لاعتبارات عديدة فى مقدمتها مايلي:

- أن اتحاد المحامين العرب من أقدم الاتحادات المهنية العربية وقد تزامن تأسيسه مع نشأة الجامعة العربية منذ منتصف الأربعينات. وتابع الاتحاد منذ ذلك الوقت تطورات القضية الفلسطينية والظروف والملابسات لتلك التطورات



الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

ثانياً: قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٨، وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التى قامت بها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأماكن التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس هى اجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير فى وضع القدس، ولقد تبنى المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شىء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت، فأصبح قراراً نافذاً ومعبراً عن الشرعية الدولية وملزماً لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التى لم تستخدم حق الفيتو لإزاعه.

ثالثاً: قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى الذى أصدره الكنيست الإسرائيلى بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ودعوة مجلس الأمن للدول التى أقامت بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، وأكد المجلس فى قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكاً للقانون الدولى ولا يؤثر فى استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (أغسطس ١٩٤٩) والمعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس.

رابعاً: قرارات المنظمات الدولية الأخرى وفى مقدمتها اليونسكو بدعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً فى القدس القديمة وأن تمتنع إسرائيل عن أية عملية من عمليات تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة بإجراء عمليات الحفر التى تمثل خطراً على آثار المدينة.

وأخيراً: فإن تجربة مصر فى الدفاع القانونى عن طابا تظل نموذجاً أمثل للإقتداء بها فى الدفاع عن القدس. فلقد عبأت مصر أبرز القانونيين للدفاع أمام هيئة التحكيم الدولية وأمدتهم بوثائق السيادة المصرية على طابا، ويعنى هذا أن المهمة القومية لا تقتصر على اتحاد المحامين العرب فحسب، وإنما هى دعوة مفتوحة لفقهاءنا للمشاركة باجتهااداتهم حتى يكتمل للتحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والإسلامى بجانب القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٤
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٤

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (١ من ٥)

الاحتلال والضم

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تأليف المحامي أسامة الحلبي في السياسة العملية التي انتهجتها إسرائيل إزاء القدس، وفي الأساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع ولتي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتتوغلان معاً «عاصمة موحدة لإسرائيل».

ويناقش الكتاب أيضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية واثار ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الأهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشهدها فيها وثيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح ان قضايا المرحلة الاخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تأجيلها الى مرحلة لاحقة غير محددة.

تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، باصدارها في كتاب مستقل.

أسامة الحلبي *

■ في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أتم الجيش الإسرائيلي احتلال القدس الشرقية، وتشكلت ادارة عسكرية اسرائيلية للمدينة بقيادة شلومو لاهط، رئيس بلدية تل أبيب السابق، حاكماً عسكرياً، واتخذت «فندق إمبراسادور» مقراً لها.

أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، وإتلاف شبكات الكهرباء والهاتف وتعطيلها. وبهدف السيطرة على اكبر مساحة من الارض مع اقل عدد ممكن من السكان العرب وتهويد القدس لاحقاً، انتهجت الادارة العسكرية سياسة مزجت بين الترهيب والترغيب لحمل السكان على ترك المدينة، الأمر الذي أدى الى هجرة ونزوح آلاف من سكانها. ويقدر بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة في ايام الاحتلال بـ ٢٠ - ٣٠ ألف نسمة، من مجموع ١٠٠ ألف، في حين يقدر مصدر اسرائيلي عدد

المغادرين خلال الأيام الاولى التي تلت الحرب بـ ٦٠٠ نسمة يومياً، من مجموع ٦٠ ألف نسمة عدد سكان المدينة. ومع إتمام إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني، أصدر حاييم هيرتسوغ، قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، مراسيم (مناشير) أعلن فيها تولي الجيش الإسرائيلي زمام الحكم في المناطق التي احتلها، ونقل صلاحيات الحكم والتشريع والادارة اليه، كما أوقف عمل محكمة الاستئناف في القدس، وباشرت السلطات الاسرائيلية سلسلة من الاجراءات العملية تهدف الى دمج شطري المدينة تمهيداً لضمها، كان أبرزها إزالة بوابة منبليوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية أخرى على امتداد خط الهدنة الذي اتفق عليه بين الأردن وإسرائيل في نيسان (أبريل) ١٩٤٩. وبناء على ذلك، يمكن القول ان القضاء والإدارة العربيين في القدس الشرقية الغيا منذ ايام الاحتلال الأولى، غير ان الخطوة الأكثر بروزاً التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بهذا الصدد، كانت

حل المجلس البلدي وامامه القدس في ١٩٦٧/٦/٢٩ بأمر من شلومو لاهط، وبناء على طلبات متكررة من تيدي كوليك.

الضم بين القرار السياسي والغطاء القانوني

منذ احتلال القدس الشرقية عقد الاسرائيليون العزم على البقاء في المدينة وعدم الانسحاب منها، لذا لم يمر وقت طويل حتى اتخذت إسرائيل قرارها بشأن مصير المدينة المحتلة. فاجتمعت الحكومة الاسرائيلية برئاسة ليفي إشكول بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١، لتبحث في مستقبل القدس الشرقية، وأيد معظم الوزراء ضمها الى إسرائيل. فاوكلت الحكومة الى لجنة وزارية صوغ اقتراح لحل المشكلات القضائية والادارية الناجمة عن قرار الضم. وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١، قدمت اللجنة الى الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين تم نقاشها وإقرارها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥. وفي اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٦، قامت السلطات الاسرائيلية بإجراء احصاء للسكان في المناطق التي سيتم ضمها. ولكي يكتسب قرار الضم السياسي غطاءه القانوني، قام البرلمان الاسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ بمناقشة مشاريع القوانين الثلاثة التي وضعتها الحكومة وأقرها خلال ثلاث ساعات ونصف ساعة وسن القوانين الآتية: قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون المساهطة على الاصلان المقدسة لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧.

وسنتطرق في ما يلي الى القوانين الثلاثة التي رأت فيها الحكومة «ثلاثة مداميك في بناء قانوني واحد».

(١) قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء: يتكون هذا القانون من مائتين، نصت الأولى على اضافة المادة ١١ الى القانون الأصلي، وسريان قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من ارض إسرائيل حيثتها الحكومة في مرسوم. ونصت المادة الثانية على ان موعد سريان القانون هو تاريخ إقراره في الكنيست. وعلى رغم ان القانون لا يذكر القدس ولا الضم في نصه، الا ان تلك من باب التلمويه الذي لجأت اليه إسرائيل ليسر الا. وفي خطاسه امسام

الكنيست في اثناء عرضه لمشروع القانون، قال وزير العدل آنذاك، يعقوب شمشون شبير، مؤكداً الهدف من سن القانون ومن دون ان يذكر القدس: «ما يجب إقراره - لاغراض مشروع القانون الذي اعرضه الآن امام الكنيست - هو ان الجيش الاسرائيلي قد حرر من نير الغريباء اجزاء كثيرة، ليست بالضرورة متلاصقة، من ارض إسرائيل والواقعة منذ اسبوعين تحت سيطرته. ان رأي الحكومة - وبهذا يتلاءم تصورها مع القانون الدولي - هو انه فضلاً عن سيطرة الجيش الاسرائيلي، هناك حاجة الى اجراء لإثبات السيادة من قبل الدولة، حتى يصبح القضاء الاسرائيلي ساري المفعول على منطقة كهذه».

وبسن هذا القانون اصبح في امكان الحكومة اصدار مرسوم بضم القدس الشرقية. وقعاً قامت في اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٨، بإصدار مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧. وكما في القانون، لم يرد ذكر القدس الشرقية في نص المرسوم أيضاً الذي اكتفى بتحديد المنطقة التي يسري عليها قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها في النيل المرفق به. اما ذيل المرسوم فقد حدد ارقام الإحداثيات التي يصل في ما بينها خط حدود المنطقة المضمومة من دون ذكر اسماء المواقع، لكن، وكما تبين لاحقاً، فإن المنطقة التي يشير اليها المرسوم تشمل المنطقة التي كانت واقعة ضمن حدود البلدية العربية فضلاً عن مناطق أخرى كثيرة، وقد شملت المنطقة التي جرى ضمها بموجب المرسوم المذكور القرى والحدارات العربية الآتية: صور باهر وام طوبا والسواخرة الغربية والبلدة القديمة ووادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة والعيساوية وشعفاط وبيت حنينا. وتمتد حدود البلدية الحالية شمالاً حتى مطار قلنديا على شكل شريط مستطيل يضم المطار وطريق القدس - رام الله والمساكن المقامة على جانبها الغربي، واستثنيت المساكن الواقعة على

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٤
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٤

أخرى. ولكن الغلبة كانت للاعتبارين الأولين دائماً. ولاهمية العامل الديموغرافي في الصراع بشأن القدس، فقد كانت سياسة السلطة الاسرائيلية بعيدة الاحتمال وحتى اليوم المحاولة المستمرة للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس بشقيها. فكانت نسبة العرب سنة ١٩٦٧ نحو ٢٦ في المئة من مجموع السكان. وفي بداية الثمانينات ارتفعت نسبتهم، على الرغم من السياسة المتبعة (بسبب ارتفاع نسبة المواليد)، إلى ٢٨ في المئة من مجموع السكان في مقابل ٧٢ في المئة يهود. وانخفضت نسبة العرب سنة ١٩٩٠ إلى ٢٦,٧ في المئة وعادت فارتفعت إلى ٢٨,٣ في المئة في بداية سنة ١٩٩٣، وإلى ٢٩ في المئة في حزيران ١٩٩٥.

وبعيد ان تم ضم القدس الشرقية بحسبها الموسعة وسريان القانون والقضاء والإدارة الاسرائيلية عليها وإلحاقها بمنطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، برزت الحاجة إلى حل مشكلات قانونية وإدارية نجمت عن احوال من وجهة النظر الاسرائيلية دون دمج السكان العرب وتكييفهم وفق الوضع القانوني والإداري الجديد. وعلى سبيل المثال: بما ان سكان القدس الشرقية كانوا مواطنين اردنيين فقد اعتبروا «غائبين» عن أملاكهم وكان من الممكن «الغائب» بموجب قانون تعريف «الغائب» بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، شمل أي شخص كان مواطناً في أي دولة عربية أو في أي جزء من أراض إسرائيل، يقع خارج دولة إسرائيل بعد ١٩٦٧/١١/٢٩. ولحل مثل هذه المشكلات ولسد ثغرات قانونية أخرى سنّ الكنيست قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة ١٩٦٨

مجلس امانة القدس في كتاب وجهوه إلى وزارة الداخلية، دعوتها إلى الاجتماع بهم والبحث في انضمام أو تعيين أعضاء عرب في بلدية القدس الغربية، واعتبروا ذلك بمثابة اعتراف رسمي منهم «بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس».

الاعتبارات التي أدت إلى رسم الحدود بشكلها الحالي بعد أن توصلت الحكومة إلى حل قانوني لتكيفية الضم، تم تعيين لجنة برئاسة نائب وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن دائرة التخطيط والجيش، لتعيين حدود المنطقة التي سيصار إلى ضمها إلى إسرائيل وتوحيدها مع القدس الغربية. وتلحق أعضاء اللجنة بين مغالين في الموقف، طالبوا بضم منطقة بلغت مساحتها ٥٠ ألف هكتار وتضم ٢٢ قرية و ١٠٠ ألف نسمة، وبين «متهاونين» في الموقف «اكتفوا» بضم منطقة مساحتها أقل بكثير.

وفي نهاية الأمر توصلت للجنة إلى حل وسط وقررت ضم المنطقة التي حدها لاحقاً مرسوم أنظمة السلطة والقضاء. وقد رسمت حدود المنطقة التي تقر ضمها بناء على منظور أممي تقني رمي إلى ضمان السيطرة على رؤوس التل والممرور خط الحدود عبر التل بفاعلية. أما الاعتبار المهم الآخر الذي قاد إلى رسم حدود المنطقة التي ضمت فكان تقليص عدد السكان العرب فيها والحفاظ على غالبية يهودية في القدس بعد توحيدها. ولهذا السبب نجد أن ضواحي أهلة كالعيزرية وأبو بيس قد استثنيت وقصفت عن القدس. وتقدر مساحة المنطقة التي جرى ضمها بـ ١٨ ألف هكتار (٧٢ كلم^٢) منها ١٥٠٠ هكتار (٦ كلم^٢) كانت ضمن حدود امانة القدس. وبعد الضم أصبحت حدود الدولة وحدود البلدية متماثلة. الأمر الذي أدى إلى حدوث تمازج بين الاعتبارات الأمنية والديموغرافية من جهة وبين الاعتبارات التنظيمية والتخطيطية من جهة

(ج) قانون المحافظة على الأماكن المقدسة: على رغم أن نص هذا القانون لا يتطرق إلى موضوع المحافظة على الأماكن المقدسة في القدس بالذات، إلا أن سنه سوية مع القوانين السابقين لم يكن محض مصافقة وجاء ليكملهما بكل ما يتعلق بالأماكن المقدسة الموجودة في المنطقة التي جرى ضمها. وما يؤكد قولنا هذا، ما جاء على لسان وزير العدل آنذاك، شبير، عند تقديمه مشاريع القوانين الثلاثة لمناقشتها في الكنيست: «أن مشروع قانون المحافظة على الأماكن المقدسة - الذي سبقه حجمه الصحيح إذا أقر الكنيست مشروع قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء. وهذه إشارة واضحة إلى أن الموضوع ليس إسرائيل، وإنما وفي الأساس الأماكن المقدسة في القدس ومن بينها حائط المبكى (حائط البراق)».

وبعد سن القوانين الثلاثة المذكورة، قام تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس الغربية آنذاك، في ١٩٦٧/٦/٢٩، بالاتصال بالحاكم العسكري للقدس وطلب منه حل المجلس البلدي العربي (امانة القدس). وفي اليوم نفسه قام نائب الحاكم العسكري يعقوب سلمان، ومساعد دافيد فرحي، بإبلاغ أمين القدس المرحوم روجي الخطيب، وأعضاء الأمانة محلها وذلك في اجتماع طارئ عقد في فندق غلوريا، جلب إليه الأمين والأعضاء بواسطة الشرطة العسكرية. ونشير هنا إلى أن كوليك كان قد اتخذ موقف معارضاً لموقف الحكومة، الذي تجلى في نص القانون المعدل لقانون البلديات، ومنح وزير الداخلية صلاحية تعيين أعضاء جديد في المجلس البلدي للقدس الغربية من بين سكان المنطقة التي تقرر ضمها. وقد عبر كوليك عن خشية أن مثل هؤلاء الأعضاء العرب سيجلسون في جلسات البلدية وسيخاطبون أجساماً خارجية وعناصر معادية، ولكن وعلى أي حال، رفض أعضاء

الجانب الشرقي من الطريق، وكذلك ضاحية البريد والرام ومخيم قلنديا. وتضم حدود البلدية، لسبب ما، منطقة كفر عقب الواقعة على الجانب الشرقي من الطريق أيضاً. وبلغت مساحة الأراضي التي ضمت إلى إسرائيل، ولاحقاً لنفوذ بلدية القدس، ٧٢ ألف دونم تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلنديا في الشمال.

(ب) قانون بتعديل قانون البلديات: يعتبر هذا القانون مكملاً للقانون السابق ويتألف من مابتين أيضاً. نصت المادة الأولى على إضافة المادة ١٨ إلى القانون الأصلي، ووزير الداخلية الإسرائيلي، صلاحية إصدار إعلان يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة ١١ من قانون أنظمة السلطة والقضاء سابق الذكر. وأعطى القانون المعدل الوزير من واجب إجراء تحقيق قبل إصدار الإعلان كما نصت المادة ٨ من القانون الأصلي، ومنحه صلاحية تعيين أعضاء إضافيين في المجلس البلدي من بين سكان المنطقة التي ضمت إلى منطقة اختصاص البلدية. ونصت المادة الثانية من القانون على أن تاريخ بدء سريانه هو تاريخ إقراره في الكنيست، أي ١٩٦٧/٦/٢٨.

وكما في قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لم يشر هذا القانون أيضاً إلى القدس. وفي اليوم التالي لسن القانون، أصدر وزير الداخلية إعلاناً بموجبه المادة ١٨ من قانون البلديات. وفي حين أن النيل الملحق بالإعلان مطابق من ناحية الشكل والمحتوى للنيل الملحق بمرسوم أنظمة السلطة والقضاء، إلا أن اسمه يشير بعكس المرسوم، إلى القدس: «إعلان ٥٧٢٧ - توسيع نفوذ البلدية» (١٩٦٧). ومع صدور هذا الإعلان أصبحت المناطق التي ضمت إلى إسرائيل بموجب مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (أي القدس الشرقية الموسعة) واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد : ١٢٥٦٤

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٤

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

وأخيراً، تشير إلى أن «سائر تسويات قضائية وإدارية» منح رئيس الحكومة صلاحية إصدار المنظمة التي ضمت من نصوص أي قانون بشرط التعيين لوظيفة موظف دولة يحمل الجنسية الإسرائيلية (المادة ١٩ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ٢٣ في النص المدمج). فاصبح في الإمكان توظيف أناس من القدس الشرقية في مؤسسات حكومية، كمؤسسة التأمين الوطني أو مكتب سجل السكان التابع لوزارة الداخلية، من دون أن يضطروا إلى الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

وهكذا أصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة جزءاً من إسرائيل وواقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وأصبح سكانها العرب خاضعين للقانون الإسرائيلي الساري المفعول، بما يمنحه من حقوق وما يفرضه من واجبات في المجالات والنواحي المتعددة.

* باحث قانوني ومحام يعمل في القدس

حين تتناول المادة ١٠ من القانون طلب تحويل الشركة نفسها إلى شركة إسرائيلية. وتسري أحكام المواد ٦ - ١٠ من القانون على التعاونيات (المادة ١١ التي أصبحت المادة ١٤ في النص المدمج) الذي صدر سنة ١٩٧٠، وفي ما يلي: النص المدمج. وخولت المادة ١٩ من القانون (المادة ١١) في النص المدمج التي اضيفت بموجب قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (تسويات قضائية وإدارية - تعليمات إضافية لسنة ١٩٦٨) وزير العدل إصدار أمر بتسجيل شركة لم تتصرف وفق المواد ٦ و ٩ و ١٠ من القانون.

سجل الشركات الإسرائيلية. كذلك سمح القانون بتسوية قضائية وإدارية لكل شخص كارب حارس مهنة أو صنفه قبل احتلال القدس الشرقية وتحتاج إلى رخصة وفق القانون الإسرائيلي، بالاستمرار في مزاولتها لمدة ستة أشهر من يوم بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أو من يوم بدء سريان القانون، أو حتى بقت طلبه الحصول على رخصة إسرائيلية (المادة ١٥ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ١٨ في النص المدمج). وإذا تخلف مثل هذا الشخص عن تقديم طلب بالحصول على ترخيص وفقاً للقانون الإسرائيلي ذي العلاقة، فإن للوزير المختص صلاحية إصدار أمر يعتبر الشخص المعني بموجب كمن يحمل ترخيصاً إسرائيلياً (المادة ١٥ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ١٩ في النص المدمج). ومكن هذا القانون صاحب رخصة بناء لم يتم بناء المبنى الذي شرع فيه قبل الضم، من الاستمرار في أعمال البناء والحصول على ترخيص بناء إسرائيلي شريطة أن يعلم لجنة التنظيم والبناء اللوائية، خلال عام من بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء أو بدء سريان هذا القانون، عن رغبته في الاستمرار في البناء (المادة ١٨ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ٢٢ في النص المدمج).

سن هذا القانون بتاريخ ١٤/٨/١٩٦٨، وكما ورد في الشروحات المرفقة بالمشروع، فقد جاء مكملاً لقانون تعميل قانون أنظمة السلطة والقضاء الذي وضع الإطار القانوني لسريان القضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية. وهدف قانون سنة ١٩٦٨ إلى ترتيب انتقال المنطقة، التي جرى ضمها وسكانها، إلى حكم القضاء الإسرائيلي في موضوعات معينة. ونص على عدم سريان قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠ على الأماكن المقدسة (المادة ٢)، وعدم اعتبار من كان مقيماً في المنطقة التي ضمت «غائباً» بالنسبة إلى ملك يقع في المنطقة ذاتها، إذا كان موجوداً في المنطقة يوم سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أي في ٢٨/٢/١٩٦٧، (المادة ٣). وبني عليه، لا ينتقل حق الملكية والتصرف في مثل هذا الملك إلى القيم على أملاك الغائبين وإنما يبقى بيد أصحابه. ومنع القانون إثارة الإدعاء في المحكمة أن مقيماً في القدس الشرقية بحدودها الموسعة، إلا «عدو» أو «مواطن بلد معاد» إلا من قبل المستشار القضائي للحكومة أو بتصريح خطي منه (المادة ٤). كما نص القانون على تحرير الأراضي التي كانت مسجلة باسم «حارس أملاك العدو» الأجنبي، ونقلها إلى القيم العام الإسرائيلي، والذي جاز له التصرف فيها، ضمن الحدود التي وضعها القانون نفسه، فاستطاع القيم العام أعادتها إلى أصحابها أو من حل محلهم، وإذا كانت الأملاك قد استُملكت للأغراض العامة قبل الضم فإنها تصبح أملاك دولة (المادة ٥ كما عدلت سنة ١٩٧٣).

وسمح قانون سنة ١٩٦٨ للشركات التي كانت عاملة في المنطقة التي ضمت إلى إسرائيل، بالاستمرار في العمل لمدة ستة أشهر من يوم بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أو من يوم بدء سريان القانون، أو حتى صدور قرار المحكمة في طلب قدم إليها بموجب المادتين ٩ و ١٠ من القانون (المادة ٦). أما المادة ٩ فتتناول طلب مصابقة على نقل أملاك والتزامات شركة عاملة في القدس الشرقية إلى شركة سجلت في إسرائيل لهذا الغرض، في

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

الوضع القانوني لمدنية القدس ومواطنيها العرب

تثبيت الضم وتكريسه: «القدس الموحدة والكاملة عاصمة إسرائيل»

وموحدة وهي عاصمة دولة إسرائيل، وأن للقدس مكانة خاصة داخل إسرائيل تستوجب مد بلديتها بعون مادي يتعدى المساعدات والهبات التي تقدمها الحكومة للسلطات المحلية من خلال وزارة الداخلية. وعملياً لم يات القانون الأساسي بجديد فيما يتعلق بالجانب القانوني لمسألة ضم القدس الشرقية الى إسرائيل، وجاء ليسانق على ما سبق أن المشرع العبري، ليس فقط من قبل قضاء المحكمة العليا، في خلال القانون وتعديل قانون البلديات في حزيران ١٩٦٧، بل من قبل محكمة العدل العليا أيضاً. فقد أكد قضاء المحكمة العليا، في أكثر من مناسبة، حقيقة الضم بصورة أو باخرى. وعلى سبيل المثال: في قضية عدل عليا ٦٧/٢٢٣ بن دوف ضد وزير الأديان، قال القاضي اغرانز أن من خلال تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء والمرسوم الحكومي الذي عقبه قامت دولة إسرائيل باجراء يظهر سيانتهما على المنظمة التي اشتملها ذيل المرسوم المذكور، أي القدس الشرقية بحدودها الموسعة. وفي قضية عدل عليا ٦٨/١٧١ هانزليس ضد المحكمة الكنسية للطائفة اليونانية الارثوذكسية، عبر القاضي هليفي عن رأيه في أن «القدس الموحدة قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل». وفي قضية عدل عليا ٦٩/٢٨٣ عبدالله رويدي ضد المحكمة العسكرية في الخليل، وافق الفريقان على أن القدس الشرقية قد ضمت الى إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فقد تطرق القضاء الى الموضوع، ففي حين أبدى القاضي حاييم كوهين شكه فيما اذا كان فرض القانون والادارة الاسرائيليين يعني الضم، فقد تعامل القاضي فيتكون مع الضم كحقيقة قائمة، وأكد القاضي كاهان أن القدس أصبحت جزءاً من إسرائيل.

استمرت موجبات المصادرة في التسعينات أيضاً حتى بعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ (أوسلو ١) بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣/٩/١٣.

ثانياً: تكريس الضم وسن قانون اساسي:
القدس عاصمة إسرائيل في حين حرصت السلطات الاسرائيلية عند احتلال القدس الشرقية على عدم الحديث عن الضم ولم تسمح صراحة، وحاولت انقاع المجتمع الدولي بان القوانين الثلاثة التي سنتها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والتي تطرقنا اليها في الفصل السابق، لم يقصد من ورائها سوى «تأمين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية لسكان جميع اجزاء المدينة»، كما جاء على لسان وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، أبا إين، لم تخف إسرائيل نواياها وموقفها ازاء القدس المحتلة عندما سن البرلمان الاسرائيلي، في ١٩٨٠/٧/٣٠، قانون اساسي: القدس عاصمة إسرائيل. فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». ونصت المادة الثانية منه على أن القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. اما المادة الرابعة من القانون فنصت على أن تخصص الحكومة موارد خاصة لأجل تطوير القدس، بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست. والهدف الاعلامي

السياسي لهذا القانون واضح للعيان. لقد ارادت إسرائيل أن تؤكد ما كانت قد اوضحته من خلال خطواتها وأفعالها خلال الاعوام التي سبقت صدور القانون، وهو أن القدس الشرقية والقدس الغربية مدينة واحدة

اليهودية الثالثة: التلة الفرنسية وجبل سكوبس (أقيمت على اراضي كرم اللوز وأرض السمار ويسكنها اليوم ٨٣٠٠ نسمة)، رماشكول (أقيمت على اراضي البياض والمنطقة الحرام ويسكنها ٦٣٠٠ نسمة)

راموت (مساحتها ٤٨٤٠ وما ويسكنها اليوم ٣٨٠٠٠ نسمة)، تليوت مزراح (بنيت على اراض من جبل المكبر وصور باهر ومساحتها ٢٢٤٠ دونماً ويسكنها اليوم ١٥٠٠٠ نسمة)، غيلو (مساحتها ٢٧٠٠ دونم ويسكنها نحو ٣٠٠٠٠ نسمة) منطقة عطور (مساحتها ١٢٠٠ دونم خصصت كممنطقة صناعية)، وصور ما مساحتها ١٣٠ دونماً في منطقة غاي بن هينوم (وادي الربابة) كممنطقة خضراء، و١٠٠ دونم في منطقة باب الخليل بني عليها حي قرية داود، و٦٠٠ دونم بني عليها كيبوتس رماشكول.

وبعد ان استنفدت امكانيات البناء في اقلية المساحات التي صوبت وبنيت الحسارات اليهودية المذكورة، عادت الحكومة الاسرائيلية، في بداية الثمانينات، الى مصادرة المزيد من الاراضي العربية في القدس وللأغراض العامة: فصور في شتاء سنة ١٩٨٠ ما مساحتها ٤٤٠٠ دونم من اراضي قريتي شعفاط وبيت حنينا لشبني عليها لاحقاً مستعمرة بسغات زئيف، التي يقدر عدد سكانها بثلاثين ألف نسمة. وفي صيف سنة ١٩٨٢ صور ما مساحتها ١٣٧ دونماً لتضاف الى المنطقة الصناعية في عطور. وكما سنرى لاحقاً

بعد ان أصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة خاضعة لقانون الدولة وقضائيتها وإدارتها، وواقع ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وتم وضع اطار قانوني نظري لضم المنطقة الى إسرائيل، سعت الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ خطوات عملية لتكريس الضم وتثبيتته وفرض السيادة الاسرائيلية، ثم تلتها خطوات وقرارات ادارية وقضائية كثيرة كان لها بعد اعلامي واضح لتأكيد «توحيد القدس» وانها، بشقيها، عاصمة ابدية لاسرائيل.

أولاً: مصادرة الارض

وبناء المستعمرات اليهودية في الاعوام الثلاثة الأولى التي تلت الاحتلال والضم، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ خطوات ادارية متعددة لفرض الامر الواقع وتثبيت وجودها وسيادتها. فتوقف العمل بموجب القوانين الاربعية والغيت بموجب المندنية الاربعية والحققت بجهاز المحاكم الاسرائيلي، والغى النظام المالي الاربعي، وأغلقت المصارف العربية، وفرضت الضرائب الاسرائيلية كما فرضت مبالغ التعليم الاسرائيلية في المدارس الحكومية الرسمية. لكن الخطوات الحاسمة في نظريتنا، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لتثبيت احتلالها القدس الشرقية وضمها اليها، كانت موجة المصادرات الهائلة التي قامت بها من خلال وزارة المالية تحت غطاء «الاستملاك المصلحة العامة» في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠. فقد تم في هذه الفترة مصادرة ما مجموعه ١٦,٩٩١ دونماً، وذلك بموجب قانون الاراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٥٣. وأقيمت على هذه الاراضي المصادرة الحارات والمستعمرات

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

ولكن...
في اثر صدور القانون الاساسي المذكور، عبر المجتمع الدولي عن استنكاره وانتقاده الشديدين لهذه الخطوة. بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠، اتخذ مجلس الامن الدولي قراره رقم ٤٧٨ الذي ادان فيه اسرائيل، وقرر ان «جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، والقوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً (القانون الاساسي) الاخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة أصلاً ويجب الغاؤها». ودعا المجلس الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى سحب هذه البعثات. ففعلاً قامت ١٢ دولة، من مجموع ١٣، بسحب سفاراتها من القدس، ولم تبقى سوى سفارة كوستاريكا. لكن اسرائيل، وكما في السابق، استمرت في رفضها التقيد بقرارات مجلس الامن ذات العلاقة، وفي سياستها تكريس ضم القدس الشرقية اليها وتثبيتها من خلال الاستمرار في مصادرة الارض «للغرض العامة، وبناء «حارات» جديدة في «القدس الكاملة والموحدة»، وتأكيد هذه السياسة اعلامياً من خلال سلطات الحكم المتعددة، فكما نكرنا، تم في سنة ١٩٨٠ اعلان مصادرة ٤١٠٠ دونم من اراضي قرنتي شعفاط وبيت حنينا بنيت عليها مستعمرة بسغات زئيف. وفي سنة ١٩٨٢ اعلن وزير المالية الاسرائيلي مصادرة ١٢٣ دونماً اضافية ضمت الى المنطقة الصناعية عطروت التي تقع في مقابل مفرق الرام شمالي القدس، وجنباً الى جنب مع عمليات المصادرة، استمرت اسرائيل في نشاطها الاعلامي لتأكيد ان القدس موحدة وعاصمة ابدية لها. ولعل أبرز اداة من ادوات الاعلام بهذا الشأن كانت الاحتفال بـ «يوم القدس» الذي يحتفل به كل عام في التاريخ العبري الذي «حررت» فيه القدس الشرقية، وتشارك فيه فرق رياضية وموسيقية من جميع انحاء اسرائيل ويعتبر يوم اختياري، يمكن لكل موظف او عامل التخييل فيه عن عمله من دون ان يمس ذلك بحقوقه. ولا يغيب دور الاجهزة الرسمية في

الدولة، بما في ذلك الحكومة والكنيسة، التي تشارك في هذا الاحتفال من خلال ممثلها، وتحتفل به في جلساتها التي تتزامن و«يوم القدس» او تخصص له.
رابعاً: الكنيسة يساهم في سياسة تكريس الضم الاسرائيلي (الكنيسة) في سياسة تكريس ضم القدس الشرقية الى اسرائيل وتثبيتها ليس من خلال تشريعات اصدرها فقط بل من خلال قرارات اتخذها في اكثر من مناسبة أيضاً، وعلى سبيل المثال، ناقش الكنيسة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨ مواقف حزب العمل والنسبة الى موضوع القدس والضم الى مفاوضات الحاسية الى قرار لمنع مفاوضات بشأن اي تغيير في سيادة اسرائيل الكاملة على القدس. وفي نهاية الجلسة تم تبني اقتراح قرار قدمه عضو الكنيسة شلومو هيلل، من حزب التجمع، وحظي بموافقة جميع الكتل البرلمانية الموجودة ما عدا ممثلي الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الديموقراطي العربي. وبرز غياب ممثلي حزب ميرتس عن الجلسة. وجاء في القرار الاتي: «١- يعود الكنيسة ويقرر ان القدس الموحدة والكاملة وتحت السيادة الاسرائيلية هي عاصمة اسرائيل وممثليه لا يشاركون في اي مفاوضات في شأن وحدتها والسيادة الاسرائيلية عليها. ٢- يناشد الكنيسة سكان الدولة والقادمين الجدد الاستيطان في القدس الكبرى (يروشاليم ريتي)، في جميع اجزائها، لضمان استمرار تطورها وتقوية امن المدينة، وتثبيت بنيتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وسلامة سكانها....»

عاد الكنيسة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٩، التي تزامنت ويوم القدس، ليتبنى قراراً شبيهاً بالقرار السابق جاء فيه: «١- في يوم القدس، ٢٨ ايار (مايو) ٥٧٥٤، ومرور ٢٧ عاماً على تحرير المدينة وتوحيدها، يعود كنيسة اسرائيل ويقرر ان القدس عاصمة اسرائيل ستبقى الى الابد مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيل، تؤمن فيها حرية العبادة لآباء جميع الأديان. ٢- يقرر الكنيسة انه يجب منع كل

محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها. القدس وضواحيها ليست موضوعاً سياسياً او أمنياً وإنما روح الشعب اليهودي... ومن الجدير بالتوضيح ان القرار المذكور قد صدر في اثر توحيد البحث في اقتراحين لعضوي الكنيسة، مأتسا من الليكود (الخطر على مكانة القدس)، وداليا ايتسيك من المعراج (القدس - الى أين؟). وقد حظي اقتراح التلخيص، الذي قدمه عضو الكنيسة مأتسا، بموافقة جميع الكتل الصهيونية في الكنيسة ودعمها: العمل والليكود وميرتس والمفدال وتسومت واغودات اسرائيل ويعود وشاس وموليت. وفي سياق تأكيد ان توسعاً من بين الكتل البرلمانية الاحدى عشرة تؤيد اقتراح القرار، قال عضو الكنيسة زيسمان، من حزب العمل، موجهاً كلامه الى رئيس البلدية أولمرت: «اذا قلت اليوم ان هناك غيمة من الشكوك وعلامات الاستفهام، فليس عندي شك في ان هذه الغيمة ستندفع. اليوم تقرر تحقائق ملموسة، توجد معالي ادوميم مع القدس وغفغات زئيف مع القدس، ليست فقط القدس الموحدة والكاملة في حدودها التي تقررت لاسباب وفي ظروف مختلفة في حزيران ١٩٦٧. وقبيل ذلك، وفي خطابه امام الكنيسة قال الوزير شاحل، مؤيداً مشروع القرار ومؤكداً موقف الحكومة: «في هذه الايام، سيدي الرئيس، تقوم حكومة اسرائيل بتحطيم سيوف وازالة اسوار. عن سور واحد لن نتنازل. عن سور القدس، القدس كانت وستبقى العاصمة الابدية لدولة اسرائيل موحدة وتحت سيادة اسرائيل».

خامساً: والمحكمة العليا أيضاً...
لم يكن البرلمان الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية السلطتين الوحيدتين اللتين اتتا دوراً في تأكيد وتثبيت ضم القدس المحتلة الى اسرائيل، فقد عادت المحكمة العليا أيضاً وفي اكثر من قرار لتؤكد حقيقة الضم وان سريان القوانين الاسرائيلية على القدس الشرقية قد جعلها جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل، استمرراً لموقف قضاتها في الاعوام الاولى التي تلت الاحتلال. ففي قضية عدل عليا ٨٨/٢٨٢، مبارك عوض ضد رئيس الحكومة ووزير الداخلية

وزير الشرطة، جاء على لسان القاضي براك مايلي: «لقد قررت الحكومة، في مرسوم أنظمة السلطة والقضاء رقم ١ لسنة ١٩٦٧، ان شرقي القدس هي جزء من ارض اسرائيل ويتسري عليها قضاء الدولة وادارتها. وان هذا القرار قد اوجد تكاملاً (انسجاماً) بين المنطقة وسكانها وبين جهاز القضاء والادارة في الدولة. ان القدس الشرقية قد وُحدت مع القدس، وهذا هو مفهوم ضم شرقي القدس الى الدولة وجعلها جزءاً منها». وبناء عليه، ردت المحكمة الالتماس وقررت ان حق الإقامة بالقدس وفقدانه يحسمان بموجب قانون الدخول الى اسرائيل سنة ١٩٥٢ والأنظمة الصادرة بموجبها. وبما ان الدكتور عوض كان قد غادر القدس سادساً: استمرار اسرائيل في

تثبيت سيادتها في القدس بعد اتفاقيات اوسلو
استمرت اسرائيل في نهجها وسياساتها تجاه القدس وللتأكيد فعلياً واعلامياً انها «عاصمتها الكاملة والموحدة»، خلال المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، وبعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وبعد اتفاقية القاهرة التي وقعت بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وما زال الامر كذلك بعد اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ (اوسلو ٣). ومن خلال مراجعته سوك السلطات الاسرائيلية المختلفة والخطوات التي اتخذتها بشأن القدس وسكانها الفلسطينيين منذ اتفاقية اعلان المبادئ، ومقارنتها مع سلوكها وسياساتها قبل ذلك، نجد انه لم يطرأ اي تغيير وان اسرائيل استمرت في تثبيت سيادتها في القدس. ولعل في الامثلة التالية ما يثبت ذلك:

(١) استمرار تغيير الوضع القائم من خلال مصادرة المزيد من الارض العربية والتخطيط لبناء مستعمرات جديدة. بناء على ذلك مصادرة الحكومة على بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل ابو غنيم (هار حوما) ضمن مستعمرة يهوية جديدة. وكان اعلان مصادرة ما مساحته ١٨٥٠ دونماً قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخه ١٩٩١/٤/٢١. ولكن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٥
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

ذلك التخطيط لبناء حارة يهودية جديدة مكونة من ١١٠ وحدة سكنية تصل بين نفى يعقوف وبسغات زئيف بين شارع رقم ١٣ وشارع رقم ١. وستبنى هذه الحارة في المكان الذي كان حتى نهاية سنة ١٩٩٥ معسكراً للجيش، على أراضٍ صودرت في مطلع الثمانينات.

٨- قيدت السلطات الإسرائيلية إمكانات الدعاية الانتخابية بالنسبة إلى المرشحين من القدس لمجلس الحكم الذاتي، وسمحت بها في مناطق محددة وبعد الحصول على إذن مسبق في ذلك. ولم تتردد السلطات الإسرائيلية في منع مهرجانات انتخابية غير مرخصة، وعلى سبيل المثال: قامت السلطات بمنع عقد مهرجان خطابي دعت إليه رابطت أبناء «فتح» في القدس كان من المقرر إقامته لدعم كتلة بيت المقدس على ملعب كلية لطران. ومنع الجنود الاسرائيليون مرشحين فلسطينيين من دخول القدس، إذ كانت سياراتهم تحمل صورهم ودعايات انتخابية واشتدوا دخولهم القدس بعد إزالتها. ونجاح اسرائيل في فرض قيود على الانتخابات في القدس يعود في رأينا إلى الاتفاقية المحلية.

فلأداة السادسة من الملحق الثاني للاتفاقية، وعنوانها «ترتيبات الانتخاب بخصوص القدس»، نصت على أن على المرشحين الذين يقومون بنشاطات الحملة الانتخابية في القدس، الحصول على إذن في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات، التي تحصل عليها بدورها من الجانب الإسرائيلي في اللجنة الفرعية للجنة الشؤون المدنية (CAC). وحصرت اسرائيل أماكن الاقتراع في القدس في خمسة فروع بريد. ورفضت السماح بختم الهويات الاسرائيلية التي يحملها سكان القدس، واشترطت قراراً صوتت المقترعين المقدسين خارج القدس وفي منطقة الحكم الذاتي، حيث تسلم صناديق الاقتراع بعد انتهاء التصويت لمكتب لجنة الانتخابات اللوائية ذات العلاقة. وأكد وزير العدل الاسرائيلي في أثناء مناقشة مشروع قانون تنفيذ الاتفاقية المحلية في الكنيست، أن منح سكان القدس الشرقية حق المشاركة في الانتخابات للمجلس

الشرطة. وفي تصريح له بتاريخ ١٧/١/١٩٩٦ أوضح الوزير أن القســـــرار لا ينطبق على الدبلوماسيين الأجانب حتى درجة وزير خارجية، وإنما ينطبق على رؤساء الحكومات. وكان شاحل يتحدث خلال لقائه أعضاء كنيسة من اليمين ورئيس بلدية القدس، الذين احتجوا على زيارة وزير خارجية هولندا لبيت الشرق واجتماعه مع السيد فيصل الحسيني، مأسوة حقيبة القدس في السلطة الفلسطينية.

٥- استمرار العمل على فصل القدس عن بقية أجزاء الضفة الغربية بفرض الإغلاق وقنّع الفلسطينيين من غير سكان القدس من القدوم إلى المدينة إلا إذا كانوا مزويدين بتصاريح خطية تعطى عادة ليوم واحد. وكانت لجنة خاصة برئاسة الوزير شاحل، قد قدمت بتساريح ١١/٤/١٩٩٥ توصياتها إلى رئيس الحكومة آنذاك اسحق رابين، في شأن ما يسمى «مخطط الفصل». وتضمنت التوصيات ضرورة تشديد القيود على حجرة الفلسطينيين إلى القدس، ودرس إمكان اخراج من يمكث بالمدينة

بصورة دائمة وغير قانونية بالتدريج. كذلك أوصت اللجنة بوضع ستة معايير على المداخل المؤدية إلى القدس تكون تحت مسؤولية الشرطة بقصد ضبط مسألة الدخول والخروج من القدس.

٦- استمرار الحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الاسرائيلية في منطقة الحرم وتحت المسجد الأقصى، الأمر الذي يهدد بانهياره. وكانت السلطة الفلسطينية قد اصدرت بياناً يطالب بوقف هذه الحفريات.

٧- مصادقة الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٥ على مصادرة أراضٍ عربية اضافية للمصلحة العامة، تبلغ مساحتها ٥٣٥ دونماً، موزعة كالتالي: ٣٣٥ دونماً من أراضي بيت حنينا لبناء وحدات سكنية اضافية في راموت، و ٢٠٠ دونم من أراضي بيت صفاقا. وجمدت الحكومة تنفيذ المصادرة بسبب الضجة الاعلامية التي أثارها القرار ولكنه لم بلغ. يضاف إلى

٤- ملاحقة ومضايقة سلطات الأمن الاسرائيلية لمؤسسات فلسطينية تعمل في القدس، قبل توقيع اتفاقية اعلان المبادئ واتفاقية القاهرة، بحجة أنها ذات طابع سلطوي وتعمل من قبل السلطة الفلسطينية، وأن ذلك مخالف لاتفاقية القاهرة التي التزم بموجبها الجانب الفلسطيني أن يكون مقر سلطاته في غزة وأريحا. وكانت الجهات الأمنية الاسرائيلية، قد وضعت وثيقة رسمية سجل فيها ١٣ مؤسسة فلسطينية من بينها: بيت الشرق، وزارة الأوقاف والمقدسات، المجلس الفلسطيني الأعلى للصحة، مركز الإحصاء الفلسطيني، جامعا القدس، المؤسسة للأرض والمياه. وأوصت الوثيقة بإعداد ملف لكل مؤسسة يتضمن المعلومات المتوافرة عنها وراسسته من قبل حقوقيين تبين إمكان اتخاذ اجراءات قانونية ضدها. علماً أن وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيريز، كان قد التزم، في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية النرويجي بتاريخ ١٠/١/١٩٩٣، أن كل المؤسسات الفلسطينية في شرقي القدس بما

في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة تلعب دوراً حيوياً لسكان الفلسطينيين ولن نقوم بتشويش انشطتهم. وإذا أخذنا بيت الشرق، الذي شكل مركزاً للطواقم الفنية منذ بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية كمثل، نجد أن السلطات الاسرائيلية تتخذ بين الحين والآخر اجراءات للتضييق على العاملين فيه أو على الزائرين، فمرة تغلق شارع «ابو عبدة» المؤدي إلى المبنى، ومرة تلجأ إلى تفتيش الداخلين والخارجين بحجج متعددة، ولعل أبرز ما تقوم به هذه السلطات هو محاولتها المستمرة منع ممثلي الدول الأجنبية، من سفراء ووزراء ورؤساء حكومات، من زيارة بيت الشرق واعتبارها تمس بسيادة اسرائيل على المدينة. وفي بداية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ أفادت الصحف الاسرائيلية أن «لجنة القدس» الوزارية برئاسة الوزير شاحل، قررت منع زيارات شخصيات اجنبية لبيت الشرق حتى لو تطلب ذلك استخدام

الحكومة استمرت في معالجة الموضوع وقررت في آذار (مارس) ١٩٩٤ المصادقة على مصادرة جزء من أراضي بلدة بيت ساحور لبناء المرحلة (١) من حارة هار حوما، وكانت سلطات التخطيط قد صادقت على المخطط لإقامة الوحدات السكنية المذكورة بتاريخه ٣٠/٤/١٩٩٥.

والهدف من إقامة مستعمرة هار حوما هو توسيع المزيد من اليهود في القدس وضواحيها لتقوية الوجود اليهودي من جهة، ومنع إمكان امتداد سكاني عربي في المنطقة، وفصل شمال الضفة عن جنوبها بوجود القدس الكبرى، من جهة أخرى.

٢) مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على مخطط طريق الخاتم (غفقيش هطيعات) الشرقي بطول ١٤ كلم الذي سيربط بين الطريق المؤدية إلى بيت لحم (بالقرب من مستعمرة غيلو) ويمر في مناطق من المفروض أنها تقع ضمن حدود الحكم الذاتي ويصل حتى مستعمرة بسغات زئيف في الشمال. وقدرت مساحة الأرض التي ستصادر من أراضي سلوان ورأس العمود وجبل المبكر والسواحيحة من أجل شق هذا الطريق بنحو ألف دونم.

٣) سن قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (تقييد نشاطات) لسنة ١٩٩٤، وذلك في أثر توقيع اتفاقية القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤. وبموجب هذا القانون يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلة لها أو الدعوة إلى اجتماع عام في اسرائيل إلا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الاسرائيلية. كذلك يخول القانون الحكومة الاسرائيلية منع منظمة التحرير الفلسطينية من فتح أو تفعيل ممثلة لها في اسرائيل، والأمر بإغلاق مثل هذه الممثلة ومنع اجتماع عام ذه إليه المنظمة. وجماع الجدير بالتوضيح هنا أن المشرع الاسرائيلي فضل الحديث عن تحديد نشاط السلطة الوطنية «في اسرائيل» بدلاً من الحديث عن تحديد نشاطها «في القدس» حتى لا يفهم أن للقدس وضعاً متبايناً عن بقية مدن اسرائيل في هذا السياق وتأكيد أنها جزء لا يتجزأ منها.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

مستعمرتي معالي ادوميم وغفعات زئيف اثباتاً على ذلك. ولأن احزاب المعارضة اليمينية تتنكز في ان الحكومة الحالية قد تتنازل في مفاوضات الحل النهائي عن موقفها ببقاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية، وايدت هذه الاحزاب مشروع قانون يمنع تغيير او تقليص مساحة القدس كما حددها مرسوم الحكومة في حزيران ١٩٦٧ الا باغلبية ٨٠ من اعضاء الكنيست. وقبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت اتهمت احزاب اليمين، وعلى رأسها حزب الليكود، حزب العمل بالتخلي عن السجسزئ شعبار «بيريز سيجسزئ القدس» الامر الذي اضطر الحكومة في حينه الى اصدار اعلان رسمي من خلال سكرتيرها اوضحت فيه ان موقفها من القدس ثابت وانها ستبقى عاصمة اسرائيل غير المجزأة. ووضح بيرس من جهته انه «لن تكون هناك حكومتان في القدس، ولن تكون هناك ادارتان في القدس».

قرية عين كارم ومباني المركز الطبي ومستشفى هداسا. وضمن حدود القدس الموحدة، نتصرف اسرائيل كصاحبة سيادة تامة كما تتصرف في اي مدينة اسرائيلية أخرى من دون ان يشغلها الحفاظ على الامر الواقع، حتى بدء مفاوضات الحل النهائي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو ان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هو عدم توسيع حدود القدس الحالية وعدم ضم مستعمرات معالي ادوميم التي تبعد ١٠ كلم الى الشرق من القدس بحدودها الحالية، وغفعات زئيف الواقعة الى الشمال من القدس، وبيتان ومستعمرات غوش عتسيون الواقعة جنوبي مدينة بيت لحم الى القدس. وتخلل وزير العدل الاسرائيلي، لياناي، ذلك بقوله ان فرض قانون الدولة وقضائها وإدارتها على المناطق المذكورة يعتبر خرقاً للاتفاقات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، والتي صادق عليها الكنيست. فقد اتفق الطرفان على ان الوضع القانوني لقباع غزة والضفة الغربية (حيث تقع المناطق المذكورة)، لن يتغير خلال المرحلة الانتقالية. وبناء على هذا الموقف، طلب الوزير من الكنيست شطب مشروع قانون قدمهما عضوا الكنيست، ماتسا من الليكود (اقتراح قانون بضم معالي ادوميم وغفعات زئيف وبيتان الى القدس لسنة ١٩٩٥)، وببني من المدفول (الذي عاد وطرح «مشروع قانون القدس الكبرى لسنة ١٩٩٣») من جدول اعماله. اذ، فالحكومة الاسرائيلية لم تر في استمرار مصادرة الأراضي العربية وبناء حارات يهودية جديدة (هار حوما مثلاً) وثيق شوارع سريعة (كشارع الخاتم الشرقي)، خرقاً لاتفاقات اعلان المبادئ التي اجلت البحث في مسألة القدس الى مفاوضات الحل النهائي، وإنما رأت في ذلك ترجمة وتنفيذاً لسيادتها على المدينة. وفي حين اتفقت احزاب اليمين مع الحكومة في موقفها المذكور، فانها لم تتفق معها في موقفها بعدم توسيع حدود القدس الحالية ومطالبتها المستمرة بضم

سابعاً: تلخيص الموقف الاسرائيلي
قبيل بدء مفاوضات الحل النهائي
يمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي الرسمي ازاء مسألة القدس كالآتي: القدس الموحدة بحدودها التي حددتها الحكومة في مرسوم انظمة السلطة والقضاء في حزيران ١٩٦٧ (مع بعض التعديلات في اتجاه الغرب في التوسيعات) هي عاصمة اسرائيل وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية. وهذا الموقف ورد في اكثر من تصريح وخطاب للوزراء ورئيس الحكومة الحالي. ففي سياق رده على اقتراح لجدول اعمال الكنيست قدمه عضو الكنيست دان ميريدور (الليكود) في شان «إخفاء معلومات عن التزامات الحكومة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس»، قال رئيس الحكومة بيريز (الذي شغل منصب وزير الخارجية حتى اغتيال رابين في ١١/٤/١٩٩٥): «أريد ان أبدا بوصف مسوقف حكومة اسرائيل في الماضي وفي الحاضر والمستقبل من القدس. بحسب رؤية حكومة اسرائيل وموقفها، وبحسب افعالها أيضاً، القدس لن تقسم. ولن نوافق على اي تقسيم للقدس. القدس لن تكون عاصمة لكيانين، وإنما عاصمة حكومة (دولة ١. ج) اسرائيل. القدس لن تكون برلين، لن يقام فيها سور ولن تجزأ. سوف تبقى موحدة وفق الخريطة التي صادق عليها الكنيست، وتحت سيادة اسرائيلية. لن تكون جزءاً من الاوتونوميا، ومؤسسات الاوتونوميا لن تدار في القدس. هذا هو موقفنا الذي هو هدف الصراع». و«تمتد المدينة الموحدة، عاصمة اسرائيل على مساحة ١٠٨ الاف دونم مربع» كما يقول وزير العدل، يفيدي لياناي، محدداً المناطق التي شملتها حدود المدينة بعد توحيدها: «في الشرق منحدرات جبل الزيتون وجبل سطور، في الشمال شعفاط ومكارم، في الجنوب قريتا صور باهر وبيت صفافا، وفي الغرب ضمت الى النطاق البلدي

التشعريعي لا يعني ابدا تنازل اسرائيل عن سيادتها على القدس. واعلن وزير الامن الداخلي، شاحل، موقفه مشابهاً في اثناء لقائه ممثلين عن اليمين الاسرائيلي ورئيس بلدية القدس اوهرت بتاريخ ١٧/١٧/١٩٩٦. ولأن سكان القدس الذين اضطروا الى السكن خارج الحدود البلدية للمدينة، كما حددتها اسرائيل، سيسمح لهم بالتصويت في اماكن سكناهم الحالية، ولأن اصحاب حق الاقتراع قد نشرت اسماؤهم في قوائم صادق عليها الجانب الاسرائيلي قبل نشرها، فنحن نعتقد بوجود خطر فعلي بسحب الهويات الاسرائيلية منهم بعد الانتخابات، وخصوصاً من سكن منهم في مناطق الحكم الذاتي، بحسب الاقامة خارج دولة اسرائيل»، الامر الذي يعني الغاء حقهم في الاقامة بالقدس. واذا عرفنا ان عدد هؤلاء الفلسطينيين يبلغ عشرات الاف، فإننا نتحدث عن امر شديد الاهمية وخصوصاً ان للعامل الديموغرافي وزنه النوعي عند التفاوض في شان حل مسألة القدس.

الى ما تقدم، استغلت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية اعلان المبادئ وما صاحبها من تغيير ايجابي في الاجواء والمواقف الدولية تجاهها، لتوقيع اتفاق مع الفاتيكاني يعزز مضمونه الى حد ما موقف اسرائيل من القدس، ويعترف فيه الفاتيكاني «بدولة اسرائيل»، ويتعامل مع الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على انه نزاع حدود، ولا ينشئ الاتفاق، بصورة مباشرة او غير مباشرة، الى قرارات الامم المتحدة المتعددة التي ترى في الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة احتلالاً حربياً خاضعة للقانون الدولي. وعبر شمعون بيريز عن مدى اهمية الاتفاق قائلاً: «لقد توصلنا الى اتفاق ذي قيمة تاريخية مع الفاتيكاني، في القدس كما هي موحدة وعاصمة اسرائيل وتحت سيادة اسرائيلية. هذا حدث يقع مرة كل ١٩٩٤ عاماً، وقد وقع في كانون الثاني من هذه السنة».

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٣ من ٥)

مسألة القدس في ضوء القانون الدولي

والاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية

أسامة الحلبي

■ في إثر اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ وانسحاب سلطة الانتداب البريطاني من فلسطين، دارت معارك بين الجيوش العربية والقوات اليهودية في نواح متعددة من فلسطين. وفي فترة لاحقة تم توقيع اتفاقيات وقف اطلاق نار تبعتها اتفاقيات هدنة بين الاطراف المتحاربة في ربيع سنة ١٩٤٩. فسوق الارض واسرائيل اتفاقية وقف اطلاق نار على الجبهة الشرقية بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠، بعد ان سبق ذلك تعيين الخط الفاصل بين الجزء الغربي من القدس والجزء الشرقي منها، وذلك بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٢. وتبعتها اتفاقية هدنة وقعها الطرفان في ١٩٤٩/٤/٣. ويتوقع هذه الاتفاقية تم، في الواقع، تأكيد حقيقة اقتسام مدينة القدس بين الطرفين: الجزء الغربي الموجود فيه الجيش الاسرائيلي لاسرائيل، الجزء الشرقي الذي كان تحت سيطرة الجيش الاردني للاردن. وعلى رغم ان قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي اوصى بتسوية القدس، لم يبلغ او يعيد، فانه نتج عن الوقائع المادية التي تلت - بما في ذلك رفض الفلسطينيين، ممثلين باللجنة العربية العليا، للقرار، وقيام اسرائيل على مساحة جغرافية تفوق ما خصص للدولة اليهودية بموجبه، ثم توقيع اتفاقيات الهدنة المذكورة وبعدها توحيد الضفتين في اثر مؤتمر اريحا واجراء الانتخابات النيابية فيهما بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١، التي كرست السيادة الاردنية على الضفة الغربية

وعلى القدس الشرقية - بات واضحا ان قرار التقسيم لم يعد واقعيا كاساس لحل سياسي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لكن فكرة تدويل القدس بقيت قائمة. وهكذا، عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كانت المدينة تحت السيادة الاردنية او على الأقل تحت الحكم الارضي اذا اعتبرنا ان السيادة - كما سنفصل لاحقا - هي للشعب الفلسطيني.

بطلان ضم القدس الشرقية من طرف واحد

ان احتلال احد طرفين متحاربين لمنطقة تابعة للطرف الآخر لا يعني، في اي حال من الاحوال، انتقال السيادة على تلك المنطقة - نتيجة الاحتلال - من الطرف المهزوم الى الطرف المحتل. بل ان حكومة الاقليم المحتل الشرعية تحتفظ بالسيادة عليه، لكن هذه السيادة تكون معلقة، وتنتقل صلاحيات السلطة السابقة من تشريع وتنفيذ وادارة الى السلطة المحتلة طوال فترة الاحتلال الى ان يتم تقرير مصير الاقليم المحتل. وتخضع الصلاحيات التي تمارسها القوة المحتلة خلال فترة الاحتلال، لقانون الاحتلال الحربي الممثل بلوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧ وباتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩. وبناء عليه، يجب التفريق بين الاجراءات التي تمارسها القوة المحتلة في الاقليم المحتل وبين ممارستها سيادتها داخل اقليمها الاصلي. ولا يجوز ان يكون الدولي ضم منطقة محتلة الى البلد المحتل بناء على رغبة الاخير فقط. كما ان السيادة لا تنتقل نتيجة الاحتلال الا في حال التوصل الى اتفاقية بين الطرفين

المتحاربين تنص على انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المهزوم الى الفريق المنتصر. ويشترط بعض القوانين الدولي ان يكون انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المعتدي الى الفريق المعتدى عليه. وينسجم هذا الشرط مع المبدأ القائل بعدم تمكين المعتدي من كطف ثمار اعتدائه. ومن الحالات الأخرى التي يمكن لدولة ما بسط سيادتها على اقليم لم يكن تابعا لها من قبل، تلك التي تمت فيها حيازة الدولة المعتدلة على الاقليم مدة طويلة من دون ان تجابه تلك الدولة وتلك الحيازة بمعارضة او تحدي طرف آخر كسكان المنطقة او دولة مجاورة. وتعرف هذه النظرية في القانون الدولي بـ "Acquisitive Prescription". ولا تسري هذه النظرية اذا كانت حيازة الاقليم تمت باستعمال القوة وجوبت بمقاومة ومعارضة قوية. ويشير بعض المصادر الى حالة أخرى يجيز فيها القانون الدولي ضم اقليم الى دولة احتلتها، وهي عندما تتأثر الأمة المهزومة بنتائج الحرب الى درجة انتهاء وجودها السياسي اي انها وصلت الى حالة التفكك (Debellation). ولكننا نرى ان هذه النظرية - التي كانت مقبولة بموجب القانون الدولي التقليدي وتعتمد على الانتصار الكامل الذي يؤدي الى خضوع الدولة المهزومة واستسلامها ثم نقل السيادة عليها - لا تتفق ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الدول الأخرى بالقوة واحترام سيادة الدول واستقلالها، الذي تبناه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى وتبوا مكانة مرموقة في ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي بدوره لا يجوز ضم منطقة محتلة الى الدولة التي احتلتها، حتى لو كانت الأخيرة دخلت الحرب دفاعاً عن النفس. فمبدأ الدفاع عن النفس يعطي الدولة المعتدى عليها الحق في الرد على الاعتداء ودرء الخطر المحدق بها، ولكن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

عند رد الاعتداء وزوال الخطر ينتهي الدفاع عن النفس، ولا يمكن الاستمرار في التمسك بالمنطقة المحتلة. فمبدأ الدفاع عن النفس لا يولد حقاً في ملكية الأرض التي انحلت نتيجة صد الاعتداء.

وعودة الى الموقف الاسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال القدس الشرقية وتوحيدها، مع القدس الغربية، فقد ادعت اسرائيل انها دخلت الحرب برغبة ودفاعاً عن النفس امام دول عربية اعتدت عليها، وذلك فإن احتلالها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يعطيها الحق في الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المناطق. لكن، حتى لو قبلنا ادعاء اسرائيل انها دخلت الحرب دفاعاً عن النفس فإن حق الدفاع عن النفس يستلزم ان لا يعمد القوة لصد الاعتداء، الا انه لا يسمح القوة الاحتفاظ بمناطق احتلتها خلال دفاعها عن النفس. والدولة المحتلة ملزمة بالانسحاب حالما تتم دفاعها عن نفسها وتصد الاعتداء. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يجوز، قانوناً، جني الربح نتيجة حرب لا يضمن الأراضي التي احتلتها حتى لو كانت الدولة ذات العلاقة قد تصرف بموجب حق الدفاع عن النفس. لذلك، فإن استمرار اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس الشرقية، لا يمكن تبريره بناء على حق الدفاع عن النفس. وتبرير اسرائيل، في ادعاء آخر، احتفاظها بالأراضي التي احتلتها نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ ضروري وملائم لحاجات اسرائيل الأمنية، وأن هذه الضرورة الأمنية لم تنته فوراً بعد انتهاء الحرب. لكن، حتى لو كانت اسرائيل ربت على خطر محقق سنة ١٩٦٧، فإنها سرعان ما أزلت هذا الخطر وكانت ملزمة بالانسحاب بعد زواله. وأدعى اخرون ان اسرئيل بعد تستطيع الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها، بما فيها القدس الشرقية، حتى توقيع معاهدة سلام بينها وبين الدول العربية. ووصل الموقف الاسرائيلي، ممثلاً ببعض الباحثين الاسرائيليين، الى أبعد من ذلك إذ ادعى يهوداً بلوم، وهو استاذ القانون الدولي وشغل منصب ممثل اسرائيل في الأمم المتحدة، ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس بالصوره دائمة لان لها افضلية على الاردين بشأن مسألة السيادة عليهما، إذ لم يكن للأردن، بحسب ادعاء بلوم، صفة قانونية او شرعية في تلك المناطق ولم

يعترف بسيادته عليها سوى باكستان وبريطانيا. وبالتالي ادعى بلوم بـ «فراغ السيادة في الضفة الغربية، وبعدم وجود دولة ذات سيادة لتعاديها المنطقة التي احتلتها اسرائيل في حرب خاضتها دفاعاً عن النفس. وكما نعرف، لم تضم اسرائيل الضفة الغربية وغزة، وإنما ضمت القدس الشرقية لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة. أن الموقف الذي طرحه بلوم مغلوط فيه ومرفوض للأسباب التالية: أولاً، بالروح نفسها التي يتحدث بها بلوم يمكن الادعاء (غير المقبول من كاتب هذه السطور) ان الأردن أصبح صاحب السيادة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عقب مؤتمر أريحا والانتخابات النيابية في الضفة التي جرت بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١. ثانياً، بما أن الأردن كان صاحب السلطة في الضفة الغربية وفي القدس فقد انتقلت هذه السلطة الى يد القوة المحتلة، اي اسرائيل. اما السيادة على هذه المناطق فلم تكن للأردن، وبالتالي لم تصبح اسرائيل، بل هي للسلطة التي كجمموعة. ثالثاً، ان الادعاء بغنياب السيادة على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية يتجاهل حق الشعب الفلسطيني الموجود في هاتين المنطقتين في تقرير مصيره. الأمر الذي تعترف به الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة، وهو حق غالب لأي قوة محتلة بغض النظر عن الطريقة والغرض التي أدت الى الاحتلال. رابعاً، حتى لو قلنا ان الأردن ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية بصورة غير شرعية، فقد كان على أقل تقدير بمثابة وصي على هاتين المنطقتين الى ان تحل القضية الفلسطينية. وبعد احتلال اسرائيل لهاتين المنطقتين في حزيران ١٩٦٧، أصبحت هي أيضاً بمثابة «محتل وصي» (Occupant Trustee)، وكان عليها ادارتها بأمانة حتى اعادتها الى اصحاب الحق فيها، اي الشعب العربي الفلسطيني. خامساً، أن اندلاع الانتفاضة في اواخر سنة ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الغربية - والتي وصلت القدس أيضاً، وما تبعه من قرار الأردن بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ومن إعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ الذي حظي باعتراف نحو مائة دولة، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وما تبعه من اتفاقيات - يؤكد ضعف الادعاء الاسرائيلي بفراغ السيادة في

المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، ويؤكد ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها والد للجانب الاسرائيلي. واخيراً، ورد في احد المصادر الإسرائيلية التالي لتبرير موقف اسرائيل وسيادتها على القدس: بما ان قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، والذي تضمن نصاً بتحويل القدس، لم ينفذ ولم يتم، فقد باتت القدس مفتوحة للاحتلال من قبل أي من الطرفين المستفيدين من قرار سنة ١٩٤٧. لذلك كانت القدس، قانوناً، مفتوحة للاحتلال من قبل اسرائيل التي احتلتها فعلاً سنة ١٩٦٧. ان هذا الادعاء لا شك في انه ضعيف وواه، ذلك بان قرار التقسيم، وخصوصاً ما تضمنه من تدويل للقدس لم يتعد كونه توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحيث انه لم يقبل به ولم ينفذ، فإنه لم يولد حقوقاً. ومثلما لم تُمنح الحكومتان البريطانية وحق السيادة على فلسطين عندما انتبذتها عصبة الأمم، فإن مجلس الوصاية الذي اقيم بموجب قرار التقسيم لم يمنح أو يتمتع بحق السيادة على القدس، وإنما منح صلاحية ادارتها ضمن مشروع التدويل. وبإضافة على ذلك، فإن الادعاء المذكور يتناقض مع مبدأ عدم جواز استمرار حيازة أو ضم منطقة احتلت حتى لو كان الاحتلال نتيجة حرب خضيت دفاعاً عن النفس، ويتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني في هذا السياق ان القدس لم تكن مفتوحة أو مهياة قانوناً للاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، وإنما كانت السيادة عليها وما زالت تعود لاهلها الاصليين.

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج ان استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة اسرائيل وضمتها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لاحكام القانون الدولي. وقد عبر المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة عن موقفهما الواضح الراض لسلك اسرائيل وقرارها بسيريان قانونها وقضائها وإدارتها على القدس الشرقية، ومن ثم توحيدها مع القدس الغربية وضمتها في الواقع اليها. فبعد احتلال القدس الشرقية وقع الجبراع الاسرائيلي للقوانين التي فرضت قانون الدولة وقضائها وإدارتها على المدينة وعلى مناطق أخرى من الضفة الغربية للأمة المتحدة في دورتها الاستثنائية للامم المتحدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ قراره رقم ٢٢٥٣ الذي دعا اسرائيل الى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها بشأن القدس والاستئذان فوراً عن إثيان أي عمل من شأنه تغيير مكانتها. وكررت

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

قراره رقم ٦٧٢ المجزأة وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة اعداد تقرير بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها. وعاد المجلس ليؤكد، كاساس لإجراء دولي، موقفه من أن القدس منطقة محتلة. وقد رفضت اسرائيل القرار على أساس أن القدس الشرقية ليست منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيطرتها، ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذي اضطر مجلس الأمن الى اتخاذ قرار عبر فيه عن استيائه الشديد من موقف إسرائيل، واضطر الأمين العام الى تقديم تقريره، الداعي الى منح الأمم المتحدة دوراً مستمراً في رقابة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس، من دون أن يجري تحقياً في المجزأة على أرض الواقع. إذاً، فالموقف القانوني الدولي والمجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها، وأضح وصريح بشأن الخطوات الإسرائيلية والقانونية التي اتخذتها إسرائيل تجاه القدس الشرقية منذ احتلالها في حزيران ١٩٦٧. وهذا الموقف يتلخص في اعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات المذكورة واعتبارها غير شرعية وملغاة، واستمر هذا الموقف في الوضوح نفسه حتى بداية المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية. فما هو تأثير الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين الطرفين في القضية الفلسطينية عامة، وفي مسألة القدس خاصة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال مراجعة الاتفاقيات المذكورة، وفي الأساس اتفاقية إعلان المبادئ التي تم توقيعها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣/٩/١٩٩٣ في واشنطن والتي شكلت الإطار والأساس القانوني لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا التي وقعت بين الطرفين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤. وللاتفاقية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالفترة الانتقالية، وبإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي ونقل الصلاحيات الى

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة إسرائيل وضماها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لأحكام القانون الدولي. وعبرت هيئة الأمم المتحدة عن موقفها الرافض لسلوك إسرائيل وقرارها بـسريان قانونها وقضائها وإدارتها على القدس الشرقية.

الجانِب الفلسطيني، والتي تم التوصل إليها في طابا، وتم توقيعها في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨.

مكانة القدس قبيل إعلان المبادئ حتى تاريخ توقيع إعلان المبادئ، يمكن تلخيص الوضع القانوني للقدس بشقيها كما يلي: القدس الشرقية مدينة محتلة وضمتها الى إسرائيل غير قانوني ومناقض للأعراف الدولية وعلى إسرائيل الانسحاب منها، ولسكانها الفلسطينيين، كجزء من الشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير وذلك بناء على ما شرحناه. أما بالنسبة الى القدس الغربية، فبعد فشل فكرة التقسيم كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوتها الى تحويل القدس (بشقيها) في قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨. وعلى الرغم من أن المدينة (بشقيها) لم تدل، فإن مكانتها (Status) لم تحسم. ومع أن إسرائيل ودولاً كثيرة قد اعترفت بإسرائيل كدولة، لكنها لم تعترف بسيادة إسرائيل على القدس. وعلى سبيل

المثال، كان تفسير الولايات المتحدة في هذا الشأن يعتمد على قرار الجمعية العامة الداعي الى التحويل. وبناء على هذه الخلفية يمكن تفسير فتح عدد قليل جداً من السفارات الإغربية في القدس الغربية ووجود أغلبيتها في تل أبيب، وكذلك تفسير قيام دول متعددة بفتح قنصليات لها؛ واحدة في القدس الغربية، وأخرى في القدس الشرقية. وحتى بعد مرور أكثر من أربعين عاماً على قيام دولة إسرائيل وسيطرة إسرائيل الفعلية (Control de facto) على القدس الغربية، رأت أغلبية النول في مكانة القدس الشرقية والغربية مسألة غير محلولة. لكن هذا الموقف الدولي لم يبرز بشان القدس الغربية كما برز عند احتلال القدس الشرقية وضمتها الى إسرائيل. وبناء على هذه الخلفية أيضاً (كون مسألة القدس غير محلولة)، لم يحسد المجلس الوطني الفلسطيني عندما أعلن «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨ حدوث الدولة، وله يفصح عن أي قدس يتحدث. وقد اثنى إعلان الاستقلال الى قرار التقسيم رقم ١٨١ كاساس لشرعية قيام الدولة الفلسطينية. لكن الرسالة التي بعث بها المراقب الفلسطيني الدائم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، الى الأمين العام بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨، طالبت بعقد مؤتمر دولي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ودعا إسرائيل الى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها. لذلك رأى بعض خبراء القانون الدولي أن حدود الدولة التي يقصدها إعلان الاستقلال ليست تلك التي نص عليها قرار التقسيم وإنما هي حدود المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧. وينبغي السؤال: هل يتحدث إعلان الاستقلال، الذي اعترفت به دولة تقريبا، عن القدس الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧ كعاصمة للدولة الفلسطينية، أم يقصد أن تكون القدس (بشقيها) عاصمة للدولة الفلسطينية من دون أن يلغي كونها عاصمة لإسرائيل أيضاً، فتكون القدس مدينة لافتوحة غير مقسمة تشكل عاصمة لدولتين تتفان على مواقع المؤسسات الرسمية لكل منهما؟

مسألة القدس في ضوء إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية

يتحدث إعلان المبادئ عن مرحلة انتقالية من المفروض أن تمر بها المنطقة الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، في الطريق الى تسوية دائمة ٢٤٢ و ٣٣٨. وقد بدأت هذه الفترة فور انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا وتستمر خمسة أعوام. ومنغ الأعلان على أنه خلال فترة لا تتعدى بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، ستبدأ المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في المكانة الدائمة (Permanent Status) للمنطقة الفلسطينية المحتلة. وبموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا أو أوسلو - ٢) التي وقّعت بين الجانبين في واشنطن بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥، تحدد يوم ٤/٥/١٩٩٦ موعداً لبداية هذه المفاوضات. وستشمل مفاوضات لمعالجة النهاية في موضوعات التي لم يتم معالجتها في إعلان المبادئ، وهي: «القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة الأخرى، وغيرها من القضايا ذات الهم المشترك». ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية إعلان المبادئ على إجراء انتخابات حرة ومباشرة وعامة من أجل «إقامة سلطة حكومية دائمة انتقالية فلسطينية (المجلس المنتخب)». وتحدثت الفقرة الثانية من المادة نفسها عن اتفاقية خاصة تحدد طابع الانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق بإعلان المبادئ كملحق أول. ووفق المادة الأولى من الملحق على ما يلي: «سيكون للفلسطينيين القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين»، وفي الملحق الثاني لاتفاقية المرحلة الانتقالية والمتعلق بالانتخابات، تم الاتفاق على منح فلسطيني القدس حق المشاركة في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً. ويمكن اعتبار هذا مكسباً

فلسطينياً أزاء الموقف الاسرائيلي المتشدد الذي كان حتى توقيع الاتفاقية يقول أن «المشاركة» التي نص عليها الملحق الأول لإعلان المبادئ تقتصر على ممارسة حق الاقتراع من دون الترشيح. وكان الجانب الاسرائيلي يرفض في حينه المطلب الفلسطيني بذكر حق الترشيح صراحة في نص الملحق المذكور، كما عاد يرفض هذا المطلب خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين في نيسان (أبريل) ١٩٩٥ من أجل التوصل الى اتفاق بشأن الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي. ويبقى هذا المكسب متواضعاً، لأن

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

إسرائيل نجحت في تقييد الحق المذكور، فعلى سبيل المثال منعت السلطات الإسرائيلية عقد مهرجانات انتخابية في القدس، دعا إليها المرشحون المقسيون بحجة عدم حصول المرشحين على إذن مسبق في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات، والتي يجب أن تحصل عليه بدورها من اللجنة الإسرائيلية عن طريق اللجنة الفرعية للتشؤون المدنية. وجررت الانتخابات بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، وتم انتخاب مجلس الحكم الذاتي المكون من ٨٨ عضواً، والمتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية حددتها اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية. وشارك سكان القدس في هذه الانتخابات ضمن القيود التي وضعتها اتفاقيات طابا، أيضاً، وتضمنت - إضافة إلى تقييد حق الدعاية الانتخابية للمرشحين - تحديد عدد صناديق الاقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، واشترط فرز الأصوات خارج حدود القدس الموسعة. وفي داخل منطقة الحكم الذاتي. وتفيد هذه التقييدات كان الانتداب بان سيادة إسرائيل في القدس الشرقية لم تفسد فعلاً، وبأنها تتعامل مع الموضوع كما لو كان يتعلق برعايا لجان بشاركون في انتخابات برلمانية في دولتهم من دون أن تفسد ممارستهم حق الاقتراع بسيادة الدولة المضيفة. بشأن المرحلة الانتقالية التي تلتها، لم يشتمل على مادة تنص على حفظ الوضع القائم (Status Quo) بالنسبة إلى الموضوعات التي تاجل البحث فيها حتى بدء مفاوضات المرحلة النهائية، واستمرت إسرائيل في تبني السياسة نفسها القسرية بتثبيت السيادة الإسرائيلية في القدس. وتمشيا مع هذه السياسة قامت إسرائيل، ممثلة بسلطاتها المتعددة، باتخاذ الخطوات والمواقف التي سبق وتطرقنا إليها في هذا الشأن، فاستمرت في مصادرة الأراضي العربية وبناء المستعمرات اليهودية، شق الطرق الالتفافية، ومضايقة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، فصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح بدخولها إلا بتصريح تقييد حرية المنتخبين والمرشحين لمجلس الحكم الذاتي... الخ، وذلك بالإضافة إلى منع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير بموجب قانون خاص من تنظيم الكنيست من فتح مكاتب لهما أو القيام بأي نشاط كعقد اجتماع أو مهرجان في القدس إلا بإذن مسبق من الحكومة الإسرائيلية.

وإذا اعتبرنا إعلان المبادئ اتفاقية دولية ثنائية تم التوصل إليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برغبة حرة ومن دون إكراه أحدهما على دخولها، فإنها تكون خاضعة للمبادئ والمعايير الدولية المخصوص عليها في معاهدة فيينا بشأن أحكام الاتفاقيات لسنة ١٩٦٩. ومن هذه المبادئ مبدأ تنفيذ الالتزامات من قبل طرفي الاتفاق بحسن نية (Good Faith) الذي نصت عليه المادة ٢٦ من المعاهدة المذكورة. يضاف إلى ذلك، المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، والذي يحظر سلب سكان الأقاليم المحتلة في أي حال من الأحوال أي حق من الحقوق التي تنص عليها المعاهدة، حتى لو كان هذا المس بالحقائق نتيجة اتفاق يتم بين السلطة المحتلة للسكان المحتلين (منظمة التحرير الفلسطينية) وبين المحتل (حكومة إسرائيل). وفي عودة إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في القدس منذ توقيع إعلان المبادئ (وخصوصاً الاستمرار في مصادرة الأرض العربية وبناء المستعمرات اليهودية عليها والتضييق على سكان القدس العرب وعلى المؤسسات الفلسطينية العاملة فيها قبل إعلان المبادئ)، نجد أنها قبل إعلان الاستنتاج المعقول والواضح أن السلطات الإسرائيلية أخذت بمبدأ حسن النية، لأنها استحدثت وقائع جديدة تعزز الموقف الإسرائيلي والوجود اليهودي في المدينة وتضعف المواقف الفلسطينية وقسرت على التفاوض بنجاح، حين تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية بشأن مسألة القدس، وفي رأينا، ليس هنالك شك في أن الحقوق الشرعية - والحقوق المشروعة، والمطالب العادلة، للشعب الفلسطيني تشمل حقه في تقرير مصيره، وفي السعي للاستقلال والسيادة، وفي تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك في المناطق الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني واحتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، وطالبها مجلس الأمن والجمعية العامة بالانسحاب منها في أكثر من قرار. أما الانسحاب التي تلت إعلان المبادئ، ومنها اتفاقية طابا، فما ورد فيها يجب ألا يجحف أو يفرغ من مضمونها النتيجة التي ستفضي إليها مفاوضات المرحلة النهائية. وبناء عليه، فإن إعلان المبادئ الذي تبني أسلوب المراحل في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لا

يعني ولا ينتقص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. والخوف الوحيد هو من تبني الجانب الإسرائيلي النص الإنكليزي للقرار رقم ٢٤٢ الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من «أرض» احتلتها في حزيران ١٩٦٧، في حين أن النص الفرنسي يتحدث عن انسحاب من «الأرض» التي احتلت. لكن قرارات مجلس الأمن اللاحقة، ومن ضمنها القرار رقم ٤٧٦، أكدت ضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي التي تحتلتها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧. لذلك فإن مفاوضات المرحلة النهائية يجب أن تؤدي إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٣٨ و٢٤٢ كما هو منصوص عليها في اتفاقية إعلان المبادئ واتفاق طابا (الذي حل محل اتفاق القاهرة). وهذا التطبيق يجب أن يتلاءم مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني السيادة من دون تدخل أجنبي، بحيث يتم انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس. أما حل مسألة القدس بتقسيمها مرة أخرى، وإما في جزء من القدس يتفق عليه، بحيث تبقى مدينة مفتوحة تتسع للعاصمة تبتني عاصمة الدولة الفلسطينية، وعاصمة دولة إسرائيل.

وخصوصاً أن الجانب الإسرائيلي هو الجانب الأقوى والمسيطر، في حين أن الجانب الفلسطيني واقع تحت الاحتلال ولا يملك القدرة ذاتها على إيجاد وقائع تخدم مصالحه كما الجانب الآخر. ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات الإسرائيلية تتجاهل حقوق سكان القدس الفلسطينيين وتعارض مع حقهم في إنهاء الاحتلال وفي تقرير المصير. لذلك كان من المفروض التشديد على وجوب قراءة وتفسير إعلان المبادئ بحيث لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئه، التي تحكم علاقة المحتل بالأرض التي يحتلها ويسكنها، وبحيث لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، فيكون إعلان المبادئ دواءً - وإن تعرج وبهتت ملامحه أحياناً - يؤدي إلى انتهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين، عاصمتها القدس، بالحدود وبالشكل الذي يتم الاتفاق عليه خلال المفاوضات وهذا التفسير لا إعلان المبادئ والاتفاقيات التي تلتها؟

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس

الموضوع الرئيسي : القدس
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
رقم العدد : ١٢٥٦٧
المصدر : الحياة
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٧

الوضع القانوني لدينة القدس ومواطنيها العرب (٤ من ٥)

اسقاطات ضم القدس الشرقية على مكانة

سكانها الفلسطينيين وحقوقهم

أسامة الحلبي *

فقدانها والشروط التي تحكم ذلك. ويمكن الحصول على الجنسية الإسرائيلية بإحدى الطرق التالية: استناداً إلى حق العودة، (المادة ٢)، بناء على الإقامة بإسرائيل (المادتان ٣ و١٣)، الولادة في إسرائيل (المادة ٤)، الولادة والإقامة بإسرائيل (المادة ١٤)، وبطريق التجنس (المواد ٥ - ٨)، أو بناء على منحها من قبل وزير الداخلية في حالات محددة (المادة ٩). أما حق العودة فهو لليهود أو لأبناء عائلاتهم (زوج أو زوجة، ابن أو ابنة، زوج ابنة أو زوجة الابن) فقط. وعندما سن القانون بتاريخ ١/٤/١٩٥٢، فقد وجب توفير الشروط لمجتمع مجتمعت إلى المواطنة تؤدي الإقامة بإسرائيل إلى المواطنة أولاً: أن يكون الشخص المعني فلسطينياً، أي مقيماً بفلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، ويكون في حيازته جواز سفر فلسطيني أو شهادة مواطنة فلسطينية.

ثانياً: أن يكون مسجلاً حتى تاريخ ١٩٥٢/٥/١ كمقيم في سجل السكان الإسرائيلي. ثالثاً: كان مقيماً بإسرائيل عند بدء سريان القانون، أي بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤.

رابعاً: أقام بإسرائيل أو بمنطقة أصبحت جزءاً منها بعد إقامتها، أو دخلها بطريقة قانونية في الفترة ما بين قيام دولة إسرائيل (١٥/٥/١٩٤٨) وبدء سريان القانون (١٤/٧/١٩٥٢). ولأن الشروط المذكورة، وخصوصاً الرابع منها، حالت دون حصول عدد غير قليل من السكان العرب في إسرائيل على الجنسية الإسرائيلية، فقد عدل قانون الجنسية لسنة ١٩٨٠، وأضيفت المادة (١٣) التي نصت على وجوب توفر خمسة شروط حتى يستطيع الشخص المعني الحصول على المواطنة الإسرائيلية بناء على إقامته بإسرائيل: أولاً: ألا يكون قد حصل على

عليها. لكن إسرائيل تعاملت مع القدس الشرقية منذ احتلالها بطريقة متباينة عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وسرعان ما قررت ضمها إليها فعلياً، لتصبح جزءاً من عاصمتها الكاملة والموحدة، فأصبحت القوانين الإسرائيلية في المجالات المتعددة سارية المفعول على المدينة المحتلة. وعلى سكانها. وستطرق فيما يلي إلى اسقاطات هذا القرار الإسرائيلي وانعكاسه على المكانة القانونية لسكان القدس، وعلى حقوقهم وواجباتهم كما ينص عليها القانون الإسرائيلي وذلك في المجالات الآتية:

المكانة القانونية لسكان القدس الشرقية: الإقامة في مقابل المواطنة. أن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل لم يصحبه ضم لسكان يعني اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها. فابقت الحكومة الإسرائيلية على الجوازات الأردنية التي حملها السكان، وقررت بعد إجراء احصاء منحهم الهوية الإسرائيلية، التي هي مؤشّر على الإقامة بإسرائيل. وهكذا ولد وضع قانوني غريب أصبح فيه سكان القدس الشرقية مواطنين أردنيين ومقيمين بإسرائيل في الوقت نفسه، وللوقوف على الفارق القانوني والعملي بين المواطنة (Citizenship) والإقامة (Residency) بإسرائيل، ونتائجه الفعلية وانعكاساته على حياة السكان وحقوقهم، سنتوقف عند القوانين والأنظمة الإسرائيلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية.

١) قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢: يحدد هذا القانون كيفية الحصول على الجنسية (المواطنة) الإسرائيلية وكيفية

■ بعد أن خلصنا إلى النتيجة أن القدس الشرقية هي منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، كان من المفروض أن تحكم العلاقة بين إسرائيل كقوة محتلة (Occupying Power) وبين القدس وسكانها المحتلين، قواعد أحكام قانون الاحتلال الحربي الدولي وتحديداً القانون الدولي الإنساني (International Humanitarian Law) ومن أهم بنوده: معاهدة الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، وأنظمة لاهتي الملحق بمعاهدة لاهي لسنة ١٩٥٧. وفي هذا الشأن، لا تباين بين مكانة القدس الشرقية ومكانة الضفة الغربية وقطاع غزة، فجميعها أصبحت، في اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مناطق محتلة وبما أن سكان القدس مدنيون (Civilians) يعيشون في منطقة محتلة، فإن الاحتلال لا يمكنه إيجاد علاقة ولاء وامانة (Allegiance) بينهم وبين المحتل، ولا يمكن اعتبارهم مواطنين في الدولة المحتلة أو فرض ذلك عليهم. وكان على المحتل - إسرائيل - احترام حقوق سكان القدس وضمانها وعدم الانتقاص منها وعدم فرض قيود عليهم إلا ضمن ما يسمح ويقر به القانون الدولي كضروري ليمكن المحتل من القيام بواجباته تجاه السكان من جهة، ويحافظ على سلامة قواته وحاجاته الأمنية من جهة أخرى، فضلاً عن أن واجب المحتل احترام القوانين سارية المفعول في المنطقة المحتلة ما دام لا «يوجد مانع مطلق» (unless absolutely prevented) يحول دون ذلك. وأخيراً، وكما رأينا، يمنع القانون الدولي إسرائيل من ضم القدس الشرقية، ومن فرض قوانينها وإدارتها وقضائها

مكتبة الأمل للبحث العلمي

أسامة الحلبي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : القدس

١٢٥٦٧

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

١٩٩٧/٧/٢٧

تاريخ الصدور :

المصدر : الحياة

اصدار تاشيرات دخول لفترات تراوح بين خمسة ايام وثلاث سنوات على النحو الآتي:

(١) تاشيرة وتصريح اقامة - مرور - حتى خمسة ايام.

(٢) تاشيرة وتصريح اقامة - زيارة - حتى ثلاثة شهور.

(٣) تاشيرة وتصريح اقامة - مؤقتة - حتى ثلاث سنوات.

(٤) تاشيرة وتصريح اقامة - دائمة.

ويستطيع الوزير تمديد تصريح الزيارة من فترة الى اخرى شريطة الا يتعدى مجموع فترات التمدد السنتين، وتمديد تصريح الإقامة المؤقتة حتى لا تتعدى كل فترة تمديد السنتين. اما بشأن تصريح الإقامة الدائمة، فلم يرد في قانون الدخول الى اسرائيل اي نص في شأن الشروط او الظروف التي تقود الى الحصول عليه في تلك اللجنة الداخلية فيها مفعوله. ومنح تصريح بالإقامة الدائمة في اسرائيل متروك لوزير الداخلية، تساعد في ذلك لجنة داخلية من موظفي وزارة الداخلية وممثلي الأجهزة الامن، وتقدم توصيات لها. وفي الغالب تكون الطلبات المقدمة عبارة عن طلبات يقدمها زوج يحمل الهوية الاسرائيلية من اجل «لم شمل» الزوج الآخر الذي لا يحمل الهوية. واما الأصول التي تعمل اللجنة بموجبها، وعدد أعضائها، ومواعيد انعقادها، وغير معلنة شئاً، لم أعلن لجمهور في هذا الشأن إن ظللت «لم الشمل» يبحث فيها بصورة موضوعية اذا توفرت الشروط التالية: أولاً، كان الزوجان مرتبطين بعقد زواج رسمي. ثانياً، يسكن الزوجان في القدس وعنوانهما القدس. ثالثاً، انعدام موانع امنية او جنائية في الشخص المراد لم شمله. ويشكو مقدمو الطلبات طول الفترة التي تمر منذ تقديم الطلب حتى صدور قرار بشأنه، والتي قد تتعدى عاماً واحداً وتصل أحياناً الى عامين. وطريقة أخرى للحصول على الإقامة الدائمة بالقدس هي بواسطة تقديم طلب بتسجيل الاطفال المولودين في القدس (= اسرائيل) لايون مقيمين، ولكن في لودرة مقيم / بالقدس. ولكن في الحالة الاخيرة، اذا كان الوالدان مقيمين بالقدس او كان الاب هو المقيم الدائم ومن يحمل الهوية الاسرائيلية، فتسجيل الطفل يتم من دون عقبات. اما اذا كانت الام هي التي تحمل الهوية الاسرائيلية وتريد تسجيل طفلها في هويتها وفي سجل السكان الاسرائيلي، فعليها اثبات ان الطفل يسكن معها، وهذا مركز حياتها وحياته هو القدس. وهذا التمييز بين الرجل والمرأة مردد الى الفرضية التي اعتمدها المشروع

وبعد ان يصبح الشخص المعني مواطناً اسرائيلياً فإنه لا يفقد جنسيته الاسرائيلية الا اذا تنازل هو عنها خطياً ووافق وزير الداخلية على ذلك، او اذا الغيت، وذلك في حالات قليلة حددها القانون وهي: أولاً، اذا غادر المواطن



اذا رغب أحد سكان القدس

الشرقية في الحصول على

الجنسية الاسرائيلية، فعليه ان

يكون مقيماً بالقدس اقامة

دائمة ويتقن اللغة العبرية

بعض الشيء، ويتنازل عن

جنسيته الأردنية.



الاسرائيلي البلاد بشكل غير قانوني او حصل على جنسية اخرى الدول المذكورة في المادة (١٢) من قانون منع (مخالفات ومحاكمات) لسنة ١٩٥٤، وهي الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع اسرائيل وتشمل: لبنان ومصر والاردن وسورية والعراق. في مثل هذه الحالة يعتبر المواطن كمن تنازل عن جنسيته الاسرائيلية وتلقى منذ يوم خروجه من اسرائيل. ثانياً، اذا ارتكب المواطن الاسرائيلي فعلاً تنم عنه خيانة لدولة اسرائيل. ثالثاً، اذا ثبت لوزير الداخلية ان الجنسية تم الحصول عليها على اساس معلومات كاذبة. وفي الحالتين، الثانية والثالثة، يتم الغاء الجنسية باصدار الوزير اعلاناً خطياً بذلك.

(ب) قانون الدخول الى اسرائيل لسنة ١٩٥٢: في حين يغطي قانون الجنسية القواعد والاحكام المتعلقة بالجنسية والمواطنة في اسرائيل، يتناول قانون الدخول الى اسرائيل موضوع دخول من ليسوا مواطنين الى اسرائيل واقامتهم بها، بما في ذلك موضوع الإقامة الدائمة. ومن ليس مواطناً اسرائيلياً يكون دخوله الى اسرائيل بموجب تاشيرة «قادم جديد» او تاشيرة دخول، ويكون مكوثه بها بموجب تصريح اقامة بموجب هذا القانون. ولوزير الداخلية صلاحية

«ويبدو ان تقديم طلب بالجنس هو الطريقة الأساسية الوحيدة المفوحة - وبشروط أيضاً - اصام من يرغب من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في الحصول على الجنسية الاسرائيلية، وذلك وفقاً للمادة ٥ من قانون الجنسية. وتشترط هذه المادة توفر الشروط الستة الآتية مجتمعة في الشخص المعني: أولاً، ان يكون مقدم الطلب موجوداً في اسرائيل.

ثانياً، ان يكون مقدم الطلب قد مكث باسرايل لمدة ثلاث سنوات. من مجموع خمس، سبق تقديم الطلب.

ثالثاً، لمقدم الطلب حق الإقامة الدائمة باسرائيل.

رابعاً، استقر مقدم الطلب باسرائيل او في نيته الاستقرار بها.

خامساً، يلم بعض الامام باللغة العبرية.

سادساً، ان يتنازل مقدم الطلب عن جنسيته السابقة، او ان يثبت انه لن يبقى مواطناً اجنبياً بعد ان يصبح مواطناً اسرائيلياً.

وتوفر هذه الشروط الستة لا يعني الحصول على الجنسية اوتوماتيكياً.

بل لوزير الداخلية صلاحية بمنحها او عدم منحها كما يراها، وليس يجب ان يصرح مقدم الطلب بالاتي: «أصرح

باني ساكون مواطناً مخلصاً لدولة اسرائيل». وللوزير صلاحية أيضاً باعفاء مقدم طلب التجنس من بعض هذه الشروط اذا رأى هناك سبباً خاصاً لذلك.

وبناء على ما تقدم، اذا رغب أحد سكان القدس الشرقية في الحصول على الجنسية الاسرائيلية عن طريق التجنس، فعليه ان يكون مقيماً بالقدس اقامة دائمة ويتقن اللغة العبرية بعض الشيء ويتنازل عن جنسيته الأردنية الا اذا اعفي من ذلك. ولذلك، عندما تقدم بعض سكان القدس بطلبات للحصول على الجنسية الاسرائيلية، فقد اضطر هؤلاء الى التنازل عن جوازات السفر الأردنية التي في حيازتهم. وكان وزير الداخلية الاسرائيلي، حاييم رامون، قد أعلن في بداية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ ان وزارته تعتزم تزويد السلطات الأردنية قائمة باسماء مواطنين عرب من سكان القدس بالشرعية حصلوا على جنسية اسرائيلية وعلى جوازات سفر اسرائيلية، وتسليمها لجوازات السفر الأردنية التي كانت في حيازتهم. وليس هناك عند معتمد او رسمي من حصولاً على الجنسية الاسرائيلية، وبالتالي على جوازات سفر اسرائيلية.

الجنسية الاسرائيلية وفقاً لمادة أخرى من القانون.

ثانياً: كان مواطناً في فلسطين - ارض اسرائيل قبيل قيام دولة اسرائيل.

ثالثاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٢ (بدء سريان قانون الجنسية).

رابعاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان يوم تعديل القانون.

خامساً: ليس مواطناً في إحدى الدول المذكورة في المادة (١٢) من قانون منع المخالفات ومحاكمات)

لسنة ١٩٥٤ وهي: لبنان ومصر والاردن والعراق واليمن وكل جزء من ارض اسرائيل يقع خارج حدود دولة اسرائيل، اي الضفة الغربية.

هذه الشروط الخمسة يجب ان تتوافر مجتمعة في كل شخص ولد قبل قيام دولة اسرائيل. اما من ولد بعد قيامها، فيجب ان يكون شخصاً قد تقوّر فيه الشروط الثلاثة الأولى من الشروط الخمسة، وتحول هذه الشروط دون حصول سكان القدس الفلسطينيين على الجنسية الاسرائيلية بناء على الإقامة، ذلك بان اقامتهم باسرائيل استناداً بعد احتلال القدس وقضائهم باسرائيل بسريّة قانونها ومنح من احصى ادارتها على المدينة، ومنح من احصى من سكانها بطاقة الهوية الاسرائيلية، وذلك في حزيران ١٩٦٧.

ومثل «العودة» والإقامة، فإن الولادة في اسرائيل، كطريق للحصول على الجنسية الاسرائيلية، غير مفوحة، بحسب ذاتها، اصام من يرغب من سكان القدس الشرقية، ذلك بان على الشخص المعني ان يكون مولوداً في اسرائيل لايون يحمل أحدهما الجنسية الاسرائيلية، أي ان الولادة بعد ذاتها غير كافية كشرط وتكون الولادة والإقامة باسرائيل أساساً كافياً للحصول على الجنسية الاسرائيلية، لمن ولد بعد قيام دولة اسرائيل ولم تكن له جنسية أخرى في يوم من الايام، اذا تقدم مثل هذا الشخص بطلب للحصول على الجنسية بعد بلوغه سن الثامنة عشرة وقبل بلوغه الحادية والعشرين، واذا كان عند تقديمه الطلب مقيماً باسرائيل لمدة خمسة سنين متواصلة. ولكن حتى لو توفرت هذه الشروط في الشخص المعني، فان لوزير الداخلية صلاحية بعدم منحه الجنسية الاسرائيلية، اذا كان محكوماً بقضية امنية او حكم عليه في قضية أخرى بالسجن لمدة خمس سنوات او أكثر.

مكتبة المشرق للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٧
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٧

هوية اسرائيلية، ولكنها لم تتجسّس (تطلب الجنسية (١. ح.)). لذلك، حكمها من يحمل تصريح اقامة دائمة، بموجب قانون الدخول الى اسرائيل حسب قانون الدخول الى اسرائيل، وبإتالي، من انتقل من سنة ١٩٥٢. وبعد ان تبين للمحكمة ان سكان القدس الى السكن في هاتين المنطقتين معرض لفقدان حقه في الشقائي، من سكان قطاع غزة، الذي كان زعيم «الجهد الاسلامي» وانها انتقلت الى السكن مع زوجها وبعد انعاده سنة ١٩٨٨، وولدت اولادها الثلاثة منه في سورية، ولم تعد الى القدس الا بعد مرور نحو ست سنوات كزائرة، قررت المحكمة ان تصريح الإقامة الدائمة قد بطل سريانه تلقائياً وان الملتزمة قد فقدت حقه في الإقامة الدائمة بماذا ولذا أصدرت المحكمة شقائي على مغادرة القدس. وأوضحت المحكمة في قرارها ان الحالات الثلاث المذكورة في المادة (١١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل بشان «الاستقرار» بدولة أخرى، ليست قائمة مغلقة، ويمكن ان تستشف حقيقة استقرار الشخص ذي العلاقة بدولة أخرى، وبالتخلي فقدانه لإقامته الدائمة، باسرائيل، من خفايق وظروف غير تلك المذكورة في المادة (١١١).

وكان لقراري المحكمة العليا المذكورين ابعاداً خطيرة بالنسبة الى سكان القدس الشرقية، أهمها تمكين إقامة الدخول الى اسرائيل التي لم يتعد فيها مكوثهم خارج حدود اسرائيل فترة سبع سنوات. وقد قامت الوزارة في الفترة التي تلت صدور القرار في قضية «شقائي»، بمصادرة بطاقات الهوية الاسرائيلية بدابة، وباعداد قليلة، من مقدسيات متزوجات مواطنين أرثيين، وبعضها بدات وزارة الداخلية بسحب الهويات من أبناء القدس الشرقية، نكراً واناثاً، بحجة «انتقال مركز حياتهم الى خارج اسرائيل»، على الرغم من ان خروجهم من القدس كان ضمن سياسة «الجسور المفتوحة» التي تبنتها حكومة اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بموجب تصريح خويل ساري المغول لمدة ثلاث سنوات، وكانت عودتهم قبل انتهاء المدة المذكورة. وتم احتجاز الكثير من بطاقات الهوية من قبل موظفي مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية عندما اراد اصحابها تجديدها بناءً على «توجيه» من المسؤولين الاسرائيليين في جسر «المنبي». وبما ان هذه الخطوات تدل في راسنا على تغيير في السياسة التي اتبعتها الوزارة تجاه هذه الشريحة من السكان، فإن من المفروض ان يتم اعلان هذا التغيير في السياسة على الملا واعطاء من قد يتضرر نتيجة ذلك الفرصة للتاقل و/او لاتخاذ القرار الملازم في ضوء هذا التغيير.

وسؤال آخر يثار هنا هو: هل تعبير الإقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة «اقامة بدولة أخرى» أو اقامة «خارج حدود اسرائيل»، وبالتالي، من انتقل من سكان القدس الى السكن في هاتين المنطقتين معرض لفقدان حقه في الإقامة بالقدس؟ يبدو ان الإجابة عن هذا السؤال هي بالاجاب. فبعد ان كان الاسرائيلي في الحدود البلدية في الماضي يؤدي الى فقدان المقدسيين لمخصصات «التامين الوطني» كمخصصات الاطفال والذين ولدوا بعد الانتقال من القدس ولكن من دون فقدان الإقامة وبطاقة الهوية الاسرائيلية، بدات وزارة الداخلية الاسرائيلية سنة ١٩٩٥ بسحب بطاقات الهوية الاسرائيلية من سيدات مقدسيات متزوجات أشخاص من سكان الضفة الغربية ويسكن مع أزواجهن خارج نطاق حدود بلدية القدس (كما حددتها الحكومة الاسرائيلية) بحجة انهن قدن قسمن في الإقامات الدائمة بالقدس. واستمر سحب الهويات من اهل القدس وبوتيرة اكبر سنة ١٩٩٦ بحجة السكن في «المناطق» (= الضفة الغربية بما في ذلك المناطق التي لم تنتقل الى السلطة الفلسطينية) وانتقال مركز حياتهم اليها. ويبدو لنا ان هذا الموقف الاسرائيلي القوي القائل ان سكان القدس الفلسطينيين، سيستمر وسيزداد صرامة مع اقتراب موعد بدء مفاوضات الوضع النهائي، وخصوصاً عندما يبدأ التفاوض في شأن مسألة القدس.

ويذكر ان قرارات وزارة الداخلية برفض تجديد و/او مصادرة الهوية وأسباب القرارات كانت شفافة دائمة، ولم يعط الشخص ذو العلاقة قراراً خطياً متقماً، ذلك بان القرارات الادارية الصادرة بموجب قانون الدخول الى اسرائيل كانت مستثناة (معفاة) جميعها من واجب تنميق القرارات وتبليغها للمجهور المعني خلال مدة محددة في الاجل ثلاثة اشهر. ولم تطرأ تغيير في ملموس على تصرف موظفي وزارة الداخلية في هذا الشأن منذ تعديل قانون تصحيح اصول الادارة (قرارات وتنظيمات) لسنة ١٩٥٨، في سنة ١٩٩٦، والزام صاحب الصلاحية بتنميق قراره اذا كان متعلقاً بالصلاحيات. وبموجب تصريح من يمكن باسرائيل بشكل قانوني.

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس.

وفضائها وادارتها على القدس الشرقية، فقد اصبح سكانها يتمتعون بمكانة خاصة هي اشبه بالمواطنة (Quasi Citizenship) الاسرائيلية او بـ «الإقامة الدستورية» (Residency) (الاقامة الدستورية، ولذلك لا صلاحية لوزير الداخلية بالغناء هذه المكانة وبإبعاد الملتزم من اسرائيل بحجة استقراره بدولة أخرى. وردت المحكمة الادعاء بان المادة (١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل غير قانونية وخارجة عن صلاحية وزير الداخلية لانها تحدد الشروط والظروف التي تنتهي فيها الإقامة الدائمة باسرائيل، على الرغم من ان القانون الذي صدرت بموجبه لم يحتو على أي تعليمات في هذا الشأن. وقررت المحكمة ان المقيم الدائم يفقد اقامته في كل حالة من الحالات المذكورة في المادة (١١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل. وأضافت المحكمة ان تصريح الإقامة الدائمة من الممكن ان ينتهي وببطل مفعوله من تلقاء ذاته ومن دون حاجة الى قرار الغاء رسمي، وذلك اذا تبين من ظروف الحالة العينية ان حقيقة الإقامة الدائمة باسرائيل، التي يستند مفعول تصريح الإقامة الدائمة اليها، لم تعد قائمة. وفي كل واحدة من هذه الحالات يحق لوزير الداخلية اصدار امر بإبعاد بحق الشخص ذي العلاقة بموجب المادة ١٣ من قانون الدخول الى اسرائيل، وذلك بحجة المكوث غير القانوني بالبلاد. وليس هناك من أهمية لما يشعر به الشخص ذو العلاقة تجاه القدس في اثناء مكوثه واستقراره بالخارج، او لحقيقة انه كان يصبو دائماً الى العودة اليها، بل المهم، قالت المحكمة، انه عند نقل السكن في منطقة أخرى خارج حدود اسرائيل واستقرار بها، وبناء عليه، توصلت المحكمة الى القرار ان الملتزم «عوض» فقد حقه في الإقامة باسرائيل بعد ان ترك القدس وسافر الى الولايات المتحدة واستقر بها وتزوج وحصل على جنسية اميركية وجواز سفر اصدار امر بإبعاده.

وفي قضية عدل عليا ٩٤/٧٠٢٣ فتحية شقائي ضد وزير الداخلية، عادت المحكمة العليا لتؤكد موقفها الذي اتحدته في فتنة «مبارك عوض» بشأن مكانة سكان القدس كمقيمين دائمين باسرائيل، وفقدانهم لاقامتهم الدائمة عند الاستقرار بمكان خارج القدس (أي خارج اسرائيل). وفي عرضه لحجيات القضية قال القاضي غولدربرغ: «أحصيت الملتزمة كمقيمة بشقائي القدس في احصاء السكان الذي جرى سنة ١٩٦٧. وقد حصلت على بطاقة وفضائها وادارتها على القدس الشرقية، فقد اصبح سكانها يتمتعون بمكانة خاصة هي اشبه بالمواطنة (Quasi Citizenship) الاسرائيلية او بـ «الإقامة الدستورية» (Residency) (الاقامة الدستورية، ولذلك لا صلاحية لوزير الداخلية بالغناء هذه المكانة وبإبعاد الملتزم من اسرائيل بحجة استقراره بدولة أخرى. وردت المحكمة الادعاء بان المادة (١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل غير قانونية وخارجة عن صلاحية وزير الداخلية لانها تحدد الشروط والظروف التي تنتهي فيها الإقامة الدائمة باسرائيل، على الرغم من ان القانون الذي صدرت بموجبه لم يحتو على أي تعليمات في هذا الشأن. وقررت المحكمة ان المقيم الدائم يفقد اقامته في كل حالة من الحالات المذكورة في المادة (١١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل. وأضافت المحكمة ان تصريح الإقامة الدائمة من الممكن ان ينتهي وببطل مفعوله من تلقاء ذاته ومن دون حاجة الى قرار الغاء رسمي، وذلك اذا تبين من ظروف الحالة العينية ان حقيقة الإقامة الدائمة باسرائيل، التي يستند مفعول تصريح الإقامة الدائمة اليها، لم تعد قائمة. وفي كل واحدة من هذه الحالات يحق لوزير الداخلية اصدار امر بإبعاد بحق الشخص ذي العلاقة بموجب المادة ١٣ من قانون الدخول الى اسرائيل، وذلك بحجة المكوث غير القانوني بالبلاد. وليس هناك من أهمية لما يشعر به الشخص ذو العلاقة تجاه القدس في اثناء مكوثه واستقراره بالخارج، او لحقيقة انه كان يصبو دائماً الى العودة اليها، بل المهم، قالت المحكمة، انه عند نقل السكن في منطقة أخرى خارج حدود اسرائيل واستقرار بها، وبناء عليه، توصلت المحكمة الى القرار ان الملتزم «عوض» فقد حقه في الإقامة باسرائيل بعد ان ترك القدس وسافر الى الولايات المتحدة واستقر بها وتزوج وحصل على جنسية اميركية وجواز سفر اصدار امر بإبعاده.

وفي قضية عدل عليا ٩٤/٧٠٢٣ فتحية شقائي ضد وزير الداخلية، عادت المحكمة العليا لتؤكد موقفها الذي اتحدته في فتنة «مبارك عوض» بشأن مكانة سكان القدس كمقيمين دائمين باسرائيل، وفقدانهم لاقامتهم الدائمة عند الاستقرار بمكان خارج القدس (أي خارج اسرائيل). وفي عرضه لحجيات القضية قال القاضي غولدربرغ: «أحصيت الملتزمة كمقيمة بشقائي القدس في احصاء السكان الذي جرى سنة ١٩٦٧. وقد حصلت على بطاقة

بشائوي (أي وزير الداخلية) والتي تعتبر بموجبها الاب في المجتمع العربي رأس العائلة، والزوجة والأطفال يتبعون الزوج - الاب ويعيشون في مكان الذي يختار العيش فيه. لكننا نجد ان انظمة الدخول الى اسرائيل لسنة ١٩٧٤ تحدد الشروط والظروف التي ينتهي فيها مفعول تصريح الإقامة الدائمة. فالمادة ١١ (ج) من الانظمة المذكورة نصت على ان مفعول تصريح الإقامة الدائمة ينتهي، اذا اشترط الوزير استمرا سريان التصريح بتوفر شرط معين، أو يتوفر، او اذا أدخل تغيير على التاشيرة التي يلازمها، التصريح من قبل شخص غير مخول، او اذا غادر من قبل التصريح اسرائيل واستقر بدولة أخرى، اما بالاستقرار بدولة أخرى، فتعريفه المادة (١١١) من انظمة الدخول الى اسرائيل، التي تعتبر المقيم الدائم باسرائيل كمن استقر في دولة أخرى هو الذي تنطبق عليه بقى الحالات الآتية:

(١) احدى خاترات اسرائيل لمدة سبع سنوات على الأقل.

(٢) حصل على تصريح اقامة دائمة بدولة أخرى.

(٣) حصل على جنسية دولة أخرى بطريق التجنس.

وقد اعتبرت حكومة اسرائيل سكان القدس الشرقية مقيمين دائمين بها، وبالتالي فإنهم يخضعون للاحكام المنصوص عليها اعلاه. وصاقلت المحكمة العليا الاسرائيلية على هذا الموقف ايضاً. ففي قضية عدل عليا ٨٨/٢٨٢، مبارك عوض ضد رئيس الوزراء وآخرين، قررت المحكمة الآتي: «يسري قضاء الدولة وسلطانها وادارتها على شرقي القدس، واستناداً الى هذا السريان، فإن قانون الاعداء الى اسرائيل ينشئ هو ايضاً على شرقي القدس، وبموجبه فإن مكوث سكان شرقي القدس الذين لم يتجنسوا باسرائيل يكون بموجب تصريح اقامة، ويعتبر كل من احصي في الاحصاء الذي جرى سنة ١٩٦٧ اتصالاً على تصريح اقامة دائمة. وبذلك تكون المحكمة قد رفضت قبول الادعاء بان قانون الدخول الى اسرائيل لا يسري على سكان القدس الشرقية لانه يعالج مسألة الدخول الى اسرائيل رضائياً، في حين ان المقدسيين المحتلين من قبل اسرائيل لم يدخلوا اسرائيل كمقيمين ارادتهم. وكما رأينا فقد لجأت المحكمة الى فرضية خيالية (fiction) واعتبرت بموجبها كل من احصي من سكان القدس كمن منح تصريح اقامة دائمة باسرائيل. وردت المحكمة العليا في قضية «مبارك عوض» المذكورة، الادعاء الذي تقدم به محامو الملتزم السيد عوض، بأنه مع سريان قانون الدولة

أسامة الحلبي

اسم كاتب المقال :

القدس

الموضوع الرئيسي :

١٢٥٦٨

رقم العدد :

من الناحية القانونية

الموضوع الفرعي :

١٩٩٧/٧/٢٨

تاريخ الصدور :

الحياة

المصدر :

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٥ من ٥)

الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة

وعلى الإقامة بإسرائيل

ج - الدخول إلى إسرائيل والخروج منها: لكل مواطن إسرائيلي موجود في الخارج الحق في الدخول إلى إسرائيل. لكن هذا الحق ليس ممنوحاً لمن ليس مواطناً. ودخول الزائر والمقيم، بما في ذلك المقيم الدائم، وإقامتهم بها تتم بواسطة تأشيرة دخول وتصريح إقامة وفقاً لما ينص عليه قانون الدخول إلى إسرائيل والأنظمة الصادرة

بحسبه. أما الخروج من إسرائيل فهو من حق كل إنسان. ولكن يمكن تقييد هذا الحق في حالات محددة، كوجود أساس للشك في أن خروج الشخص (المواطن والمقيم على حد سواء) من إسرائيل قد يمس بامن الدولة. ويكون الدخول والخروج من إسرائيل ضمن النقاط الحدودية التي يحدها القانون ومن بينها: مطار بن - غوريون ومطار دوف (تل أبيب) ومطار عسروت (قلنديا)، وميناء حيفا وميناء إيلات، وجسر دامية وجسر اللنبي. أما بالنسبة إلى سكان القدس الشرقية، فإن مغادرتهم القدس تكون عبءاً ثامناً من مطار بن - غوريون مستعملين وثيقة السفر

(Laissez Passer)، أو من جسر اللنبي ودامية، مستعملين جوازات السفر الأردنية وتصريح خروج، يكون ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، وكثيراً ما كانت وزارة الداخلية، بالتعاون مع سلطة الجسور السابعة لإدارة المدنية والحكم العسكري، تمنح «أمنية» أو تشتتر بقاءهم في الخارج مدة من الزمن لا تقل عن تسعة أشهر. وقد بقيت الجسور تحت سلطة إسرائيل حتى بعد اتفاقية إعلان المبادئ، على الرغم من الوجود الفلسطيني في مواء متفق عليها، إلا أن القرار النهائي بالمسح بالنزول أو بالخروج هو قرار إسرائيلي.

النهائي بموجب اتفاقية أوسلو. وقد يكون للمشاركة، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، منطلوق قانوني يتعلق بعدم ممانعة السكان المحتلين للاحتلال، وبالتالي فتح الطريق أمام إسرائيل بادعاء قانونية الضم بناء على تقادم الزمن وعدم الممانعة.

ب - حق الحصول على جواز سفر إسرائيلي: ينص قانون الجوازات لسنة ١٩٥٢ على أن حق الحصول على جواز سفر مقصور على المواطنين. ويستعمل المواطن جواز سفره الإسرائيلي في خروجه من إسرائيل ودخوله إليها، حتى وإن كان يحمل أكثر من جنسية. أما من يقم بإسرائيل وليس مواطناً أو أن جنسيته غير محددة أو موضع شك، فيحصل على وثيقة سفر (Laissez Passer) يستعملها عند مغادرته إسرائيل وعودته إليها. وفي حين يبقى جواز السفر ساري المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى، فإن مدة سريان وثيقة السفر هي سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى. وبما أن سكان القدس الشرقية، كما سلفنا، هم مقيمون بإسرائيل فلا يحق لهم الحصول على جواز سفر إسرائيلي، وإنما على وثيقة سفر. ويمكن تقديم الطلبات للحصول على الجواز أو على الوثيقة، أو لتجديد فترة سريانها، في مكاتب وزارة الداخلية في إسرائيل، أو في القنصليات والسفارات الإسرائيلية في الخارج.

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تأليف المحامي أسامة الحلبي في السياسة العملية التي انتهجتها إسرائيل إزاء القدس، وفي الأساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع ولكي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتؤلفان معاً «عاصمة موحدة لإسرائيل».

ويناقش الكتاب أيضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية واثراً ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الأهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشتد فيها وتيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح أن قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تأجيلها إلى مرحلة لاحقة غير محددة. تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، بإصدارها في كتاب مستقل.

متفاوتة: ففي حين راوحت نسبة المشاركين في الانتخابات البلدية التي جرت في السنوات ١٩٦٩ و ١٩٧٨ و ١٩٨٣ بين ١٥ في المئة و ٢٠ في المئة، انخفضت سنة ١٩٨٩ إلى أقل من ٣ في المئة، ثم عادت ارتفعت في انتخابات سنة ١٩٩٣ إلى ٧ في المئة من أصحاب حق الاقتراع. ويدل انخفاض نسبة المشاركين على رفض الأغلبية سكان الفلسطينيين للوجود إسرائيلي في المدينة، واعتبارهم ساركة في الانتخابات لبلدية خمس سلوكاً قد يفسر بأنه يضفي الشرعية على قرار إسرائيل بحل بلدية القدس العربية وضم القدس الشرقية إليها. فالمشاركة في الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة» لها أسقاطات سلبية على النضال القانوني والسياسي الفلسطيني كتغذيته للموقف الإسرائيلي الرسمي المعلن الذي يرى في القدس، بشقيها، مدينة واحدة لها بلدية واحدة وعاصمة لدولة واحدة هي إسرائيل، هذا الموقف يؤكد سياسة إسرائيل المؤقتة قبيل بدء المفاوضات في شأن الوضع

أسامة الحلبي *

■ بعد أن رأينا الفارق بين المواطنة والإقامة بإسرائيل، من حيث شروط الحصول على كل منهما والأوضاع التي تؤدي إلى فقدانها، سنوقف في ما يلي عند الحقوق والواجبات المترتبة على كل من المواطنة والإقامة الدائمة بإسرائيل مع القاء الضوء بصورة خالصة على تبعات إسقاطات الإقامة الدائمة بالقدس الشرقية على حقوق وواجبات سكانها العرب في بعض القضايا.

١ - حق الانتخاب وحقوق الترشيح: إن حق الانتخاب للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) كذلك حق الترشيح مقصوران على المواطنين الإسرائيليين، في حين يجيز القانون للمقيمين الدائمين المشاركة في الانتخابات للسلطات المحلية، انتخاباً وترشيحاً. لذلك فحق سكان القدس الشرقية، «كمقيمين دائمين بإسرائيل»، مقصور على المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس. وشارك سكان القدس المحتلة في الماضي في هذه الانتخابات بنسب

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

د - «معمل في سلك الدولة: ان الجنسية الاسرائيلية هي شرط للتوظيف في سلك الدولة. وقد نصت المادة ١٦ من قانون خدمة الدولة (التعيينات) لسنة ١٩٥٩، على انه لا يجوز تعيين شخص للعمل في خدمة الدولة إلا إذا كان مواطناً اسرائيلياً. ومن يتنازل عن جنسيته يعتبر مستقلاً من عمله. ولكن لهذه القاعدة استثناءات: فالمادة ٤٠ من القانون ذاته تنص على تعيين شخص في خدمة الدولة بواسطة عقد خاص إذا توفرت فيه بقبول الشروط التي يحددها القانون. وكذلك، منحت المادة ٢٣ من قانون التسويات القضائية والادارية (نص مدمج) لسنة ١٩٧٠، رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة لإعفاء من يسكن في مناطق تقرر سريان القانون الاسرائيلي عليها، من شرط موظف لجمهور (عوبدي تصبور). ويبدو ان هذه الاستثناءات هي التي مكنت الحكومة الاسرائيلية من توظيف سكان من القدس الشرقية في المؤسسات ودوائر حكومية، كمؤسسة التأمين الوطني ودائرة تسجيل السكان التابعة لوزارة الداخلية، فضلاً عن حصول منهم على الجنسية الاسرائيلية واصبح مواطنين اسرائيلياً. وباستثناء عمل في خدمة الدولة، لا يشترط القانون الاسرائيلي الجنسية شرطاً للعمل.

هـ - الضرائب: لا يميز القانون الاسرائيلي في هذا المجال بين المواطن والمقيم الدائم، فضريبة الدخل مفروضة على كل دخل تم الحصول عليه في اسرائيل، سواء اكان صاحبه مواطناً ام مقيماً دائماً ام حتى اجنبياً. وقامت اسرائيل بفرض ضريبة الدخل على سكان القدس الشرقية، وفتحت فيها فرعاً لسلطة الضريبة، وفرضت ايضا ضريبة القيمة المضافة على التجار والحرفيين وعلى مقدمي الخدمات من عامين ومهندسين وأطباء... الخ، العاملين في القدس الشرقية. ونتيجة سريان القانون الاسرائيلي، فرض على سكان القدس ضرائب الاراضي كضريبة التحسين (ماس شيج) وضريبة الاملاك (ماس رخوش). وتفرض بلدية القدس، كغيرها من البلديات، ضريبة الاملاك (الارونا) على البيوت والمحال التجارية، وعلى جميع انواع

العقارات ما عدا ارض البناء (الأرض التي يمكن البناء عليها). وهذه الضريبة التي تجبى لتمكين البلدية من تقديم خدماتها للسكان، تفرض بنسب متفاوتة بحسب المنطقة التي يقع فيها العقار: فالبلدية مقسمة الى مناطق سكنية «أ»، ومناطق سكنية «ب»، ومناطق سكنية «ج»، وتباين نسبة الضريبة بين المناطق لكنها تتساوى في القدس الغربية والقدس الشرقية، اي ان من يسكن في منطقة سكنية «أ» في القدس الغربية يدفع للمتر المربع المثل نفسه الذي يدفعه المتر المربع في منطقة «أ» في القدس الشرقية، مع ان الخدمات التي تقدمها البلدية في الأخيرة لا تتساوى مع الخدمات المقدمة في القدس الغربية، فخدمات التطوير والترقية والخدمات الاجتماعية التي تتمتع بها معظم الأحياء معدومة في معظم الأحياء العربية. وكذلك الامر بالنسبة الى المحال التجارية والفنادق التي تفرض عليها ضريبة الارونا بنسبة متساوية في القدس الغربية والقدس الشرقية، على الرغم من ان موارد ومدخل تلك الموجودة في القدس الشرقية اقل كثيراً من التي في القدس الغربية. و - التخطيط والبناء: لسنة ١٩٦٥ لا يميز بين مواطن ومقيم، وتطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء - ومن ضمنها وجوب استصدار رخصة بناء - على السكان جميعاً. وأدت السياسة التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية، وعلى رأسها بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء في القدس، خلال سنوات الاحتلال الطويلة، الى تفاقم أزمة السكن في الحارات العربية، الامر الذي دفع الكنديين من سكان القدس الشرقية الى التفتيش عن حل لاضائهم في القدس. وقد ميزت هذه السياسة بامرين رئيسيين: الأول، مصادرة مكثفة للأراضي العربية وبناء مستعمرات وحارات يهودية جديدة عليها، كانت نقيضاً لما قصصا في الأراضي الصالحة للبناء في الوسيط العربي وتطوير الوسيط اليهودي، إذ تم بناء نحو ٣٨٥٠٠ وحدة سكنية للسكان اليهود على الأراضي المصادرة.

اساسي، تجاهل حاجات السكان العرب واغفالها. فمخططات البناء والتطوير تركزت في ايجاد الحلول وتلبية حاجات الوسيط اليهودي فقط وباستثناء مشاريع اسكانية صغيرة، كمشروع نسبية في بيت حنينا الذي شمل ٤٠٠ وحدة سكنية، ومشروع آخر في وادي الجوز شمل ٢٤ وحدة سكنية، لم تقم بلدية القدس ووزارة الاسكان بمشاريع اسكان داخل حدود القدس الشرقية لمصلحة السكان العرب. عندما وضعت بلدية القدس مخططاً هيكلياً مقترحاً لمنطقتي شعفاط وبيت حنينا اشتمل على ١٨٠٠ وحدة سكنية - بما في ذلك تلك القائمة - اعتبرت وزارة الداخلية، مشغلة بمصالحها في القدس، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة الوائبة للتخطيط والبناء، وكذلك وزارة الاسكان، الامر الذي أدى الى خفض عدد الوحدات السكنية التي اشتمل عليها المخطط الى ٧٥٠٠ وحدة. وقد بلغت نسبة المنطقة «الخضراء المفتوحة» في المخطط نحو ٢٥ في المئة. ويستمر الحديث عن اعداد البيوت بناؤها، من دون ان تكون هناك ترجمة لتلك في الواقع الصعب الذي تعيشه الحارات العربية في القدس الشرقية. ففي تقرير أعدته وحدة سياسة التخطيط في بلدية القدس ونشر ملخصه في الصحف بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣، ورد في شان امكانات البناء المستقبلية ان هناك حاجة لاضافة ٣١،١٤٣ وحدة سكنية في الأحياء اليهودية (١٧،٧١٠ منها في القدس الشرقية) في مقابل ١٥،٢١٠ وحدات في الحارات «غير اليهودية». وازداد التقرير ان هناك اقلية يهودية حتى في القدس الشرقية إذ بلغ عدد اليهود ١٥٢،٨٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد العرب ١٥٠،٦٠٠ نسمة شكلاً ٢٦،٧ في المئة من مجموع السكان

في القدس بتسفيها والذي بلغ ٥٦٤،٣٠٠ نسمة. وفي الوقت الذي كانت فيه ٥٠٠٠ وحدة سكنية يهودية في طور الانشاء عند تاريخ نشر التقرير، كانت المخططات المتعلقة بالبناء في الأحياء العربية لا تزال حبرا على ورق. ومن مجموع ٩٠٧٠ وحدة سكنية بنيت في القدس في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ ونهاية سنة ١٩٩٣، بنيت ٤٦٣ وحدة فقط (٥،١ في المئة) في حارات فلسطينية. وعلى أي حال، فإن عدد الوحدات المستقبلية التي تحدث عنها تقرير وحدة التخطيط في الحارات العربية، لا يمكن ترجمته الى الواقع، ذلك بان العدد يشمل الأبنية القائمة، والأبنية التي يمكن اضافتها بشكل قانوني، والتي لا تتعدى بضع مئات. فالمخططات المتعلقة بالحارات العربية تحدد البناء في مناطق معينة وتسمح بالبناء في الأراضي الخالية الواقعة بين البيوت القائمة فقط، وتعتبر نسبة «مناطق الخضراء المفتوحة» التي يسمح بالبناء فيها، كما تستهلك الشوارع اجزاء غير قليلة من هذه المخططات. ثم ان نسبة البناء من مساحة القطعة تراوح في الحارات العربية بين ٥٠ في المئة و٧٥ في المئة، في حين تصل هذه النسبة الى ١٢٥ في المئة في بعض المناطق اليهودية، مثل المشروع الذي صانقت عليه بلدية في رأس صانقت وبعيد ليشيفات بيت اوروت. وبينما استغرق تخطيط مستعمرة بسغات زئيف (التي بنيت على ارض تعود لقرى شعفاط وبيت حنينا) ثلاثة اعوام فقط، استمرت عملية التخطيط بالنسبة الى مخطط بيت حنينا اكثر من ١٣ عاماً. وما زالت هناك عدة مناطق وحارات عربية في القدس من دور مخططات، مثل قرية خرماء بجزءها الواقع ضمن جسد البلدية وفضلاً عن التمييز في سياسات التخطيط والبناء ضد السكان العرب، فقد منعت السلطات

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

١٩٩٧/٧/٢٨

وبموجب المادة ٢ من أنظمته ١٩٨٧، إذا تم دفع مخصص الى مقيم بالمنطقة، في تاريخ بدء سريان هذه الأنظمة (١٩٨٧/١/١)، يستمر في دفع المخصص له ما دامت تتوفر فيه بقية الشروط التي كانت ستؤدي الى استحقاق المخصص لو أنه كان مقيماً بإسرائيل. وإذا انتقل شخص الى المنطقة، بعد بدء سريان الأنظمة المذكورة وكان يدفع له مخصص في يوم انتقاله، تستمر مؤسسة التأمين الوطني في دفع المخصص حتى بعد انتقاله، أما من لم يبلغ الثامنة عشرة عند انتقاله الى الضفة الغربية أو غزة ولم يكن يقبض مخصصاً من التأمين الوطني عند بدء سريان الأنظمة أو عند انتقاله، فلا يستحق المخصص بعد انتقاله. وتنص المادة ١٥ فقرة (د) من الأنظمة المذكورة على أن من عاد الى السكن في القدس وترك مكان سكناه في الضفة الغربية وغزة يبقى خاضعاً لهذه الأنظمة لمدة أربعة وعشرين شهراً. والهدف من وراء هذه المادة هو تمكين مؤسسة التأمين الوطني من التأكد من أن الشخص المعني قد ترك فعلاً مكان سكناه السابق في الضفة الغربية وانتقل الى السكن في القدس بصورة دائمة. وبعد أن توقفت مؤسسة التأمين الوطني، بجملة «الخطأ» عن دفع مخصصات اطفال ومخصصات اطفال عجز الى عائلات تسكن خارج حدود القدس البلدية، بعد أن كانت تدفعها خلال فترة طويلة، وقبل صدور أنظمة سنة ١٩٨٧، على الرغم من معرفتها ان العائلات المذكورة تسكن خارج حدود القدس، توجهت جمعية حقوق المواطن في اسرائيل واشخاص اسرائيليون الى المحكمة العليا الاسرائيلية، اذ تم التوصل الى اتفاق تم في اثنه صدور أنظمة التأمين الوطني (دفعات لسكان القدس الذين نقلوا مكان سكناهم الى يهودا والسامرة وقطاع غزة)، لسنة ١٩٩٣. وتنص هذه الأنظمة على تجسيد دفع مخصصات تأمين بدئي بدفعها قبل بدء سريان أنظمة ١٩٨٧ وقطعتها مؤسسة التأمين الوطني. واعفا أنظمة ١٩٩٣ التامين الوطني من دفع المخصصات باتر رجعي عن الفترة التي سبقت بدء سريان أنظمة ١٩٩٣ (١٩٩٣/٢/١) إلا إذا كانت هناك قضايا معقدة في

وبدا اجل القدس الذين انتقلوا الى السكن خارج حدود البلدية بدفع التامين فعلى سبيل المثال أوقفت مؤسسة التأمين الوطني دفع مخصصات الاطفال للكثير من العائلات بعد ان تبين لها انهم يسكنون في مناطق مثل الترام والعيزرية وابو ديس وضاحية البريد، بحجة انهم ليسوا مقيمين بالقدس ويسكنون خارج اسرائيل. وقد فسرت مؤسسة التأمين الوطني القرار الوزاري الصادر سنة ١٩٧٣، بأنه يحفظ حقوق السكان بالنسبة الى مخصصات الاطفال المولودين في القدس حتى تاريخ الانتقال الى الضواحي المذكورة فقط، أما الاطفال المولودين بعد الانتقال من القدس فلا تدفع لهم مخصصات، وقد قبلت محكمة العمل القطرية موقف مؤسسة التأمين الوطني هذا. وفي مرحلة لاحقة اصدر وزير العمل والرفاه الاجتماعي أنظمة التأمين الوطني (حقوق وواجبات من ليسوا مقيمين في اسرائيل) لسنة ١٩٨٧ وجاءت هذه الأنظمة لتعالج موضوع سكان القدس القاطنين بـ «المنطقة» (= الضفة الغربية وقطاع غزة) بما يتلاءم مع السياسة والموقف اللذين تبنتهما مؤسسة التأمين الوطني. ونصت المادة ١ منها على وجوب توفر خمسة شروط في الشخص المعني حتى يدخل في تعريف «مقيم بالمنطقة» وتسري عليه هذه الأنظمة: أولاً: ليس مواطناً اسرائيلياً. ثانياً: مسجل في سجل السكان بموجب قانون سجل السكان لسنة ١٩٦٥. ثالثاً: يحمل الهوية الاسرائيلية والتي منحت له قبل سريان الأنظمة (١٩٨٧/١/١). رابعاً: مكان سكناه المسجل في بطاقة الهوية يقع في المنطقة المحددة في ذيل مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ١٩٦٧. خامساً: بلغ، يوم انتقاله الى الضفة الغربية أو قطاع غزة، سن الثامنة عشرة.

محة المستشفى ومنحة الولادة مخصص الولادة، ومخصصات الاطفال، ومخصصات البطالة، ومخصصات العجز، ومخصصات تأمين حقوق العمال عند افلاس صاحب العمل وحل الشركة. ولكل مخصص شروط استحقاق خاصة به يجب ان تتوفر حتى تدفع مؤسسة التأمين الوطني للشخص المستحق. لكن هناك تشرط مشترك يتعلق بمخصصات الشيخوخة والارامل والبطالة والاطفال، وهو ان يكون المستحق «مؤمناً» أي مقيماً بإسرائيل. فالقانون يشترط الإقامة (وليس المواطنة) شرطاً أساسياً لاستحقاق المخصصات الأربعة المذكورة. وبما ان سكان القدس الشرقية قد أصبحوا مقيمين بإسرائيل بعد ضم المدينة اليها، فمن تتوافر فيه الشروط يكون مستحقاً لهذه المخصصات. فتحت مؤسسة التأمين الوطني فرعاً لها في القدس الشرقية، وباشرت تقديم خدماتها للسكان الذين لم احصاؤهم في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ومنحوا الهويات الاسرائيلية. ولم تشترط المؤسسة استمرار سكن هؤلاء ضمن الحدود البلدية لسكن هؤلاء وذلك تطبيقاً لقرار اللجنة الوزارية المنبثقة عن الحكومة الاسرائيلية الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٣. وقد نص القرار على ما يلي: «كل من يحمل الهوية الاسرائيلية كونه مقيماً بالقدس واستمر في تسديد دفعاته للتأمين الوطني بشكل متواصل، فإنه يبقى متمتعاً بحقوق التأمين الوطني حتى وان نقل مكان سكناه الى خارج حدود بلدية القدس». ويبدو ان خلفية القرار كانت محاولة لطمأنة السكان الذين اضطروا الى نقل مكان سكناهم الى ضواحي القدس لسبب أو لآخر. وجاء على لسان رئيس بلدية القدس، آنذاك، ما يدعم هذه الفرضية: «ان الجهات المختصة لم تأخذ حتى الآن بطاقة هوية من احد، وقد توصلت البلدية الى اتفاق مع المسؤولين في وزارة الداخلية وتم استصدار قرار حكومي بعدم المس بآي مواطن عربي يضطر الى البحث عن حل لمخصصاته الخارجية خارج حدود المدينة». وسرعان ما تغيرت السياسة الرسمية في هذا الشأن

الاسرائيلية تنفيذ مشاريع اسكان ذاتية عربية، مثل مشروع اسكان المعلمين في منطقة عطرورت (قلندية). وكانت النتيجة الطبيعية لسياسة التخطيط والبناء هذه لجوء السكان العرب الى البناء غير المرخص لكل ضائقهم السكنية. وريدت بلدية القدس باصدار اوامر الهدم الادارية، اذا تم اكتشاف المبني، قبل ان يتم بناؤه والسكن فيه، ورفعت الدعاوى أمام محكمة الشؤون البلدية ضد من بنى بيتاً من دون ترخيص وسكن فيه، واستصدرت ضدهم اوامر هدم قضائية. ووصل عدد الاوامر الادارية التي اصدرها رئيس البلدية حتى تاريخ ١٩٩٥/٦/٢ الى ٤١ امراً. كما صدرت البلدية عند الاوامر التي صدرت سنة ١٩٩٤، ومنها ١٣ امراً صدرت بحق بيوت في قرية الغيساوية. ويذكر ان القوى اليمينية في الكنيست تضغط من حين الى آخر على البلدية لتنفيذ اوامر الهدم في القدس الشرقية. وقد توجه عدد من أعضاء الكنيست الى محكمة العدل العليا بادعاء ان البلدية لم تنفذ عدداً كبيراً من اوامر الهدم الصادرة بحق بيوت تقع في الضواحي العربية. ويبدو ان العنصر الديموغرافي في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بشأن السيادة على القدس يبقى ذا أهمية كبيرة. ففي جلسة للبلدية عقدت في بداية تموز (يوليو) ١٩٩٥ قال رئيس البلدية، أولمرت، انه يعارض تحصيل مخططات بناء اضافية للقرى، وأنه لا يريد زيادة عدد سكان القدس الشرقية. ز. مخصصات التأمين الوطني: تقوم مؤسسة التأمين الوطني بدفع المخصصات المتعددة للسكان بموجب قانون التأمين الوطني (نص مدعج) لسنة ١٩٩٥، الذي يحل محل قانون التأمين الوطني (نص مدعج) لسنة ١٩٦٨، بعد التغيرات التي طرأت عليه. وجاء القانون لضمان مستوى معين من الرفاه الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة الى الشرائح الضعيفة من المجتمع. وتشمل المخصصات التي تدفع للمستحقين وبموجب هذا القانون الاتي: مخصصات الشيخوخة، ومخصصات الارامل، ومخصصات لمصابي العمل، ومخصصات الإسهات وتسما

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس .
 الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
 المصنوع : الحياة
 اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
 رقم العدد : ١٢٥٦٨
 تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

في اسرائيل. وحتى الان لم يصدر قانون او أنظمة تلغي حقوق حملة الهوية الاسرائيلية القاطنين ببقية مناطق السلطة الفلسطينية، بشكل صريح، في اثر اتفاقية المرحلة الانتقالية. ويذكر هنا الى موقف وزارة الداخلية الاسرائيلية الذي اعلن في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦، وبموجبه يفقد كل مقدسي يسكن في «المناطق» (= الضفة الغربية) لمدة سبع سنوات او يزيد، حقه في الإقامة الدائمة في اسرائيل. وبالتالي يفقد حقوقه الأخرى المترتبة على اقامته، ومنها حقوقه بموجب قانون التامين الوطني.

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس

سكانه في اسرائيل كان في تعداد مقيم اسرائيلي، (التشديد للمؤلف). من الواضح ان هذا التعريف يقتصر على السكان اليهود ويستثني العرب الفلسطينيين من حملة الهوية الاسرائيلية. وبدأ سريان هذا التعديل بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١. وتنص الفقرة (ج) من المادة ٣٧٨ على ان الأنظمة التي صدرت بموجب المادة (١٩٢) اي من قانون التامين الوطني بنصه المدمج لسنة ١٩٨٦ قبل تاريخ بدء سريان التعديل (وتشمل الأنظمة التي تطرقنا اليها والصادرة سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٣ والتي أبقت على بعض الحقوق لسكان القدس العرب الذين انتقلوا الى خارج الحدود البلدية) تبقى سارية المفعول وفق الشروط التي يحددها القانون المعدل. والنتيجة هي ان الأنظمة المذكورة تسري على من يسكن خارج منطقتي غزة وأريحا فقط، شريطة ان تكون مخصصات تدفع له عند بدء سريان التعديل، اي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤. أما من يسكن من فلسطيني القدس، من حملة الهوية الاسرائيلية، في غزة وأريحا فلا حق له في استلام مخصصات تامين بموجب الأنظمة السابقة، بل مخصصات نتيجة اصابة عمل في اسرائيل فقط وبموجب القانون المعدل. وبموجب هذا التعديل لا يعتبر حادث «اصابة عمل» إذا وقع بعد تاريخ بدء سريان التعديل خارج اسرائيل في الطريق من العمل واليه. ونتيجة أخرى لتعريف «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» كما ورد في المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني، هي فقدان الأمهات المقدسيات الوالدات في المستشفيات الاسرائيلية لحقوقهن المتعلقة بدفع مصاريف المبيت في المستشفى من قبل مؤسسة التامين الوطني، ومنحة الولادة ومخصص الولادة، اذا كن مقيمات مع ازواجهن في غزة أو في أريحا أو في أي مكان آخر في الضفة الغربية، حتى لو كان الزوج يعمل

حاكم العمل، فعندها يتم دفع المخصص منذ تاريخ تقديم الدعوى.

وفي حين فقد الكثيرون من سكان القدس الشرقية حقهم في مخصصات التامين المتعددة، نتج عن سكنهم خارج حدود البلدية، وفقدان بعض حقه في الإقامة بالقبض، وصودرت منهم هوياتهم، بعين ان تبين لوزارة الداخلية حقيقة اقامتهم خارج اسرائيل، فقد حافظ المستوطنون اليهود على حقهم في الحصول على مخصصات التامين المتعددة على الرغم من سكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بناء على أنظمة التامين الوطني (سريان على اصناف خاصة من المؤمنين)، لسنة ١٩٨٧. ونصت المادة ٢ من هذه الأنظمة: «تسري تعليمات القانون [قانون التامين الوطني (١-ج)] على كل شخص يسكن في المنطقة» [الضفة الغربية وقطاع غزة (١-ج)] او يعمل فيها كما لو كان يسكن او يعمل في اسرائيل، اذا كان مواطناً اسرائيلياً او له الحق في العودة الى اسرائيل وفقاً لقانون العودة لسنة ١٩٥٠.

وفي إثر توقيع اتفاقات اوسلو وتصديقها من قبل الكنيست ادخلت تعديلات على قانون التامين الوطني تلغي حقاً كان اكتسبها سكان القدس الشرقية الفلسطينيون بالذين انتقلوا الى السكن في المنطقة الغربية (يهودا والسامرة) في قطاع غزة بموجب أنظمة ١٩٨٧ وأنظمة ١٩٩٣. وعملت المادة (١٩٢) من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٣ التي اصبحت المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٥، واقتصرت الحقوق والمخصصات التي تمنح على من هو «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» (توشاب يسرائيل) بالفقرة (١) من المادة ٣٧٨ بند «مقيم اسرائيلي بالمنطقة، بما يلي: «من هو مشغل أو يسكن في المنطقة» (= يهودا والسامرة باستثناء غزة وأريحا) او في مناطق غزة وأريحا وهو مواطن اسرائيلي او له حق القدوم الى اسرائيل وفق قانون العودة، والذي لو كان مكان

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : حسن أحمد عمر
رقم العدد : ٤٠٧٩٠
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٨/١١

المركز القانوني للقدس - دراسة في المركز القانوني للقدس (١)

المستشار
حسن أحمد عمر

المفاوضات بحسبان أن الحدود بين الدولتين قد تم تحديدها فيه بشكل واضح ومحدد، ومن ثم سوف تقتصر المفاوضات بين الطرفين على طريقة ترسيمها بعبارة أخرى فإن على المفاوض الإسرائيلي أن يتخلى عن مفاهيمه الاستعمارية، وأساليبه الخداعية في هذا السياق، فذلك الحدود الدولية بين الدولتين العربية واليهودية هي خط أحمر لا يجوز له تجاوزه أو التلاعب منه. مثلما لا يجوز للمفاوض الفلسطيني التفاوض أو التنازل عنه. طالما أنها تمثل حدوداً تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف خاصة أن قرار التقسيم ١٨١ لم يكن سوى توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تفتقر إلى عنصر الإلزام.

القانوني ويوم أن قبلها اليهود وأعلنوا قيام دولتهم في ١٩٤٨/٥/١٥ بموجب أحكامها فقد التزموا بها. لذلك فقد حرصت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٣٧ الصادر في ١٩٤٩/٣/٤ بناء على توصية مجلس الأمن رقم ٦٩ في ذات العام. أن تقرن موافقتها بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بشرطين: هما أولاً: التزام إسرائيل بتطبيق أحكام قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وقرار إعادة اللاجئين رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ للصانين عنها وثانياً: تعهدها باحترام ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يوم أن قبلها الفلسطينيون في إعلان الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥ وأعلنوا قيام دولتهم بناء على تلك التوصية وفي إطار الحدود التي بنتها وتلتزمها وباتحادهم في القدس الشريف عاصمتها، فقد قامت الجمعية العامة بالترحيب بتلك الخطوة وكافأت الفلسطينيين عليها بأن أعلنت مسمى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة إلى مستوى تمثيل بعثات الدول باستثناء حقي التصويت والترشيح مؤسسة قرارها على ما ورد في أحكام قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. كما أنه من غير المستبعد أن تقوم الجمعية العامة بخطوة جريئة أخرى. إذا ما استمرت إسرائيل في التصرف وكأنها دولة فوق القانون. تتمثل في خفض مستوى تمثيل إسرائيل في الأمم المتحدة إلى مستوى بعثة فلسطين الحالية، أي أن تسحب منها حق التصويت والترشيح، وذلك بناء على طلب من مجموعة العربية على نحو ما أورثته مؤخراً مجلة لوسيفر عنها بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٠.

ومن ثم وجب على المفاوض الإسرائيلي - في مفاوضات الوضع النهائي - أن يعيد للمفاوض الفلسطيني لا الضفة الغربية وغزة ومدينة القدس، فحسب وإنما وجب عليه أن يعيد إليه أيضاً قضاء عكا بما في ذلك الناصرة، والد و الزملة و بير سبع و يافا و بقاى قطاع غزة، وذلك كله على النحو الوارد في قرار التقسيم والمبين في الخرائط المرفقة به.

ومن ذلك القرار الدولي رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتعلق بالتقسيم أيضاً وجب علينا. وعلى المفاوضين الفلسطيني والإسرائيلي - تحديد المقصود بـ «القدس» وفقاً لهذا القرار فإن المقصود بالإسرائيلي - مدينة القدس، كما حددها وعرفها القرار في الجزء الثالث البند (ب) منه تحت عنوان «حدود المدينة» حيث تشمل مدينة القدس ببلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى القرى والبلدان المحيطة بها، بحيث تكون أبو بيس اقصاصاً شرقاً ومدينة بيت لحم اقصاصاً جنوباً، وعين كارم (وتشمل قرية قانونياً) اقصاصاً غرباً، وتكون شعفاط اقصاصاً شمالاً، كما هو واضح في الخريطة التخطيطة المرفقة ومن ثم وجب أن يكون مفهومها ومعلوماً أن القدس التي ستكون محلاً للمفاوضات هي القدس أو مدينة القدس - لا القدس الشريف وفقاً لما يطلقه عليها المفاوض الفلسطيني - على النحو السابق تحديده في القرار ١٨١ على نحو ما سبق بيانه، لسبب غاية في البساطة هو أن ذلك لتحديد وهذا الشرع يجد له سنداً من أحكام القانون الدولي معجل القول أن القدس التي ستكون محلاً للمفاوض هي قس بتعريف وحيد ورد في قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

ويعد أن تم تحديد وتعريف المقصود بالقدس بتعيين علينا أن نعرض للمفاوض القانوني لهذه المدينة في ضوء أحكام القانون الدولي أيضاً وليكن هذا موضوع مقال إبداء إن شاء الله.

في مقاله في أهرام ٩٨/٧/٢٠ بعنوان «دعوة لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس» وجه الزميل الأستاذ أحمد دوسة القرعى الدعوة المبكرة للقانونيين العرب للمشاركة في أعداد وصياغة وثيقة الدفاع عن القدس مهدد ادعوه تلك بمقال سابق بتاريخ ٩٨/٧/١٦ بعنوان «أية قس تجري المفاوضات حولها؟» وفيه نوه لما أورده د. إدوارد سعيد في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٧ عن المخاطر التي ستعرض لها نتائج مفاوضات الوضع النهائي، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ما يورده الجغرافى الإسرائيلى جان دى جونج يشير في كتابته من أن القدس المزمع طرحها على التفاوض في تلك المفاوضات ستكون القدس الكبرى والتي تبلغ ١٢٥٠ كيلو مترا مربعا ويقع ثلاثة أرباعها في الضفة الغربية.

وأنه استجابة لتلك الدعوة وتلبية لهذا الواجب القدس، فأنى أشارك بهذا المقال كوثيقة من وثائق الدفاع عن القدس الشريف وقد خصصته لتحديد المقصود بـ «القدس» أو «مدينة القدس» على وجه التحديد أو القدس الشريف على نحو ما نعتجه في المفاوضات الفلسطينية التي ينبغي أن تكون هي - لا غيرها - من الناحية القانونية محلاً للمفاوضات الوضع النهائي لنصل بعد ذلك إلى بيان مركزها القانوني وفقاً لأحكام القانون الدولي، حيث نتمكن أخيراً من استعراض النتائج القانونية المكتوبة على ذاك المركز القانوني في تلك المفاوضات، وذلك كله على النحو التالي:

١- لا منوطة من التفكير أن تعريف وتحديد المقصود بـ «القدس» يعد امراً قانونياً في غاية الأهمية بحسبان أنها تعد الإجابة عن قضايا تلك المفاوضات، ومما هو جدير بالاحسان أن اتفاقيات أوسلو، خاصة لتفاهات واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ قد أشير فيها إلى «القدس» في المواضيع التالية:

- المادة (٤) بعنوان «الولاية» مكملة بالمحضر الملحق عليه، حيث نص على: سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم والقدس (٥) تحت عنوان «الموقع العسكرية والإسكانية».
- المادة (٥) تحت عنوان «الموقع العسكرية والإسكانية».
- المادة (٦) في فقرتها (٣) حيث تذكر: من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس اللاجئون المستوطنات الترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.
- وأخيراً البند (١) من الملحق الأول بعنوان بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها وقد ورد فيه فلسطينيو القدس، الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

بيد أنها قد جاءت خلواً من تحديد وتعريف المقصود بـ «القدس» لذلك فقد نضب البعض إلى أن المقصود هي القدس الشرقية، التي احتلت في العام ١٩٦٧ ولكن هذا الرأي إن كان من الممكن الاتفاق إليه في مفاوضات المرحلة الانتقالية إلا أنه لا يمكن الأخذ به في مفاوضات الوضع النهائي الدائم، وقد يزعم الجغرافى الإسرائيلى جان دى جونج إلى أن المقصود، هي القدس للعظمى - على نحو ما سبق أن استعرضنا له بعاليه - غير أن هذا الزعم يفصله افتقاره السند القانوني وتعارضه مع أحكام القانون الدولي وبعيداً عن التحديدات الجمة، والتعريفات المتعددة التي ذهب إليها البعض لتحديد وتعريف المقصود بالقدس وجب علينا أن نورد تحديدها وتعريفها بسند قانوني دولي لا بهوى سياسى أو بمطعم استعماري للوصول إلى ذلك علينا - على المفاوضين الفلسطيني والإسرائيلي - إعادة قراءة المادة ٥ في فقرتها ٣ من اتفاق واشنطن (أوسلو - ١) بصدد ما ذكرته عن قضايا الوضع الدائم وترتيبها لتقرا على النحو التالي: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها الحدود والقدس للاجئين المستوطنات الترتيبات الأمنية» ألخ أي أن قضية القدس تنبثق أن تكون هي أول القضايا المثارة يليها قضية القدس بقاى شعفاط، ومرجع ذلك أن قضية تحديد الحدود الدولية بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية هي البداية التي ينبغي أن ينطلق منها المفاوضات وهذا نجد أن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/١٩ برقم ١٨١ سوف يفرض نفسه على تلك

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٤٠٧٩١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/١٢

المركز القانوني للقدس .. عاصمة لفلسطين (٢)

بعد أن خُص مقال الأمل إلى تحديد وتعريف المقصود بالقدس يتعين علينا في مقال اليوم أن نعرض للمركز القانوني لهذه المدينة في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وما كان المركز القانوني لمدينة القدس يختلف مراحل زمنية متعاقبة لذلك فنتبع ذلك في عجالة وفقاً لما يلي:

في الفترة منذ قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وحتى نهاية قبل نهاية عام ١٩٤٩ نجد أن المركز القانوني لمدينة القدس يتم تحديده بموجب قرار التقسيم وفقاً لما جاء في الجزء الثالث منه في البند (١) بحسب مدينة ذات كيان مستقل منفصل تخضع لنظام دولي خاص وتكوني الأمم المتحدة تحت إشراف المجلس حيث يقوم الأخير بعمل مستقل للأمانة نيابة عن الأولى، ونص في البند (د) من ذات الجزء على أن ينقل ذلك النظام الخاص الدولي لمدينة القدس في مدة لا تتجاوز الثلاثين من أكتوبر ١٩٤٨، وأن يبقى نافذاً أول مرة بعد عشر سنوات، مالم يجد مجلس الوصاية أنه من الضروري إعادة النظر في أحكام ذات النظام قبل انقضاء تلك المدة، وبعد انتهاء هذه المدة يجد المجلس النظر في النظام برمته في ضوء ما اكتسب من تجربته، ويكون لسكان المدينة عتدلاً حريصة للتعريف عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام.

بعد أن مجلس الوصاية وفي مواعيدته للعدوان التوسعي الإسرائيلي المتمثل في قيام إسرائيل في عام ١٩٤٩ باحتلال القدس الغربية، وبإصدار قرار باطل من الكنيست - البرلمان - الإسرائيلي في ١٩٤٩/١٢/١١ بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل كحاولة منها لخرق سياسة الأمم المتحدة للواقع، فقد أصدر ذلك المجلس قراره رقم ١١٤ في ١٩٤٩/١٢/٢٠ بإبطال هذا الإعلان ومؤكداً على ذات الوقت بطلان قيام إسرائيل بنقل بعض الدوائر والوزارات إلى القدس الغربية، وتبعاً لذلك فإننا يمكننا القول اليوم أن مجلس الوصاية في قراره انف إسرائيل بنقل بعض الدوائر والوزارات إلى القدس الغربية، وتبعاً لذلك فإننا يمكننا القول اليوم أن مدينة القدس قبل مرور السنوات العشر أن رأى ضرورة لذلك وبناء عليه فقد عدل عنه، وإعادها إلى الفلسطينيين أهلها الأصليين بحسب أنهم - أي الفلسطينيون - وقد أكد، أي في عام ١٩٤٧ - كانوا يشكلون الأغلبية في عدد السكان في المدينة، أنه لا إكراهية لمدينة القدس كانت أغلبية ما يحتلها من الفلسطينيين بالخصبة الفلسطينية بعد وفقاً لما أشير إليه في صك الإنتداب، وما إن يهودا الحديثة العهد بالجنس ومن ثم لم يكتفوا المدة القانونية ليتمتعوا من مباشرة الحقوق للسيادة بما في ذلك المشاركة في الاقتراح في الاستفتاء العام، وفي ضوء الحقائق السابقة يضحى مآل أي استفتاء عام يجري في تلك المدينة، ورغم ذلك فإن مجلس الوصاية الأصليين في انضمام مدينتهم إلى الوطن الأم فلسطين العربية، وقد فضل مجلس الوصاية - ويحق - اتخاذ قراره انف القدس، وفي مخيلته الخشبة من أن تنجح إسرائيل بسياساتها التوسعية والعنصرية في أحداث تغيير ديموكراتية تلك النحت، ومن ثم لم تصبح هناك حاجة لإجراء استفتاء عام، فمادامت الحكمة منه قد انتفت، ومادامت الحقيقة سوف تكون قد ضاعت مع ضياع الأغلبية لسكان مدينة القدس من الفلسطينيين مسلمين وسليدين، وحسبنا فعل مجلس الوصاية، ومن ثم عد المركز القانوني للقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٤٩ من قبيل

الأرض المحتلة التي تخضع لأحكام اتفاقيات جنيف

مستشار

حسن أحمد عمر

في الفترة من ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٠ تعد القدس الشرقية أرضاً فلسطينية ضمت كويعة إلى الأردن وكانت على حد تعبير

عجاج نويهض في كلمته أمام الملك عبد الله ملك شرق الأردن: «باجلالة الملك اتفق المؤتمرون في أريحا على مبايعة قبائلهم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم لحدي ومجلسه الاقصى وأما قوله، أمانة في أعناقكم، نحاسبها عليها يوم القيامة، إذا فرطتم فيها..»

في الفترة من ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٧ يعلن الأردن ضم الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية إلى إمارة شرق الأردن تحت مسمى المملكة الأردنية الهاشمية.

في الفترة من ١٩٦٧ وحتى اليوم تحتل قوات الاحتلال الإسرائيلية القدس الشرقية، وتصبح القدس الشرقية من ثم أرضاً محتلة. مثلها في ذلك مثل القدس الغربية التي احتلتها في عام ١٩٤٩، بل ومثل باقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى التي احتلت بداية من عام ١٩٦٧ - تخضع لاتفاقيات جنيف، وتصان الأمم المتحدة لتعدي من القرارات

الدولية بمنع قيام إسرائيل بصفتها قوة احتلال عسكري من القيام بأي تغييرات جغرافية أو ديمغرافية في القدس الشرقية - وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، مع تأكيد بطلان جميع الإجراءات التي تؤدي إلى مثل تلك التغييرات. وقد اتضح ذلك جلياً وقتما أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٠ بعدم مشروعية إقامة إسرائيل لعرشها العسكري في القدس المحتلة، ورقم ٢٥٢ بالفاء جميع الإجراءات الإسرائيليةيلية الرامية إلى تغيير وضع القدس، وتواترت قرارات المجلس على تأكيد ذلك الإبطال، وتناغمت معها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

في هذا السياق بدءاً من قرارها ٢٢٥٣ في ١٩٦٧/١٢/٢٤ القاضي بإلغاء التدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها مستقبلاً، وأخيراً بقرارها بشأن عدم مشروعيتها إقامة إسرائيل لمستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس، مع التنبؤ إلى أن مجلس الأمن في قراره رقم ٧٩٩ الصادر عام ١٩٩٣ - بشأن قضية البعدين الفلسطينيين - قد حرص على تأكيد إن اتفاقية جنيف

وهكذا تنتهي في بيان المركز القانوني لمدينة القدس أو ما يطلق عليها القدس الشريف، حال كونها العاصمة القانونية لدولة فلسطين العربية، تلك الدولة التي تم تحديد حدودها بموجب قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ - بيد أنها تعد اليوم أرضاً محتلة تخضع لأحكام اتفاقيات جنيف سواء في ذلك جزءها الغربي الذي احتلته الشرق التي احتلته تلك القوات في عام ١٩٦٧، وأنه لما كانت السيادة الوطنية الفلسطينية على تلك المدينة بجزءها الغربي والشرقي بفوج أحكام قانون الاحتلال العسكري - على حد تعبير استناداً للفقيه د. محمد طلعت الغنيمي - لا تنتقل إلى قوة الاحتلال الإسرائيلي، كما أنه لا يجوز للأخيرة أن تعلن من جانبها ضم أي من جزئي تلك المدينة المقسمة أو جزئها معاً، ولا عد هذا الإعلان في حال صوره باطلاً ولا يمكن - على حد وصف استناداً للفقيه د. علي صادق أبو هيف - وذلك بمقتضى أحكام القوانين الاحتلال، وكل ما يمكن من القوة الاحتلال الإسرائيلية هو إدارة المدينة أو الإقليم المحتل عين عونه للسيادة الوطنية الفلسطينية مع امتناعها عن إجراء أية تغييرات جغرافية أو ديمغرافية فيه.

وأحسب أن المازم حكومة مؤقتة الاحتلال الإسرائيلي، حقاً، هو أن الأمم المتحدة موالت في جمعيتها العامة لم تكف بشجب وإدانة للتصرفات الاستعمارية الباغية إلى إجراء تغييرات جغرافية وديمغرافية في القدس الشريف - وباقي الأراضي العربية المحتلة - ولم تكف أيضاً بالقرار بطلان النتائج المترتبة على الممارسات العنصرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بما في ذلك إعلان حكومة إسرائيل أنزعوم ضد المقدسين بجريعه الغربية الشرقية مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل - إذ اعتبرته إعلاناً مشابهاً لإعلان حكومة العراق في عام ١٩٩٠ بأن الكويت تعد للحاققة العراقية رقم ١١ - ولكنها رحيته في عام ١٩٨٨ بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين في حدود قرار التقسيم ١٨١ وبموجبه بيان القدس الشريف - بجزءه الشرقي والغربي - عامة لهذه الدولة الفلسطينية هذا وقد ذهب - ويحق - د. شفيق المصري في مقالته في جريدة الحداثة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ إلى القول: «إن اعتراف الدول للولولة ١٩٨٨ بالدولة الفلسطينية جاء مستنداً إلى إعلان هذه الدولة آنذاك وعاصمتها القدس الشريف، وهذا أمر مهم من الناحية القانونية ذلك لأن إحياء هذا الاعتراف الدولي من خلال القرار الأخير للجمعية العامة - برفع مستوى التمثيل الفلسطيني - يتجاوز القرار ١٨١ للعام لعام ١٩٤٧ الذي رتب وضعاً توتلياً خاصاً للقدس خارج الترتيب القانوني للدولتين الإسرائيلية والعربية في فلسطين، ويمكن الآن للسلمة الفلسطينية أن تطور هذا المفهوم وتبرزه في مواجهة المقلبة مع إسرائيل في سياق مفاوضات الوضع النهائي للقدس، وسبق لنا في هذا المقال أن أوضحنا أن قيام الجمعية العامة بترجيح هذا الوضع الدولي الخاص للقدس مرجعه قرارات مجلس الوصاية التي أنهت هذا الوضع الخاص لمدينة القدس قبل مرور لسنوات العشر - وضمتها من ثم لدولة فلسطين العربية، وإن كان لكل مفاجاته، فإزعم أن هذا المقال - مفاجاته تكمن في أن الاعتراف الدولي بإعلان الجزائر القاضي بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتصرًا على عند من الدول ربا على المائة الأربع وعشرين دولة فقط ولا على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترجيحها به بحسب، وإنما حظي هذا الاعتراف بالموافقة الضمنية لكل من إسرائيل وأمريكا وبريطانيا، وهاكم دليل ذلك في مقال الغد إن شاء الله.

أربعة تسرى على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية. مما مؤده - من الناحية القانونية الخالصة - أن مثل تلك الأمان ينبغي النظر إليه كمنشور لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ بشأن ما اعتبره من غموض في قضية الانسحاب من أرض أم من الأراضي؟ ويتأكد أن أمره يتعلق بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية مادامت تخضع في مركزها القانوني لاتفاقيات جنيف منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، ناهيك عن قرارات الجمعية العامة الأخيرة الصادرة أخيراً في عام ١٩٩٧ تحت صيغة الاتحاد من أجل السلام - أي تعد في قوتها محاولة لقرارات مجلس الأمن - بشأن ادانة الانتهاكات الإسرائيلية في جبل أبو غنيم وتجاه المقدسين وتأكيد بطلان كل تلك التصرفات، مع إلزام إسرائيل بوجوب العدول عنها.

في عام ١٩٨٨ يعلن الأردن فك ارتباطه القانوني والإداري مع الضفة الغربية، تماشياً وتجاوياً مع قرارات القمة العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في ١٩٨٨/١١/١٥ يعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف داخل حدود قرار

التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : حسن أحمد عمر
رقم العدد : ٤٠٧٩٢
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/١٣

المركز القانوني للقدس.. عاصمة لفلسطين (٢)

بتلك الدولة الفلسطينية بشكل ضمني يوم أن امتنعت في ١٩٤٩/٣/٤ عن التصويت عن توصية مجلس الأمن رقم ٦٩ بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة حال كونها لم تقم بتحديد حدودها، الأمر الذي أدى بالجمعية العامة إلى أن تجعل قرارها بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة قراراً مشروطاً على نحو ما سبق بيانه.. ومن ثم فإذا ما جاء المجلس الوطني الفلسطيني في إعلان الجرائر بتحديد حدود الدولتين

اليهودية والفلسطينية لذلك فلا يكون لدى الحكومة البريطانية حجة للاعتراض على ذلك الإعلان، وقد تجلى ذلك الموقف البريطاني أخيراً يوم أن أصدر وزير خارجيتها علي زيارته جيل القسبة ويوم أن عزم رئيس وزرائها على أن يقضي ليلة في ضيافة السلطة الفلسطينية، وأخيراً نجد أن الحكومة البريطانية تعلن استعادتها للاعتراف بالدولة الفلسطينية عندما يعلن عرفات في مايو ١٩٩٩ إعلان استقلال دولة فلسطين العربية بموافقة المجلس الوطني الفلسطيني.

وأزاء هذا الزخم القانوني بشأن اسناد المركز القانوني لمدينة القدس أو القدس الشريف على نحو ما ذكرناه مما مؤلفه عن المفاوضات النهائية بالشرق الأوسط لن يخرج في نتائجها عن غير التنازع المترتبة على هذا المركز القانوني. وعليه فقد نفور لدى القارئ التساؤل التالي أيضاً: مادام المركز القانوني لمدينة القدس واضحاً بشكل هذا الموضوع، والحق الفلسطيني في القدس الشريف بضمها إلى إسرائيل والغربي ساطع بطل هذا الضوء فلماذا تجادل إسرائيل في ذلك، ولماذا تقم مستعمراتها الاستيطانية فيها؟

الأجابه أن هذا التساؤل تكمن في عقلية المفاوضات الإسرائيلية التي تتوهم أنه من استطاعت أن التفاوض بذكاء متقد والاحتمال لتلبية التي تحصل من خصمها على مكاسب فلتفعل وعلى الطرف الآخر ألا يقوم إلا بنفسه على حد تعبير دوري جول مستشار نيتنياهو السابق ومنسوب إسرائيل في الأمم المتحدة حالياً، وأصبحت أن المفاوضات على نحو ما سبق أن أوضحناه: لذلك كان غاية مايطمح في الحصول عليه في مفاوضات الوضع النهائي هو أن يستلم من المفاوضات الفلسطينية القدس الغربية عيماً أنه خشي من لاحتلال أترك المفاوضات الفلسطينية تلك الحقيقة القانونية مادامت مفاوضات الوضع النهائي سوف تتطرق إلى مسألة في غاية الأهمية وهي المسجد الأقصى والحدود الدولية، لذلك عجلت حكومة الليكود بافتعال أزمة في مرجعية المفاوضات، واعتمدت بافتعال القضية نفق المسجد الأقصى الشريف، ثم بمسألة تعديل ميثاق الاتفاق عليه بشأن بروتوكول إعادة انتشار قواتها في مدينة الخليل، وأسقطت ذلك بقرارها بإقامة مستوطنات إسرائيلية في جيل أبو غنيم في جنوب القدس، وكذلك لم تكف بالمستوطنات إحدى المدن التي غنيم لها أن أقامت في القدس الشرقية، وأخيراً اقتراح نيتنياهو بشأن تسريع مفاوضات الوضع النهائي على ألا يزيد مايجحصل عليه الفلسطينيين قبولاً على غزة و ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ضارباً بالشرعية قبلية عرضاً للخطر فلماذا إذن كل هذا الإحتفال؟ مادام الهدف هو إقامة سلام عادل ودائم ومشرف. ومن ثم يضحى هدف المفاوضات الإسرائيلية محاولة إيقاع المفاوضات الفلسطينية في شرك الحصول على إقرار منه بأن المقصود بالقدس محل التفاوض حتى القدس الغربية، التي اختلفت في عام ١٩٦٧، ولما منع لديه يومها من أن يتخذ من قرارات مجلس الأمن - التي سبق له أن رفضها بدءاً من القرار ٢٥٠ وانتهاء بالقرار ٢٩٩، القضية بأن القدس الغربية هي أرض محقة وخاضعة لأحكام اتفاقية جنيف - عوامل مساعدة لأحكام حيلته على المفاوضات الفلسطينية، وينتهي أمر هذا الإحتفال بأن يفرح الأخير باستعادته المقدس بذكاء، ويتردد الأول غبطة لتناحيه في استلاب القدس الغربية وملحوظها بكائه المتقد، لذلك كان علينا أن نقصد لهذا الإحتفال الإسرائيلي، وأن تنبه المفاوضات الفلسطينية من مغية الوقوع فيه - مذكراً بأن المفاوضات المصرية سبق أن نجح في منازعة طائناً المتفعله في كشف حيلة المفاوضات الإسرائيلية في أفتعالها، ولذلك نطرح ليس طائناً حسية وإنما بفتح باب استيفاد مثلث ما، والشرشش المصري [محتل] [يراجع مقالنا في أهرام ١٩٩٥/٩/٢٠]. ومن الطريف أن ننكر أن المفاوضات الإسرائيلية حاول أن يراود المفاوضات الفلسطينية عن نفسه مقترحاً عليه التسلية أبويديس ليطرق عليها القدس، على أن يترك لإسرائيل القدس غربها وشرقيها مقابل تعهدنا بالاحتفاظ بالقدس

أشار مقال الأمل في سطوره الأخيرة إلى أن الاعتراف الدولي بإعلان الجرائر القاضي بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتصرًا على عدد من الدول، أي على الدولة فقط ولا على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترحيبها به فحسب وإنما حظي هذا الاعتراف بالمواطنة الفلسطينية لكل من إسرائيل وأمريكا وبريطانيا ويقدم مقال اليوم دليل ذلك.

جميعنا يتذكر أن مندوب إسرائيل لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترض على إعلان الجرائر وأثر صدوره بزعم أنه إجراء من طرف واحد على نحو ما سبق بيانه، ومع هذا فعندما بدأت في خريف لعام ١٩٩٣ إجراءات الاعتراف

للتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تمهيدا للتوقيع على اتفاقيات أوسلو، وجدنا أسحاق رابين يطلب من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تأكيد التزام المنظمة بأربعة بنود هي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في المنطقة، والالتزام بعملية السلام، وإدانة أعمال العنف وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بالنسبة للبنود التي تنكر حق إسرائيل في الوجود. وقد تضمن خطاب عرفات إلى رابين بتاريخ ١٩٩٣/٩/٩ تلك البنود السؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة، هل تجرأ رابين ليطالب من عرفات إلغاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني القاضي بإعلان قيام دولة فلسطين العربية، أو تجرأ على أن يطلب ألا تكون تلك الدولة مستندة في قيامها إلى قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، أو تجرأ على أن يطلب بأن لا يكون القرار الشريف عاصمة لعاصمة الدولة الفلسطينية، بالطبع لم يتجرأ على ذلك نظراً لكونها مطالب غير شرعية تخالف أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية المشعة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ الصادر في ١٩٦٩/١٢/١٠ بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومن ثم يمكننا القول من الناحية القانونية الخالصة بأن إسرائيل تبعاً لذلك تكون قد سحبت مندوبها اعترافها غير الشرعي - الذي سبق أن زعمت به على لسان عضوها في الجمعية العامة وقتذاك - في استحقاق بيان إعلان الجرائر كما أنها تكون قد قبلت ضمناً إعلان الجرائر بما يتضمنه من عناصر حدود الدولة وفقاً لقرار التقسيم وبأن القدس الشريف عاصمة لتلك الدولة الفلسطينية، بل إن طلب أسحاق رابين - رئيس وزراء إسرائيل وزعيم حزب العمل وقتذاك - في السابق تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني وإصرار بنعامين نيتنياهو ورئيس وزراء إسرائيل وزعيم الليكود في الوقت الحاضر - على تعديل الميثاق صراحة، يعد في تلك الوقت إصراراً وتأكيداً من جانب إسرائيل على أنها تقبل علناً، ما سبق أن وافقت عليه ضمناً، بحسب أن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني سيؤدي حتماً إلى تسيير بيان إعلان قيام دولة فلسطين بكل ما احتواه من عناصر أهمها الاستناد إلى قرار التقسيم ١٨١ لتحديد حدود الدولة الفلسطينية، وتأكيد أن القدس الشريف عاصمة لها. وقد يرى البعض في هذا الأصرار الإسرائيلي - من حكومته العمالية والليكودية - على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بشكل صريح، بما يؤدي إليه من التنازع أثناء البسار، نوعاً من العبالة السياسية الإسرائيلية، والغباء القانوني للعقلية اليهودية؛ ولكن إن يققنا النظر في الأمر لتبين لنا أن غاية مااتحلم به إسرائيل هو الحصول على تأكيد فلسطيني بالموافقة على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ إنه بتلك الموافقة الفلسطينية للتصريح ببول الحق القانوني الدولي لإسرائيل في فلسطين من دولة بموجب قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة وينحصر في مضمون المادة ٧ من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر من عصبة الأمم في ١٩٢٢/٧/٢٤ والتي تقضي بتسليم فلسطين لليهود الذين يتخذون للألم في مكان ما دائماً لهم على الجنسية الفلسطينية.

أما الاعتراف الضمني الأمريكي بإعلان الجرائر بكل ما تضمنه من عناصر حدود الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف فقد كان جلياً في إستراتيجية الحكومة الأمريكية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ لحفل توقيع الرسمي على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، دون أن يصدر منها تحفظ ما على ذلك الإعلان، بل والأهم من ذلك أنه عندما أصدرت إسرائيل على منع إدارة المراسيم الأمريكية في الحفل من رفع العلم الفلسطيني اضطرت تلك الإدارة إلى تمتنع عن رفع العلم الإسرائيلي في ذلك الحفل أيضاً.

وقد يكون من الأهمية بمكان تأكيد أن الحكومة البريطانية قد اعترفت

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٤٠٧٩٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/١٣

وانما باورشليم ! ولكن المفاوضات الفلسطينية رده على اعقابها ، وما يدخل الاطمئنان لدينا على ان المفاوضات الفلسطينية بترك تلك الاساليب التحليلية الاسرائيلية . ان النكتورة حنان عشاوى . وغيرها من المسؤولين الفلسطينيين . تصرح في اكثر من مناسبة بان القدس الغربية مثلها مثل القدس الشرقية تخضع للتفاوض في مفاوضات الوضع النهائي وهو ما اكده البرلمان الفلسطيني في بيانه بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢ وتبقى كلمة اخيرة في هذا السياق ترتبط بعقاب الاستاذ القرعى على الجغرافيين المصريين والعرب ، وإن كنت اضم اليهم التاريخيين والمصنفين المصريين والعرب ايضا . وتتعلق بما سطره د . جمال حمدان في كتابه « المدينة العربية » . على نحو مانوه إليه الاستاذ القرعى في اهرام ١٩٩٨/٧/٢ . من ان لختبار الاقلية اليهودية لواقع مدينة تل ابيب في العام ١٩٠٩ عند يافا كان استهدافا لاستلاب يافا ذاتها ، وهو . في نظرنا . امر مازالت تسعى اسرائيل حتى يومنا هذا إلى تحقيقه ، فكلنا يتذكر ان قرار التقسيم ١٨١ جعل يافا جزءا من دولة فلسطين العربية داخل حدود دولة فلسطين اليهودية ، لذلك عمد الوسيط الدولي الكونت برنادوت في توصياته بشأن إعادة صحراء النقب إلى الدولة الفلسطينية إلى تأكيد ضرورة وصل يافا بقطاع غزة بحيث يصبح الشريط الساحلي يافا - غزة جزءا من دولة فلسطين العربية ولم تتكف اسرائيل باغتتيال هذا الوسيط الدولي من جراء توصياته تلك ولكنها ايضا سارعت إلى زيادة رقعة بلدية تل ابيب على حساب رقعة بلدية يافا ، حتى اضحى مسجد الشيخ حسن - أحد أهم معالم مدينة يافا - يقع ضمن أحد احياء بلدية تل ابيب على نحو ما يتنبر الفلسطينيون به اليوم ، ولم تكن القدس الشريف بعيدة عن تلك المخططات ، فقد بدأت الحالة اليهودية وحالت صحافة القنوات الفضائية دون التماهى فيها . ونعته بحائط المبكى . مثلما تناول اليوم ان تنعت جبل ابو غنيم باسم حار حوما . ومن هذه الخدعة انطلقت لتحتل في عام ١٩٤٩ الجزء الغربى من القدس وتقيم فيه دوائرها الحكومية وتعلن ضمها ١٩٦٧ فتصدى لها مجلس الوصاية منددا ومقرا ببطلان الضم ، وفي عام ١٩٦٧ تحتل الجزء الشرقى من القدس وتعلن ضمها فتتصدى لها الامم المتحدة معارضة ومقرة ببطلان الضم ، وبعد ذلك تعلن اسرائيل بتحد سافر لاحكام القانون الدولي ان القدس مبنية موحدة وعاصمة ابدية لها ، وفاتها انها اعترفت ضمنا في خريف عام ١٩٩٣ بان القدس الشريف بجزءها الغربى والشرقى عاصمة دولة فلسطين العربية وتبقى كلمة العقاب هل عاد التاريخيون والمصنفون الفلسطينيون والمصريون والعرب إلى وراء قليلا ليبرهنوا للعالم ان قضية صلالة اليهود ، عند حائط البراق ، قضية مفتعلة كانت بذاتها في عام ١٩١١ ونهايتها في يونيو ١٩٦٧ عندما هدمت قوات الاحتلال حتى الحجاج المغاربة بكامل المقام في مواجهة حائط البراق ، خاصة ان وثائق اللجان والمنظمات الدولية تثبت ذلك وانه لو كان اليهود حقا يصلون عند حائط البراق منذ القديم لما وافق امير المؤمنين عمر بن الخطاب . رضى الله عنه . عنما تسلم مفاتيح بيت المقدس من بطريق القدس صفر ونيس ، على ان يعطى اهل ايلياء - بيت المقدس - عهدا يشهد عليه فيه الصحابة : خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن ابي سفيان . رضى الله عنهم - يلتزم فيه بناء على طلب اهل ايلياء بالا يسكن بابلياء معهم أحد من اليهود إذ لو كان اليهود يقيمون صلاة لهم عند حائط البراق لما وافق امير المؤمنين وصحابته على هذا الشرط والقرآن العظيم وهو دستور الاسلام يذكر في سورة الحج اية ٤٠ : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيه اسم الله كثيرا » . ورحم الله صلاح الدين الايوبي وغفر له يوم أن غلبت عليه سماحته ، فسمح لبعض من اليهود بدخول بيت المقدس بالمخالفة للعهد العمري ، فحملنا نحن احفاده اليوم وزر هذه المخالفة . والتاريخيون والمصنفون الجغرافيون والقانونيون الفلسطينيون والارمنيون والمصريون والعرب وجب عليهم متابعة محاولة اسرائيل لاستلاب ممتلكات أم الرشراش المصرى المحتل ، واستلاب ميناء العقبة الارمنى الذى مهدت له بحجة إقامة مشروع مطار السلام ، وكل ذلك مقال آخر يأتى الله واخيرا نقول : شكرا موشى ديان إن العرب يقرعون ، ومعنة نيتانياهو إن العرب ليسوا ظاهرة صوتية ولكنهم ظاهرة قانونية أى ظاهرة حضارية ، وشكرا ان برهنت للعالم بسلوكك في عصر صحافة القنوات الفضائية على ان اسرائيل ليست سوى ظاهرة إجرامية استعمارية ، فإني ذلك بالمشروع الدولي إلى ان يروج فعل الاستيطان تحت اعمال جرائم الحرب الدولية ، واضحي انت أحد المطلوبين للمثول امامها .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٧٣٠٥
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

مؤتمر دولي في الرباط تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟»

القانون الدولي يكرس الحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة

الرباط: والشرق الأوسط

افتتح أول من أمس في الرباط مؤتمر دولي حول القدس تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟» بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، وينعقد المؤتمر في إطار سلسلة من اللقاءات التي تنظمها المنظمة الدولية للفرانكوفونية في إطار موضوع القدس الذي وضعه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس وراعي الأكاديمية المغربية كموضوع للمؤتمر.

ويشارك في هذا المؤتمر رؤساء برلمانات عربية إضافة لأعضاء أكاديمية المملكة المغربية وخبراء عرب واجانب ومن ضمنهم الدكتور صالح بن بكر الطيلال رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي بباريس والذي شارك بالداخلية التي ستعرض أهم ما جاء فيها:

من غريب المصادفة أنني عندما كنت ما أزال فلي بافعا في المدرسة الابتدائية في المدينة كنت أقوم مع زملائي التلاميذ بلوجيه من النولة بجمع التبرعات لدعم صندوق القدس.

واليوم اجنبي امامكم محاضرا عن قضية القدس ايضا، الأمر الذي يعني ان عدة عقود من الاحتلال لم تستطع ان تلغي أرتباطنا بهذه المدينة المقدسة وبمسجدنا الشريف حيث تعبر اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والذي يقول عنها في محكم آياته: «سبحان الذي أسرى معبدنا ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع العليم» صلى الله العظيم.

كما يروى في صحيح البخاري عن القدس الحديث النبوي الشريف: «أ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: لا تشق الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى والمسجد النبوي» وما نزلتكم اليوم التي تشكرون على تنظيمها إلا دليل ساطع على استمرارية تمسكنا بقضية القدس وبمكانة هذه المدينة الروحية والتاريخية. وأسعدنا لي اغتنام هذه الفرصة لدعوتكم جميعا للمشاركة في هذا المؤتمر الذي سيكون امتدادا لهذه الشوكة العلمية والحضارية وتواصل لأبحاثها ودراساتها.

وعنوان محاضرتي اليوم سيكون حول القدس في القانون الدولي. ولقد أشرت هذا العنوان مجالا بحثي وذلك انسجاما مع محور الأول من هذه الشوكة والمخصص لمعالجة دور منظمة الأمم المتحدة في منع الحرب والاحتلال، وكيفية احترام النظم الدولية خاصة منها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقدس والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

ونظرا لصيق الوقت الممنوح لكل محاضر فإن دراستي ستكون أشبه بمحاولة للقاء الأضواء على بعض الحطبات التي تعتبر مفصلات أساسية في قضية القدس تاريخا وحاضرا، كما سأركز على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية بشأن قضية القدس سواء منفردة أو في إطار مجلس الأمن وذلك باعتبارها القوة الرئيسية الفاعلة في قضية الشرق الأوسط والمتكفلة حالنا برعاية المسيرة السلمية التي انصرفت مؤخرا موافقة نخبها على تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد مرور 17 شهرا على نعتته ورفضه.

وبما أننا نتحدث عن نخبهاو فحري بنا هنا ان نسلط الأضواء على مواقف من القدس الشريف والتي تخضع لعدة اعتبارات أهمها:

1 - الاعتبار الأمني ويتمثل باستمرار الحفاظ على أمن المستوطنين من أي تهديد مستقبلي لوضع المدينة من جهة، ووجود ترتيبات أمنية على حدود نهر الأردن والخض الأضهر من جهة أخرى.

2 - الاعتبار الديني. فهو القومي وتشكل المستوطنات فيه بعدا محوريا. فهو أقدس الأماكن الثلاثة للتأيدولوجيا الصهيونية (الاستيطان، النفاق، الهجرة) على أرض إسرائيل التوراتية كما يصرح نخبهاو في أحاديثه الرسمية والصحافية.

3 - الاعتبار الجيو - سياسي، إذ ترغب إسرائيل في ضمان استمرار استيطانها على نصيب الأرض من نحو 600 مليون متر مكعب سنويا، حتى تستفيد المستوطنات من مميزات الحكم الذاتي، وتنفيذا لهذه السياسة الاستعمارية تكفي والإشارة إلى قرارات اتخذتها نخبهاو ويلخصان في مضمونها أطماعه الإيلة إلى السيطرة كليا على القدس.

القرار الأول: مواصلة المستوطنان رغم قرارات التنفيذ ورغم أن اتفاقات أوسلو تنص على عدم إجراء أي تغيير في وضع القدس الشريف قبل حلول المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

القرار الثاني: إعطاء صلاحيات واسعة لبنية القدس والسماح بتعميل القدس الكبرى.

وبالعودة إلى واقع القدس حري بنا للتذكير بأن هذه المدينة مرت منذ بداية القرن الحالي بعدة مراحل: المرحلة الأولى: خلال فترة الانتداب وكان الإنجاز الدولي تجاه المدينة خالفاً يرض حسب ما ورد في دراسة أعدها ولي عهد الأردن الأمير الحسن بن طلال تحت عنوان «القدس: دراسة قانونية» على التوالي: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تأمين عدم التنازل عن أي أرض فلسطينية (وكانت تضم مدينة القدس) أو إجبارها أو بأي وجه آخر وضعها تحت

سيطرة أي حكومة دولة اجنبية».

بعد ذلك تحولت القضية إلى عصبية الأمم المتحدة التي اعترفت بقيام دولتين في فلسطين واحدة يهودية وأخرى عربية. ونص الجزء الثالث من قرار الأمم المتحدة على الوضع الخاص لمدينة القدس وجاء فيه: «تتعلق مدينة القدس بوضعها كمكانا منفصلا يخضع لنظام دولي خاص وتبهره الأمم المتحدة، ويكلف مجلس الوصاية بمباشرة مسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة».

وقدره بن جوريون على ذلك بقوله: «إن المسألة الأساسية الآن بالنسبة إلى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية. فعليها يتوقف مصير القدس كله، بالنسبة إلى مسألة إن كانت القدس داخل الدولة أو لم تكن». المهم أن القدس بقيت مقسمة من عام 1948 إلى عام 1967 ولم يعترف المجتمع الدولي على حد قول الأمير الحسن بن طلال «بوصاية إسرائيل على القدس الغربية ولا بوصاية الأردن على القدس الشرقية».

وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة تخصها من القدس احتلالا عسكريا وتمارس فيها اشراقا فلبيا قديما. أما الرحلة الثانية فهي بعد إقدام إسرائيل على احتلال القدس بأكملها بعد ظهر 7 يونيو (حزيران) 1967م حيث وقف موسى دايان عند حائط المبكى وقال لقد أعيدنا توحيد المدينة الممزقة، عاصمة إسرائيل. لقد أعيدنا إلى هذا الهيكل الأقدس وإن نزارحه أبدا مرة أخرى.

والمرحلة الثالثة تشمل الظروف التي تمر بها القدس حاليا حيث تهدف الممارسات الإسرائيلية إلى تحقيق ما يلي:

- ضم المدينة القديمة.

- التوحيد البدي للمدينة تحت راية بلدية القدس.

- هدم العقارات والمباني الخاصة التي تعود بملكيتها إلى فلسطينيين.

- تشجيع املاك الأوقاف أو تجريدها من طابعها الديني.

- إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المدينة القديمة وحولها.

أما فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف القدس فقد حدد الممارسات الإسرائيلية في القدس في محاضرة القاها في باريس في ديسمبر (كانون الأول) عام 1997 حول «القدس: تاريخ... هوية بدعوة من مركز الدراسات العربي، الأوروبي بأنها تسفل ضمن ثلاث حلقات هي:

الحلقة الأولى: العزل أي عزل القدس عن المحيط الفلسطيني.

الحلقة الثانية: الطرد: الطرد الجسدي والطرد الاقتصادي والطرد من الهوية. أي طرد المقدسين من القدس جسديا واقتصاديا ومن الهوية لجرد أقامتهم في أماكن غير القدس.

الحلقة الثالثة: الاحتلال: أي إحلال المستوطنين بدلا من الفلسطينيين.

مكتبة المشرق للعلم

الموضوع الرئيسي :	القدس
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية
المصدر :	الشرق الاوسط
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٧٣٠٥
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

او بشكل حكما مسبقا او سابقة لما سبقت عن المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمملا في انه يجب الا تعود مدينة القدس مقسمة مرة اخرى وان وضعها النهائي يجب ان يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية او توسيع حدودها البلدية، ونشجع كل الاطراف على تجنب الاجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي او تصعب من المفاوضات او تستيق تقرير نتائجها النهائية... وبالإضافة لذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل ايضا في انه باسما فلسطيني القدس الشرقية انتدابا والتوصيات في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية... وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح اية مسألة بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على مائدة المفاوضات، وفي ضوء شديد اكد إعلان في 13 سبتمبر (أيلول) 1993 في الماد 3/5 واشتعل في 13 سبتمبر (أيلول) 1998 في الماد 3/5 الخاصة «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، انه من المأمور ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشتركة، كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على اتفاق الطرفين على ان لا تحجب او تذل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

ثالثا: قرارات مجلس الأمن تدعو ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لاسرائيل يمثل قرار اسرائيل باتخاذ القدس عاصمة امنية تحديا صارخا للشريعة الدولية ويتعارض مع احكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي مقدمتها قرار رقم 250 لعام 1968، والقرار رقم 253 لعام 1968 الذي اعتبر جميع الاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، اجراءات باطله ولا يمكن تغيير الوضع فيها، والقرار 267 لعام 1969 الذي اكد فيه المجلس بوضع العبارات الممكنة. ان جميع الاعمال الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس لاغية تماما، ولا يمكن ان تغير ذلك الوضع، والقرار 465 لعام 1980 الذي دعا الى ازالة المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة ومن بينها القدس الشرقية، والقرار 478 لعام 1980 الذي دعا جميع الدول الى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس، ومع اعتبار جميع التدابير والاجراءات التشريعية والاستثنائية مخالفة الى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي، والقرارات 672 لعام 1990، 673 لعام 1990، 904 لعام 1994 التي ادانت اسرائيل لارتكابها اعمال عنف ضد الفلسطينيين في المدينة قبل شهادتها ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر عام 1990، ووصفت القدس فيها بأنها ارض محتلة.

وكل هذه القرارات وافق عليها المجتمع الدولي، وهي تؤكد بوضوح ان القدس الشرقية ارض عربية محتلة ولا يجوز تغيير الأوضاع الديموقراطية أو السياسية فيها، وان أي تغيير يعتبر باطلا ولا يعد به. فالأمم المتحدة ان تقرير عدم شرعية التغييرات الإقليمية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية وتقرر عدم شرعية الاجراءات التي اخذتها اسرائيل نتيجة احتلالها للقسم هذه الدول، فإنها تؤكد بطلان التصرفات التي تصدر بالمخالفة للقواعد القانونية الدولية، وتدعم مبدأ الشرعية «legality» القائم على فكرة سيادة القانون الدولي لكي يصل محل مبدأ الفاعلية «effectivity»، ولما كانت الامم المتحدة يصحح للتصرفات الباطلة، ولما كانت هذه القواعد تتعلق بالمصلحة العليا والاساسية للمجتمع الدولي، فإن الخطابين بها لا يمكن الا ان ينفذوا لاحكامها، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها معالارادة الدولية، فلهذا لا يمكن ان تكون قواعده مضمونة بجزءا حاسم يتمثل في بطلان كل تصرف يحدث انتهاكا لها بطلانا مطلقا.

ان الحق لا يبنى على خطأ. ونحن نكون هذا الخطا منعقلا نحاول التغيير الاقليمي بين الدول فاننا نصبح امام حالة من حالات انتهاك القواعد القانونية في النظام الدولي العام، وهو ما ينبغي ان نتكاتف جميع الحريه لوقفه، والتخفيف من مخاطره

ويشمل النظام الشوولي بلبية القدس، اي مدينة القدس بأكملها بما فيها من احياء قيمة وحديثة والقرى المحيطة بها والتي تشكل معها وحدة واحدة، ثم تقسيم مستعمراتها في خريطة وحدة بقرار التقسيم، الا ان النظام الدولي للقدس لم ير النور نتيجة لمعارضة كل من لبلاد العربية واسرائيل لتحويل القدس، فبقي التحويل حبرا على ورق، وخلال الخمسينات كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة باحيائها العربية، وسيطرت القوات الأردنية على مدينة القدس الشرقية بما فيها الأماكن المقدسة كلها. وفي 7 يونيو (حزيران) 1967 احتلت اسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عوانها الذي بدا في 5 يونيو من نفس العام. وفي 7 يونيو 1967 احتلت اسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عوانها الذي بدا في 5 يونيو من نفس العام. وفي اغسطس (آب) عام 1980 اعلنت اسرائيل على ضم القدس المحتلة واعتبرتها عاصمتها الموحدة، وكان هذا العمل من جانب اسرائيل تحديا للمجتمع الدولي بأسره، وانتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي اخذت جميع دول العالم على عاتقها احترامها والالتزام بها، ومن ضمنها اسرائيل نفسها. وكان الهدف من لجوء اسرائيل الى هذه الاجراءات تثبيت اقدامها وترجيحها في الأراضي العربية المحتلة متدعة في ذلك سياسة قائمة المستوطنات الاسرائيلية لتكون في المستقبل بمثابة امر واقع تفرضه اسرائيل على دول المستعمر كما فعلت في عام 1948. ولم يكن امام دول العالم الا ان ترفض نقل سفاراتها الى ما اعتبرته اسرائيل عاصمة هذه المدينة، وان كان بعضها قد ابقى بعثات

ثانيا: عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس: عكست مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية في عام 1967 الوضع الخاص للمدينة. وفي هذا الصدد، أعلنت الولايات المتحدة في 14 يوليو (تموز) 1967 على لسان ممثلها في الجمعية العامة ارثر جولد بروج انها تعتبر القدس واحدة من اقدس مدن العالم والقانون الدولية ترى ان القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 هي منطقة محتلة تخضع للقانون الدولي، ولذلك فلا يجوز لاسرائيل ان تدخل عليها اية تغييرات، ولا يجوز لاسرائيل التي انتقلت اسرائيل على المدينة تعتبر باطله ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم للقدس. وفي 14 يوليو 1967 اصدرت الجمعية العامة قرارا استتكر فيه فشل اسرائيل في تنفيذ قرارها رقم 2253، الذي كانت قد اكدت فيه عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة، وكبرت دعوتها لاسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل على اتخاذ اية عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

وفي الأول من يوليو 1969 اكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن مرة اخرى - على لسان السفير شالز بوست مندوبا الدائم لدى الأمم المتحدة دان القيس التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل في حرب 1967 مثلها مثل مناطق اخرى احتلتها اسرائيل - تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بان دولة الاحتلال لا يحق لها ان تحدث تغييرات في القوانين او الادارة، وفي اطار الخطابات المتبادلة الملحمة بوثائق كامب ديفيد حول القدس ورد برسالة الرئيس جيمي كارتر الى الرئيس انور السادات بتاريخ 28 سبتمبر 1978 دان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس فقال هو نفس الموقف الذي اعلنه السفير جولد بروج امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1967 وهو ما اكده من بعده السفير جوست امام مجلس الأمن في اول يوليو 1991. وكذلك جاءت في رسالة التلميحات الاميركية الى الفلسطينيين بتاريخ 18 أكتوبر (تشرين الأول) 1991، ان الولايات المتحدة تفهم الاشياء التي يعقلها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد ان نطعنكم على ان لا شيء مما سبقه في هذه المرحلة الفلسطينية لاختيار اعضاء وفهم في هذه المرحلة من العملية. سيؤثر على مطالباتهم بالقدس الشرقية

ازاء ما تقدم بحق لنا ان نتساءل عن موقف الولايات المتحدة الاميركية ليست باعتبارها الراعية لسيرة السلام اليوم بل لأنها كانت منذ زمن بعيد من اكثر الدول اهتماما بطول الأمد في فلسطين بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وبرأي الكثيرين لم يكن من الممكن ان تيدي اسرائيل هذا التعتد والتصليب بشأن الهي القدس ومصيرها المستقبلي لولا التهافت الذي تلقاه من بعض القوى العربية والاسلامية، ولولا التأييد الذي تلقاه من عدة دول عربية وتحصينا من الولايات المتحدة الاميركية لكانت نصيب نفسها نرجا والبا لكل الاطماع الاسرائيلية وصوتها معبرا عن توجهاتها ونظراتها.

وتكفي على سبيل المثال الإشارة الى موقفين صعدوا من الأمل الاميركية بشأن القدس الدلالة على مدى تورط واشنطن في معاداة حقوق الفلسطينيين والمسلمين، فمن الأولى باستخدام الولايات المتحدة للفتوى ضد مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن لمطالب اسرائيل بالغاء مصادرة 53 هكتارا من اراضي القدس الشرقية المحتلة لانهاء حي يهودي جديد يضم 2500 وحدة سكنية كمرحلة أولى من خطة تهدف الى مصادرة 500 هكتارا اضافية. وقد جاء تبرير السفارة مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت للموقف الاميركي بأنه قد بني على مبدأ يتمثل في ان الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط هو اجراء محادثات مباشرة بين الاطراف المعنية بشأن وضع مدينة القدس، وان مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لذلك. وقد تم احتواء هذا الموقف والمكان على الأزمة بمصوّر قرار من رئيس الوزراء الاسرائيلي «بعلق» القرار الخاص بمصادرة الأراضي في القدس. أما المرة الثانية: فهي موافقة الكونجرس الاميركي بمجلسه (الشيوخ والنواب) باغلبية كبيرة على مشروع القرار الذي يقضي بنقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس باعتبارها عاصمة لاسرائيل مع حلول نهاية شهر مايو (أيار) من عام 1999 بعد ان تم اجراءات البناء وتجهيز المبني الجديد، مع اصرارته على نحو يعطي للرئيس الحق في تعديل صيغته على نحو يعطي للرئيس الحق في تاجيل نقل السفارة لمدة ستة اشهر قابلة للتجديد اذا ما وجد في النقل ما يسبب ضررا للمصالح الاميركية في المنطقة. ولقد اثار هذا القرار الفلج المشقة والاستغراب وطرح التساؤل حول الاسباب الحقيقية التي دفعت اليه، ومدى مشروعيتها من الناحية القانونية. وإذا كان مجلس الأمن - وفقا للتبرير الاميركي في الحالة الأولى - لم يكن هو المكان المناسب لمناقشة وضع مدينة القدس، على الرغم من تعارض ذلك مع كافة احكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فمن حقا ان نتساءل - في ضوء موقف الولايات المتحدة في الحالة الثانية - هل كونه موقفا الاميركي هو المكان المناسب لتجديد وضع مدينة القدس؟ وما سبب هذا التعارض الصارخ في مواقف الولايات المتحدة من قضية القدس؟ وما هو موقف القانون الدولي من القرار الاميركي الأخير؟ وسواء كان هذا الهجوم او ذاك هو الاكبر، فإن كليهما يصيب عملية السلام في مقتل، وينسف جهودا كثيرة تم بذلها لافراز الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة، ويضع بذور الصراع المستمر، بل من الممكن ان يؤدي الى نشوب الحرب.

القدس في القانون الدولي

ولعل من المناسب ان نتناول هذا الوضع الخاص بمدينة القدس، لتبين عدم شرعية تغيير وضعها القانوني، ثم نعرض لقرارات الأمن التي تدعو ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لاسرائيل. أولا: الوضع الخاص لمدينة القدس:

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، والقرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر (كانون الأول) 1948 الذي يقضي بتحويل منطقة القدس، تم وضع نظام للإدارة الدولية لمدينة القدس نظرا لاحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : جعفر عبد السلام على

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

رقم العدد :

المصدر : (كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس في الوقت الحاضر

فلسطين تحت الانتداب:

كانت مدينة القدس إحدى المدن التي يتكون منها إقليم فلسطين الذي كان جزءاً من الشام الكبير لوقت طويل تحت الحكم العثماني، وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، كانت هناك مؤامرات دولية لتقسيم أسلاكها بين الدول المنتصرة في هذه الحرب - دول الحلفاء - وعلى رأسها المملكة المتحدة لبريطانيا وفرنسا - بينما كانت الوعود تقدم للحسين بن علي من جانب بريطانيا لمساعدته على تكوين دولة عربية تضم بين ما تضم، الشام الكبير بما فيه فلسطين ويشهد التاريخ على أن بريطانيا لم تف بوعدها، وبدلاً من ذلك وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني من الفئة الأولى بما يشهد بأن فلسطين كانت قرية من الحصول على مركز الدولة المستقلة إذ كانت بالقياس إلى معظم الأقاليم التي وضعت تحت الانتداب - متقدمة في شئون الإدارة والحكم بما يؤهلها لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتي وهما الهدف الذي يجب أن يتحقق في ظل نظام الانتداب.

علماً بأن الجانب الأكبر في هذه المؤامرة، كان الجانب المتصل بالتعهد البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود، ذلك التعهد الذي قطعه بريطانيا على نفسها لأبناء يهود مقابل قيامهم بمساعدتها في حربها ضد الأعداء. وكان وفاء بريطانيا هنا واضحاً، فإن صك الانتداب الذي أبرمته مع عصبة الأمم تضمن الطريق إلى تحقيق وعد بلفور، إذ نصت المادة الثانية منه على أنه: "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود". ولم يهمل صك الانتداب النص على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وكذلك تسهيل حصولهم على الرعوية الفلسطينية عن طريق سن قانون للجنسية يسمح بذلك.



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

على أن الوفاء البريطاني للصهاينة كان أوضح في العمل منه في الصكوك أو الوثائق، هذا العمل الذي اختصت مدينة القدس فيه بأكثر قدر من التدابير والأعمال التي تكفل تحويلها إلى مدينة يهودية قبل قيام الدولة اليهودية بوقت ليس بالقصير.

ونستطيع أن نحمل الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل من قبل سلطة الاحتلال البريطاني فيما يلي:

تخطيط المدينة:

قبل أن يتم سلفادور اللني سيطرته على الشام، استدعى (مالكين) "مهندس الإسكندرية" ليضع تخطيطاً للمدينة يحقق الهدف الصهيوني وقام بذلك خير قيام في مخططة الذي وضعه عام ١٩١٨م ، فقد قسم المدينة إلى أربعة أقسام: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية (العربية) القدس الغربية (اليهودية). وسمحت هذه الخطة بالبناء في القدس الغربية وجعلتها منطقة صالحة للتطوير ، بينما منعت ذلك تماماً في البلدة القديمة، وقيدته بشدة في القدس الشرقية. وبذلك سمحت هذه الخطة بتعزيز الوجود الصهيوني في القدس وإحكام تطويقها واستيطانها لمنع أي توسع عربي محتمل ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي للمدينة ليتسنى السيطرة تماماً على المدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية.

الهجرة إلى المدينة:

سمحت بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى القدس بشكل واسع خاصة بعد صعود النازية إلى حكم ألمانيا سنة ١٩٣٣م ، مما قلب التكوين الديمجرافي في المدينة لصالح اليهود بحيث صاروا يمثلون ٦٠% من عدد السكان في عام ١٩٤٦م، بينما لم تزد نسبتهم في عام ١٩٢٢م عن ٢١% من عدد السكان.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المؤسسات اليهودية في القدس:

ساعدت حكومة الانتداب على جذب الاستثمارات الأمريكية والأوروبية للمساعدة على إقامة الوطن القومي اليهودي ، وساعدت على إقامة مجموعة من الهيئات والمؤسسات اليهودية لكي يحقق ذلك الهدف في المدينة المقدسة مثل : اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية WZO والوكالة اليهودية Jewish Agency والصندوق التأسيسي والصندوق القومي لليهود والمجلس الوطني (لليشوف) ، الحاخامية الرئيسية، فضلاً عن الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا) الجامعي. ولوحظ في إقامة هذه المؤسسات أن تقام على هضبة (سكويس) في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة وهو الاتجاه الوحيد الذي كان يسمح بالتوسع العربي في المدينة، مما شكل حصاراً كلياً للتوسع العربي فيها.

ومن المفارقات الغريبة أن ذلك قد حدث في الوقت الذي وعدت بريطانيا العرب بتأسيس دولة مستقلة لهم وذلك عام (١٩١٥م - ١٩١٦م) في إطار محادثات (الحسين مكماهون) ومن خلال رسائل أخرى أرسلت إلى الحسين بن علي في وقت لاحق على ذلك عام (١٩١٨م)، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت وعد بلفور فقد أصدرت بياناً آخر ذكرت فيه أن: "دول الوفاق عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى ... وفيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عاقدوا العزم على ألا يكون أي قوم خاضعين لقوم آخرين" (٢٠١).



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام علي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

كذلك أعلنت بريطانيا بعد احتلالها لمدينة القدس عام ١٩٤٨م أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن يقوم حكم هذه المناطق مستقبلاً على أساس مبدأ موافقة المحكومين . وأعلنت في بيان مشترك مع فرنسا في يونيو من نفس العام: "أن الهدف الرئيسي الذي ترمى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى من مواصليتهما الحرب حتى النهاية في المشرق .. هو التحرير الكامل الواضح للشعوب العربية وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم الحر".

لذلك أرى أن هذه البيانات والإعلانات هي التي تعبر عن حقيقة حق تقرير المصير الذي كان واجب التطبيق على فلسطين والقدس، وخلاصتها ضرورة قيام أي حكومة للأقاليم المختلفة على مبدأ رضا المحكومين، لذا فإن ويلسون قد أكد هذا المبدأ عندما ذكر أنه من بين المبادئ الأساسية التي التزمت بها الولايات المتحدة مبدأ موافقة المحكومين - ويمكن أن نضيف إلى التاريخ النظيف لويلسون تخوفه من تطبيق المبدأ الذي نادى به من خلال نظام الانتداب واقتراحه بتعيين لجنة دولية يقع على عاتقها استيضاح الرأي العام في الأقاليم التي ستوضع تحت الانتداب، وقيامه بتشكيل لجنة أمريكية ثنائية لتولى هذه المهمة بعد أن - أحجم بقية الحلفاء عن تعيين أعضاء اللجنة "لجنة كنج - كرين" ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن هذه هي آخر اللجان المنصفة في تاريخ العلاقات الأمريكية العربية، فقد قدمت تقريراً واضحاً ذكرت فيه أن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان تقريباً، يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، وأن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، واقتربت اللجنة تعيين الولايات المتحدة مندوبة على سوريا بما فيها فلسطين.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القانون الدولي لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ولكن الحلفاء أهدروا تقرير اللجنة واعترف وزير خارجيتهم "بلفور" بأن هذا المبدأ - تقرير المصير - لن يطبق على فلسطين، وأن سياسة الحلفاء تتناقض مع نصوص عهد العصبة، وكان مما ذكره "أنا لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلاد الحاليين ... إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية سواء أكانت صائبة أم خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأراضي القديمة.." بل ويقول هذا الرجل إنه "ينبغي استثناء فلسطين من مبدأ استطلاع آراء السكان فيمن يحكمهم لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني الذي استثنى حتما تقرير المصير العددي". "إن فلسطين تمثل حالة فريدة، فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود، بل نسعى عن وعى إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل على تكوين أغلبية عديدة في المستقبل".

فهنا نجد اعترافا بضرورة استطلاع رغبات المحكومين في الطريقة التي يحكمون بها، واعتراف صريح بضرورة استثناء فلسطين من هذه القاعدة، وبسبب واضح في ذلك الوقت هو أن الدول الكبرى ملتزمة بالصهيونية وبإقامة وطن لا يهود في فلسطين^(٢٠٢).

الموقف الإسرائيلي

القدس والموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس في خطة الليكود	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	١١	نوفمبر ١٩٩٦	٦٢
٢	مصير القدس بين الضم والتقسيم	محمد عبد الشفيق عيسى	الحياة	١٢٣٧٢	١٩٩٧/١/١١	٦٥
٣	أنظروا من قسم القدس	شمونيل شنيستر	مختارات اسرائيلية	٣٥	نوفمبر ١٩٩٧	٦٧
٤	تفاصيل الخطة الاسرائيلية لتهويد القدس	الجريدة	الوفد	٣٥٣٤	١٩٩٨/١/٢٣	٦٩
٥	شارون يعتبر القرار ((١٨)) لاغيا	شكري نصر الله	الشرق الاوسط	٧٤١٤	١٩٩٩/٣/٢٠	٧٠
٦	القدس في مزاد التسوية	صلاح الدين حافظ	الاهرام	٤١٢٠٤	١٩٩٩/٩/٢٩	٧١
٧	القدس في الخطاب الاسرائيلي	رهام الفقي	(مجلة) السياسة الدولية	١٣٨	اكتوبر ١٩٩٩	٧٣

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : رقم العدد : ١١

الموضوع الفرعي : الموقف الاسرائيلي

المصدر : ملف الاهرام الاستراتيجي تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

القدس في خطة حكومة الليكود

الآخري ، والايديولوجيه اساسا ، المرتبطة بالتصورات لشكل الدولة الاسرائيلية . ومما يدل على أولوية القيود كمصدر للانقسام على الاعتبارات الايديولوجية ، وجود انقسام في الرأي حول هذا الموضوع داخل الحكومة القومية - الدينية التي يقودها حزب الليكود بزعامه بنيامين نتنياهو . ففي الوقت الذي يؤيد فيه نتنياهو اختيار الاندماج (أو الضم بالتعبير الليكودي) يوجد من بين أعضاء حكومته ، ومن بين أعضاء حزبه من يؤيد اختيار الانفصال ، ولكن ليس إلى الحد الذي يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة . وربما كان اختلاف الرأي حول اغلاق الأراضي الفلسطينية دليلا على هذا الانقسام . (٤) أنه اذا كان بالامكان التوصل إلى حل وسط يسمح بنمو للجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية ، كجماعتين منفصلتين عن بعضهما ، في الضفة الغربية (أو في غزة كما حدث بالفعل) ، فإن مثل هذه الامكانية تتراجع عند التفرق للقضية الخاصة بالقدس ، في ضوء الفجوة الشاسعة التي تفصل بين مواقف الطرفين - الفلسطيني والاسرائيلي - من ناحية ، وكذلك في ضوء الحقائق الراهنة القائمة في القدس الشرقية على وجه الخصوص ، وفي البلدة القديمة على وجه أكثر تحديدا . حيث يوجد أكبر تجمع للفلسطينيين (حوالي ١٢٥ ألف عربي) .

الخاصة بشكل العلاقة المستقبلية بين اسرائيل والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية . حيث تواجه اسرائيل مشكلة الاختيار بين عدة بدائل ، تندرج جميعها في اطار اختيارها الأساسي بين : انفصال المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي من جهة ، وبين صيغة ما لاندماج المجتمعين من جهة ثانية . ومما يزيد من صعوبة هذا الاختيار مايلي :

(١) التداخل الشديد بين الاعتبارات التي تدفع إلى تفضيل اختيار الفصل ، وتلك التي تحبذ بديل الضم . فإذا كانت الاعتبارات الخاصة بحماية ما يسميه البعض " الأمن الجاري " ، أي أمن المواطن الاسرائيلي - اليهودي ، سواء في اسرائيل ، أو في الضفة الغربية ، تدفع في اتجاه تفضيل فصل الجماعتين ، فإن حقائق الاعتماد المتبادل الاقتصادي ، والاجتماعي ، والأمني بالمعنى الاستراتيجي ، تجعل من اختيار الاندماج اختيارا مغريا بالنسبة لاسرائيل .

(٢) وبسبب هذا التداخل ، جاءت الترتيبات الناجمة عن الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية ، على نحو يتيح لاسرائيل أن تسير في أي من الاتجاهين . فعلى الرغم من أن المرجح أن الاتفاقيات التي أبرمتها حكومتا رابين وبيريز مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وما ترتب عليها تنطوي على احتمال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، التي تمثل ذروة انفصال الجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية ، فإن الرغبة الاسرائيلية في الحيولة دون تحقق ذلك ، تدفعها إلى الاقدام على سلسلة من الخطوات والاجراءات التي ترسي دعائم وأسس البديل الآخر - أي بديل الاندماج .

(٣) ان كلا من البديلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج - ينطوي على مجموعة من المزايا ، والميوب - من وجهة النظر الاسرائيلية ، الامر الذي يفرض قيودا شديدة على قدرة اسرائيل على الحسم في أي من الاتجاهين . وربما كانت هذه القيود السبب الرئيسي وراء انقسام النخبة والجمهور الاسرائيليين بحدود الاجابة على التساؤلات الرئيسية التي يطرحها اختيار أي من البديلين ، إلى جانب الاعتبارات

اثار قرار الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٤ سبتمبر الماضي افتتاح باب جديد في نفق البراق الذي يبدأ من ساحة البراق (حائط المبكى) ويمر تحت المقارنات الاسلامية بطول ٤٨٨ مترا وينتهي امام مدخل المدرسة العمرية ، اثار الحديث بقوة عن مستقبل القدس في ظل الحكومة الاسرائيلية الراهنة . ويمكن النظر إلى القرار والاصرار على عدم التراجع عنه على أنه بداية لدخول مرحلة التسوية النهائية مع الفلسطينيين ، ولكن مع ادخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأصلية لبدء المفاوضات حول هذه التسوية والتي نصت عليها اتفاقيات أوسلو . التعديل الأول : ان القرار يجعل من القدس النقطة الأولى في عملية التفاوض من الناحية العملية ، في حين كانت النقطة الأخيرة ، تبعا لما كان متفقاً عليه . ويبدو ان الهدف من اجراء مثل هذا التعديل هو الرغبة في التعجيل بانتهاء مفاوضات السلام مع الفلسطينيين وتجميدها عند الحد الذي وصلت اليه ، وتوفير مساحة من الوقت للحكومة الاسرائيلية تسمى خلالها إلى تغيير الحقائق القائمة في المدينة .

والتعديل الثاني يمس أسلوب التفاوض مع الفلسطينيين ، إذ ان القرار وما ترتب عليه من ردود أفعال ، يمثل عودة إلى نمط قديم من الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني ، حول القدس والقضايا الأخرى . فبدلا من الجلوس إلى مائدة التفاوض ، اختارت الحكومة الاسرائيلية اتخاذ خطوة ترمي إلى تأكيد سيادة اسرائيل المطلق على القدس أولا ، وتتماشى ثانيا مع سياسته التي تهدف إلى خلق وقائع جديدة بخصوص القضايا المختلفة التي من المفترض مناقشتها في مفاوضات المرحلة الأخيرة التي بدأتها بالفعل حكومة شمعون بيريز ، قبيل الانتخابات مباشرة .

معضلة الدمج والفصل

بيد أن المشكلة الأساسية هي أن اختيار اسرائيل الدخول في مرحلة التسوية الدائمة على هذا النحو ، جاء في وقت لم تكن اسرائيل قد حسمت بعد التساؤلات الأساسية التي طرحتها ، وما تزال تطرحها ، مفاوضات السلام مع الفلسطينيين . وفي مقدمة هذه التساؤلات ، تأتي التساؤلات

اسم كاتب المقال :

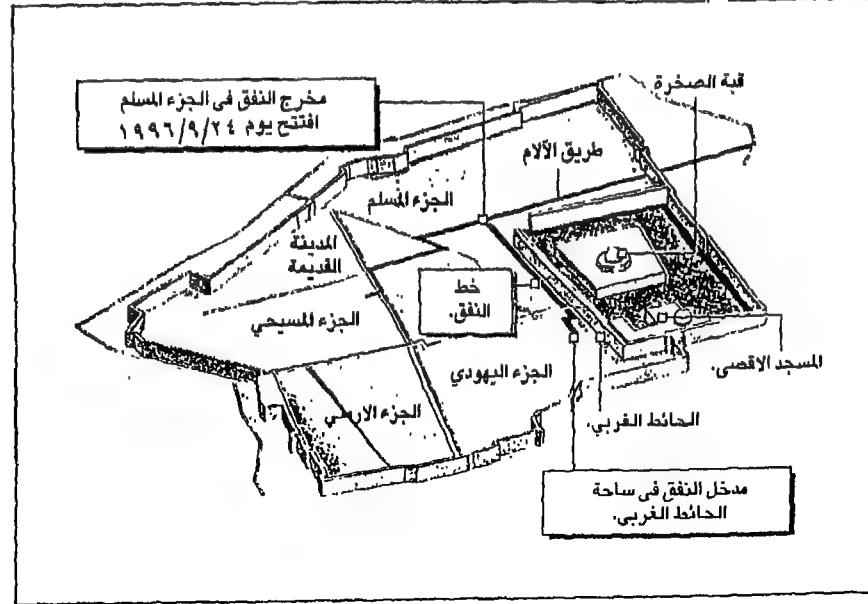
الموضوع الرئيسى : القدس

رقم العدد : ١١

الموضوع الفرعى : والموقف الاسرائيلى

تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

المصدر : ملف الاهرام الاستراتيجى



ومن ناحية أخرى ، فإن القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها فى الضفة الغربية . والتي جرى ضمها اليها لتشكّل منطقة القدس الحبرى ، تضم نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، والمحتفظون بهويتهم الوطنية . ووفقا لتقديرات اسرائيلية ، فإن المجتمع الفلسطينى فى القدس شهد تطورا من حيث الحجم ، خلال السنوات اللاحقة على احتلال القدس الشرقية فى عام ١٩٦٧ . فقد زاد عدد الفلسطينيين العرب من ٧٠ ألفا فى عام ١٩٦٧ إلى ١٣٢ ألفا و ١٥٠ ألفا فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ على التوالي ، والمقدر انهم زادوا الى ١٧٥ ألفا فى ١٩٩٣ . وكان لهذا النمو تأثيره على نسبة المجتمع اليهودى الاسرائيلى التى تراجعت من ٧٤,٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣ إلى نحو ٧١,٧٪ فقط ، وان ظل الاسرائيليون يشكلون أغلبية فى مناطق القدس التى ضمت إلى اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ .

لقد كان هناك تغير فى الموقف الاسرائيلى خلال مفاوضات أوسلو ، أعلن عنه فى " اعلان المبادئ " الموقع فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، الذى تأكد فى رسالة بعثت بها وزير الخارجية الاسرائيلى ، آنذاك ، شمعون بيريز إلى نظيره النرويجى هولست ، فى اكتوبر ١٩٩٣ ، والمتمثل فى استعداد اسرائيل لنافذة مصالح فلسطينية وظيفية فى المدينة ، التى أوجدت مجالا لامكان التوصل إلى تفاهات وظيفية فى القدس بشأن السكان الفلسطينيين خلافا للتفاهات الضيقة والمحددة بشأن ادارة الأماكن المقدسة ، التى اقترحتها حكومة أشكول ، وهو بوقف لايزال يتمسك ببقاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية الاسرائيلية . غير أنه سرعان ماتم التراجع عن هذا الموقف الجديد ، حيث أن الكنيسة عندما وافق على " اعلان واشنطن " فى ٣ أغسطس ١٩٩٤ ، وافق أيضا ، وفى الوقت نفسه على بيان مقدم من حزب الليكود يكرر أن القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية ستبقى " عاصمة اسرائيل الأبدية " ، وعاصمتها وحدها " بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٩ أصوات . وايدة جميع الوزراء فى حكومة رابين . بمن فيهم الوزراء من حزب ميرتس . ومن الواضح أن هذا القرار يحول دون جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من اسرائيل وكيان سياسى آخر . كما أنه يحول دون تقسيمها .

خصوصية القدس

ففى ضوء الارتباط الشديد الذى أثبتته الدراسات التى أجريت على قضايا التسوية الدائمة (قضايا المستوطنات والحدود واللاجئين والقدس . والتي تؤثر على شكل الديان الفلسطينى . ومن ثم على الاختيار بين الانفصال والاندماج) فإن القدس تمثل مجالا مهما لاختبار الفرض والقيود بالنسبة لكل بديل من البدلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج . من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية ، فإن الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة لدولة اسرائيل يمثل هدفا لجميع الحكومات الاسرائيلية . وثمة اجماع عام فى اسرائيل على هذه القضية حتى وان كان هناك فى اسرائيل من يفكر فى انسحاب جزئى من القدس الشرقية ، ومن منطقة فلسطينية فى أطراف المدينة ، فإنهم لا يستطيعون التفكير فى التخلي عن البلدة القديمة حيث توجد المقدسات الاسلامية ، والتى تتمتع ، فى الوقت نفسه ، بقداية ومركزية بالنسبة لليهود انفسهم داخل اسرائيل وفى الشتات ، الأمر الذى يجعل من أى حل يقضى بالانسحاب الاسرائيلى منها مصدرا لتوترات اجتماعية لا سابق لها فى الجانب الاسرائيلى ، من شأنها أن تترك أثارا بعيدة المدى فى المستقبل السياسى للدولة اليهودية .

الموضوع الرئيسى : القدس

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعى : والموقف الاسرائيلى

رقم العدد : ١١

المصدر : ملف الازهرام الاستراتيجى

تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

تحدى التهويد المطلق

يمثل الانخفاض النسبى للمجتمع اليهودى فى القدس تجاه المجتمع الفلسطينى العربى تحديا رئيسيا للجهود الاسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس . ومثل هذا التحدى يزداد فى ضوء اضطراب اسرائيل لضم نسبة تصل إلى ١١% من اراضى الضفة الغربية ، وسكانها العرب الفلسطينيين إلى حدود القدس الموسعة والتي ترفع نسبة العرب إلى ما يقرب من ٥٠% . وهو واقع يتعذر على الحكومة الاسرائيلية الحالية ، أو أى حكومة اسرائيلية أخرى تغييره فى مدى زمنى قصير ، أى قبل انقضاء المهلة الزمنية المحددة لمفاوضات التسوية الدائمة ، أو دون اللجوء إلى اجراءات تؤدى إلى ردود أفعال عربية وإسلامية ودولية تفرض ضغوطا على اسرائيل .

وفى ضوء هذا القيد ، فإن أى تسوية محتملة بخصوص القدس تدفع أكثر فى اتجاه بديل الاندماج ، اذ يصعب على اسرائيل فى ظل الظروف الراهنة فرض الجنسية الاسرائيلية على الفلسطينيين فى القدس الشرقية أو طردهم . ونتيجة لهذا الوضع ، بات الاسرائيليون أكثر اقتناعا بصعوبة تصور حلول نهائية وحاسمة لسألة القدس تكفل تصفية كافة عناصر الصراع على المدينة . وأن مجموعة الحلول الوسطية المتصورة تنطوى على مخاطر بالنسبة

لأهداف اسرائيل فى ظل عدم امكانيا التوفيق بين الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن القدس ، الأمر الذى يفتح المجال أمام نشوء نمط من التعايش المؤقت المفروض بحكم الأمر الواقع مع سعى كل طرف إلى اتخاذ خطوات لرسم ملامح النظام الذى يمكن أن ينشأ فى المدينة مستقبلا . ويبرز هنا مجموعة الاجراءات التى اقترحها دورى جولد ، المستشار السياسى لرئيس الوزراء الاسرائيلى ، لحماية ما يراه السيادة الاسرائيلية على القدس حيث تميز أكثر بديل الاندماج ، إلا أنها تنطوى على بعض الترتيبات التى تجعل اختيار الانفصال قائما فى انتظار أن تسنح الفرصة للتخلص من فلسطينى القدس . ظهرت هذه الاقتراحات فى الدراسة التى أعدها لمركز جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عن وضع القدس فى التسوية الدائمة ، وتمثل فى :

(١) منع اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية والسماح فقط باقامة دولة عاصمتها غزة مع تطوير ترتيبات للسيطرة على الضفة الغربية ، الأمر الذى قد يخفف من المطالب بخصوص القدس .

(٢) اقامة منطقة أمنية فى القدس تقوم على أحد تصورين : الفصل الكامل بين القدس البلدية والمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية فى اطار القدس الكبرى ، بما ينطوى عليه ذلك من مضاعفات اقتصادية بالنسبة للطرفين ، وما يولده ذلك من محاور للتحرك ستعيد القدس إلى الوضع السابق على عام ١٩٦٧ .

غير أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تتخذ سلسلة من الاجراءات والخطوات ، سواء داخل القدس ، أو فى المنطقة المحيطة بها من شأنها تعميق الانقطاع الجغرافى بين القدس من جهة والضفة الغربية من جهة ثانية ، والقضاء على أى مظهر للوجود الفلسطينى المؤسسى الرمزى والمادى فى القدس الشرقية . ففى داخل القدس ، اتخذت اسرائيل سلسلة من الاجراءات بهدف تأكيد سيادتها ، كان آخرها القرار الخاص بالنفق ، واشتملت على تضييق الخناق على بعض المقرات الفلسطينية ، وفى مقدمتها بيت الشرق . ومن شأن هذه الاجراءات أن تحد من فرص النمو الذاتى المستقل للمجتمع الفلسطينى فى القدس . ويدعم هذه الاجراءات خطة الاستيطان التى تتبناها الحكومة الاسرائيلية ، سواء فى الضفة الغربية ، أو فى منطقة القدس الكبرى ، الرامية إلى توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين من جهة ، وإلى تطويرها بشبكة من الطرق التى تعزل المجتمع الفلسطينى من جهة ثانية ، بحيث تفتح المجال لنمو مقيد للمجتمع الفلسطينى فى حدود المدن المعزولة .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الشفيق عيسى
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	١٢٣٧٢
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/١١

مشروع التدويل طواه النسيان والمشروع العربي الإسلامي مجرد «مثال»

مصير القدس بين مشروع الضم والتقسيم

محمد عبد الشفيق عيسى*

■ تختزل القدس كل الأبعاد التاريخية والدينية والسياسية والقانونية للصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وانطلاقاً من موقعها هذا تبرز معركة القدس كمعركة سياسية، في مسارات التاريخ والدماء والاستراتيجية، باعتبارها اهم المحطات المرتقبة للزوال السياسي والتفاوضي بين العرب وإسرائيل.

ليست القدس محطة مرتقبة فقط، إنما تستمد أهميتها في المستقبل مما جرى في شأنها في الماضي البعيد والقريب. وهناك أربعة مشاريع في شأن مستقبل القدس مطروحة في المخططات المختلفة للأطراف المعنية. وإذا اردنا بلورة موقف عربي واجب في «مفاوضات التسوية النهائية»، لا بد من استذكارها.

أولاً، مشروع الأمم المتحدة: وهو المتضمن في قرار تقسيم فلسطين الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ويقوم كما هو معلوم على إنشاء دولتين: دولة عربية ودولة يهودية ضمن حدود جغرافية معينة (تجاوَزتها إسرائيل لاحقاً)، مع إقامة اتحاد اقتصادي فلسطيني، بين الجانبين. وفي نصوص «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي» المرفق بالقرار المذكور، وضمن الجزء الثاني من هذا المشروع، أحكام خاصة بمدينة القدس، ركزت على وضعها تحت نظام دولي خاص - لمدة عشر سنوات مبدئياً - وعلى إسناد ادارتها إلى الأمم المتحدة من خلال «مجلس الوصاية». ويعين مجلس الوصاية حاكماً لمدينة القدس يكون مسؤولاً أمامه وعلى ألا ينتمي إلى رعايا إحدى الدولتين العربية واليهودية، ويمثل هذا الحاكم منظمة الأمم المتحدة في مدينة القدس ويباشر باسمها السلطة السياسية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية ويعاونه موظفون إداريون يعتبرون موظفين دوليين بحكم المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ويضع حاكم مدينة القدس مشروع إنشاء أقسام بلدية خاصة تشمل على الحي العربي والحي اليهودي في المدينة.

ويتم بحرياد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه، ولا يسمح لأية منظمة شبه عسكرية بأن تقيم فيها أو تبشر أي تدريبات أو أي نشاط شبه عسكري بها. وينشئ الحاكم العام هيئة شرطة خاصة تملك القوة اللازمة ويختار أعضائها من خارج فلسطين لحفظ النظام في المدينة، وتوفد الدولتان العربية واليهودية ممثلين لهما لدى حاكم المدينة لرعاية مصالح دولتيهما ورعاياهما.

هذه هي أبرز الأحكام الخاصة بالقدس في «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي». وواضح من هذه الأحكام أن مدينة القدس تحكمها من حيث الوضع القانوني الدولي العوامل الآتية:

١- التدويل، من حيث إخضاع المدينة لنظام دولي معين تضعه المنظمة الدولية الأم (الأمم المتحدة) من خلال «مجلس الوصاية»، وهو أحد الفروع الرئيسية لهذه المنظمة وفق الميثاق. فالقدس بهذه المثابة تعتبر مدينة دولية، حتى اشعار آخر، إذ يسري النظام الدولي المذكور لمدة عشر سنوات ما لم يقرر مجلس الوصاية إعادة النظر فيه قبل ذلك. فإذا تمت الفترة تجوز إعادة النظر مع استفتاء سكان المدينة.

٢- حياد القدس ونزع السلاح منها.

٣- توحيد القدس. فالقدس مدينة موحدة، باعتبارها مدينة دولية محايدة منزوعة السلاح.

٤- أنها مدينة موحدة سياسياً، لكنها مكونة من شقين على مستوى الخدمات المحلية والبلدية: (حي عربي وحي يهودي). وهذا هو فحوى النظام الدولي الخاص لمدينة القدس والمسمى (Corpus Separatum).

٥- حماية الأماكن المقدسة والمباني الدينية: وتم النص على ذلك في الباب الأول من مشروع «دستور وحكومة فلسطين»، ضمن الجزء الأول من «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي».

وينكر أن إسرائيل تجاوزت الحدود المنصوص عليها في قرار التقسيم من حيث الأمر الواقع، بعد هزيمة الجيوش العربية المشتركة في حرب فلسطين ١٩٤٨، واستغل اليهود عدم اعتراف الدول العربية بقرار التقسيم وتدويل القدس فاعلنوا قيام دولتهم (إسرائيل)

من طرف واحد بتاريخ ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨. بعد ذلك تقدمت إسرائيل في مطلع ١٩٤٩ بطلب عضوية في الأمم المتحدة، لكن الجمعية العامة طلبت تأكيداً من إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنها عودة اللاجئين أو تعويضهم، ومشروع التقسيم، وتدويل القدس. وبادرت إسرائيل بتنفيذ هذا التعهد وأرفقته بالطلب المقروض على الجمعية العامة، فوافقت هذه على الطلب المشروط لإسرائيل. ومهد قرار الجمعية العامة لصدور قرار مجلس الأمن في ٤ اذار (مارس) ١٩٤٩ بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة باعتبارها «دولة محبة للسلام وقادرة على تنفيذ الالتزامات التي يشتمل عليها الميثاق». وفي الوقت نفسه كانت الجمعية العامة وصية في اعداد تفاصيل مشروع النظام الدولي الخاص لمدينة القدس، فطلبت من مجلس الوصاية وضع النظام المفصل في قرارها بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقام المجلس بالتصديق على النظام المحدث المقترح وذلك في قراره في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠.

لكن إسرائيل أعلنت عدم قبولها تدويل القدس وتوحيدها، بل ونقلت بعض مصالحها الرسمية إلى المدينة. كما أعلنت الدول العربية من جهتها - بما فيها الأردن أيضاً - عدم الموافقة على التوحيد والتقسيم للقدس جرياً على موقفها بعدم الاعتراف بتقسيم فلسطين.

وفي النهاية كان الشيء الوحيد الذي تمت الموافقة عليه بين الأطراف العربية وإسرائيل هو خطوط أو حدود الهدنة، التي تمثل مجرد تحديد للخطوط التي توقفت عندها القتال بصفة فعلية. واعتبرت الدول العربية أن خطوط الهدنة لا تحول دون إعادة الأراضي التي استولى عليها اليهود، بينما اعتبرتها إسرائيل غير حائلة من دون الاستيلاء على أراض جديدة خصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، باعتبارها مجرد مخطوط مؤقتة.

ثانياً، مشروع الضم: وهذا هو المشروع الإسرائيلي طويل الأجل الذي تبناه أرباب الحركة الصهيونية ومؤسسو الكيان، من وايزمان إلى بن غوريون ومناخيم بيغن. ويمكن تبين سحرورية القدس في الفكر الصهيوني الإسرائيلي إذا نظرنا إلى أفكار أحد

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : محمد عبد الشفيق عيسى
رقم العدد : ١٢٣٧٢
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١/١١

القادة التاريخيين لحزب العمل
الاسرائيلي، وهو افعال الون منظر
مفهوم الانسحاب المحدود، حين يذكر
في مقالته الصادرة في مجلة -FOR
EIGN AFFAIRS عدد تشرين الاول
(اكتوبر) ١٩٩٦

ان القدس عاصمة اسرائيل لم تكن
ابدا عاصمة لأي دولة عربية او اسلامية
بل عاصمة ومركزاً للشعب اليهودي
على الدوام. لذلك فإنها لا يمكن ان تعود
الى الوضع السخيف القائم على
تقسيمها. ان هذه المدينة المقدسة
والمناطق المحيطة بها والضرورية
لحماية امنها وخطوط اتصالها يجب
ان تبقى وحدة موحدة لا تتجزأ تحت
سيادة اسرائيل. الا ان وضع المدينة
الدولية الناجم عن كونها مقدسة
بالنسبة للابن الساموية الثلاثة
وطبيعة سكانها المختلطة، تفسح
المجال لامكانية التوصل الى حل
مناسب للمصالح الدينية المتعلقة بها.
واعود فباكر ان هذا الحل يجب ان
يكون دينيا وليس سياسيا.

هذا ما قاله افعال الون. وعلى رغم
غموض مشاريع حزب العمل بخصوص
الانسحاب من الأراضي المحتلة عام
١٩٦٧، فإن خط القدس السياسي
واضح بخصر من القدس وهو عدم
الانسحاب بالقطع من القدس الشرقية
للمحتلة عام ١٩٦٧ بل ضمها الى
القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨
وجعلها مدينة موحدة وعاصمة
اسرائيل. وغني عن البيان ان مواقف الاحزاب
والجماعات المعارضة للانسحاب ولو
الجزئي (مثل كتل الليكود والاحزاب
الدينية وجماعات المستوطنين) اشد
تطرفاً من موقف حزب العمل بخصوص
الضم. أي القدس الموحدة تحت حكم
اسرائيل وعاصمة لها. اقصى ما يمكن
الحصول عليه من تنازلات من حزب
العمل وجماعات السلام الصهيوني،
يتمثل في ابقاء القدس موحدة -
مستعمرة - تحت حكم اسرائيل،
وكعاصمة لها، لكن مع تقسيمها من
حيث الخدمات البلدية والمالية الى
حي عربي صفيح يمثل «غيتو» في
العاصمة، وحي كبير مهيم يمثل
الكتلة اليهودية لمدينة القدس. وهذا ما
المح اليه الرئيس الحالي لاسرائيل
عيزرا وايزمان.

ثالثاً، تقسيم القدس: أصبحت

العودة الى قرار الامم المتحدة بتقسيم
فلسطين مطلباً عزيزاً لدى اقسام
واسعة من العرب والفلسطينيين، وذلك
بعد التوسع الدراماتيكي الذي حققته
اسرائيل وخصوصاً بعد ١٩٦٧، ويندو
ان قرار التقسيم يشكل اساس
المشروعية القانونية لإعلان قيام دولة
فلسطين، ١٩٨٨. ذلك ان هؤلاء العرب
والفلسطينيين ما عانوا يعترضون على
الاعتراف بكيان سايوا يهودي، بل
على العكس ينحصر طموحهم في
اكتساب الاعتراف بالمشروعية
القانونية والسياسية لأي كيان
فلسطيني، ليس في الحدود التي قررها
التقسيم عام ١٩٤٧ وهو ما لم يعد
ممكناً في ظل توازنات القوى، لكن في
حدود الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧
فحسب. ومع التطورات التي أعقبت
«مؤتمر مدريد» و«اتفاق اوسلو»،
أصبحت القيادة الفلسطينية الرسمية
الممثلة فيما يسمى «السلطة
الفلسطينية» ومركزها غزة، مبالغة الى
التأكيد على ضرورة إعادة القدس
للشريعة المحتلة عام ١٩٤٧، وادراجها
ضمن خطوط الانسحاب في التسوية
النهائية المقترحة، ومن ثم جعلها
عاصمة للدولة الفلسطينية التي تسعي
الى اقامتها على الضفة الغربية وغزة،
والمغزى الواضح لذلك هو الدعوة
الى التقسيم السياسي لمدينة القدس
الى مدينتين، عاصمتين: أحدهما
عاصمة للدولة العبرية والأخرى عاصمة
للدولة العربية الفلسطينية. وبعبارة
أخرى فإن دعاة هذا المشروع ياملون
في تعميم مبدأ الاعتراف المتبادل
ليشمل مدينة القدس، اذ يعترف
الفلسطينيون بضم اسرائيل للقدس
الغربية وجعلها عاصمة لاسرائيل،
مقابل اعتراف اسرائيل بنقل السيادة
على القدس الشرقية الى الفلسطينيين
وفق ما كان عليه الحال تاريخياً، ولو
حتى ١٩٦٧ على الأقل.

وبطبيعة الحال فإن مشروع
التقسيم السياسي، يفتح الباب امام
التوصل الى صيغة مبتكرة، للإشراف
الديني على الأماكن المقدسة، ولكن
الحدود مختلطة وعائمة بين محض
الإشراف الديني وملابسات التدخل
السياسي، كما هو معلوم من الخبرة
التاريخية.

رابعاً، القدس الموحدة تحت
السيادة العربية الإسلامية:

وهذا هو المحتوى الضمني
للمشروع (الامل) الذي تتبناه القوى
القومية العربية والإسلامية في مواقع
متعددة. وفحوى هذا المشروع هو عدم
الاعتماد بمشروعية الكيان السياسي
العبري قانونياً، او بشرعيته سياسياً،
والسعي التاريخي - ولو من ناحية
التوجه الايديولوجي - نحو إقامة
الكيان العربي الاسلامي العريض الذي
لا ينقي بالضرورة الوجود اليهودي
البشري ولا رموزه الدينية والتاريخية
ان وجدت. لكن هذا المشروع يظل في
حدود «المثال»، ولا يدخل في بحث
«الواقع»، ومن ثم تظل المشاريع
المعاصرة في الميدان السياسي
والقانوني الدولي هي مشاريع التدويل
والضم، والتقسيم، ولما كان التدويل
قد طواه التقسيم، ونحسب ان
التوازنات الدولية والإقليمية الحاضرة
لا تبرره، فإن الصراع السياسي
(الدعائي) سوف يدور على المشروعين
المتواجهين: مشروع ضم القدس
لاسرائيل، أي اعتبار القدس مدينة
موحدة تحت حكم اسرائيل (وحدها)،

ومشروع تقسيم القدس بين مدينة
شرقية تدخل في حدود الدولة
الفلسطينية المستقبلية، ومدينة غربية
تظل في مركز الدولة العبرية.
وهنا ترد اسئلة ينبغي الاجابة عنها
في سياق الإعداد لما يسمى مفاوضات
الحل النهائي:

الى أي حد يمكن التفكير في إعادة
طرح مشروع توحيد وتدويل القدس،
في إطار المعركة التفاوضية المقبلة؟
وذلك كخط احتياطي للتفاوض، وإلى
أي حد يمكن بلورة ثم دعم معركة
الفلسطينيين لاستعادة القدس الشرقية
كخط رئيسي للتفاوض، وإلى أي حد
ينبغي نمج الجهد الإسلامي العريض،
والجهد العربي الموحد لإحقاق الحقوق
العربية في فلسطين؟

هذه اسئلة في مجال الاستراتيجية
والتكتيك، ينبغي أن يتدرب المفاوضون
الفلسطينيون على طرحها وعلى
«استمزاز» الاجابات الدولية عنها.

* استاذ في معهد التخطيط القومي،

مصر

مكتبة الأمر للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : شموئيل شنيتر

الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي

رقم العدد : ٣٥

المصدر : مختارات اسرائيلية

تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٧

معاريف ١٩٩٧/٩/٢٣

شموئيل شنيتر

أنظروا من الذي قسم القدس في نهاية الأمر

جبل الزيتون. وحولت المكان إلى منطقة محظورة على اليهود إلا إذا وافق أصحابها الفلسطينيين على ذلك. ونظرا لأن هذا شيء من المستبعد حدوثه فإن هذا يعني أن حكومة إسرائيل قد اعترفت بالمبدأ الذي يقول إنه من حق اليهود السكن في جبل الزيتون في حالة الحصول على موافقة الجيران الفلسطينيين فقط.

ومن الصعب أن نرى هنا شيئا محترماً أو ذا سيادة. فقد تم اخلاء المكان ولن تكون هناك أي إمكانية لإعادة السكان اليهود إلى هناك إلا بعد التوصل إلى اتفاق مزدوج مع الفلسطينيين ومع الأمريكيين. إن هذه المنطقة التي أصبحت مشاعاً ولا يحكمها قانون والتي تم تدنيس القبور اليهودية فيها في الماضي واستخدام شواهد هذه القبور كمواد بناء وتهديد طرق سوف تبقى اعتباراً من الآن خارج نطاق السيادة اليهودية.

وحقيقة إن هذا الوضع قد نشأ بواسطة نظام حاكم منتخب لأن شعاره «ببرز سيقسم القدس» وعلى الرغم من أنه يبدو مقنعا لكثير من النخب إلا أنه يضاعف من الشعور بالخزي والعار. حيث أنه لأول مرة منذ ثلاثين عاماً ليس من الواضح من الذي يحكم القدس ومن صاحب القرار في البناء أو عدم البناء فيها. ومن يرغب في مواصلة نفسه بأن العمل مستمر في منطقة هارحوما (جبل أبوغينيم) من الأفضل ألا يخدم نفسه وألا يقع في الخطأ. حيث أن جبل الزيتون أقرب إلى وسط المدينة من هارحوما وإذا كانت السيادة اليهودية في جبل الزيتون محل شك فإن الأمر سوف يصبح كذلك أيضاً في هارحوما.

ومن الممكن أن نتخيل ماذا يمكن أن يحدث في هارحوما بل وما حدث فيها بالفعل بعد أن اصرت حكومة إسرائيل على حقوقها. ويعرف الخارجون على القانون سواء من اليهود أو العرب كيف يكون الاصرار وكيف يكون الحفاظ على الحقوق. ومن المؤكد أن الأمريكيين أيضاً يعرفون كيف يحترمون الذين يحترمون أنفسهم. للمفاوضات الصعبة حول قضايا التسوية النهائية. والمحسن، أن ما حدث كان مناقضاً لذلك تماماً. فقد تميزت السنوات الخمس بسباق مجنون سعى الطرفان خلاله. لخلق حقائق على أرض الواقع لتحسين وضعهم والوصول إلى مائدة المفاوضات بأوراق أفضل في حوزته.

ويبدو، إن الطريق الصحيح هو تغيير الاتفاق. فيجب أن يفتح اتفاق التفاهم الجديد على اتفاقية حول الهدف النهائي، رغم أن هذه الاتفاقية قد لا يمكنها بالطبع أن تكون مفصلة إلى أقصى درجة. أن اقرار موافقة الجانب الآخر على تمكينك من تحقيق أهدافك العليا، سيخلق الظروف التي تساعد في إجراء مفاوضات عادية حول بقية القضايا. والهدفان الأساسيان لإسرائيل هما:

قبل مضي ثمانية وأربعين ساعة على اتفاق الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في البيت محل النزاع لموسكوفيتس في رأس العمود تغيير جوهر هذا الاتفاق كلية. حيث أعطى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تفسيراً للاتفاق. لقد حوله من اتفاق يبقى السيادة الإسرائيلية على جبل الزيتون كما هو إلى اتفاق خضوع مخجل. وأنه طبقاً لهذا الاتفاق منح فيصل الحسيني الصلاحيات لتحديد من الذي يقيم في هذا المسكن محل الخلاف ومن لا يسكن.

وطبقاً للمعنى الأصلي فإن الاتفاق يوفر حلاً مؤقتاً طالما أن الخلاف ساخن والعواصف تهب وأنه من الممكن تغيير هذا الاتفاق في يوم من الأيام بتسوية دائمة يتم من خلاله الاعتراف بحق اليهود في شراء منازل والسكن فيها في جميع أنحاء القدس. ولكن ها هو المتحدث الأمريكي يجيء ويقول إن هذا اتفاق دائم وليس اتفاقاً مؤقتاً وأن منطقة جبل الزيتون سوف تظل الآن من المستوطنين اليهود وسوف تبقى كذلك في المستقبل. وسوف يدرس الأمريكيون الموقف ويكتشفون أن الوضع القائم لن يتغير في هذا المنزل. ونظراً لأن سكان اليهود قد خرجوا منه فلن يسمح لهم بالعودة إليه مرة أخرى في أي وقت من الأوقات. وهذا يختلف أيضاً عن الاتفاق الأصلي وأن تلاميذ المدرسة الدينية الذين كان من المقرر أن يقيموا في هذا المنزل والحفاظ عليه سيتم السماح لهم فقط بالبقاء هناك خلال النهار فقط وعند حلول الليل فإنه يجب عليهم أن يذهبوا إلى منازلهم مشكورين للنوم. وسوف يبقى منزل موسكوفيتس غير أهل بالسكان نظراً لأن جيراننا لا يرغبون في أن يكون هناك سكان يهود سواء أسرى أو أشخاص غير متزوجين.

ونتيجة اخراج اليهود من هناك ستكون إذن إقامة جيب عربي داخل القدس العاصمة والسبب من وراء ذلك هو أن حكومة إسرائيل لم تكن على استعداد لممارسة وتطبيق سيادتها على

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شموئيل شنيتر
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	٣٥
المصدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٧

الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة. فإسرائيل لن توافق على اتفاق مستقبلى يخلق واقعا سكانيا يفقد على أثره الشعب اليهودى أفضليته المميزة، لأغلبيته فى الدولة. هذا الشعور بالكيان اليهودى سيثبت موقف إسرائيل فى المفاوضات، حتى مع زيادة كبيرة للسكان العرب الفلسطينيين فى الدولة لتقف عند أقل من ٥٠٪. والميزة البارزة للعرب فى نسب الزيادة الطبيعية من شأنها أن تتغلب بسرعة على الاغلبية اليهودية الصغيرة التى ستكون عند نقطة البداية. انهاء النزاع، فالسير باتجاه التسوية النهائية سيجلزم إسرائيل بدفع ثمن مرتفع ومكلف، سواء فى صورة تنازلات اقليمية، أو التعامل بمرونة مع ازمات سياسية، واجتماعية وأخلاقية عويصة، وربما أيضا بالنسبة للاستثمارات المالية غير المحدودة التى يتطلبها تنفيذ الاتفاق. ورغم انه لا سبيل لضمان النجاح ١٠٠٪ لآى اتفاق مسبقا، فلا بأس من المحاولة.

كما أن الفلسطينيين لهم أيضا اهداف عليا يريدون تحقيقها، ويدونها لن يستسيغوا طعما لآى اتفاق، أهمها:
تسمية دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فأمام التنازلات الضخمة التى سيكون الفلسطينيون مطالبين بتقديمها فى القضايا المتعلقة بتسوية نهائية فإنهم لن يقبلوا بأى اتفاق دون استقلال سياسى.

تسمية عاصمة الدولة الفلسطينية فى القدس، ليست القدس الغربية وليس بالضرورة القدس الشرقية كلها، ولكن العاصمة الفلسطينية يجب أن تقام داخل حدود القدس، إذ لابد أن يكون للفلسطينيين - أو لآى طرف عربى مسلم آخر - سيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية فى بيت المقدس.

ومثل هذه المبادئ ستتطلب مفاوضات. ومن المشكوك فيه ان يتم التوصل إلى تفاهات جديدة إذا جرت المفاوضات فى العلن، مع كشف يومى من قبل وسائل الإعلام، وفى ظل ضغوط سياسية داخلية تعمل على توجيه الزعامات وتؤدى إلى احباط أى احتمال للتقدم.

وسيكون المحك هو فى القدرة على الاتفاق حول الاهداف العليا المتبادلة، وهى مهمة صعبة وليست بسيطة. فكلما الطرفين مطالبين بالتنازل عن أقدس ما لديهما. فسيجب أن تتسم إسرائيل بالمرونة فى موضوع القدس وقد يتبادر إلى الذهن أن التوصل إلى تفاهات فى هذه القضايا مستحيل (أو على الأقل فى الوقت الراهن)، ولكن تلك هى حقيقة الأمور، ومن الأفضل أن يعلم ويدرك الطرفان ذلك مبكرا، كلما امكن.

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : الموقف الاسرائيلي

المصدر : الوفد

اسم كاتب المقال : الجريدة

رقم العدد : ٣٥٣٤

تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١/٢٣

تفاصيل الخطة الإسرائيلية لتهود القدس المحتلة

خبير جغرافي يكشف المؤامرة الاستيطانية ضد الفلسطينيين

شركة - أ. ش. أ. كشفت خبير فلسطيني تفاصيل الخطة الاسرائيلية لتوسيع وتهويد منطقة القدس وإقامة ما يسمى بمنطقة القدس الكبرى في مناطق وقري في القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات التي اقيمت على الاراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة الى مناطق حول القدس العربية الى حدود بلدية القدس.. وأنشاء ما يسمى بالقدس الكبرى.

أكد خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس أن الخطة ستوسع حدود القدس لتبلغ ست مئة كيلو متر مربع بعد أن جرى توسيع حدود القدس الشرقية المحتلة عام ٦٧ من ستة كيلو مترات ونصف كيلو متر مربع الى سبعين ونصف كيلو متر مربع عقب الاحتلال ثم الى ١٢٢ كيلو مترا مربعاً عام ١٩٩٥. وتتضمن الخطة ضم تسع مستعمرات يهودية مقامة على اراضي القدس الشرقية الى بلدية القدس ومضاربة ١١ ألف دونم من اراضي الخطة لشق أربعة شوارع استيطانية جديدة تحيط بالبلدية كفضى كمشاة وتصل الأحياء العربية الموجودة داخل ما يسمى بحدود بلدية القدس عن باقي المناطق العربية خارجها.

وأوضح التفكجي في تقرير له عن الخطة الاسرائيلية أن توسيع حدود منطقة القدس لتصبح ست مئة كيلو متر مربع يمكن إسرائيل من بناء آلاف الوحدات السكنية لليهود بها وإيجاد أقلية يهودية فيها خاصة أن إسرائيل اعتبرت أن العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا يشكلون ثلاثين في المائة من سكانها وأن هناك مخاوف لديها من أن تصل نسبتهم الى الأربعين في المائة.

كما تهدف الخطة الى إقامة مصنع للتكنولوجيا في المستوطنات القريبة من القدس بما يمكن من إبقاء على المستوطنين داخل المدينة والوصول دون هجرتهم للإقامة في المناطق الساحلية كما تهدف الى إقامة مجمعات صناعية وأهمها تل مريم على اراضي قرية جبع التي تحت

مصادرتها عام ١٩٨٤ ومساحتها ٦٠٧ دونما بالإضافة الى المناطق الصناعية في مستعمرة بسجات زئيف على اراضي قرية حزمنا الفلسطينية ومساحتها مائتا دونم. وذكر خبير الخرائط خليل التفكجي في تقريره أن الخطة تتضمن ميزانية بملايين الدولارات لشق طرق جديدة مثل: شارع رقم ٤ الذي تمت مصادرة اراضي بيت نهالا دونم لصالح من الشرقية بالإضافة الى هدم مجموعة من المنازل العربية لصالحه أيضاً. وشارع رقم ٧٥ الذي تمت مصادرة ألف وخمسمائة وخمسين دونما لصالحه من قري ابونين والطور والقدس والشرقية.

وشارع رقم ١٥ والذي تمت مصادرة ٩٥ دونما لصالحه من اراضي صور بالمر ويجرى شقه حالياً. وشارع رقم ٤٠ الذي تمت مصادرة ألفين ومائتي دونم لصالحه من القرى العربية صفا ودير أبرج وكفر نعمة وبتونيا ولعلين وشلة وبلعيف وبيت عوراً للتحسين وبيت عور الفوقا والجديدة وقلنديا.

وذكر التقرير أنه بعد الانتهاء من هذه المشروعات سيكون عدد الوحدات الاستيطانية في للمستعمرات الشمالية الشرقية للقدس وهي بسجات زئيف، وبسجات صومر والنبي يعقوب ثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وخمسين وحدة سكنية.

وأشار الخبير الفلسطيني خليل التفكجي في تقريره الى أن بلدية القدس الكبرى في قراره الاسرائيلي ستصبح مسئولة عن المستوطنات اليهودية القائمة على اراضي القدس المحتلة عام ١٩٦٧ وهي:

مستعمرة معاليه النوميم وقد اقيمت على اراضي ابوديس والعيزرية.. وتبلغ مساحة مخططها ٢٥ ألف دونم ويقع فيها الآن ٢٢ ألف مستوطن.. وحصل عام ١٩٩٤ على مكانة مدينة.. ويجري الآن بها إقامة الى وحدة استيطانية ومشروع لخر لاقامة أربعة آلاف وخمسمائة وحدة استيطانية في منطقة «تل الدبابات». وقد اقيمت في المستوطنة سوق تجارية تتكون من ١٥٥ محلاً محدد.

المخطط الاسرائيلي ان يصل عدد سكانها الى ستين ألفاً من المستوطنين اليهود.

ويضرب التقرير ان اسرائيل تخطط لتوسيع مخططها لثلاثين ألفاً وخمسمائة وحدة سكنية جديدة والفين وأربعمائة غرفة فندقية.

تتضمن خطة التوسيع ايضاً مستوطنة كفر النوميم.. وقد اقيمت عام ١٩٧٩ على اراضي عناتا وتبلغ مساحتها تسعمائة وأربعة وثلاثين دونما وعدد سكانها ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرون مستوطناً.

وقد اقيمت على بعد كيلو متر منها مستعمرة جبعة هي «نفيه برات» ستقام فيها أربعة آلاف و٨٦٠ وحدة استيطانية بعد أن تم وضع ٣٦ بيتاً متقلاً (كارافان) بها الآن.. ومستوطنة مشور اونيم.. وهي منطقة صناعية اقيمت عام ١٩٧٤ على مساحة أربعة آلاف ومائة دونم منها ألف وست مائة دونم مستغلة للصناعة بها مائة مصنع في مجالات مختلفة.

جبعات زئيف.. واقامت عام ١٩٧٧ على اراضي بيتونيا والجيب وتم تحويلها عام ١٩٨٢ من محمية طبيعية الى مستعمرة.. ويبلغ عدد سكانها سبعة آلاف وخمسمائة

مستوطنون يقيمون في أربعة آلاف وست مائة وحدة استيطانية مقامة على اراضي مساحتها ألف وخمسمائة دونم.. ويقام الى جانب المستعمرة حالياً حي استيطاني جديد يطلق عليه اسم «تل اللوز» على اراضي مساحتها ١٨٢ دونما و٥٥٨ وحدة في حوض يسمي حوض الغزلان.

وقال التقرير ان من بين المستوطنات التي ستضمها بلدية القدس الكبرى مستوطنة «هارشموتيل» وهي مستعمرة جديدة ستقام على اراضي منطقة الندي صومل على مساحة مائتي دونم ويهدف للشروع الى إقامة ثلاثمائة وحدة وفق نظام «ابن بيتك» وتستوعب في نهاية تنفيذها نحو عشرين ألف مستوطن.

جبعات بنيامين.. وقد اقيمت عام ١٩٨٢ على اربعة آلاف دونم من جيوروت من قرية جبع الفلسطينية واقامت بها مائتا وحدة سكنية تضم الان ٤٩٩ مستوطناً.

وتخطط الحكومة الاسرائيلية حالياً لمصادرة ثمانمائة لصالحها فيما تخطط شركة «رامسات آل أن» الاسرائيلية لإقامة اربعمائة وحدة استيطانية عليها.

وتتضمن الخطة الاسرائيلية مستوطنات «علمون».. وقد اقيمت عام ١٩٨٢ على ألف وخمسمائة وواحد وأربعين دونما تمت مصادرتها من قرية عناتا ويقع فيها الآن خمسمائة واثنتان وخمسون مستوطناً ويخطط لبناء ٨٢٢ وحدة استيطانية اضافية فيها.

ومستوطنة جفعون حد شاه التي اقيمت عام ١٩٨٠ على قرية بيت لجزا ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ عائلة ومستوطنة «هار اذار».. واقامت عام ١٩٨٥ على اراضي قري بنو وبيت سوريك وقطنة ويبلغ عدد سكانها ألفا و٤٧٨ مستوطناً ومساحتها ألف دونم.

وقد صارت اسرائيل ستعامة وخمسين دونما اضافية من اراضي قرية قطنة عام ١٩٨٤ لإقامة ٧٠٠ وحدة استيطانية اضافية ستضم اسم هار انداب.

اسم كاتب المقال : شكرى نصر الله
رقم العدد : ٧٤١٤
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٠

الموضوع الرئيسى : القدس
الموضوع الفرعى : والموقف الاسرائيلى
المصدر : الشرق الاوسط

شارون يعتبر القرار 181 « لاغيا » ردا على

القرار الأوروبي

باريس: شكرى نصر الله

اعلن الجنرال ارييل شارون وزير خارجية اسرائيل امام مؤتمر صحافي عالمي عقده قبل ايام: ان اسرائيل تعتبر القرار 181 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 «لاغيا» وغير موجود.

وكان شارون يرد على قرار المجموعة الأوروبية الذي صدر في مطلع شهر مارس (آذار) الحالي واعلن فيه الأوروبيون رفضهم الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، معتمدين على القرار الدولي رقم 181 الذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين: واحدة عربية والثانية يهودية ويترك مدينة القدس وضواحيها لإدارة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة.

وكشانت اسرائيل خرقت الاتفاقات الدولية التي وافقت عليها وبخلت عضوا في الأمم المتحدة بسببها، وعمدت الى اعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل في 1980/7/30 بصورة رسمية مخالفة بذلك أكثر من عشرين قرارا دوليا يعتبر ضم القدس «باطلا ولاغيا» وكأنه غير موجود، ومنذ ذلك التاريخ وهي تسعى لجعل ضم القدس اليها عملا مشروعا ومعتبرا به خصوصا من الدول الكبرى واوروبا. لكن لا اوروبا ولا الدول الكبرى ولا الدول الأخرى منحت اسرائيل هذه الامنية. فبقيت الاجراءات الاسرائيلية في القدس عملا من جانب واحد، ولم تحظ إلا بالمشاغل الدولية والتعديلات والقرارات الدولية التي لم تعترف بسيادة اسرائيل على القدس. وفي الاسابيع القليلة الماضية حصل تطوران لافتان بخصوص القدس:

الأول: ان مجلس الشيوخ الاميركي اصدر قرارا باغلبية 98 في المائة يرفض فيه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يسعى الرئيس الفلسطيني عرفات لاعلانها بعد ان يكتمل التأييد

الدولي اللازم لهذه الخطوة. وكان مجلس الشيوخ الاميركي يرمي من وراء قراره ابلاغ عرفات بأن اميركا لن توافق على انشاء الدولة الفلسطينية لأن الفلسطينيين يصرون على ان تكون القدس الشرقية عاصمتها.

والتطور الثاني: ان الاجتماع الذي عقدته المجموعة الأوروبية في مطلع مارس (آذار) قرر عدم الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، الامر الذي اثار غضب الاسرائيليين، على رغم ان اوروبا لم تعلن موافقتها لا على قيام الدولة الفلسطينية، ولا على ان تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وطبقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فان اعلان شارون بطلان القرار 181 الصادر في 1947/11/29، معناه ان اسرائيل تعلن بطلان وجودها كدولة سياسية واصبح دولة مستقلة في 1949/5/11 بموجب القرار 273 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وذلك للأسباب الآتية:

أولا: في 14 مايو (ايار) 1948 اعلن ديفيد بن غوريون رئيس حكومة اسرائيل انذاك، قيام دولة يهودية باسم «دولة اسرائيل طبقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1947». ولذلك فان الغاء القرار 181 من جانب وزير الخارجية، يعني قانونيا، الغاء دولة اسرائيل التي قامت بناء على هذا القرار.

ثانيا: كان قبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بتاريخ 1949/5/11 مشروطا بتنفيذ المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذها كاملا، وقد وافق الوفد الاسرائيلي على ذلك دون اي تحفظ. وتنص شروط المادة المذكورة على:

● ان تكون دولة محبة للسلام، تقبل بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة وتكون قادرة على تنفيذها، ورغبة بذلك. ثالثا: اعترفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (بعد موافقة مجلس الأمن) بعضوية اسرائيل فيها بموجب القرار 273 (1949/5/11) المتضمن الشروط الآتية:

● «تلاحظ الجمعية العامة تصريح دولة اسرائيل بانها تقبل في ميثاق تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة».

● «وان تذكر قراراتها الصادرة في 29 نوفمبر 1947 (اي القرار 181) وفي 11 ديسمبر 1948 (اي القرار 194) ... وان تأخذ علما بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية الخاصة في ما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة... فان الجمعية العامة... تقرر ان تقبل اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة».

وبلاحظ ان عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة كانت مشروطة باعترافها بالقرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام بينها دولة يهودية ودولة فلسطينية. فاذا كان شارون يريد ان يلغي هذا القرار فمعنى ذلك انه يطالب بسحب عضوية اسرائيل من الأمم المتحدة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٤١٢٠٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

القدس في مزاد التسوية!

بقلم صلاح الدين حافظ

ومتلما خدع باراك بعض العرب، بتلونه الحريائي، خدعهم الشركة الأمريكية ولا تزال، رغم التهديد العربي الذي يبدو أجود بمقاطعة منتجاتها.. إنها تعرف أن تهديد العرب غير جدوى، بينما تثق في أن أى تهديد صهيونى لها، سوف يفلسها بل سوف يضر بالمصالح الأمريكية المباشرة، التى تتحكم فيها مفاصل يهودية داخل أمريكا وخارجها!

سوف تمر على أى حال زوبعة والث ديونى سريعا كما نظن، لكن تبقى معضلة القدس معلقة على رؤوس الجميع، ولا نظن أن الفلسطينيين حتى يضعف موقفهم التفاوضى الزاهى، سوف يقبلون بالتخلي عن القدس، والقبول بالاقتراح الإسرائيلى القديم المتجدد، القاضى بإقامة عاصمة فلسطين فى قرية «ابوييس» قرب القدس، بيللا للقدس ذاتها..

فإن تخلى الفلسطينيون جدلا، فإن يتخلى باقى العالمين العربى والإسلامى، بل إنك تجد فى أوروبا المسيحية، ذاتها من ينكر سقوط القدس نهائيا فى قبضة إسرائيل، لأسباب دينية، ومن يفضل تدويل المدينة فى وضع خاص لتكون مفتوحة لكل الأديان وتخضع لإدارة دولية، وهو الأمر الذى يطرح منذ الأربعينيات.

الآن، جاءت مفاوضات المرحلة النهائية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحديدا، لتسوية المعضلات المعلقة، وأصعبها قضية القدس.. يقول الناصر الرسمى لاتفاق شرم الشيخ دواى ريفر ٢، الذى تم توقيعه فجر يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٩، «مستأنف الطرفان بصورة خفيفة المباحثات حول التسوية النهائية، وببذل كل جهد من أجل التوصل إلى الهدف المشترك، وهو إحراز اتفاق حول التسوية الدائمة..» ثم يقول فى الفقرة

التالية مباشرة.. «يتفق الطرفان على الفهم بأن مباحثات التسوية النهائية الدائمة ستعود إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨».

تتلون كالحرباء، ألف وجه ووجه، وكل وجه لون وشكل، تضحك فتثير بهجة الآخرين، تبكى فتدمى قلوبهم، وفى الحالتين تخدع وتلدغ.

هكذا لتعمل إسرائيل اليوم فى ظل حكومة باراك، صاحب الاتسامة الغامضة الماكرة الخادعة الباهتة، وليس هذا جديدا على إسرائيل، وليس باراك هو الأول الذى يمارس ألعاب الخديعة، لكن الجديد هو الهالة الكبرى التى صاحبت مجئ باراك إلى الحكم بعد انتخابات مايو ١٩٩٩، تبشر ناصيا من السيد المخلص!

على مدى ثلاث سنوات، كانت إسرائيل تبتليها، فى أوضح صورها، الخطة متعنتة متفطرة، مصسكة بزماد القوة العسكرية والترسانة النووية، سيفا القمع والتهديد والوعيد.. باراك جاء ليرفع كمال بالأس شعر، اتفاوض بسيف فى يد وغصن الزيتون فى يده أخرى، استند على القوة الباطشة ليقاوم من رموزها، عكس يتيقها هو الذى استند إلى القوة الباطشة ليقوقف التفاوض ويرفض التسوية، فقد كان ثعبان شرسا يهاجم على طول الخط، بينما باراك حرياء تتلون حسب المواقف!

ولابد أن نلاحظ أن الرجل لم يغير موقفه أو استراتيجيته الأصلية رغم أنه يغير تكتيكاته الخداعية، فهذه اللائعات أعلنها فور نجاحه فى الانتخابات، وأعتبرها الخط الأحمر الذى لا يمكن تجاوز، وأعد قالت لنا حملات ترويجها وتلميعه وقتها، إن هذه بقايا الوجود الانتخابية، التى سرعان ما تقبل وتنتهت بفعل الممارسات الفعلية، أو بفعل الانتقاع من مركز المرشح لمنصب رئيس الوزراء، إلى ممارسة منصب رئيس الوزراء لمهامه.

وثبت العكس، لقد تغيرنا نحن وخذعنا، ولم يتغير هو، وإن كان قد مارس الخداع، الذى يحجب العرب، أن يبتلعوه بمزاج رائع قبل النوم وبعدما.

●●●

اليوم، نختار قضية القدس، لأنها كانت وستكون أكبر عقبة فى طريق التسوية النهائية، لأن إسرائيل منذ احتلت القدس

العربية والشرقية، فى حرب ١٩٦٧، أعلنت توحيد المدينة عاصمة أبدية تاريخية لها، فى الوقت الذى يعتبرها العرب - مسلمين ومسيحيين - واحدة من أهم مقدساتهم الدينية والثقافية والتاريخية، فضلا عن تدخل أطراف دولية أخرى، لها اهتماماتها

بالقدس، من الفاتكان إلى البيت الأبيض وحسنا فعلت شركة دالت نيوز، الأمريكية عندما تسببت هذه الأيام، فى إعادة معضلة القدس إلى صدارة الاهتمام الدولى، والعربى بالطبع، حين وافقت على جناح فى معرضها بولاية فلوريدا، عنوانه «القدس عاصمة أبدية لإسرائيل»، فهاج العرب وماسجوا، وإن كنت تسمع بعض الصراخ وهم يقولون فى الس، ليست هذه هى الحقيقة التى يشهد بها الواقع اليوم، هل تريبنونا أن نضارب من جديد تحت وهم تحرير القدس، على طريقة صلاح الدين الأيوبي قبل قرون، لقد مضى الماضى وجاء زمان غير الزمان!

ليس معنى ذلك أننا كنا نفضل بقاء نيتانياهو على رأس السلطة فى إسرائيل، بلدا من مرجع باراك، ولكن المعنى الذى نقصد منه أنه قد أن الأوان، ليعرف بعض العرب المسئولين وغير المسئولين، وخصوصا لوبى التطبيع، تلك الزفة الهائلة الزاعقة، التى غلفوها بتفاوض كاذب، والتى استغلوها لتصديق رؤوسنا بأن التفاوض مع باراك لنصلح فى التفاوض مع نيتانياهو لأنه معتدل وطيب، يسهل انتزاع حقوقنا من بين أنيابه.. التى مازالت دماء شهدائنا عالققة بها!!

لقد امضى باراك أربعة أشهر حتى الآن فى السلطة، نجح خلالها فى تحريك سبلحى لاتفاقية وائ ريفر مع الفلسطينيين، التى وقعها سلفه نيتانياهو وليد فقها فى شرم الصحراء، لكن باراك حين وقع اتفاقا فى رسم الشيخ دواى ريفر ٢، مع الرئيس الفلسطينى عرفات، بضبط أمريكى وتهيئة مصرية، ومباركة عربية، فإنه أخذ كل ما أراد، ولم يقدم تنازلا واحدا فى صلب القضية، مقابل عشرين التنازلات للفلسطينية، ولذلك لم يتهمة أحد فى إسرائيل، بمن فى ذلك خصومه الأعداء، بأنه تخلى أو باع أو خسان حلم إسرائيل القدراتى.

لقد تمسك ولا يزال حتى الآن بلاءاته الأربع الشهيرة، لا تلغوا لخبود ١٩٦٧، ولا لتقسيم القدس أو التفاوض حولها، ولا لإنزال المستعمرات الصهيونية (المستوطنات)، ولا لوجود أى جيش آخر غربى شمر الأردن أو عودة اللاجئين الفلسطينيين.. فإن كان ذلك فعلى أى شىء يتفاوض الفلسطينيون وباقى العرب معه، ماذا تبقى لمفاوضات المرحلة النهائية التى تبقى مفاوضات المرحلة النهائية التى بدأت فى الشهر، لتنتهى كما هو مقرر بعد عام، وهو أمر نشتك فى امكانيته كثيرا..

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٤١٢٠٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

● أولا: في مارس ١٩٩٨، أي قبل انتخابه بنحو العام، قام بجولة زار فيها مستوطنات صهيونية قرب رام الله العربية في الضفة، ومن هناك أعلن سعابته بنمو المستوطنات، وأكد موقفه قائلا للمستوطنين: إننا هنا لننقى للأبد، مثلما سنبقى القدس عاصمة لنا للأبد!

● ثانيا: قبل مرور أقل من اسبوع على توقيع اتفاقية شرم الشيخ مع عرفات، وتحديدا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٩، أصبح باراك بيانا يؤكد فيه المواقف الثابتة لحكومته. طبقا لبرنامجها الانتخابي السابق. وكرر فيه لاءاته وفي مقدمتها بقاء القدس بشطريها الشرقي والغربي، موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، لن ندخل عليها في مزايدة مع أحدا أخيرا.. أخشى القول إن الخداع والمخاطلة

على طريقة باراك، قد تبدو أكثر وضوحا من مواقف بعض العرب، ومزايدهم بأسم القدس زهرة المدائن وعروس عروبتنا. في الأغاني فقط. فمن منا واضح يجاهر، ومن منا يناقش يزايد، ثم يبلغ الخداع مزهوا يتسلى بأفلام «والت دبزنى، قبل النوم وبعد»! ●●●

الصهيوني داخل امريكا، خصوصا أن هذا التفاوض يتواءم تماما مع سنة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فكيف يمكن لعراقل أن ينتظر من أي مرشح أو ناخب إسرائيلي، أن يرفع صوته ضد المصالح الإسرائيلية، فهل جاء، ذلك مجرد مصادفة تاريخية محضة!!

● أما الطريقة الثانية، التي لجأت إليها إسرائيل لإحكام قبضتها على القدس، فقد تمثلت في تثبيت الأمر الواقع، وتحويل الاحتلال إلى إقامة دائمة، بتكثيف الاستيطان الصهيوني في القدس ومحيطها إلى أعلى درجة من الكثافة اليهودية، وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية ضاعت حدود القدس العربية (الشرقية، وذابت جغرافيا وديموجرافيا بشريا) في معالم مدينة كبرى جديدة!

وأصبح العرب أصحاب القدس الشرقية. مسلمين ومسيحيين. أقلية في دائرة من الأغلبية اليهودية المتزايدة بكثرة، وإقامت إسرائيل مستوطنات دائرية هائلة تحيط بالمدينة الشرقية متوسعة في كل الاتجاهات، فإذا بمن ولد وعاش في تلك المدينة من قبل، لا يكاد يتعرف عليها اليوم، وإذا الوجوه والملابس العربية تتوارى أمام زحف المستوطنين اليهود المحشرين المتطرفين، وإذا الحال تغير بشرا وحجرا!!

هكذا حولت إسرائيل الاحتلال إلى امر واقع، ليست ابتلاع القدس وحدها، ولكن بنشر المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة، وتعميتها بالمستوطنين الذين يبلغون الآن أكثر من مائتي ألف مستوطن يهودي، يشكلون أقوى رصيد للتطرف وأقوى معرقل للتسوية! ●●●

من باب تنشيط الذاكرة، نقول إن الأغلبية العظمى من المستوطنات المزروعة بالمستوطنين اليهود، قد حدثت في ظل حكومات حزب العمل الذي يقوده باراك اليوم، خليفة لقائمة طويلة، تبدأ بين جوريون وأشكول، وجولدا مائير، وتمر عبر راين وبيزين، الكل سواء، وهم في مسألة القدس والاستيطان لا يختلفون قيد أنملة عن الليكود، من مناحم بيجين إلى نيتانياهو مروراً بشامير وأنتهاءً بشارون! أما ونحن نتحدث من مخاضعات باراك ومخاتلاته، تلك التي تثير ولع بعض العرب وأعجابهم بيسمته الصفراء الباهتة، فقد حشد موقفه تجاه القدس والاستيطان عشرات المرات، قبل وبعد انتخابه، لكي يفهم من يريد أن يفهم، وقد كان واضحا أشد الوضوح هذه المرة دون خداع، اللهم إلا خداعنا لأنفسنا:

وهكذا لم يشر الطرفان من قريب أو بعيد إلى قرار سابق لمجلس الأمن هو المرجعية الدولية الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي، ونسعى القرار رقم ١٨١، الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعلى أساس مرجعيته الدولية هذه، أعلن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ولا يزال هذا القرار قائما معترفا به من العالم باعتباره مع القرار ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨ والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، على القرارات غير القابلة للتصرف.

وبينما تمكنت إسرائيل من التوسع العدواني خارج الحدود التي أقرها قرار التقسيم «١٨١»، وصولا إلى ابتلاعها خلال حرب ١٩٦٧، فلسطين كلها بما فيها القدس العربية، وسيناء المصرية والجلولان السورية، ظل للعالم ملتزما بشرعية واستمرارية القرار ١٨١ الذي يعترف بالقدس الشرقية داخل الأرض العربية، ثم أصدر مجلس الأمن قراره ٢٤٢ - ٣٣٨ بعد حرب ١٩٦٧، ليؤكد رفضه احتلال إسرائيل للأراضي العربية. بما فيها القدس. عن طريق القوة، وبالتالي لإزالة العالم برفضه «رسميا» على الأقل الاعتراف بما تعلنه إسرائيل أن «القدس الموحدة» عاصمة أبدية لها.

●●● لكن إسرائيل لجأت في سبيل إحكام قبضتها على القدس لتبني كما تدعى «عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل» إلى أكثر من طريقة أهمها:

●● الطريقة الأولى، هي البحث عن غطاء دولي قوي لاحتلالها للقدس وإقامة عاصمتها فيها، خصوصا مع استمرار تصمسك عديد من دول العالم بقرارات مجلس الأمن التي تؤكد أن القدس العربية أرض احتلتها إسرائيل خلال عدوان ١٩٦٧.

ولجأت الغطاء الدولي القوي فوراً من الولايات المتحدة الأمريكية كالعادة، فبعد شهر من احتلال القدس، وبالتحديد في سبتمبر من عام ١٩٦٨، أكد الرئيس الأمريكي جونسون، أنه لا ينبغي أن تعود الأسلاك الشائكة والمدافع لتتصرف القدس مرة أخرى بعد أن وحدها الإسرائيليون، في حين أفاض وزير خارجيته «دين راسك» في شرح الموقف الأمريكي قائلا: إن إعادة تقسيم القدس إلى الحالة التي كانت عليها قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، هي دعوة صريحة لإشعال الحرب وتجديد العداء وواد السلام!!

ومنذ ذلك التاريخ المبكر، حتى قرار الكونجرس مؤخرا، المطالب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، تعبيرا عن الاعتراف الأمريكي بها، ظل الموقف الأمريكي يمثل أقوى غطاء دولي لاجراءات إسرائيل في القدس، ولا نعتقد أنه موقف سيتغير كثيرا في مرحلة التفاوض على التسوية النهائية بكل ما سيصاحبها من مزايدات اللوبي

الموضوع الرئيسي : القدس

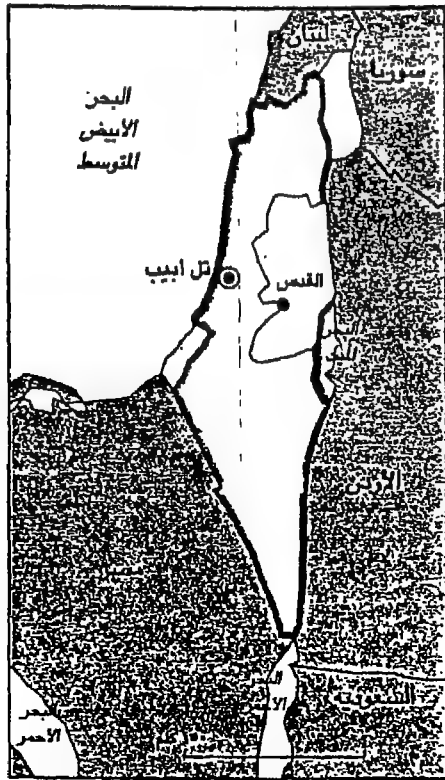
الموضوع الفرعي : الموقف الاسرائيلي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : رهام الفقى

رقم العدد : ١٣٨

تاريخ الصدور : أكتوبر ١٩٩٩



القدس فى الخطاب الإسرائيلى

رهام الفقى

جذرى عن لهجة الخطاب العلمانى المتعالى بشأن القدس بعد ١٩٤٨ وحتى ما قبل سقوط القدس الشرقية ١٩٦٧.

هذا الاستخدام الدينى للقدس فى الخطاب الإسرائيلى استمدى وبشكل كبير الأساطير والقصص التى عاش عليها اليهود لقرون فى الشتات. لذا يلاحظ فى الفترة التالية لسقوط القدس الشرقية ١٩٦٧، تزايد لهجة التعنت بشأن القدس متجاهلة ومتحدية قرارات مجلس الأمن وأصوات الاحتجاجات العربية بشأن استعمار الاستيطان فى المدينة والتمادى فى الحفريات تحت المسجد الأقصى الشريف، بل ومحاولة إحراقه عام ١٩٦٩. وظل هذا هو الموقف الثابت لرؤساء وزراء إسرائيل وذلك حتى استقالة جولدا مائير عام ١٩٧٤ نتيجة للآزمة السياسية العنيفة التى أطاحت بإسرائيل عقب هزيمة حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومع هزيمة ١٩٧٣ تبددت نشوة انتصار ١٩٦٧، وساد الإسرائيلىين الشعور بأن النصر فى حرب ١٩٦٧ لم يكن النهائية، فالعرب لازالوا قادرين على الحرب والمقاومة. ويمكن وبسهولة رصد حالة الارتباك فى خطاب رؤساء وزراء إسرائيل

تعد القدس أحد أهم وأصعب قضايا مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتهدف هذه الدراسة الى رصد تطور الخطاب الإسرائيلى بخصوص القدس قبل وبعد كامب ديفيد باعتبارها أولى خطوات تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى التى وضعت ملف القدس على مائدة المفاوضات. وتعيّن الدراسة فى هذا السياق بين مستويين للخطاب الإسرائيلى، هما : الخطاب الرسمى والخطاب غير الرسمى.

(١) : القدس فى الخطاب الرسمى الإسرائيلى :

١- السلطة التنفيذية :

١- رئيس الوزراء :

فى الفترة اللاحقة لسقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ والسابقة على كامب ديفيد وظف رؤساء وزراء إسرائيل القدس فى تصريحاتهم لالهاب المشاعر الدينية لليهود، وهكذا سادت تصريحات ليفى أشكول (١٩٦٣ - ١٩٦٩) وجولدا مائير (١٩٦٩ - ١٩٧٤) مسحة من التدين والروحانية تختلف وبشكل

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقي
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	أكتوبر ١٩٩٩

عهده فإن أفضل ما حدث للقدس هو الموافقة الميدانية على إدراجها على مائدة المفاوضات بشرط تأجيلها الى مفاوضات الوضع النهائي، إلا أن أول السلام هجر القدس مع الممارسات الفعلية للحكومة التي تحرشت ببيت الشرق، واحتلقت بالألفية الثالثة لاتخاذ الملك داود القدس عاصمة لشعب إسرائيل، علاوة على تصريحات رابين الواضحة بأن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل وأن التفاوض حولها لا يعني إمكانية التنازل عنها، إلا أن كلمات رابين لم تفلح في امتصاص الغضب الإسرائيلي والنار التي أشعلها اليمين المعارض فتصاعدت الآراء تنتقد الحكومة وتعد مجرد الموافقة على إدراج القدس على ساحة التفاوض تفريطا لا يستهان به في القدس عاصمة إسرائيل.

ويذا رد فعل المجتمع الإسرائيلي عنيفا وغير متسامح مع الذين فرطوا في القدس فأتت هزيمة بيريز أمام نيتانياهو في ١٩٩٦ لتعكس المزايدة المحمومة بين الرجلين على شعار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، إلا أن نيتانياهو نجح في استغلال قلق المواطن اليهودي بسبب قبول العمل إدراج القدس على ساحة التفاوض، وانقض على غريمه منتزعا منه السلطة ورافعا لا ثابتة للتفاوض حول القدس. وظل ثابتا عليها بالرغم مما اتسم به الخطاب الرسمي الإسرائيلي في عهده بالخموض والتناقض والارتباك في سائر أمور التفاوض، ففي حين يؤكد في حوار مع العرب استعدادة للسلام ورغبته فيه يؤكد لمريديه ومؤيديه أنه لن يتراجع عن موقفه من بناء مستوطنة أبو غنيم واقتتاح نفق البراق، إلا أن حديثه بشأن القدس كان لا واحدة وثابتة لم تتغير مما دفع البعض بالقول بأن نيتانياهو قتل أوسلو.

واستمر ذلك الوضع حتى سقطت حكومته في ٤ يناير ١٩٩٩ أمام العمل بزعامة باراك وسط مناخ من التفاوض الإقليمي والعالمي صاحب صعود باراك الى السلطة، والذي لم يظهر - رغم تكديده على رغبته في إحلال السلام في المنطقة - تهاونا يذكر بشأن القدس، وظل باراك يؤكد لا واحدة وثابتة بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولم يكن ذلك الموقف قاصرا على شعاراته في الحملة الانتخابية فقط بل استمرت بعدها بالذات في أولى زياراته الرسمية الى القاهرة. وكان باراك أراد أن يقول للعرب .. نعم لسلام بين القدس، مما دفع بالكثيرين الى التشاؤم بشأن مستقبل القدس، رغم كل ما يبديه باراك من رغبة في التسوية السلمية، وبالرغم من جو التفاؤل الذي أشاعه بتصريحاته الإيجابية.

٢- رئيس الدولة :

فعليا فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو رأس السلطة التنفيذية في إسرائيل، إلا أنه لا يجب تجاهل الدور الذي لعبه رؤساء دولة إسرائيل منذ زلمان شزار ٦٣ - ٧٣ والذي سقطت القدس الشرقية في عهده، وحتى عيزرا وايزمان ٩٣ - ٩٩ في تأكيد الخط الذي سارت عليه السلطة التنفيذية الإسرائيلية منذ

جولدا مائير وإسحاق رابين الذي تلاها، حيث اتجه الخطاب الرسمي الإسرائيلي في ذلك الوقت الى الداخل بحثا عن مواضع الخطأ ومكان التقصير التي أدت الى الهزيمة، إلا أن موضع القدس في هذا الخطاب لم يختلف كثيرا، فأتت تصريحات رابين (١٩٧٤ - ١٩٧٧) مؤكدة تمسك إسرائيل بالقدس وعدم استعدادها لفقدائها كما فقدت سيناء. فالقدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، ودأب رابين على الترويج لمشروعه القدس الكبرى، في محاولة فاشلة لعلاج ما سببه حرب أكتوبر من طعنات غائرة في القلب الإسرائيلي.

ومع نجاح الليكود في الوصول للسلطة إثر هزيمة العمل في انتخابات ١٩٧٧ لأول مرة في تاريخ إسرائيل، خلقت آمال اليمين عاليا في انتهاء ما بدأه حزب العمل من التفاوض مع العرب، إلا أن دهشة الجميع كانت كبيرة بتسارع الأحداث التي بدأت بزيارة السادات للقدس ١٩٧٧ وما تلاها بعام واحد من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ليكون الليكود بذلك هو صاحب الخطوة الأولى في بدء تسويات السلام مع العرب بدما بمصر، كسرا لحالة الجمود السياسي والعسكري في المنطقة.

وكانت أهم القضايا التي فتحت كامب ديفيد باب الحوار بشأنها القدس وتجلى ذلك واضحا في الرؤية المصرية التي أكدت مصر السادات في خطاب للرئيس الأمريكي كارتر أكدت فيها أن القدس العربية جزء من الضفة الغربية ويجب أن تخضع للسيادة العربية، إلا أن رد فعل بيجين كان شديد العنف فأكد في تصريحات قوية أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية وأنها خارج نطاق التفاوض والمساومة، والتزم بذلك الخط خلفه شامير وزادت معدلات الهجرة لإسرائيل لتزيد معها معدلات التهويد والاستيطان بالقدس مما دفع الحوار بشأن القدس الى حافة الجمود.

ولا يجب أن يخفى هنا أن تصاعد التوظيف الديني للقدس في الخطاب الإسرائيلي جاء استجابة من الليكود لحلفائه من الأحزاب والجماعات الدينية، كما كان محاولة محدودة النجاح لبث الاطمئنان في صفوف الرأي العام الذي شعر في جزء منه بالهلع لفكرة التفاوض والتنازل عن الأرض. وكان التمنت بشأن القدس في الفترة التالية على كامب ديفيد وسيلة لكي تقول إسرائيل لشعبها، ولشعوب الأرض، أنها لازالت قوية.

وقد لجأت إسرائيل الى ذات هذا التوظيف في الثمانينيات مع حرب لبنان، لإمتصاص هلع المجتمع الإسرائيلي الذي فقد الكثير من أبنائه هناك. وحتى مع قدوم الحكومة الإنتلافية بين العمل والليكود لأول مرة في تاريخ إسرائيل ١٩٨٥، واستمرت المزايدة على شعار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل والتي أصبحت رمزا لقوة إسرائيل المهددة على رمال لبنان. في مدريد ١٩٩١ ووسط بدايات التفاؤل العالمي بإمكانية البدء في كسر الجمود، أفزع شامير صقر إسرائيل حمامم مدريد بتصريحاتهم أمام الوفود العربية بأن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل.

وحتى مع قدوم رابين الى الحكم وبدء مفاوضات أوسلو في

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	اكتوبر ١٩٩٩

الإسرائيلية.

ولم يؤثر خطاب السادات فى الكنيسة حول توجهاته بالنسبة لقضية القدس، بل يلاحظ أنه أثناء كامب ديفيد، ويروز الرؤية المصرية بشأن القدس حاول الكنيسة دعم التصريحات العنيفة لرئيس الوزراء مناحم بيجين بشأن القدس التى لا تفرط فيها، بأن أصدر قراره العاجل والاستثنائى فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ يؤكد فيه أن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الاسرائيلية فى تأكيد قاطع على قراره السابق فى ٢٨ يونيو ١٩٦٧، مضافا إليه نقل مقر رئيس الدولة رسميا إلى القدس الموحدة باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تصرف الكنيسة أتى استجابة لتيار الخوف والهلع داخل المجتمع الإسرائيلي من أن تمتد التنازلات فى المفاوضات مع العرب إلى القدس فجاء ذلك القانون تكيلا لأيدى من يريدون أو حتى يفكرون فى التفریط فيها فى أى تسوية محتملة مع العرب تمس وضع القدس. وبهذا وفر الكنيسة السنو المظلة (القانونية) لتبرير استمرار الإستيطان وعلى الأراضى والتهديد فى القدس ليس فقط لحكومة بيجين لكن لكل الحكومات التالية حتى اليوم.

وبعد مرور أربعة أيام فقط على موافقة الكنيسة على أوامرو، أصدرت الكنيسة عدة قوانين تواكب مع تصريحات شامير المستفزة أمام الوفود العربية بأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كان من شأن تلك القوانين، تأكيد هذا المبدأ، وهو نفس ما حدث مع إحترام المواجهة بين الأطراف المتفاوضة فى مايو ١٩٩٤ وفى ديسمبر ١٩٩٤ أتى قرار الكنيسة يحظر منظمة التحرير فى القدس الشرقية.

وهكذا وفر الكنيسة المظلة الشرعية للحكومة، وقن فرضها للأمر الواقع فى القدس.

ثانياً: القدس فى الخطاب غير الرسمي الإسرائيلي :

١- الأحزاب السياسية الإسرائيلية :

١- اليسار: أحزاب اليسار الإسرائيلي وعلى رأسها حزب العمل، هى أحزاب ترى فى كامب ديفيد فعلية وفرصة حقيقية لاتعوض لبدء تحقيق حلم (إسرائيل العظمى)، وذلك من خلال السعى للتعايش السلمى مع العرب وإتباع سياسة التهذنة معهم. ولأبأس من التنازلات عن بعض الأراضى التى تم الإستيلاء عليها فى ١٩٦٧ مقابل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى بعيد المدى، وهى أحزاب تؤكد أن ريادة إسرائيل فى المنطقة لا تتحقق إلا بالتفوق الإسرائيلي على العرب اقتصاديا وفكريا وإعلاميا، وقوة إسرائيل العظمى تقاس بحجم ما تسيطر عليه من أسواق.

ويلاحظ على أديبات اليسار الإسرائيلي وعلى رأسها العمل والأحزاب المتضامنة معه (ميرتس - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). أنها بالرغم من تجاوزها الملحوظ مع رغبة الفلسطينيين فى السلام، وتكديده بالذات بعد كامب ديفيد على

سقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، من أن القدس هى عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. وقد تجسد هذا الدور بعد قرار الكنيسة عام ١٩٨٠ بأن تكون القدس مقر رئيس الجمهورية، مع نقل مقر الرئيس إلى القدس حتى يجبر سفراء الدول إلى تقديم أوراقهم إليه هناك، فى محاولة لاستدراج الاعتراف العالمى - ولو ضمنيًا - بالأمر الواقع الذى أضحت عليه القدس، كذلك يمكننا أن نتبين ذلك بوضوح من خطابات رؤساء أمام الكنيسة والتى لم تنهون يوما بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ب - السلطة القضائية :

يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأن تورط السلطة القضائية فى أمور تخص القدس حالات نادرة ومحدودة، إلا أنها فى الواقع على ندرتها ومحدوبيتها كانت ضربات قاصمة محكمة التسديد لعروبة القدس، أحسنت فيها الحكومة الإسرائيلية استخدام لغة التضاء فى تحقيق أهدافها. وهنا كان - أول تورط فعلى للقضاء مع محاولة حرق المسجد الأقصى فى بداية عهد جولدا مائير، حيث بالغ القضاء فى إجراءات محاكمة الشاب الاسرائيلى المتهم، ليسفر الأمر فى النهاية عن تبرئة ساحته. وقد دفع هذا الحكم بالإضافة إلى تصريحات حكومة مائير المرتبكة والمتناقضة أحيانا بشأن الحادث إلى توجيه أصابع الاتهام العربية إلى حكومة مائير.

تلا ذلك استخدام رابين للقضاء بأن طلب من وزير العدل الإسرائيلي فى أغسطس ١٩٩٥ بدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات قانونية وقضائية بشأن تجاوزات بيت الشرق وتغيير الوضع الذى بنى من أجله، وجاء ذلك فى سلسلة من تحريشات رابين بيت الشرق فى القدس. فإذا أضفنا إلى ذلك القرار القضائى الغريب بالسماح لجماعة مسماء "بناء الهيكل" بالصلوة فى المسجد الأقصى، وكان ذلك فى بداية عهد نيتانياهو الذى شهد عهده نفوذا واسعا للجماعات والأحزاب الدينية فى المجتمع الإسرائيلي، لتبين لنا بوضوح، إلى أى مدى تحسن إسرائيل استخدام سلطتها القضائية لتكريس أهدافها وتحقيق مقولة القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، حتى ولو على حساب نزاهة قضائها.

ج - السلطة التشريعية : الكنيسة الإسرائيلية :

لعب الكنيسة ومنذ إنشائه نورا هاما فى ارساء القوانين والقواعد التشريعية اللازمة لبسط الهيمنة الإسرائيلية على القدس. فيلاحظ فى الفترة السابقة على كامب ديفيد أن أبرز الخطوات التى قام بها الكنيسة لدعم توجهات الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس كان اقراره للقانون الذى خول للحكومة بموجب مرسوم تصدره إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل (الكبرى) للقضاء والسلطة القضائية، كان ذلك فى ٢٨ يونيو ١٩٦٧ وعقب سقوط القدس الشرقية، الأمر الذى ترتب عليه إصدار الحكومة الإسرائيلية مرسومها القاضى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : رهام الفقى

رقم العدد : ١٣٨

تاريخ الصدور : أكتوبر ١٩٩٩

السيادة الإسرائيلية، تلا ذلك وفي عام ١٩٨١ إعلان الحركة وفضلها التام لقانون الكنيسة الذي أعلن فيه القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، ثم عادت الحركة لتشن هجوما شرسا على الدول التي رفضت نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، مؤكدة أن إسرائيل دولة ذات سيادة وعن حقها نقل عاصمتها وعلى سائر الدول احترام ذلك.

هذا الخطاب المتخبط لأقوى حركات السلام في إسرائيل بشأن القدس يشير إلى وضوح وعمق الخلل البنيوي في منظورها الفكرية وذلك كنتيجة مباشرة لاستنادها إلى ثوابت الفكر الإسرائيلي ومواقف النخبة الحاكمة بالذات المنتمى منها لحزب العمل فعليا، في حين أنها نظريا تسعى إلى إحلال السلام والتعايش بين الأطراف المتناحرة، هذا التناقض الذي وقعت فيه حركات السلام في إسرائيل نتيجة الفجوة ما بين النظرية والواقع أفقدها المصدقية والقدرة على التأثير وحولها إلى مجرد حركة موالية للسلطة تحاول الحفاظ على قناع إسرائيل الديمقراطي وتوازن بعلمانياتها كفة الحركات الدينية اليمينية الموالية لليكود.

٢- حركات دينية صهيونية :

وأكبرها كتلة الإيمان (غوش أمونيم)، وهكذا (كاخ) وحركة الوسط الديني (ميماد) وهي حركات اتخذت من الصهيونية منطلقا وتوجها فكريا، واتسمت آراؤها حيال القدس بالتطرف الشديد، فالقدس هي عاصمة داود التي بناها لشعب اليهود، ومن ثم فلا مجال للنقاش حول أهميتها كعاصمة لدولة إسرائيل، أما تصرفاتها حيال القدس فالتصفت إلى جوار التطرف بالعنف أحيانا، ويكفي تدليلا على ذلك تصرفات حركة كاخ، والتي قام أحد أعضائها "باروخ جولشتاين" بمذبحة الحرم الإبراهيمي.

٣- الحركات الدينية غير الصهيونية :

وهي الحركات الدينية التي لا تستند إلى الصهيونية وتكتفي بالديانة اليهودية، والالتزام بها، ويلاحظ على خطاب تلك الجماعات بشأن القدس، المعادة الصريحة لتصرفات الجماعات اليهودية الصهيونية.

أبرز هذه الجماعات جماعة جماد الحسيدية، وحراس المدينة، وجماعة الطائفة الحريدية، وهي كلها تؤكد بقاء القدس موحدة وغير مقسمة وتحت السيادة الإسرائيلية، إلا أنها تؤكد ضرورة أن يشرف كل أتباع ديانة على أماكنهم المقدسة في المدينة، وخطاب هذه الجماعات قد يبرز أحيانا نوعا من أنواعها التخبط ما بين الرغبة الأكيدة في عدم التفريط في القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ثم مهاجمة تصرفات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى توحيد المدينة، وضرورة السماح للأديان الأخرى بالإشراف على مقدساتها في المدينة.

هذا الخطاب المتخبط، لا يجعل من الحركات الدينية غير الصهيونية في إسرائيل والتي أحيانا ما تصف نفسها بالاعتدال نتيجة رفضها الاستناد إلى مبادئ اللايديولوجية

احترامها لحقوق الشعب الفلسطيني، لم يبرز خطابها أي نوع من أنواع التهاون بشأن القدس بل على العكس تماما، ظل المبدء الأساسي بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ثابتا في كل برامج الأحزاب الإسرائيلية اليسارية، سواء كانت في السلطة أم بين صفوف المعارضة.

وحتى عندما بدا الأمل بشأن القدس عندما وافقت حكومة العمل - رابين على إدراج القدس على مائدة المفاوضات للنزاع النهائي قتل رابين الأمل مؤكدا أن التفاوض حول القدس لا يعنى التنازل عنها، تماما كما قتله باراك في لعااته حول القدس بعد وصوله إلى سدة الحكم عام ١٩٩٩.

٢- اليمين : أحزاب اليمين الإسرائيلي هي تلك الأحزاب التي رأت في كامب ديفيد تهافتا وتفريطا في أرض إسرائيل، لا يجوز التعادي فيه أبدا، وأحزاب اليمين وعلى رأسها الليكود والأحزاب والحركات المؤيدة له (كاخ - غوش أمونيم). وهدف إسرائيل الكبرى، لا يتحقق إلا عن طريق استمرار الاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات واستمرار سياسة البطش والهيمنة، وبالرغم من أن حكومة الليكود ييجين كانت من خطى خطوات السلام الأولى في كامب ديفيد مما أحدث زلزالا في الحزب والأحزاب المؤيدة له، إلا أن اليمين بزعامة ليكود لم يبد في خطابه ولا في برامج حزبه على مدار الانتخابات التي شهدتها إسرائيل تهافتا أبدا بشأن القدس كعاصمة أبدية وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك كان ذلك مبدءا ثابتا في كل أدبيات اليمين، وظل ذلك حتى انتخابات ١٩٩٩ التي أطاحت بصقر الليكود.

ب- الحركات غير الحزبية في إسرائيل :

١- حركات السلام : في الفترة السابقة على كامب ديفيد أو بعد حرب ١٩٦٧ بدأ يظهر في المجتمع الإسرائيلي اتجاه يدعو للسلام مع العرب، انقادا لدماء اليهود التي أهدرت في حروب الاستنزاف، وما تلاها في أكتوبر ١٩٧٣ من لطة قوية لإسرائيل، تلا الحرب ظهور حركات سلام محدودة الحجم والثقل في إسرائيل.

إلا أنه مع زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ازدهرت حركات السلام في إسرائيل بشكل كبير، كان أبرزها على الإطلاق حركة السلام الآن والتي تعد أقوى وأكبر حركات السلام في إسرائيل ويليها في الثقل ميرتس والجيبة القومية للسلام، بالرغم من الاستقلال الشكلي لحركة السلام الآن، إلا أن ارتباطها بحزب العمل هو في الواقع ارتباطا عميقا الجذور، فلو حظ أن الحركة لا تنشط إلا عندما يكون الحزب في المعارضة، وتسكن تماما عندما يكون الحزب في السلطة.

وتحليل خطاب حركة السلام الآن - باعتبارها أقوى حركات السلام الموجودة على الساحة - بشأن القدس نجد أن الحركة في بيانها الصادر ١٩٨٠ أكدت الحركة التزامها بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	١٣٨
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	أكتوبر ١٩٩٩

الصهيونية أحسن حالا من حركات السلام فى إسرائيل.

ج - جماعات الضغط والمصالح فى إسرائيل :

١- الحركات العمالية الإسرائيلية : وتنقسم الى : كحركة العمال الوطنيين، والعمال المتدينين، وتكفل عمال إسرائيل، وهى حركات سيطر عليها فى أغلب فترات عمرها الليكود، فعليا هى ليس لها أى تأثيرا وموقف سياسى محدد بخلاف مواقف الليكود.

الهستدروت : اتحاد نقابات عمال إسرائيل :

وشهد الهستدروت على طوال تاريخه هيمنة الماباي ثم المعراخ ثم يليهما العمل، والهستدروت سيطر وبشكل كبير فى فترات طويلة من تاريخ إسرائيل على مختلف الأنشطة الثقافية والاقتصادية والعمالية، وشهد كذلك وبالأذات فى فترات حكم العمل العديد والعديد من التحالفات السياسية والحزبية التى تمت على ساحته، ولأن العمل يسيطر فعليا عليه، فإن خطة السياسى ومواقفه من القضايا الكبرى فى انتزاعها فى جوهرها هى نفس آراء العمل.

٢- العسكريون : للعسكريين فى إسرائيل دور هام وحيرى فى الحياة السياسية الإسرائيلية، فيشهد التاريخ الاسرائيلى بمرات عدة عمل فيها أفراد المؤسسة العسكرية على ممارسة مختلف الضغوط على الساسة الإسرائيليين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم. ولأن إسرائيل قضت فترة طويلة من تاريخها دون وجود قوانين تحدد علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية فيها، أعطى ذلك الفرصة العظيمة للعسكريين للتوغل فى الحياة السياسية ولعب دور هام فيها، حتى أن البعض أصبح يطلق على إسرائيل اسم دولة المعكسر.

وكما لعب العسكريون الدور الأساسى فى الحروب التى خاضتها إسرائيل، ويعود لهم الفضل وبشكل مباشر فيما حصلت عليه إسرائيل من أراض ومكتسبات فى حرب ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، حملوا على عاتقهم بالذات بعد مرارة هزيمة أكتوبر ١٩٧٣، الحفاظ على تلك الأرض وهذه المكتسبات سلما كان ذلك أم عنفا.

ف نجد أن العسكريين كانوا هم المحرك الأول لحركة السلام الآن الإسرائيلية عام ١٩٧٨، وفى أعقاب زيارة السادات للقدس، ودعوا فى رسالتهم الى مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى الى ضرورة أن تختار إسرائيل طريق السلام، وضرورة تخليها عن التعتن فى المفاوضات مع العرب فى كامب ديفيد إلا أن حركتهم لم تبد موقفا مستقرا بشأن القدس وكذلك كان أغلب رؤساء وزراء إسرائيل من ذوى الخلفية العسكرية، وكانوا شديدي التعتن بشأن القدس والاصرار على أنها عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة التى لا مجال للنقاش حول تقسيمها. وعلى مدار فترات الصدام بين الطرفين داخل المدينة كان يلاحظ تشدد لهجة العسكريين بشأن المدينة ووضع قوتهم فى خدمة قمع المتمردين العرب، وفى فترات المفاوضات يلاحظ تشدد وتصلب لهجة وزراء دفاع إسرائيل بشأن القضية

نفسها.

إذن فالخطاب العسكرى سلميا كان أم عنيفا متشددا، يبرز ولاشك عدم استعداد العسكريين للتهاون فى أمر القدس التى وجدها بدمهم وحياتهم، إلا أن الفارق الوحيد وبما يكون فى استقرار لهجة الخطاب الإسرائيلى العسكرى الحكومى باستمرار التصلب والتعتن بشأن القدس، إلا أن الخطاب العسكرى غير الرسمى السلمى ممثلا فى بدايات السلام الآن، كان ولازال مضطربا وغامضا بشأن القدس.

القدس فى الخطاب الإسرائيلى بين ثوابت الفكر الصهيونى وخطوط السلام الحمراء :

عندما يحين الحوار عن القدس فى إسرائيل، فلا فرق ما بين حمائهم وصقور أو حركات سلام وحركات صهيونية، لا فرق حتى ما بين الليكود والعمل، فالكل سواء والقدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلىة.

إلا أن الحقيقة التى يجب الإشارة إليها هى أن قضية القدس نجحت فى كشف تناقضات النظام الإسرائيلى فيما يتعلق بالتسوية السلمية، ففى حين يدعى هذا النظام رغبته فى السلام ويعترف بأن القدس هى أصعب قضايا الحوار حول السلام، فإنه مع ذلك لا يريد التفريط فيها أو حتى التفاوض حولها، يريد سلما دون تنازلات.

وهكذا يصبح مستقبل القدس الذى سيتحدد فى مفاوضات على الوضع النهائى أمرا مقلقا خاصة وقد أصبحت القدس فى الخطاب الإسرائيلى ثابتا من ثوابت الفكر الصهيونى وخطا أحمر من خطوط السلام التى لا يمكن لإسرائيل اختراقها مهما أعطت ومنحت مقابل السلام من الأرض.

إلا أن ما جعل القدس بهذه المكانة وتلك المنزلة عظيمة الشأن فى الخطاب الإسرائيلى، هو ما أوضحه عرضنا السابق من كونها أصبحت أحد المصادر الرئيسية لشرعية أى حكومة إسرائيلية. وقد صار هذا الخطاب يمثل توجهها سياسيا واضحا، يسعى الى فرض الأمر الواقع، مستندا الى سياسة إعلامية قوية، تلفت أنظار العالم لهذا الأمر الواقع وتحاول تبريره وتقنينه واختلاق شرعيته. وما لم يواجه هذا التكتيك الإسرائيلى بتكتيك عربى على نفس المستوى إن لم يكن يفوقه، لجذب الاهتمام الاقليمى والعالمى الى ما يحدث فى القدس، بحيث يكون الخطاب العربى المتعسك بالقدس العربية المدافع بشراسة عن عروبتها هو الدافع لجعل القدس فى بؤرة الاهتمام العالمى، فقد يصبح الحديث عن حقوق عربية فى القدس عبثا، خاصة وأن تأجيل التفاوض حول القدس الى مرحلة التفاوض حول الوضع النهائى أعطى لإسرائيل فرصة عظيمة للاستمرار فى تغيير معالم المدينة وتهويدها والاخلال بالتركيب السكانى فيها، مما يصعب وبلاشك مهمة المفاوضات العربى فى التفاوض حول المدينة عندما يحين وقتها، وربما لن يجد حيثنذ ملائح عربية للمدينة يتحدث عنها، وينبغى لذلك صياغة خطاب عربى بشأن القدس، رسمى وغير رسمى، يؤكد على عروبة القدس الشرقية، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.

الموقف العربي

القدس والموقف العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس ورقة عمل عربية	أحمد يوسف القرعى	(كتاب) القدس من بن غوريون		١٩٩٧	٧٨
٢	عروبة القدس	الجريدة	الوفد	٣١٧١	١٩٩٧/٤/٢٦	٨٥
٣	ابعاد الموقف المصرى تجاه قضية القدس	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣١	يناير ١٩٩٨	٩٠
٤	القدس والخيار الصعب امام المفاوض الفلسطينى	أحمد صدقى الدجاني	الاهرام	٤٠٨١٨	١٩٩٨/٩/٨	٩٣
٥	القدس فى القلب وفى العقل العربى السليم	مصطفى كامل السيد	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٥
٦	المدينة المقدسة وخيارات التحرك العربى	عمر الحسن	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٦

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

القدس.. ورقة عمل عربية - اسلامية عاجلة

إذا استعرضنا قمم صنع القرار السياسي العربي (مؤتمرات القمة العربية) نجد أن القدس - كإسم أو كقضية - لم ترد ضمن أية قرارات أو بيانات ختامية لمؤتمرات القمة العربية قبل مؤتمر القمة العربي السادس المعقود في الجزائر (٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣).

وأورد هذا المؤتمر في قراراته أربعة أهداف مرحلية للإنضال العربي المشترك وجعل القدس كهدف ثان، ونص القرار على أن تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

وفي بيانه الأخير وضع المؤتمر شرطين رئيسيين للسلام هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوق الوطن الثابتة.

وأعاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (٢٦ - ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤) قرار مؤتمر الجزائر بالحرف الواحد وإن لم يصدر له بياناً ختامياً.

وانشغل مؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة (٢٥ - ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦) بالقضية اللبنانية في قراراته وبيانه الخطير. ولم يرد اسم القدس في قراراته أو بيانه الختامي.

كما انشغل مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد (٢ - ٥ نوفمبر ١٩٧٨) بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ولم يرد اسم القدس في جملة استكمالية حول تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل.

وأكد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس (٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩) الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة والخاصة بتحديد الأهداف المرحلية للإنضال العربي المشترك ومنها تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والوقوف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وتكرر تسجيل مثل هذه الأهداف في الملحق الأول لقرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠) وجاء الملحق تحت عنوان : برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة . وأضاف الملحق فقرة خاصة بضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس .

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (٦- ٩ سبتمبر ١٩٨٢) قرر المؤتمر اعتماد ثمانية مبادئ في مشروع السلام العربي في مقدمتها : أولا انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ، وثانياً حماية حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة ، وثالثاً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

وفي مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٧- ٩ أغسطس ١٩٨٥) وهو مؤتمر تنقية الأجواء العربية اعتبر الملوك والرؤساء العرب خطة التحرك الأردنية - الفلسطينية (في ١٠ فبراير ١٩٨٥) مع مخطط فاس خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس .

ثم جاء مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٠ وأكد مكانة القدس الدينية والسياسية واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة إدارتها ورفض أي مساس بوضعها الديني والقانوني باعتباره انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية . وأدان المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وأكد في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل .

مكتبة المشرق للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويبدو واضحاً أن الإجراءات السياسية والاقتصادية المعنية هنا لا تتعدى قطع العلاقات مع أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لكل من السلفادور وكوستاريكا في مايو ١٩٨٤ عندما قررت مصر قطع العلاقات معهما رداً على نقل سفارتيهما إلى القدس (كوستاريكا: مايو ١٩٨٣) السلفادور أبريل ١٩٨٤). وكانت سفارة مصر في السلفادور هي السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك. فضلاً عن أن سفارة السلفادور في القاهرة كانت أيضاً هي السفارة الوحيدة على مستوى الوطن العربي.

معنى هذا أن المقاطعة السياسية والاقتصادية للدولة التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل هي السلاح الأوحده الذي تمتلكه الدبلوماسية العربية وهو لا يجدي أساساً في غياب استراتيجية عربية لتحرير القدس، لمواجهة سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل في المدينة المقدسة.

وإذا كانت مثل هذه القرارات المتواضعة والموجزة بشأن القدس قد وردت في مؤتمرات القمة العربية فلقد حظيت القدس بمكانة أفضل في مؤتمرات القمة الإسلامية حيث خرجت مؤتمرات القمة الإسلامية بقرارات أوضح وأقوى وأشمل، منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الإعلامية، والمهم في هذه القرارات أنها جاءت بأغلبية مطلقة من الدول الإسلامية (نحو ٥٠ دولة) وبلورت موقفاً إسلامياً موحداً بشأن القدس.

أما الموقف الموحد الذي اتفق عليه فيتلخص فيما يلي:

أولاً: إعادة السيطرة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط.

ثانياً: رفض أي محاولة لتدويل القدس.

ثالثاً: رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.

رابعاً: مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها ومطالبة الدول الإسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس وأن لا تكون مدينة القدس موضعاً لأية مساومات أو تنازلات.

خامساً: مقاومة إجراءات التهويد الإسرائيلية على الصعيد الإسلامي بالوسائل التالية:

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والوقوف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

أ- دعم صمود مدينة القدس العربية بالمال اللازم لإبقائها عربية إسلامية وترميم المسجد الأقصى المبارك وبقية المقدسات الإسلامية وكذلك الأبنية الأثرية الإسلامية التي تأثرت بالحفريات الإسرائيلية التي استنكرها المجتمع الدولي.

ب- شراء البيوت والأراضي المستهدفة للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية وجعلها وقفاً على المسلمين.

ج- تعمير الأحياء العربية وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء القدس العربية على أراضي الأوقاف الإسلامية واعتبار تلك المشاريع أوقافاً إسلامية.

د- دعم المؤسسات الخيرية في مدينة القدس وتمكينها من مواصلة خدماتها الإنسانية.

هـ- دعم المعاهد العلمية العربية وإنشاء المدارس والكتليات لتقف أمام الثقافة الصهيونية العنصرية.

و- دعم المؤسسات الاقتصادية العربية في القدس لتقف أمام الضغوط الإسرائيلية التي تحاول تدميرها.

أما على الصعيد الإعلامى فقد تقرر اعتبار قضية القدس قضية إسلامية رئيسية وأن على جميع أجهزة الإعلام الإسلامية المختلفة إبرازها وإثارتها لدى المحافل الدولية والنوادي السياسية والثقافية.

ولا عجب، أن تصدر مثل هذه القرارات عن مؤتمرات القمة الإسلامية. فقد كانت قضية القدس وحريق المسجد الأقصى هي الشغل الشاغل لأول مؤتمر قمة إسلامي عام ١٩٦٩، وكان البند الوحيد المطروح في جدول الأعمال. وصارت القدس هاجس كل مؤتمر قمة إسلامي منذ تم تسجيل تحرير المقدسات الإسلامية ضمن الأهداف الاستراتيجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد نص ميثاقها صراحة على هدف تحرير القدس في البند الخامس من أهداف المنظمة التي تتمثل في:

١ - تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ - دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والوقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

٣ - العمل على محور التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

٤ - اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

٥ - تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

٦ - دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

٧ - إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ولعل ترتيب هذه الأهداف السبعة جاء مقصوداً، فإن الجهود الإسلامية لتحرير المقدسات الإسلامية كما جاء في البند الخامس لن يتحقق إلا بتعزيز التضامن الإسلامي ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وفي المجالات الحيوية الأخرى، كما جاء في البندين الثاني والثالث.

يعني هذا أن الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها لا يتطلب عملاً مشتركاً فحسب وإنما يتطلب في الواقع استراتيجية متكاملة.

ومن أبرز الاجتهادات التي طرحت على الساحة الإسلامية بشأن القدس في السبعينات نذكر الاقتراح الخاص بإعداد مسيرة إسلامية تتجه إلى القدس، ونذكر إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف، وأوضحت مؤتمرات القمة الإسلامية باتفاق الملوك والرؤساء أن للجهاد مفهومه الإسلامي الذي لا يحتمل التأويل وإساءة الفهم، وأن الإجراءات العملية لتنفيذه ستتم وفقاً لذلك بالتشاور المستمر بين الدول الإسلامية.

واستجابة للمتغيرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد حدد مؤتمر القمة الإسلامي في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ عدة خطوات رئيسية للتحرك العربي - الإسلامي بشأن القدس هي :



الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

أولاً: دعوة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملاً يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره - بأية صورة من الصور - اعترافاً ضمناً بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها.

ثانياً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواجهة التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة.

ثالثاً: دعوة المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية يخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، مع وقف الاستيطان اليهودي في القدس وتوفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

وجاءت القمة الإسلامية في إسلام آباد في ٢٣ مارس ١٩٩٧ بمناسبة ذكرى قيام دولة باكستان وسط تفاقم أزمة التسوية السلمية بعد إعلان حكومة الليكود الإسرائيلية مشروعها في بناء مستوطنة هارحوما واتخذت القمة موقفاً حاسماً في بيانها الختامي من أبرز معالمه:

أولاً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعادة النظر في علاقتها مع إسرائيل وجعلها تتواءم مع التقدم الذي يتم إحرازه في عملية السلام حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

ثانياً: السعي لدى الأمم المتحدة إتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطينية وإقامتها المستوطنات الجديدة خاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي من مدينة القدس الشريف وعلى عدم إجراء تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ١٩٩٧	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وبعد أيام قليلة من انعقاد القمة الإسلامية في إسلام آباد جاء اجتماع لجنة القدس في الرباط نهاية مارس ١٩٩٧ والذي اتخذ عدة قرارات تؤكد ما جاء بإعلان القمة الإسلامية منها:

- دعوة الدول الإسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام وفقاً للمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد أو اتفاق أوسلو والاتفاقيات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

- وضع الأموال الموجودة في صندوق القدس ووقفه فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس والهجمة الاستيطانية ومؤامرة تهويد المدينة المقدسة.

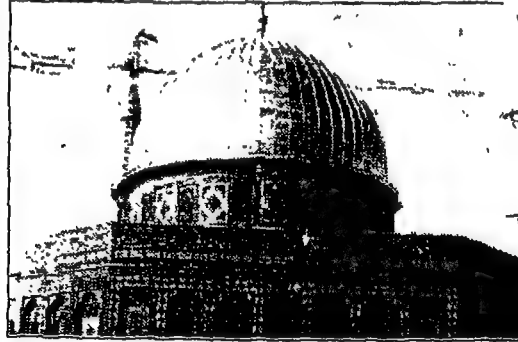
وجاءت قرارات مجلس الجامعة العربية بعد ذلك (مارس ١٩٩٧) مؤكدة: توجهات كل من القمة الإسلامية ولجنة القدس (راجع نصوص بيانات وقرارات القمة الإسلامية ولجنة القدس ومجلس الجامعة العربية في ملحق الوثائق) ..

وأخيراً.. فإن الوضع النهائي للقدس لم يحسم بعد والأمة العربية الإسلامية لن تفرط في القدس. وتعلم إسرائيل أكثر من غيرها أن المفاوضات حول القدس هي أصعب وأشق ما تواجه به منذ بدأت عملية السلام. فهي (أي إسرائيل) أمام قضية تحكمها قرارات دولية صريحة ولا خلاف عليها. وإذا كانت المسألة الخاصة باحتلال إسرائيل لشرقي القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادئ القرار ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، فإن وضعها العام يهم كل دولة إسلامية ويهم الأديان السماوية جميعاً، ومن ثم فإن موضوع القدس من هذا المنظور لا بد أن يطرح أيضاً أمام المفاوضات المتعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية حتى تتأكد السيادة العربية - الإسلامية على المدينة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

عروبة القدس



شهد مقر حزب الوفد مساء أمس الأول أضخم مؤتمر شعبي جماهيري للتضامن مع الشعب الفلسطيني. عقد المؤتمر تحت شعار «عروبة القدس». وجهت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية للصربية والعربية التي حضرت المؤتمر نداء للعالم العربي والشعب المصري لحوصلة الكفاح ضد العدوان الإسرائيلي، طالب المؤتمر الحكومة المصرية بتجميد العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ومنع سفر المصريين إليها ووقف المشروعات المشتركة معها والتصدي لمحاولات التسلل الأمريكي للمجتمع المصري. كما طالب قادة الأحزاب الحكومات العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل وإحياء الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية العربية ومحاصرة إسرائيل ببلو ماسيا كما طالبوا بإعطاء قمة عربية شاملة.

تخللت خلال المؤتمر مناقشات ١٠ آلاف مواطن، ندبت الهتافات بالمارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. تحدث في المؤتمر فؤاد سراج الدين رئيس الوفد مؤكدا أن الإجماع الجماهيري الحاشد بالمؤتمر هو تعيين حقيقى لما يجيش في صدور ونفوس جماهير مصر تجاه فلسطين والقدس العربية. أعرب سراج الدين عن دهشته البالغة من الموقف الأمريكى الذى اعتاد تجاهل مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين، وأكد زعيم الوفد أن قضية فلسطين ليست في حاجة إلى بيانات استنكار وإنما تحتاج إلى العمل الجاد والنافع لدعم المقاومة الفلسطينية.

كما تحدث في المؤتمر السفير محمد صبيح سفير فلسطين في الجامعة العربية وإبراهيم شكرى رئيس حزب العمل وضيء الدين نلود الأمين العام للحزب الناصرى ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ورفعت السعيد أمين حزب التجمع ناشيا عن خالد مجيب الدين وأحمد شرف ممثلا عن الشيوعيين وأمنون الهضبي ممثلا عن الإخوان المسلمين ومحمد عبقلاه ممثلا عن الحزب الوطنى. كما شارك في المؤتمر الدكتور حمدي السيد ممثلا لل نقابات المهنية وسعد الدين وهبة ممثلا للنقابات الفنية وعادل عبدالجواد رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ممثلا لنادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية وأحمد عبدالقادر ممثلا للنقابات العمالية والفنان حمدي غيث. كما حضر المؤتمر العديد من قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية في القاهرة والحافظات. قدم المتحدثين في المؤتمر الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد، وقع رؤساء الأحزاب وممثلو القوى الوطنية خلال المؤتمر على بيان بعنوان «نداء للقدس».

والقدس

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

مؤتمر شعبى حاشد بالوفد للتأكيد

على عروبة القدس

١٠ آلاف مواطن يهتفون خلف

قيادات الأحزاب المصرية

والقوى الوطنية السياسية :

هذا الإجماع الجماهيرى تعبير عما يجيش

فى صدور الشعب المصرى تجاه فلسطين

أنا فى دهشة من موقف أمريكا التى تتجاهل

مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين



الموضوع الرئيسي :	القدس .
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي
المصدر :	الوفد
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٣١٧١
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

القضية الفلسطينية ليست في حاجة إلى بيانات الاستنكار وإنما تحتاج إلى العمل الجاد

حقيقة باتن الله فلن نسكت على إقامته للمستوطنات وكثافتهم يريدون للقدس أن تكون مفرقة عنا حولها وليست مجمعة، أن علينا أن نسلط طريقاً لابد أن يكون مفهوماً لإسرائيل وأيضاً لأمريكا نعم لابد أن يخرج هذا القول الذي ينسحبون به عن التطبيع ولا بد من إعادة السفيرة للصري في إسرائيل إلى القاهرة، ولابد أن نقول أيضاً للسفير الإسرائيلي ليس لك مكان هنا بالقاهرة. ولابد أن تقاطع كل البضائع الإسرائيلية التي أصبحت موجودة في السوق للصري، لابد أن نحاول أن نثبت لأمريكا أن مصالحها في المنطقة لن تكون إلا إذا كانت بجانب الحق العربي، بجانب الحق الشرعي نعم نحن نعرف أنهم يتسببون بأنواع من أسوأ الوسائل أنهم قد ضلوا المسار، لقد رسموا خطهم لأن يصل ماء النيل إلى القدس وقال، يجب، تحدثنا عن ماء النيل لنصل إلى صحراء النقب وليس للقدس، ونحن كمصريين لا نبخل عن القدس ولو بماء النيل كله. وما تابعناه من خلاف حول موقع طابا واندهشنا أن هذا الخلاف على البنيان الذي كان فننقا يعتبره منفذاً له لدخول مصر، ونحن لا نعترف إلا بالنفذ الطبيعي وهو رفح للصريّة ورفح الفلسطينية نعم بهذا الشكل الذي لاقيناه يدخلون من باب هذا الفندق الشرقي على الأراضي المصرية مباشرة ولابد لنا أن نحترس ولا نحاول أن نتفهم تلك المحاولات التي يريدونها قائلين، لابد أن نواصل المفاوضات... لابد أن يكون هناك طريقاً للتفاوض... لا لدولة وهم يقسولون لا لدولة الفلسطينية لابد أن نقول علينا أن نعمل على مقاطعة إسرائيل وعلى عدم التطبيع.

الدون معربيه لفلستين، وأضاف فؤاد سراج الدين قائلاً أن الدول العربية قادرة على هذا الدعم وقد رأينا مراراً أن اللوبي اليهودي في أمريكا يدعو إلى جمع تبرعات لليهود فلسطين وتجمع في ساعات قليلة مئات الملايين من الدولارات. ونحن العرب يجب ألا نكون أقل شهامة وأقل مروءة وأقل وفاء من هؤلاء الناس.. قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً مسلمين ومسيحيين وقضية كل محبة للعدالة وكل محترمة لحقوق الإنسان، ولنا في مهزلة كبيرة لموقف أمريكا من هذه القضية.. تحرص على استرضاء خمسة أو ستة ملايين يهودي وتضحي بمشاعر مئات الملايين من المسلمين ومن المسيحيين. في الواقع إذا كانت أمريكا تعتمد على قوتها فإننا أقول لها إن الله أقوى وأطول لها في النهاية أن دولة للظلم ساعة ودولة للحق إلى قيام الساعة. وأحب أن أقول لأشقائنا الفلسطينيين في شخص الأخ العزيز محمد صبيح لا يتأسوا ولا تقنطوا من رحمة الله.. فإله دائماً مع الحق وهو أن شاء الله ينصركم.. وأن ينصركم الله فلا غالب لكم. ● وتحسنت نهجندس أبراهيم شكرى رئيس حزب العمل فقال: لا يمكنني أن أبدأ كلامي إلا بثناء الله كبير، نعم كلامي، لأن هذا الاجتماع الذي نراه اليوم لم تشهد مصر وهذا دليل على أن الشعب المصري يعلم تماماً ما يجب أن يكون في هذه المرحلة التي يجب أن نقول لإسرائيل لا تنصوري أن العرب قد تغيّبوا أو انقسموا على أنفسهم، لابد أن يفهموا أن الشعوب العربية والإسلامية لابد أن تلقى بجانب الحق، ولابد أن نقول أن الأمل في فلسطين العربية وعاصمتها القدس للقسمة لابد أن تكون

في البداية تحدث فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قائلاً: باسمي وباسم أخواني رؤساء الأحزاب والقوى السياسية ولهمم والاتحادات أرحب بكم.. وباسمي وباسم هذا الوفد الكبير أشكر الأخ العزيز الرئيس ياسر عرفات الوطني المناضل الكبير لشاركتنا في هذا الاجتماع وكان حريصاً على إحضاره لولا العديد من الإرتباطات المسقة التي منعته من الحضور وقد انساب عنه الأخ الأستاذ محمد صبيح مسفير دولة فلسطين في الجامعة العربية لالقاء كلمته وأحب أن أقول للأخ صبيح إن مصر منذ عشرات السنين لم تشهد مثل هذا الاجتماع بين حزابها المختلفة إلا الليلة من أجل فلسطين.. هذا الاجتماع الرائع هو تعبير عما يجيش في صدور الشعب المصري من عاطفة نحو فلسطين وقضية فلسطين، وقد كتبنا كثيراً واصفينا بيانات كثيرة عن التصرفات الجرمية الكثيرة التي تمارسها إسرائيل في أرض فلسطين واعتقد أن قضية فلسطين لم تعد في حاجة إلى بيانات استنكار وشجب بقدر ما هي في حاجة إلى عمل جدي ونافع يشارك الحركة الوطنية المقاومة ويدعمها، واعتقد أنه إلى الآن لم تبذل - مع الأسف - لتخاذه الذين يحبسون معط عن سلامهم هم وليس سلام شعوبهم ولا دولهم. بعد خمسين عاماً من هذا القرار الظالم نرى أن العرب قد فرطوا في كل السلميات العربية.. فرطوا في الأرض ونسروا، من بقاء إسرائيل وقوة إسرائيل ومن ورائها أمريكا ضرر وخطر على عروشكم ومواقع حكمكم قبل أن يكون ضرراً على أي أحد آخر.. فالخطر شامل ودامم للجميع. أخرجوا الأسرار وثوقفوا عن

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الرفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

الأحزاب والقوى الوطنية المصرية توجه للعالم «نداء القدس»:

رفض التطبيع وتجميد البروتوكولات مع إسرائيل ومنع سفر المصريين إليها محاصرة إسرائيل دبلوماسيا وتقديم الدعم المادى والسياسى والإعلامى للشعب الفلسطينى

● تلقى الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد البيان الختامى للمؤتمر تحت عنوان «نداء للقدس».

وفيما يلي نص البيان:
الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات الوطنية المصرية، التى تشكلت مساء اليوم الخميس ٢٤ إبريل ١٩٩٧، نفاها عن عروبة القدس وللقدس الإسلامية والمسيحية فيها، وتأكيدا لموقف الشعب المصرى الرافض للاحتلال الاسرائيلى للأراضي الفلسطينية والعربية، ولإقامة السيادة الوطنية، ونهويد القدس، ورفض تسوية سياسية تقوم على تصفية الهيمنة الاسرائيلية العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية على الأمة العربية من خلال النظام الشرقى لوسطى واحتكار إسرائيل للأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء ما لا يتكفى الحلول المتكررة للتوصل إلى تسوية سياسية، من عدم التزام الحكومات الاسرائيلية للتكليف بما توقعه من اتفاقات وعدم استجابتها لقبول تسوية شاملة عاملة للصراع العربى الاسرائيلى، ونسبتها بالمهاجم الصهيونى القائمة على إعفاء التفوق العنصرى والقهر والاستغلال والسيطرة.

وبعد أن أكدت الولايات المتحدة خطأ القول أنها الدولة الراعية للتسوية السياسية للشاملة والعادلة فى المنطقة وأنها وسيط نزيه بين العرب والاسرائيليين، وعمقت تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل، وقدمت دعما عسكريا وسياسيا واقتصاديا غير محدود لإسرائيل بلغ قمته فى الاتفاقات العسكرية وصفقات سلاح الأخيرة وتعزيز إسرائيل العسكرية للصهيونية

بمختلف أسلحة الدمار الشامل، واستخيلام حق النقض (الفيتو) مرتين فى اسبوع واحد فى مجلس الأمن لمنع إصدار قرار لجمعت عليه كل الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، بل كل دول العالم، يدين الاستيطان الاسرائيلى فى جيل ابوغنيم ونهويد القدس. ونظرا للتطورات الأخيرة فى المنطقة، التى تهدت عروبة القدس وثوابت الأمة الوطنية والقومية والعقائدية، وكشفت طبيعة التسوية الاسرائيلية الأمريكية التى يراد فى ضياعها علينا، ولتى لا تتضمن تصويب فلسطين ولا الأرضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان، ولا إقامة الدولة الفلسطينية للشمال كاملة لسيادتها، وعاصمتها القدس العربية، ولا إزالة المستوطنات، ولا عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم، ولا إنهاء احتكار إسرائيل للأسلحة النووية، وتفرض على الدول والشعوب العربية فى ظل هذه الهيمنة الاسرائيلية، أقامة علاقات عليانية مع إسرائيل تحت اسم التطبيع، والدخول فى ترتيبات التجميد تخدم أهداف التحالف الاسرائيلى الأمريكى تحت اسم النظام والسوق الشرقى لوسطى، ولتخلى عن الهوية القومية والوطنية..

هناك الأحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات والجمعيات الوطنية المصرية للشاركة فى مؤتمر القدس، تتوجه بهذا النداء إلى الشعب المصرى والشعوب العربية، وإلى الحكومات المصرية والحكومات العربية، وإلى الشعوب العلم وحكوماته.. نفاها عن القدس وللقدس الإسلامية والمسيحية وعن حق العربى وحملته لأمتنا القومية ومن أجل سلام العالم: أولا: أننا ندعو الشعب المصرى لواصله كفاحه الذى لم يتوقف ضد العدوان الاسرائيلى وضد الصهيونية والاستعمار، خاصة وقد تكلت تطورات الأحداث منذ كابت بفساد مد يد له سلو صحة موقفه الرافض للتطبيع والسلام الاسرائيلى الأمريكى.

وعلى هذا الطريق فمستقبلنا كتحزب وقوى سياسية واتحادات ونقابات وكموأطين فى كل قرية وحى وموقع عمل الالتزام بما يلى:

● رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الاسرائيلية والسيلحة الاسرائيلية، وعدم سفر الاسرائيل مهمما كانت الأسباب، وعدم اعتبار إسرائيل سوقا للعمل للمصري، وحث العمال المصريين الذين سافروا لإسرائيل تحت ضغط الحاجة للعونة إلى لوطن

على أن تتولى الحكومة إيجاد أعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيونى لصندوق الشعب المصرى واللقفين المصريين تحت أى مسمى، وإبانة الفخا جين على إجماع الشعب ومقاطعتهم.

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : الموقف العربي

المصدر : الوفد

اسم كاتب المقال : الجريدة

رقم العدد : ٣١٧١

تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٤/٢٦

إعادة إحياء الاتفاقيات

العربية الاقتصادية والعسكرية

وعقد قمة عربية شاملة

مؤكد على حق في ممارسة كافة أساليب الكفاح بلا استثناء، ومساندة اللبنة في الجنوب والصمود، ومساندة للصمود.

● القيام بكل جهد ممكن من أجل تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فصائل وحزب ومنظمات للشعب الفلسطيني.

● محاصرة إسرائيل عن طريق عمل بيلوماسي منسق ومكثف في كافة السجلات الدولية خاصة السجلات الإسلامية والأفريقية والأوروبية.

● إطلاق الحريات الديمقراطية وتوفير الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان لتستطيع الشعوب العربية التعبير عن نفسها وتنظيم صفوفها دفاعاً عن الوطن والأمة.

● وفي ضوء ما أحدثته تطورات الأحداث من أن التسوية السياسية التي بنت بكلمة ديفيد وانطلقت في مدريد مروراً بأوسلو وواي عربية، قد انحلت في نفق مظلم.. فقد أصبحت الحاجة ملحة لعقد قمة عربية لدول الجوار، مصر - سوريا - لبنان - فلسطين - الأردن، تمهيداً لعقد قمة عربية شاملة، تعيد النظر في منهج وأساليب التسوية السياسية الحالية وتقر استراتيجية عربية جديدة، لتحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة.

ويسبق هذا كله انتفاضة الشعوب العربية ممثلة في أحزابها وقواها السياسية ومنظماتها النقابية والديمقراطية لتشكل معاوية لا تقهر للدفاع عن مصالح الوطن وأمنه ومقدراته الإسلامية والنسبية والسياسية.

وتتحمل مصر إحزاباً وقوى سياسية ونقابية، والأزهر الشريف والكنيسة القبطية مسئولية ريادة في هذه الصحوة الوطنية والقومية والوطنية برفق الحصار عن الشعبين الليبي والعراقي.

هذا هو موقفنا وكميتنا وصرختنا ونادينا، إننا القدس.. نتوجه به لشعبنا في مصر ولأشد العرب والشعوب الإسلامية وكل الشعوب للحبا للسلام والحرية..

والتقنين أننا أصحاب حق ثابت وإرادة لا تلين ونملك من أسباب القوة ما يكفي لنا تحقيق النصر بإذن الله.

للمشارك التي تشارك فيها إسرائيل والبنية عن قرارات القمة الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة أو مؤتمر طابا بين وزراء التجارة والاقتصاد في مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين والولايات المتحدة الأمريكية.

● استدعاء السفير المصري في تل أبيب للتشاور.

● تنظيم حملة دولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم قتل الأسرى للصرب في حروبنا ضد العدو الإسرائيلي.

● التصدي للتسلسل الأمريكي ليلحق بالجموع المصري بما يهدد الأمن المصري، كما تمثل أخيراً في إنشاء فرع لكتب التحقيقات الفيدرالية في مصر، والذي يتعين إغلقه فوراً.

● تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني والشعبين السوري واللبناني لكافة استمرار الصمود.

● إزالة كل العقبات التي تعترض تنظيم الشعب المصري لحركته ضد التطبيع ومساندة الشعب الفلسطيني وسوريا ولبنان.

ثالثاً: تتحمل الحكومات العربية في ضوء قرارات القمة العربية في القاهرة (٣١ مارس ١٩٩٦) وقرارات مجلس الجماعة الإسلامية في سلام آباد ولجنة القدس ومؤتمر دول عدم الانحياز، مسئولية تاريخية في تحويل هذه القرارات والتوصيات إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، والتصدي للعدوان الإسرائيلي والسند الأمريكية للطلقة له.

● ونظرة لبنانية هي التزام الدول العربية جميعاً بإيقاف كافة خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل بما في ذلك انغلاق للكتابات والبعثات البيلوماسية، ووقف لاجتماعات الفجان الخاصة بالملامسات والتوقف الأطراف، والتمسك كافة الدول العربية بلا استثناء بالقاطعة العربية لإسرائيل، وتأكيد ذلك جماعياً في اجتماع مكتب للقاطعة.

● إعلان عربي واضح بالغاء الدعوة للرابطة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمقرر عقده في نوفمبر القادم بقطر إذا أصر للتدني الاقتصادي العالي الذي يتولى الدعوة لهذه المؤتمرات على مشاركة إسرائيل فيه.

● إعادة النظر في العلاقات العربية الأمريكية وتخاذ خطوات عملية لحمل الإدارة الأمريكية على مراجعة سياستها المعادية للعرب بعد أن كشفت بوضوح عن وجهها القبيح، لتبين أن هناك أخطاء جمة ستصيب مصالحها الحيوية في المنطقة إذا ما استمرت في هذا الانحياز لإسرائيل وللحلف الاستراتيجي معها.

● إعادة الحياة إلى الاتفاقيات الجماعية العربية الاقتصادية والتجارية والعسكرية.. بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية والعسكرية العربية للشرق، واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

● تقديم الدعم اللاتي والسياسي والإعلامي للشعب الفلسطيني وصموده وانتفاضاته المتكررة،

● مناشدة اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات، والتجار المصريين، ورجال الأعمال المصريين، وقف أية علاقات أو تعاقدات أو مشروعات مشتركة مع إسرائيل والإسرائيليين، والالتزام بالقاطعة الشاملة للبضائع وللشروعات الإسرائيلية.

● تشكيل «لجان القدس» في المدن والأحياء والقرى والجامعات والمدارس والوحدات والعمل وفي الأحزاب والمنظمات للسهر على تطبيق سياسة اللاسلطة وتنظيم الدعم للشعب الفلسطيني وانتفاضاته المتتالية، ولصمود الشعبين السوري واللبناني.

● تشكيل الأحزاب والقوى السياسية للجنة تنسيق تحت اسم «اللجنة المصرية للقدس» تعمل على مواصلة العمل من أجل الأهداف الوطنية والقومية ولحماية عروبة القدس والقدس الإسلامية والمسيحية.

ثانياً: أن الحكومة المصرية مطالبة في ضوء مسئولياتها وقرارات القمة العربية ومجلس الجماعة العربية باتخاذ خطوات عملية في مواجهة العنف الإسرائيلي للعدوم أمريكا، وبصفة خاصة:

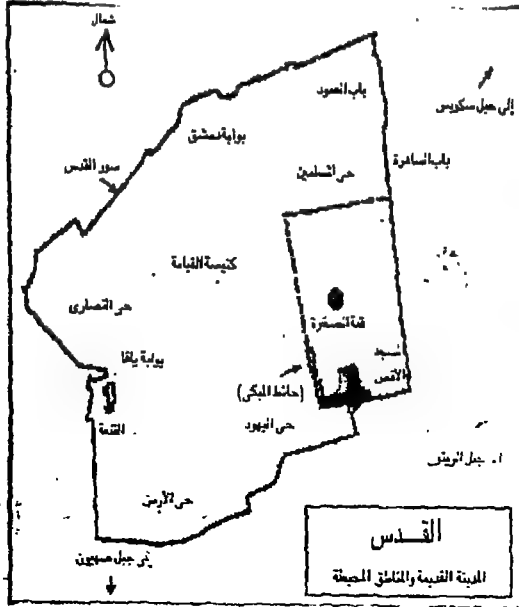
● تجميد العمل بكل الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية التي وقعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل، ووقف بيع البترول وإجراءات التطبيع مع إسرائيل.

● منع سفر المصريين إلى إسرائيل.

● تجميد كل مشروعات ومؤسسات العمل الإقليمي

اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعى
رقم العدد :
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٨

الموضوع الرئيسى : القدس
الموضوع الفرعى : والموقف العربى
المصدر : (مجلة) السياسة الدولية



أبعاد الموقف المصرى تجاه قضية القدس (١٩٦٧-١٩٩٧)

أحمد يوسف القرعى

بصمات مصر المملوكية الحضارية على المدينة والذى دام أكثر من ٢٥ سنة. واستكمل محمد على باشا هذه المهمة الحضارية خلال السنوات العشر (١٨٣٠-١٨٤٠) التى كانت القدس ضمن حدود الدولة المصرية فى عهده.

هكذا كانت تتكثف وتقوى الروابط الامنية والروحية والادارية والحضارية بين مصر والقدس من عصر الى عصر وعبرت عنها العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٦٧-١٩٩٧) خير تعبير من مصر عبد الناصر الى مصر السادات الى مصر مبارك حيث أدرجت قضية القدس فى مقدمة أجندة التحرك الدبلوماسى والاعلامى المصرى إثر احتلال المدينة المقدسة عام ١٩٦٧ وتصدرت مصر منذ ذلك الوقت مسئولية مواجهة هذا الاحتلال الاستيطانى.

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلى للقدس منذ عام ١٩٦٧ يصف بأنه الاحتلال الـ ٤١ للمدينة على مدى تاريخ القدس الطويل فإن خيار الحرب لاسترداد القدس ظل مطروحا بقوة حتى مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ وما تليها من تطورات ابتداء من كامب ديفيد الى مدريد الى أوسلو وهى المرجعيات التى دفعت بقضية القدس الى مفاوضات الوضع النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهى المفاوضات المجمدة حاليا.

غير عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث ارتبطت مصر بالقدس ارتباطا وثيقا-متعدد الأبعاد، ولقد ظل الارتباط الأمنى بين مصر والقدس قائما منذ عهد تحتمس الثالث وعلى امتداد حقبة طويلة من تاريخ مصر الفرعونية (ومن وثائق هذه المرحلة ألواح تل العمارنة). وتوثق الارتباط الأمنى بعد ذلك بالصلة الروحية مع الفتح الإسلامى لكل من القدس (عام ٦٣٦) ومصر (عام ٦٣٩) ومن دلائل الارتباط الروحى تخصيص خراج مصر (فى العصر الأموى) لمدة سبع سنوات كاملة لبناء مسجد قبة الصخرة (فيما بين عامى ٦٨٥-٦٩١). وتميز كل من الارتباط الأمنى والروحى بين مصر والقدس بعد ذلك بالارتباط الادارى عندما صارت المدينة المقدسة فى فترات غير قليلة جزءا لا يتجزأ من أرض مصر وشهدت القدس خلال هذه الفترات حركة بناء وتعمير شاملة لاسيما فى العصر الفاطمى منذ عام ٩٦٦ وعلى مدى نحو ١٠٠ عام. وعندما وقعت القدس تحت الاحتلال الصليبي (٨٨ عاما) كانت مصر نقطة انطلاق تحريرها على أيدي صلاح الدين الأيوبي (٢ أكتوبر ١١٨٧) ويابرت مصر المملوكية بعد ذلك (١٢٠٢-١٥١٧) لإصلاح ما أفسدته سنوات الاحتلال الصليبي ولا تزال الآثار التاريخية والإسلامية بالقدس شاهدة على

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يناير ١٩٩٨

الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بشأن المدينة المقدسة وهو القرار الذى نص صراحة على أن القدس أرض محتلة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن. وطلبت مصر عبد الناصر منذ صدور القرار بتطبيقه وهذا يعنى اعتبار القدس من الأماكن التى يحكمها قانون الاحتلال العربى بما يعنيه ذلك من ضرورة استرداد العرب لها.

ثالثاً: تحميل قواتنا المسلحة المصرية والعربية مسئولية تحرير القدس فى الرسالة التى وجهها الرئيس عبد الناصر يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٩ إلى القوات المسلحة المصرية ومن رؤائها القوات المسلحة لشعوب الأمة العربية وكانت الرسالة مغزاهما الذى مايزال قائماً وذلك بلغة لا بديل ولا أمل ولا طريق إلا القوة العربية بكل ما نستطيع حشدته وبكل ما نملك توجيهه. وحمل عبد الناصر ضباط وجنود القوات المسلحة مسئولية أمانة معركة التحرير مؤكداً أنهم فى معركتهم القادمة ليسوا جند أمتهم فقط ولكنهم جند الله حماة أديانهم وحماة بيوتهم وحماة كعبة المقدسة ومؤكداً أيضاً أن جيوشنا سوف تعود إلى رحاب المسجد الأقصى وسوف تعود القدس كما كانت قبل عصر الاستعمار الذى حاول بسط سيطرته عليها منذ قرون حتى أسلمها لهؤلاء اللاعبين بالنار. كما شرح عبد الناصر الخطوات العملية للرد والردع.



ومنذ مبادرة السلام عام ١٩٧٧ جرت مياه غزيرة ومتدفقة عبر أنهار الوطن العربى حاملة معها التجربة الأولى إمكانية استرداد القدس عبر الحلول السلمية.

ومن بين ٩٩ حلاً مطروحاً منذ ذلك الوقت لحل قضية القدس سلمياً - كما يدعون - فإن المرء يفاجئ بغياب حل واحد من بينها يحتل بموافقة عربية جماعية فالخطاب السياسى العربى بشأن القدس قاصر على محتوى ومضمون قرارات القمم العربية. والقرارات بطبيعتها تشكل مواقف عربية تجاه تطورات الأحداث ولا ترقى إلى مرتبة حل أو سيناريو أو استراتيجية عربية لاسترداد القدس سلمياً أو حربياً.

وفى غياب هذا الحل أو السيناريو أو الاستراتيجية العربية لاسترداد القدس تظل نقاط السادات السبع بشأن المدينة المقدسة هى الورقة الوحيدة التى تبلور رؤية عربية رسمية متكاملة ضمن الحلول المطروحة لتسوية قضية القدس سلمياً.

وكان السادات قد أورد النقاط السبع فى رسالته إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ خلال مباحثات كامب ديفيد ومن هنا اكتسبت رسميتها دولياً.

أكد السادات فى النقاط الثلاث الأولى على ما سبق أن أكد عبد الناصر عليه بشأن الهوية العربية للقدس أرضاً وشعباً وأضاف السادات أن القدس العربية تعتبر جزءاً من الضفة الغربية ووجوب احترام إعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة (النقطة الأولى) ووجوب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية (النقطة الثانية) وأن من حق الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية

عبرت مصر عبد الناصر عن موقفها بشأن القدس قبل وبعد احتلالها عام ١٩٦٧ فى خطوات عديدة من أبرزها:

أولاً: المشاركة فى تعمير وصيانة المقدسات الإسلامية بالقدس نتيجة آثار القصف الإسرائيلى خلال معارك حرب ١٩٤٨ حيث أصبحت منطقة الحرم بأضرار فى عدة أماكن فضلاً عن حلة قبة الصخرة إلى الإعمار العاجل نظراً لعدم استكمال التعميرات السابقة وتعاونت مصر مع الأردن التى كانت تتولى آنذاك رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة فى إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وأرسلت مصر خبراء لفحص مبنى القبة وشكلت على الأثر لجنة من المهندسين لفحص المبنى وأكد التقرير الذى وصفته اللجنة ضرورة القيام بأعمال تعمير واسعة فى الحرم وخصوصاً فيما يتعلق بترميم القبة نفسها وتجديد القيشانى والفسيساء اللذين كانا فى حالة سيئة.

ووضع المهندسون المصريون تقريراً مفصلاً لتنفيذ أعمال الإعمار المطلوبة فى قبة الصخرة وفى الوقت نفسه أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٢٥ أبريل ١٩٥٦ تقريراً بتأسيس مكتب فنى للإشراف على العمل يسمى باسم المكتب العمارى الهندسى لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ورصدت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بنفج المرتبات أو إعداد الدراسات.

ويؤشر فى التعميرات الجزئية وإعداد الدراسات والمواصفات الإنشائية فى أبريل ١٩٥٦ وبدأت واستمرت أعمال المرحلة الأولى من الإعمار ٦ سنوات وانتهت فى أغسطس عام ١٩٦٤ وشملت فيما شملته تفكيك القبة القديمة بصورة تامة ووضع قبة جديدة من الألومنيوم المذهب وتغيير عدد كبير من الركائز الباطنية التى استبدلت بها أعمدة رخامية ذات قطعة واحدة مستوردة من إيطاليا مع القواعد والتيجان الرخامية المنقوشة بالزخرفة الإسلامية وتركيب جسور خشبية مزخرفة بالألوان المنبهة تصل بين تيجان الأعمدة الرخامية.

ومع افتتاح مبنى قبة الصخرة فى ٦ أغسطس ١٩٦٤ بحضور منوبى ملك وروساء الدول الإسلامية أنعمت الحكومة الأردنية خلال الاحتفال بلوسمة رفيعة على المهندسين المصريين تقديراً لأعمالهم.

وبعد انتهاء إعمار قبة الصخرة بوشر فى التحضير للمرحلة الثانية التى كانت ستشمل على أعمال إضافية فى الصخرة وصحنها وما عليه من مبان وفى طليعتها قبة السلطنة وكذلك فى ساحنة الحرم وتجديد المتحف الإسلامى وتعمير الجانب الغربى من المسجد الأقصى المبارك وطلبت لجنة الإعمار الأردنية بالفعل من المكتب العمارى الهندسى المصرى تنفيذ المرحلة الثانية ووافقت الحكومة المصرية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس سنة ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى الإعمار.

ثانياً: تلكيد الهوية العربية للقدس والاستمسك بقرارات

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العدد :	
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يناير ١٩٩٨

على العلاقات بكافة الدول. دون استثناء وأضاف الرئيس أن هذا القرار لم يكن حبا فى قطع العلاقات ولكن حرصا على الحفاظ على الشرعية الدولية وحكم القانون وحفاظا على الحقوق القانونية والتاريخية لأكثر من مائة مليون عربى و ٥٠٠ مليون مسلم وألف مليون مسيحى (وفقا لتعداد ١٩٨٤).

(٢) إن سفارة مصر فى السلفادور كانت آنذاك هى السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك، فضلا عن أن سفارة السلفادور فى القاهرة كانت هى أيضا السفارة الوحيدة لها فى الوطن العربى. وكان قرار القاهرة بقطع العلاقات يعنى فى الحقيقة الموقف العربى بصفة عامة رغم محاولات الدول العربية آنذاك عزل مصر عن محيطها القومى.

(٣) سبق صدور القرار المصرى وواكبه وأعقبه اتهامات الاعلام المصرى بالمشروع المطروح آنذاك على الكونجرس الأمريكى بشأن الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل ويعنى هذا أن قرار القاهرة بالمقاطعة بعدم استثناء دولة من الدول تقدم على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس تحذير أنى كل الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ثانيا : مبادرة الرئيس مبارك بتخصيص لجنة فنية مصرية معنية بترميم الآثار عام ١٩٩٢ لعمل دراسة ميدانية شملت مساحة المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة والقباب والسكلات والنسيفساء الموجودة داخل الحرم الشريف. وأولى مبارك اهتماما شخصيا بتقرير اللجنة تأكيداً على التزام مصر طوال عصورها التاريخية بالحفاظ على المقدسات والآثار الإسلامية بالقدس.

وتأتى مبادرة مبارك استكمالاً لمبادرات مصرية سابقة على العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ عندما شكلت مصر الثورة مكتبا فنيا عام ١٩٥٦ تحت اسم "المكتب المعماري الهندسي لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى ورصدت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بدفع الرواتب أو إعداد الدراسات وهكذا أسهم مهندسو مصر فى المرحلة الأولى لترميم المقدسات والتى انتهت فى أغسطس ١٩٦٤ ثم استأنف المهندسون المصريون المشاركة فى التحضير للمرحلة الثانية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس عام ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى العمل.

ثالثا : اختيار مصر عام ١٩٩٥ عضوا بلجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى منذ عام ١٩٧٩ وهو اختيار تأخر كثيرا لظروف وملاسات المقاطعة العربية والإسلامية (المتعجلة والمريرة) طوال الثمانينات ولم يكن غيابنا عن العضوية (طوال ١٦ عاما) يحول دون قيام مصر بدورها المستمر والمتواصل تجاه قضية القدس.

وأخيرا فإن متابعة القيادة السياسية المصرية وكذا التحرك الدبلوماسى والإعلامى المصرى لكل ما يجرى داخل القدس وحولها وبشأنها يكاد يشكل عملا مصريا يوميا لمواجهة محاولات التهويد من ناحية وقطع الطريق على إسرائيل اساعية لانتشال "شرعية دولية" لها فى المدينة المقدسة.

المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية (النقطة الثالثة).

وفى مواجهة ممارسات إسرائيل العدوانية لتهويد القدس أبرزت النقطة الرابعة من النقاط السبع للسادات التمسك بالشرعية الدولية مبرزا قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ ، ٢٦٧ ووجوب تطبيقها بشأن القدس وعلى أساسها تعتبر كافة الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

أما النقاط الثلاث الأخيرة من النقاط السبع فقد تركزت على ترتيب الأوضاع الخاصة بالحريات الدينية والشئون البلدية فى ظل عودة السيادة العربية عليها على الأسس التالية :

- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس لممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة.

- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.

- ينبغي ألا تتسم الوظائف الضرورية فى المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدى من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

ويمكن القول أن النقاط الثلاث الأخيرة مستوحاة من نص ودوح قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ وذلك بشأن الولاية الدينية على الأماكن المقدسة ومسألة البلدية المشتركة.

وأيا كان الأمر فإنه يبقى للنقاط السبع تفريدها حيث تشكل حتى الآن من مبادئ الموقف العربى الرسمى المعن وحتى إشعار آخر تستطيع فيه الفقة العربية صياغة حل أشمل أو إعداد سيناريو عربى تفصيلى أو استراتيجى عمل عربى مشترك يسبق بدء مفاوضات الوضع النهائى إذا قدر لها أن تبدأ عاجلا أو آجلا.

قدمت مصر اسادات نقاطها السبع بشأن القدس فى إطار مقاطعة عربية وإسلامية لم تدرك روح العصر آنذاك، وسرعان ما أثبتت القاهرة أن النقاط السبع لم تكن استسلاما - كما اعتقد البعض - وذلك عندما أقدمت مصر مبارك على إعطاء القدس أولوية مطلقة فى تحرك مصر الدبلوماسى والإعلامى والإقليمى والدولى، وترصد هنا عدة شواهد تؤكد الى أى حد تشكل عروبة القدس موقعا استراتيجيا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية :

أولا : قيام مصر مبارك فى أواخر أبريل ١٩٨٤ ورغم المقاطعة العربية والإسلامية لها بقطع علاقاتها مع كل من كوستاريكا والسلفادور بعد نقل سفارتيهما من تل أبيب إلى القدس وكان من مؤشرات ودلائل هذا القرار:

(١) تصريحات الرئيس مبارك فى خطابه بمناسبة عيد العمال (مايو ١٩٨٤) على تأكيد الموقف المصرى بشأن القدس قائلا أن هذا القرار يمثل خطأ ثابتا فى سياسة مصر يطبق

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	٤٠٨١٨
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٨

القدس.. والخيار الصعب امام المفاوض الفلسطيني

برزت قضية القدس جزءا أساسيا من قضية فلسطين، منذ بدأ الغزو الاستعماري الصهيوني لهما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وأفراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلسل إلى القدس في مرحلة التسلسل الصهيوني (١٨٨٢ - ١٩١٧)، وبدا واضحا ما يبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلي حظر الاغتصاب حقيقة واقعة، وفي مرحلة التغلغل الصهيوني (١٩١٧ - ١٩٤٨) إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين. وهكذا تحددت قضية القدس بكونها دفع الخطر الصهيوني الاستعماري عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربي الفلسطيني اميرأ عربيا شابا جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلا: «المسجد الأقصى اجلث تزوره/ام جئت من قبل الضياع تودعه».

قويت فكرة التسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية القدس على الصعيد الدولي بعد حرب عام ١٩٦٧. وبدأ الحديث يتردد عن مؤتمر دولي للسلام، وعن تنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، وعن التفاوض بين الدول العربية وإسرائيل، للوصول إلى حل للقضية. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير خاص في ظل الاحتلال لهذه التسوية، وللتفاوض في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وكانت في الوقت نفسه تقدم الدعم لاستمرار هذا الاحتلال وتمكينه ماديا ومعنويا. وهكذا شهدت الفترة بين ٦٧ و ٧٣ تحركات ومبعوثات الأمم جاريخ ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك عام ١٩٧٠. وتحركت الولايات المتحدة بعد حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣، بقوة لإقناع الدول العربية بفكرة التسوية السلمية، وأسهمت بدور كبير في إبرام اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل عامي ٧٤ و ٧٥ في سيناء، واتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل في الجولان عام ٧٥. ثم انفردت في خريف عام ١٩٧٧ بفكرة التحرك على هذا الصعيد متجاوزة فكرة التفاوض الذي يور القطب الآخر الاتحاد السوفيتي، وأشرفت على إبرام اتفاق كامب دافيد بين إسرائيل ومصر في خريف عام ١٩٧٨، وصولا إلى إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩. اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ٦٧ و ٧٩، أنه كلما انحسب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية ازداد تجرؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكا لاتفاقيات جنيف واستخفافا بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن. وكذلك ازداد الدعم الأمريكي لهذه السياسة

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينيا حين توجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفا في عملية تسوية محتلة، فكان دور لجنة برنامجا مرحليا، وسعت إلى إصدار قرار عربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات في القضية، التي تستند فلسفتها على السواء، تتناسب مع الحل المرحلي، مع حرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، وبجمع قرارات الشرعية الدولية. وكان الانطلاق في هذا

«الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمي العربي، ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحليا.

أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربي الرسمي مقتصرة على القدس الشرقية مع إشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطيني الرسمي، بعد عام ١٩٧٤. وكريست قرارات مؤتمر القمة العربي في فاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمي لقضية القدس عربيا وفلسطينيا. وبقي المفهوم الشعبي لقضية القدس على، يقول مستقرا في أعماق الضمير الشعبي، يقول «هي القدس كلها التي يحتلها الصهاينة ولا بد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

نصل في بحثنا عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس في التسوية السلمية، إلى الوصف «السلمية» الجارية، إلى الوصف أمام فكرة هذه التسوية السلمية، والمنطق الحاكم فيها، وتتبع جذورها، لتتعرف على السقف الذي تحدهه للموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس.

في عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني، في احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التي نشبت في أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فبانت القضية القدس هي تحدي هذا الجزء المحتل الذي يمثل القسم الغربي من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع إقامة دولتين في فلسطين يهودية وعربية، ولم يطبق. استثمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧. وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى إعلان قيامها يوم ٥/٢٨ من على جبل الزيتون في القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذي التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبي والرسمي، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

في حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني في احتلال القسم الشرقي من مدينة القدس، وسارعت إسرائيل، إلى إعلان ضمها إليها رسميا، وبأشرفت عملية تهويده تدريجيا بإسخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهينته» بغرض العنصرية الصهيونية عليه، تماما، كما فعلت مع القسم الغربي بين عامي ٤٨ و ٦٧ ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧» في أجواء الوطن العربي، وقبول الدولة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في (١٩٦٧/١١)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس عربيا، فالقدس المعنية في المفهوم الشعبي عند الحديث عن تحريرها، هي القدس كلها الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمي يقصد القدس الشرقية حين يتحدث عن «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧» ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

إسرائيلييه بعدوانيه. وبعض صحيح. وقد تجلى حين رفعت مصر بعد النكسة شعار «ماخذ بالقوة لا يستعاضد إلا بالقوة» وخاضت حرب الاستنزاف ثم حرب رمضان هي وسوريا وسانتهما دول عربية أخرى وكوسوفيا وكانت المقاومة الفلسطينية تتصاعد، في يوم الأرض عام ١٩٧٦، وفي جنوب لبنان ١٩٨١، وفي معركة بيروت ١٩٨٢، ثم في الانتفاضة بين خريف ١٩٨٧ و ١٩٩٣.

الموضوع الرئيسي :	القدس
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
رقم العدد :	٤٠٨١٨
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٨

مر تغيير الأمر الواقع في القدس الشرقية بمراحل، وبدأ بالمناطق المحيطة بأسوار المدينة القديمة، وبهمج حي المغاربة الملاصق لحرم المسجد الأقصى داخل الأسوار، وتكثف الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المصادرة إبان حكومة العمل بعد عام ١٩٦٧، ثم ركز هذا الاستيطان على المدينة القديمة نفسها باخذ بيوت فيها إبان حكومة ليكود عام ١٩٧٧. وقصد مجرم الحرب شارون أن يستولي على أحد هذه البيوت وهو وزير حرب ليشجع هذا الاستيطان. وحين كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للعرب لمباشرة التسوية السلمية عام ١٩٧٧ وزار الرئيس السادات الكنيسة وطرح فيه فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، رأينا كيف أجابه مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية بالحديث عن القدس عاصمة لإسرائيل، ثم رأينا كيف رفض بيغن في كتاب دافيد اعطاء أي التزام للانسحاب من القدس الشرقية، واضطر الرئيس الأمريكي إلى معالجة المأزق بأن يسجل كل من الطرفين الانسحابات والمصري موقفه من القدس في رسالة مستقلة. ودان الداعون للتسوية السلمية في الغرب عموماً وهم يسوقون دعوتهم، ويترحمون بعض خطوط هذه التسوية، على القول

«أما القدس فينبغي تأجيل الحديث عنها لأننا ندرك صعوبة قضيتها..» ١١. وكان واضحاً أن أحد أطول نكف فرض الأمر الواقع في القدس، وحين كان هؤلاء يسمعون رداً عربياً مستفسراً عن هذه الصعوبة ومعترداً لها، لا يملكون إلا التلجج. ولكن المواقف الرسمية العربية انسأقت إلى قبول تأجيل البحث في قضية القدس.

بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢ وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وصدور مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان، عملت الإدارة الأمريكية ما بوسعها للضغط على هذه القيادة كي تتخلى عن معظم أوراقها التفاوضية، في مرحلة ما قبل التفاوض، معتمدة أساليب ترهيب وترغيب. وقد شهد عام ١٩٨٨ بعد اغتيال الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» أحداثاً فاصلة على هذا الصعيد. ففي الأسبوع الأخير من شهر إيار - مايو وقع رئيس المنظمة في رسالة رسمية موجهة لرئيسي الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي بما يفيد بأن فلسطين وطن لشعبين عربي فلسطيني ويهودي. وقد ترقب على ذلك فوراً إطلاق الإسرائيليين والأمريكيين مصطلح «أراضٍ متنازع عليها» للدلالة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة القدس الشرقية كلها. وعرفت تلك الرسالة باسم وثيقة أبو

شريف، نسبة لمسئول الاعلام الفلسطيني الذي ضمنها في ملف إعلامي وزعه في قمة القمة العربية بالجزائر (٨٨/٨). وفي آخر شهر تموز - يوليو أعلنت قيادة الملكة الأردنية فك الارتباط بالضفة الغربية . الأمر الذي أنهى علاقة الأردن الرسمية بالقدس الشرقية التي كانت ضمن وحدة الضفة. بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٧. وفي منتصف شهر تشرين الثاني - نوفمبر تم إعلان ماسمي بوثيقة استقلال الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر. وفي الوثيقة إشارة ضمنية إلى وجود عناصر في قرار التقسيم يمكن البناء فوقها. وفي منتصف شهر كانون أول - ديسمبر سلم رئيس المنظمة إلى وزير خارجية السويد رسالة سرية تفيد بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل، وتلك تلبية للشرط الإسرائيلي للحوار مع القدس وضعه كسبيل عام ١٩٧٥، وحصل عليه شولتز آخر عام ١٩٨٨. وقد عنت هذه الخطوة تسليماً فلسطينياً رسمياً بأن القدس الغربية إسرائيلية، وهي بالتالي ليست محل تفاوض حين يبدأ التفاوض الرسمي العلني.

جديد برز على الصعيد الأمريكي بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونجرس الأمريكي قراراً بأن القدس عاصمة أبدية (كذا) لإسرائيل، وذلك في ١٩٩٠/٣/٢٢. ثم تكرر في عام ١٩٩٤، وفي ١٩٩٦/١٠. وهو قرار غير مسبوق في شؤنه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولي. وكانت الإدارة الجمهورية في عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعي للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد سقف المفاوضات العربي في قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر في جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض استمصار الأمريكي لعالم سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية.

وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أي نكر لقضية القدس أو إشارة لها. كما لم تجر الإشارة بشأن أساس المفاوضات إلا لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة في خطابهما إلى القدس. وان موافقنا بشأن الجماعية الأوروبية بالقول «أن موافقنا بشأن الجماعية الأوروبية بالأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة». وتحدث رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الأردني المشترك د. حيدر عبد الشافي في خطابه بمرارة شديدة عن تغيير القدس عن المؤتمر. بينما عبر أسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها، وانكر وجود قضية للقدس. وتفصيل ذلك كله في كتابنا «لا لحل العنصري في فلسطين».

لعل من أهم السفر عنه تحرك الوزير بيكر بشأن قضية القدس، هو اكتساف الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكي منها، لأن هذا الموقف دوراً أساسياً في تحديد سقف المفاوضات الفلسطينية في هذه القضية.

والتساؤل المطروح الآن :
ماهو الخيار الموصود أمام الطرف الفلسطيني الرسمي إذا أراد تجنب الدخول في التفاوض، ومن ثم قبول اتفاق إملاء بشأن القدس، خطوطه واضحة ؟

نستطيع في ضوء ماسبق أن نرى إمكانية قيام قيادة منظمة التحرير بمقاومة الإملاء، وذلك بمساندة موقف عربي رسمي، وعدم القبول بالتسليم بحقوقنا الوطنية الثابتة في بيت المقدس، ولها في الاتفاقيات

الإسرائيلية لكل الاتفاقيات التي تم إبرامها ما يبرر أحجامها.

وأضح أن الموقف الشعبي الفلسطيني يرفض الرضوخ للمخطط الإسرائيلي الإسرائيلي بشأن تصفية قضية القدس، وهو متمسك بتحرير القدس، ومقتنع بأن السبيل إلى ذلك استمرار المفاوضة وعدم قبول اتفاقيات الإملاء، وحشد طاقات الأمة لإتقاد مدينتها المقدسة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	مصطفى كامل السيد
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٤١١٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

القدس في القلب وفي العقل العربي والمسلم

سوف تحمل اثناء مفاوضات الحل النهائي التي لا يبدو انها ستجري في المدى القريب او انها سوف تكون مجدية مع سياسة الامر الواقع التي تتبعها إسرائيل.

هل هناك ما يمكن عمله؟

والواقع ان هذا العار على هذا الجيل من العرب، سواء كانوا في مقاعد الحكم او بين الحكوميين ان يقفوا مكتوفي الايدي امام الاختفاء التدريجي للقدس العربية بعد ان اسقط عنها صلاح الدين السيطرة الصليبية منذ سبعة قرون واذا كان من الصعب على العرب ان يحشدوا الجيوش لزحف مقدس لتحرير القدس، فانه يمكنهم على الاقل ان يقسموا الدعم لساكنها العرب وان يواصلوا تذكر انفسهم

والعالم بان قضية القدس قضية حية في ضمائرهم وعقولهم

لقد دعا السيد فيصل الحسيني منذ عامين الى حملة لجمع الاموال لدعم صمود سكان القدس، وكانت نتائج هذه الحملة مخيبة للرجاء الى ابعد الحدود ولعل استئناف هذه الحملة عبر كل أجهزة الاعلام العربية وخصوصا من خلال محطات التلفزيون العربية والفضائية والاستجابة لها من جانب الاثرياء العرب خصوصاً في الوطن العربي وخارجيه ليسو القدس حيث ينبغي ان يكونوا وربما حان الوقت لكي تتذكر لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي وملك المغرب انها قد توفقت عن الاجتماعات منذ فترة ليست بالقصيرة وان اول الاعمال التي ينبغي ان تقوم بها هو الاضطلاع بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وتذكيرها بان المسلمين والعرب لن يقبلوا سلاماً مع اسرائيل لا يضمن بقاء الاماكن المقدسة لاصحابها الاصليين تحت السلطة الاصلية التي صانعتها طوال القرون السبعة الماضية ولعله من المفيد للجنة القدس ان توثق صلاتها وان تنسق مواقة فيها مع الفاتيكان، الذي يرفض حتى الان ان تؤول الاماكن المقدسة الى السيطرة الإسرائيلية كما لا ينبغي. ان تهمل كل الاطراف العربية الرسمية وغير الرسمية ان هناك قوى عديدة مستتيرة في الولايات المتحدة بل وفي اسرائيل ترى امكانية الوصول الي تسوية تجعل من الممكن ارضاء المطالب المتنوعة بشأن القدس من جميع اطراف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

واخيرا فان تكوين لجان القدس للشعبية في كل مدينة عربية واكاديمية تحمل هذه اللجان مسئولية التعريف والتذكير بالقدس في مواجهة العرب والمسلمين والراي العام العالي - لهو الدليل الملموس على ان القدس ليست موضوعا للبكاء في الاغانى فحسب، وانما هي شاغل دائم للقلوب والعقول العربية والمسلمة.

يصعب على المواطن العربي في هذه الايام ان يقاوم الشعور باليأس تجاه ما يجري من محاولات إسرائيلية دحوب ومستميتة من اجل تغيير الطبيعة العمرانية والبيوجرافية لمدينة القدس العربية ليس باحاطتها بمستوطنات إسرائيلية من كل جانب وقطع كل صلة لها بالضفة الغربية بل بتشجيع الاستيطان اليهودي فيها بكل الوسائل، بل وبتفريغها تدريجياً من سكانها العرب بطرق متعددة منها على سبيل المثال الغاء تصاريح الإقامة للفلسطينيين الذين لا يستطيعون تقديم كل الوثائق التي تطلبها منهم السلطات الاسرائيلية وذلك

للتأكد ان «مركز حياتهم» يقع داخل حدود القدس الادارية ووفقا لبيانات وزارة الداخلية الإسرائيلية فان ١٦٤١

فلسطينياً وعائلاتهم قد فقدوا حقهم في الإقامة في القدس ما بين ١٩٩٦ عندما بدأوا وكما كانت هذه الاجراءات واضعاً سنة ١٩٩٨ وكانت هذه ختمسمائة حالة اخرى قيد نظر السلطات الاسرائيلية وقد فقد هؤلاء الفلسطينيين - مع حرمانهم من الإقامة في القدس - التأمينات الصحية والاجتماعية بل وكذلك احتمال عودتهم من جديد الى المدينة المقدسة وتواصل الحكومة الاسرائيلية حربها ضد الوجود العربي في القدس بمنع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة والذين لا يحملون تصاريح المرور التي يصعب الحصول عليها من الدخول الى القدس وفضلا على ذلك تستمر السلطات الإسرائيلية في هدم منازل الفلسطينيين المقيمة بالقرب من مؤسسات إسرائيلية في كل الضفة الغربية

وفي القدس بدعوى انها لم تحصل على تراخيص من هذه السلطات وفي نفس الوقت فانها تقدم التسهيلات لبناء مشروعات اسكانية ضخمة حول القدس وفي كل الضفة الغربية.

وكان من الصعب مقاومة هذا الشعور باليأس في الفترة الماضية قبل الانتخابات وفي الفترة الحالية حيث ان هناك حملة انتخابية امريكية في اواخر هذا العام تتوج بانتخاب رئيسية وتشريعية في نوفمبر من العام القادم وسوف تشهد مزايادات هائلة من جانب السياسيين الاسرائيليين والامريكيين فالاولون يجمعون على ما يسمونه ببقاء القدس «عاصمة موحدة لإسرائيل» والآخرين سوف يتبارون في اظهار هذا التأيد لهذا الموقف.

والواقع ان الحياة السياسية الاسرائيلية لن تحمل جدوا في هذا المقام فالأحزاب الاسرائيلية مجمعة تقريبا على موقف واحد ازاء القدس واذا كانت الادارة الأمريكية لم تغير موقفها الرسمي من كون القدس إسرائيلية محتلة الا انها لا تقوم بأى مسعى للحل إسرائيلية على وجهتها المستمرة من اجل تهويد القدس بدعوى ان قضية القدس

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عمر الحسن
الموضوع الفرعي :	والوقوف العربي	رقم العدد :	٤١٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

المدينة المقدسة .. وخيارات التحرك العربي

إن القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل إضافة إلى الإشارات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، التي تؤكد الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية في القدس، وأنه إذا كان الفلسطينيون يرون أن القدس عاصمة لهم، فليكن الاسم دون السمي، حيث يرتفع بعض الفلسطينيين لليهودية قرية ابونيس للعربية في فلسطين للقيام بهذا الدور بعد تغيير اسمها إلى القدس ومن الناحية الأخرى، فإن الجانب الفلسطيني مدعوما عربيا وإسلاميا يصور على أن القدس هي عاصمة دولته المقبلة وأنه لا تنازل عن هذا الحق الذي يحتل في داخله معاملة القضية الفلسطينية واستنزاف الصراع الطويلة بين العرب وإسرائيل والسؤال، الذي يطرح بقوة على الساحة العربية الآن في ظل كل ذلك وللجميع مدعوين للبحث عن إجابته هو ما التكل؟

وفي تقديمي فإن الإجابة عن هذا التساؤل تأتي في إطار عدة أمور أهمها:

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أولا: استنفار عربي وإسلامي على جميع المستويات رمحه القدس على قمة الأولويات الانتقالية من أجل القول إلى الفيل الذي يوسع الخيارات أمام صانع القرار، وفي إطار ذلك تأتي أهمية عقد عدة مؤتمرات مشتركة عربية -

إسلامية - مسيحية حول القدس يشارك فيها المتخصصون وعلماء السياسة والتاريخ والقانون وتركز على هدف استراتيجي ووضع التصورات المختلفة لكيفية التعامل العربي مع القضية خلال الفترة المقبلة، بحيث توضع نتائج هذه المؤتمرات أمام منظمة المؤتمر الإسلامي والفرع العربي أو أسيان لجنة القدس أو لجنة التشاغل خريصا لهذا الغرض للتحرك بعدة أساليب ومناهج التحرك والتشاور تحريك العالم العربي والإسلامي من حالة رد الفعل إلى الفعل نفسه ومن حالة الارتباك بين المبادرات والمقترحات العديدة التي تأتي من خارجها إلى حالة البادرة. ثانيا: على الرغم من أن الفلسطينيين هم أصحاب القضية الأساسية وللعبور مباشرة بها، فإنها قضية عربية إسلامية - مسيحية في نفس الوقت ومن مصلحة الطرف الفلسطيني استثمار أبعادها الثلاثة تلك، حيث يشعر المسيحيون بالقلق على مقدراتهم في القدس تحت حكم اليهود، وتولي الفاتيكان أهمية كبيرة للمدينة ومستقبلها، وتحتل القدس أهمية محورية في العالم الإسلامي كله حتى أن حريق للمسجد الأقصى في ١٩٦٩ كان هو السبب المباشر في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي اتخذت من جنة مقراً مؤقتاً لها في حين تحرير القدس، وعلى هذا فإن العرب والفلسطينيين في حاجة إلى التفكير بصوت عال مع المسلمين والمسيحيين حول القدس، خاصة أن المنظمات الصهيونية قد سبقتنا إلى ذلك من خلال الترويج لما يسمى بالحصانة لليهودية المسيحية والتحالف مع المنظمات الأصولية المسيحية، وخاصة في الولايات المتحدة وكان التحرك الإسرائيلي تجاه الفاتيكان هو السبب في اعترافها بها في ١٩٩٦ وطابع التهديد الذي أصبح يغلف مواقف تجاهها، تجاه قضية المقدسات المسيحية في القدس منذ ذلك الحين.

ثالثا: دعم الوجود الفلسطيني في القدس، فهناك ١٧٠ ألف فلسطيني يعيشون في المدينة ولهم مؤسساتهم لخاصة، التي تقف ضد إجراءات التهويد ولمس الهوية إلا أن هؤلاء يحتاجون إلى الدعم والمساندة حتى يستطيعوا الاستمرار في مقاومة إجراءات قمعهم ونهبهم، ففي رسالة إلى جميع العرب قال فيصل الحسيني مسئول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية ولكي تظل المؤسسات العربية في القدس واقفة على أقدامها فهي بحاجة إلى ٢٠ مليون دولار في السنة أي ٢.٥ مليون دولار في الشهر.

رابعا: مع اختلاف المواقف العربية والإسلامية حول القدس فلكل دوره في معركة المدينة المقدسة الذي يجب عدم إستبعاده ولكل رايه، الذي يجب عدم الحجر عليه ولكن في النهاية لابد من موقف واحد يند في الوقت الكثير ولم يعد في الفرص الضائعة إلا فرصة واحدة هي فرصة الاتفاق حول القدس.

إذا كانت فلسطين هي جوهر قلب الصراع العربي - الإسرائيلي منذ قيام الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨ فإن القدس هي لب وجوهر القضية الفلسطينية بما تحثي عليه من أبعاد دينية وحضارية وتاريخية وسياسية معقدة ومتشابكة، فهناك عند المسلمين مسرى للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأولى القبيلتين وثالث الحرمين وشهادة على التاريخ العربي أمام مجده وتآلقه وزمزم الانتصار الإسلامي في معركتي البرموك في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ومعركة يثرب صلاح الدين الأيوبي، وهي عند المسيحيين مسقط رأس المسيح ومحض كنيسة القيامة وبنير السلطان وبيت لحم وغيرها من المقدسات هدف للعديد من الأساطير اليهودية المسيحية والتاريخية التي تجعل منها محورا للمعتقد والتحرك السياسي في ذات الوقت.

ولقد كان إبراهيم هذه الحقيقة هو الذي أدى إلى غياب القدس عن موائد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ ووثائقه المختلفة، كما غابت عن مفاوضات للرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تم ترحيلها إلى مكان سدا منيا أمام الطرفين من

البداية إلا أن حضورها رغم كل ذلك كان طافيا ومباشرا بدرجة فاقت وغت على القضايا الانتقالية محل التفاوض، حيث كانت مواقف التوتير الكبرى بين العرب وإسرائيل بعد أوسلو ١٩٩٣ حول القدس سواء بسبب النفق في ١٩٩٧ أو مستعمرات جد ابونيم بعد ذلك خاصة أن إسرائيل قد كتفت من جهودها لتهدويد المدينة وفرض الأمر الواقع على الأرض بها بحيث لا يجد العرب ما يتفاوضون عليه بنائها عندما يحين موعد هذا التفاوض، وذلك من خلال سياسات الاستيطان والطراد والابعاد وتوسيع حدودها البلدية ولمسها التاريخية وتغيير واقعها الجغرافي والسكاني تلك السياسات التي لم تتوقف للحظة واحدة منذ إعلان قيام الدولة العبرية وعاصمتها القدس ثم احتلال القدس للشرق في عام ١٩٦٧ وإعلان القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل في عام ١٩٨٠ وقد زادت جهود التهويد كثافة بعد مؤتمر مدريد للسلام وفي هذا تكفى الإشارة إلى أن إسرائيل قد فتحت باب الهجرة لليهود إلى القدس على مصراعيه في حين أغلقت هذا الباب أمام عودة العرب حتى أصبح عدد اليهود اليوم أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة في مقابل ١٠٠ ألف عربي فقط أي بنسبة ٧٥ لليهود و ٢٥ للعرب وبعد أن كانت نسبة تملك الأراضي لليهود في القدس عام ١٩٧٨، ٩٤ في مقابل ٩٤ للعرب أصبحت منه النسبة ٨٤ لإسرائيليين و ١٤ للعرب وحظيت المدينة باهتمام كبير في سياسة إسرائيل الاستيطانية، حيث تمكنت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية من إقامة ثلاثة أطواق متوالية من المستوطنات حول المدينة وتهدف إسرائيل من وراء مشروع مستوطنة أبو غنيم الأخير إلى تحقيق حلم القدس الكبرى التي تشكل ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية وحسب الخطة التي وضعها رئيس وزراء إسرائيل السابق نيتانياهو، فإن عدد اليهود في القدس سوف يصل إلى ٧٥٠ ألفا عام ٢٠٠٠ سيكون في ١٨٠ ألف وحدة سكنية على أن تصبح مساحة المدينة ١٠٨ كم مربع بإضافة ٥٠ كم مربع أخرى من قرى وأراضي الضفة الغربية المحيطة بالمدينة.

واليوم تشغل القدس بال جميع الأطراف العربية والإسلامية والمسيحية واليهودية، حيث اقتررب موعد التفاوض الرسمي عليها، ولذلك تزداد حمى المبادرات والتصريحات وإعلانات المواقف حولها في حين تبدو إسرائيل مستعدة لأن تغامر بكل العملية السلمية من أجلها وهذا ما يبدو من عمليات الاستيطان التي تجري بها على قدم وساق غير عابئة بأي اعتراضات عربية أو دولية أو قرارات الأمم للتحدة والاتفاق الثام بين جميع القوى السياسية الإسرائيلية - على لارغم من الاختلاف بينها - على

الموقف الأوروبي

القدس والموقف الاوروبي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التحول الى دور سياسى اوروبى اكثر نشاطا فى عملية السلام	هانى خلاف	(كتاب) نحن واروبا		١٩٩٧	٩٧
٢	صدمة فى اسرائيل من موقف اوروبا تجاه القدس	سائدة حمد	الحياة	١٣١٥٣	١٩٩٩/٣/١٢	١٠٩
٣	أزمات اسرائيل مع نفسها ومع العالم	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١١٠
٤	الاتحاد الاوروبى والتسوية والقدس	أحمد صدقى الدجاني	الاهرام	٤١١٧١	١٩٩٩/٨/٢٧	١١١

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

التحول إلى دور سياسى أوروبى أكثر نشاطا فى عملية السلام

اتسمت مرحلة ما بعد سبتمبر ١٩٩٦ بتحركات ومواقف من جانب الاتحاد الأوروبى وبعض الدول الأعضاء تستهدف تنشيط الدور الأوروبى فى مواجهة المصاعب التى تتعرض لها عملية السلام ، واضطلاع الاتحاد بدور سياسى وعدم الاكتفاء بالدعم الاقتصادى . ومما يؤهل الاتحاد لذلك تحمله للجزء الأكبر من المساعدات للفلسطينيين (٧٥ ٪ منها) بالإضافة لكون أوروبا الشريك التجارى الأول لإسرائيل .

وبجانب الدور الاقتصادى كان للاتحاد الإسهام الأساسى فى تكوين الشرطة الفلسطينية وتدريبها وتمويلها ، ودعم الانتخابات الفلسطينية ، كما قدم خطاب تطمينات إلى الرئيس عرفات إتصلا بتوقيع اتفاق الخليل .

وقد صدر عن الاتحاد الأوروبى عدة تصريحات معربة عن القلق تجاه الممارسات الإسرائيلية بما فى ذلك الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى ومناشدة الأطراف المعنية بتنفيذ الاتفاقات المبرمة . وفيما يلى رصد لأهم هذه التصريحات والمواقف :

* إصدار الرئاسة الأيرلندية لبيان فى ٩/٢٦ أوضح فيه أن الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى تهدد العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالانهيار وناشدت الأطراف المعنية تنفيذ الاتفاقات الموقعة والمضى للمرحلة التالية من المفاوضات كما تم تحديدها فى اتفاقات أوسلو .

* توجيه رسالة شديدة اللهجة أثناء مقابلة الترويكى لوزير خارجية إسرائيل فى نيويورك فى سبتمبر ١٩٩٦ وحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات ملموسة لمواصلة المفاوضات مع الجانب الفلسطينى والتبنيه بأن تداعيات الأحداث الأخيرة ستعرض مصداقية إسرائيل للاهتزاز .

* اجتماع الترويكى بالرئيس عرفات فى أول أكتوبر ٩٦ وتصريح وزير خارجية أيرلندا عقب اللقاء أن الاتحاد يرى أن مسئولية استئناف مسيرة السلام تقع على عاتق إسرائيل موضحا ضرورة إحترام إتفاقيات أوسلو .

* جاء بيان لوكسمبورج (أكتوبر ١٩٩٦) ليعزز الموقف الأوروبى المؤكد على تمسك الاتحاد بالأسس التى إستندت عليها عملية السلام ، ومن أهم النقاط التى تضمنها :

أ- مناشدة الجانبين الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ الصادر فى ١٩٩٦/٩/٢٨ والامتناع عن أية أعمال من شأنها تصعيد العنف .

ب- دعوة الحكومة الإسرائيلية لعدم معاودة إدخال قواتها إلى المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية .

ج- التأكيد على موقف الاتحاد تجاه القدس الشرقية وعدم خضوعها تحت السيطرة الإسرائيلية .

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	الموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

د- تحديد عدة إجراءات هامة بالنسبة لعملية السلام : ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها متضمنة بذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل وإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين . ورفع الإغلاق عن الأراضي الفلسطينية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية . واستئناف التعاون بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لضمان الأمن الداخلي في إسرائيل والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية . والامتناع عن الإجراءات التي من شأنها تهديد مفاوضات الوضع النهائي (مثل ضم الأراضي ، هدم المنازل ، بناء المستوطنات وتوسيعها) . والبدء في المرحلة التالية من المفاوضات كما هو منصوص عليه في إعلان المبادئ .

هـ- التأكيد على أهمية اتفاق المشاركة الأوروبي المتوسطي الذي يتأسس على الالتزام المشترك بعملية السلام ودعوة الاتحاد - في هذا الإطار - لإسرائيل لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية .

اتصالاً بذلك جاء قرار قمة دبلن في ١٠/٥/٩٦ بإيفاد وزير الخارجية الأيرلندي للمنطقة وأعقبه قرار مجلس الشئون العامة (في أكتوبر ٩٦) بتعيين " Miguel Angel Morationos " سفير أسبانيا لدى إسرائيل مبعوثاً للاتحاد لمتابعة عملية السلام (شغل من قبل منصب مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الأسبانية وساهم في الإعداد لعقد كل من مؤتمر مدريد وبرشلونة ، ويتميز باحتفاظه بعلاقات وثيقة مع طرفي النزاع وكذلك مع الجانب الأمريكي) .

وقد طرح مانويل مارين نائب رئيس اللجنة الأوروبية عدة خيارات أمام الاتحاد من خلال الورقة غير الرسمية التي قدمها لاجتماع مجلس الشئون العامة في ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٦ :

أ- أن يكون الاتحاد راعياً مشتركاً في عملية السلام .

ب- أن يحصل الاتحاد على وضع خاص " SPECIAL STATUS " (أقل من راع مشترك وبذلك يحصل على كافة المعلومات وحقوق الاشتراك في التشاور) .

ج- أن يطلب حضور الاجتماعات .

د- أن يطلب أن يكون له دور أكبر في الأجهزة المعنية بالموضوعات الاقتصادية .

هـ- أن يتم أخذ رأي الاتحاد في جميع الموضوعات التي تتضمن مساهمته المالية .

وفيما يخص الإجراءات التي يمكن إتخاذها للتأثير على الموقف الإسرائيلي ، أوضحت الرئاسة الأيرلندية (رئاسة الاتحاد) أن الاتحاد قد تدارس الإمكانيات والوسائل المتاحة دون أن يلزم نفسه باتباع أسلوب معين . وقد إستبعد مانويل مارين نائب رئيس اللجنة قدرة المجلس الوزاري على فرض عقوبات في ضوء المعارضة المتوقعة من بعض الدول .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وبوجه عام يلاحظ وجود تفاوت في المواقف بين أعضاء الاتحاد فيما يخص حدود الدور الأوروبي في عملية السلام ، فبينما تدعو فرنسا وإيطاليا وأيرلندا للمساهمة بدور سياسي أكبر ، ترى ألمانيا أن ينحصر الدور في الاستعداد لمساعدة الجانبين إذا طلبا ذلك مع عدم المبالغة في أهمية الدور الذي يمكن القيام به . كما ترى هولندا (التي تتولى رئاسة الاتحاد من يناير ١٩٩٦) أنه من الفضل أن يأتي الضغط من داخل إسرائيل نفسها لما قد يؤدي إليه الضغط الخارجي من نتائج عكسية ، وإن كانت تؤكد على أهمية الدور السياسي والتواجد الأوروبي لدفع عملية السلام بصرف النظر عن شكليات هذا التواجد .

ومن ناحية أخرى ظهرت بعض الاتجاهات داخل البرلمان الأوروبي وكذلك بعض البرلمانات الوطنية التي تدعو لربط المسائل المتعلقة بالعلاقات أو التعاون مع إسرائيل بمواقفها من عملية السلام .

وقد طالب قرار البرلمان الأوروبي حول عملية السلام في الشرق الأوسط الصادر في ١٤/١١/٩٦ المجلس الوزاري بتبني تحرك مشترك يسمح للاتحاد بأن يكتف اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية والدول الأخرى في المنطقة . قام رئيس البرلمان " klaus hansch " بزيارة إسرائيل (١٧-١٩ نوفمبر ٩٦) ثم قام بعد ذلك بزيارة غزة وأريحا .

ويحرص الاتحاد في المرحلة الحالية على إعطاء الفرصة للمبعوث للقيام بمهمته والحصول على تعاون مختلف الأطراف وذلك بمنأى عن البيانات السياسية العلنية التي يرى الاتحاد أنها من الممكن أن يترتب عليها نتائج سلبية قد تحول دون تعاون الحكومة الإسرائيلية مع المبعوث .

كما يلاحظ أن الاتحاد يركز جهوده على المجالات الآتية :

أ- تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وفتح ميناء ومطار غزة كما أبدت هولندا (رئاسة للاتحاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦) استعدادا لدعم ميناء غزة تكنولوجيا وماديا حتى يمكن تأمين المخاوف الأمنية الإسرائيلية - وهو ما وافق عليه الجانب الإسرائيلي .

ب- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس حيث تم الاتفاق بين وزراء خارجية الاتحاد في ديسمبر ١٩٩٦ على إنشاء آلية للمراقبة بشأن القدس " JERUSALEM WATCH " وأخرى حول المستوطنات " SETTLEMENTS WATCH " تضم الأولى قنصل دول الاتحاد في القدس ، وتضم الثانية سفراء هذه الدول في تل أبيب .

ج- إرساء الثقة بين أطراف عملية السلام ، ومحاولة إحياء المسار السوري واللبناني ، وكذلك المفاوضات متعددة الأطراف .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

مهمة المبعوث الأوروبى :

أقر مجلس الشئون العامة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ تعيين المبعوث بصورة رسمية، واتفق على أن يكون مقره والفريق الذى يعمل معه فى بروكسل كما أن هناك احتمالا بأن يعين نائب له يكون مقره فى المنطقة (ولم يستبعد المستشار السياسى لسفارة إسرائيل فى بروكسل فكرة إقامة مكتب اتصال خاص بالمبعوث فى تل أبيب فى ضوء عدم وجود ممانعة رسمية لذلك على الأقل حتى الآن بهدف تسهيل مهمته فقط) .

وتم اختيار السيد " LUCINI ALFONSO MATTEO " كمساعد للمبعوث بالإضافة إلى تعيين ثلاثة مستشارين له (سياسى واقتصادى وصحفى) ، واعتماد ٢١٣ مليون وحدة نقد أوروبية كميزانية لهذه المهمة (وهى ميزانية قابلة للزيادة فى حالة إذا ما اقتضت الحاجة)

وتحددت مهمة المبعوث فى :

أ- إجراء الاتصالات مع الأطراف المعنية بعملية السلام والدول الأخرى فى المنطقة ومع الولايات المتحدة والدول المهتمة بعملية السلام والمنظمات الدولية ذات الصلة وذلك للتسيق معهم فيما يخص عملية السلام .

ب- مراقبة مفاوضات السلام بين الأطراف والاستعداد لإبداء مشورة الاتحاد والمساعدة الحميدة إذا طلبت الأطراف المعنية ذلك .

ج- المساهمة - إذا طلب منه ذلك - فى تنفيذ الاتفاقات الدولية التى تم التوصل إليها ، والاتصال بالأطراف من خلال الطرق الدبلوماسية فى حالة عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقات .

د- الاتصال بأطراف الاتفاقات الخاصة بعملية السلام لدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .

هـ- إطلاع أجهزة المجلس الوزارى على إمكانية تدخل الاتحاد فى عملية السلام وكذلك حول أفضل السبل لمواصلة مبادرات الاتحاد ، وما يتعلق بالجوانب السياسية للمشروعات التنموية التى يقوم بها .

و- مراقبة التحركات التى تتم من أى طرف والتى قد تضر بنتائج مفاوضات لوضع النهائى.

ى- أن يعمل المبعوث وفقاً لتوجيهات رئاسة مجلس الشئون العامة وأن يقدم التقارير إليها بصورة منتظمة وكلما دعت الحاجة ، كما سيكون للجنة الأوروبية دور فيما يخص هذه المهام .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هان خلاف
الموضوع الفرعى :	الموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) لحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وتضمنت أهم تصريحات المبعوث عقب تعيينه :

- أهمية استخدام الإطار المتوسطى كآلية لتحقيق السلام فى منطقة المتوسط ، والشرق الأوسط نظرا للتزاوج الهام بينهما .

- أن من ضمن مهامه مراقبة تطبيق الاتفاقات الدولية وخلق ما أسماه " EUROPEAN PEACE WATCH " لمتابعة عملية السلام .

- ضرورة أن يتحرك بخطوات محدودة ولكن قوية التأثير والفعالية مؤكدا على أن الاتحاد تتوافر لديه الإرادة السياسية لتفعيل دوره فى المنطقة مضيفا بأنه سيتحرك بشكل مكمل للدور الأمريكى .

- الإشارة إلى أن " ميثاق العلاقات الأوروبية - عبر الأطلنطية " الذى وقعه الاتحاد مع الولايات المتحدة فى مدريد فى ١٩٩٥ يسمح له بالحصول على معلومات خاصة بتطورات عملية السلام عبر القنوات المختصة .

- الإشارة إلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، موضحا أنه لا يوجد اتفاق بين دول الاتحاد حول مسألة قيام دولة فلسطينية مستقلة .

- أنه سيركز مهمته حاليا مع الجانب الفلسطينى على تخفيف إغلاق أراضي الحكم الذاتى وعلى تحسين سبل الاتصال وأنه لن يشارك فى المفاوضات الخاصة بالخليل إلا إذا طالبت الأطراف بذلك . وأن ما يهدف إليه ليس الإشتراك فى المفاوضات السياسية المباشرة وإنما المساهمة فى إرساء الإجراءات التى تكفل البناء التدريجى للثقة بين الأطراف .

- أنه سيقترح تشكيل مجموعة عمل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن عبور العاملين بعقود والشخصيات العامة للحدود .

- أنه يأمل فى التحول من الوضع الراهن إلى إقامة منطقة شرق أوسطية مشتركة " MIDDLE EAST COMMON AREA " متواصلة فيما بينها .

- أنه يهتم بقضايا الجانب اللبنانى وسيدرس معهم ما يمكن عمله من أجل إعادة إعمار لبنان ، وأنه لا يمكن تجاهل سوريا للتوصل إلى مفهوم شامل لعملية السلام .

- الاهتمام بإقامة علاقة متميزة مع مصر باعتبارها أكبر الدول العربية ، وضرورة جنى ثمار مؤتمر برشلونة .

وقد لخص " موراييتوس " تصوره للتحرك الأوروبى فى الآتى :

أ- إرساء آلية للمتابعة مع الأطراف للتغلب على عدم المشاركة الأوروبية المباشرة فى المفاوضات .

ب- الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول سبل التحرك الأوروبى ، والتواجد المستمر فى المنطقة .

ج- السعى للحصول على ثقة الجانب الإسرائيلى ، وتكثيف الاتصال بالرأى العام الإسرائيلى بمختلف تياراته .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والوقف الاوروي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

د- التنسيق الكامل مع الجانب الأمريكي .

هـ- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس ، وتطوير موقفهم بالنسبة لزيارات بين الشرق .

و- محاولة إحراز تقدم في المسار السوري ، وإحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

وقام " موراتينوس " بعدة جولات في المنطقة حيث زار القاهرة في ٧ و ٨ ديسمبر ١٩٩٦ ، وزار إسرائيل أكثر من مرة وحمل رسالة من إسرائيل إلى سوريا حول إستئناف المفاوضات ، كما زار المغرب حيث طالب الملك الحسن باستئناف دور الوساطة في عملية السلام وتفعيل علاقات بلاده مع إسرائيل .

كذلك أجرى المبعوث في أوائل فبراير ١٩٩٧ مباحثات في واشنطن مع المنسق الأمريكي " دينيس روس " تناولت المسار الفلسطيني ، وكذلك كلا من المسار السوري واللبناني وقد لاحظ المراقبون في أعقاب تلك المباحثات ما يلي :

أ- اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في الرأي حول صعوبة التوصل إلى تسوية على المسار اللبناني بطريقة منفصلة عن المسار السوري .

ب- أن بعض الدول الأوروبية على استعداد للمشاركة في قوات أو فرق للمراقبة في جنوب لبنان في حالة التوصل إلى تسوية (تجدر الإشارة إلى أن " موراتينوس " سبق وأن أعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة بمبلغ قدرة ٨٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية لإعادة بناء لبنان).

ج- حرص الجانب الأمريكي على عدم عزل سوريا ، والتركيز على استئناف المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام ، والتأكيد على أن أوروبا يمكنها أن تقوم بدور في بناء الثقة بين إسرائيل وسوريا خاصة بالنسبة للمجال الأمني حيث يمكن أن تقبل سوريا تواجد أجهزة إنذار مبكر في الجولان بإدارة أوروبية .

وقد تم الاتفاق على قيام المبعوث الأوروبي والمنسق الأمريكي بزيارة مشتركة إلى الأردن ، والتعاون في موضوع الحظر المفروض على الأراضي الفلسطينية.

التقرير الأول لموراتينوس :

تضمن التقرير الذي عرضه " موراتينوس " على وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم في ١٩٩٧/١/٢٠ ما يلي :

أ- أن جهوده في المرحلة الأولى ركزت على محاولة تعزيز إجراءات بناء الثقة بين أطراف عملية السلام .

ب- أن اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الضغوط عن السكان الفلسطينيين بدأت تؤتي بعض الثمار حيث تم إنشاء " لجنة توصية " في الخارجية الإسرائيلية للبت في المشكلات المتعلقة بعملية الإغلاق وأن السلطات الإسرائيلية تعهدت له بتنفيذ ثلاثين بنداً من الإجراءات الخاصة بتحسين الأحوال المعيشية (آخرها السماح للصيادين من قطاع غزة بدخول المياه الإقليمية لإسرائيل) .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ج- أنه أبرز للجانب الإسرائيلي الأهمية التي يوليها الاتحاد لبدء تنفيذ ميناء ومطار غزة وأنه طرح إمكانية مساهمة أوروبا في مسألة المرور الآمن وتسهيل عبور المنافذ الحدودية (تم الاتفاق مبدئياً على إمكانية تقديم أوروبا لأجهزة أشعة فرنسية متقدمة للكشف السريع عن المتفجرات في الشاحنات) .

د- أهمية صياغة أوروبا لأفكار ومواقف إزاء القضايا الشائكة في الحل النهائي.

هـ- أنه بصدد صياغة أفكار حول كيفية تعامل الاتحاد مع بين الشرق .

و- أن القناصل العاملين للاتحاد الأوروبي في القدس سيقومون بإعداد تقرير حول إمكانية تقديم دعم أوروبي وسياسي وفني لإنجاح الانتخابات المحلية الفلسطينية في م منطقتي "ب" ، "ج" في المرحلة المقبلة .

ز- أهمية إحياء المسار السوري واللبناني ، وأهمية إحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

ح- إمكانية اضطلاع أوروبا بدور لوضع الاتفاقات المائنة بين الأردن وإسرائيل موضع التنفيذ وتشجيع تبادل الاستثمار .

ط- ضرورة استمرار التشاور الوثيق مع مصر .

اقترح جديد وجرى للمبعوث الأوروبي (بدلا من صيغة الأرض مقابل السلام)

أمام تفاقم الموقف السياسي في الشرق الأوسط بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء استئناف مباحثات السلام على الجبهة السورية واللبنانية - تقدم موراتينوس (المبعوث الأوروبي) إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي باقتراح صيغة بديلة للصيغة التي سبق إقرارها في مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام) وفي صيغته الجديدة اقترح موراتينوس (انسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل) وقد رأى السفير موراتينوس في شرحه لهذه الصيغة أنها تحقق الأهداف الآتية :

أ- انسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان .

ب- تحقيق الأمن لإسرائيل بما في ذلك ما يتعلق بتوفير موارد منتظمة للمياه . كما يمكن تصور وجود قوات دولية أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح في الأراضي التي يتم الانسحاب منها .

ج- أن السلام سوف يتحقق نتيجة لتحقيق هذه المعادلة الجديدة .

وترى بعض الدوائر العربية أن مجرد التفكير في إحلال صيغة بديلة عن الصيغة التي اتفق عليها جميع الأطراف في مدريد - بما فيهم إسرائيل آنذاك - يعتبر تراجعاً معيباً لا يليق بمكانة الدور الأوروبي الذي احتفظ طوال السنوات الخمس اللاحقة على مدريد بمصداقيته وتجانسه واستمراره على مواقفه المبدئية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ويرى آخرون - على الجانب العربى أيضا - أن الصيغة الجديدة تعطى إسرائيل ذريعة لإعادة احتلال الأراضى التى تتسحب منها فى حالة ما إذا فسرت - من طرفها الانفرادى - أى خطوة أو إجراء أو تحرك سورى أو لبنانى على أنه مهدد للأمن . لأن القاعدة عندئذ ليست تكمن فى أحقية سوريا ولبنان فى أراضيها - وإنما فى الملاءمة السياسية المختارة إسرائيليا لما يحقق أمنها وأمنها فقط .

بعض مؤشرات التوجه الأوروبي من خلال ردود الفعل الأخيرة :

يعتبر بعض المراقبين أن ردود فعل الاتحاد الأوروبى وفرادى الدول الأعضاء فيه إزاء توقيع إتفاق الخليل فى يناير ١٩٩٧ وإزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة جديدة فى جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية من أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة الانتقال النوعى فى المواقف الأوروبية إزاء أزمة الشرق الوسط وكذلك حدود الفاعلية فى هذه المواقف .

وفى ما يلى عرض لردود الفعل الأوروبية إزاء هذين الحادثين الهامين اللذين شغلا الاهتمام الإقليمى والدولى منذ بدايات عام ١٩٩٧ .

أولا : ردود الفعل الأوروبية إزاء توقيع إتفاق الخليل :

اللجنة الأوروبية :

رحب رئيس اللجنة الأوروبية " جاك سانتير " ونائب رئيس اللجنة " مانويل مارين " بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الخليل . وذكر " سانتير " بدور الاتحاد الأوروبى فى عملية السلام من خلال اتصالات السفير " موراتينوس " علما بأن الأخير عرض الإتفاق وعناصر خطاب الضمان الأوروبى خلال اجتماع يوم ١٧ يناير ١٩٩٧ لمجموعة العمل المعنية بمسيرة السلام فى إطار الاتحاد الأوروبى، وقد أبدت بعض الوفود رغبتها فى بدء البحث فى كيفية استئناف المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى .

وتم الإتفاق فى إطار الاجتماع المذكور على أهمية استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بالتعاون الإقتصادى الإقليمى وكذلك المتعلقة بالبيئة والذى عرضت أسبانيا استضافة اجتماعها القادم فى غرناطة .

الدول الأعضاء :

• فرنسا :

رحبت فرنسا بإتمام الإتفاق وصفته بأنه يمثل انطلاقة جديدة لعملية السلام بكافة مكوناتها، وسيكون من المهم السعى حثيثا لوضع باقى بنود الإتفاق المرحلى حول الضفة وغزة موضع التنفيذ .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

كما أعربت عن تقديرها للتحرك الدبلوماسى للولايات المتحدة وحرصها على توجيه الشكر للرئيس مبارك والملك حسين لإسهاماتهما الشخصية فى إنجاح المفاوضات ، والتأكيد على أن فرنسا ستواصل مشاركتها الفعالة فى تنفيذ الحكم الذاتى وبناء السلام بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين .

وذكر المتحدث الرسمى باسم الخارجية أن المبعوث الأوروبى "موراتينوس" قد سلم خطاب ضمانات أوروبا يتكامل مع خطاب الضمانات الأمريكى وأن هذه تعد سابقة تؤكد التفاعل الأوروبى الأكثر نشاطا فى عملية السلام وهو ما دعت إليه فرنسا دائما .

• أسبانيا :

جاء فى بيان للخارجية أن الحكومة الأسبانية تلقت بارتياح نبأ التوقيع على الاتفاق الذى يمثل دفعة حيوية لمواصلة عملية السلام على أساس المبادئ المقررة فى مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو .

• النمسا :

عبر كل من المستشار "فرانيتسكى" ونائبه وزير الخارجية "شوسيل" فى بيان عن ترحيبهما باتفاق الخليل بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفاه بأنه مرحلة هامة وبناءة نحو إحلال السلام فى الشرق الأوسط وأن من شأن هذا توفير مناخ بين مختلف الأطراف المعنية والاستقرار والأمن فى المنطقة .

وناشد المستشار ونائبه الاتحاد الأوروبى بعدم الاكتفاء بمتابعة تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط عن بعد ولن لا بد من المشاركة الفعالة فى هذه العملية فى ضوء مسئولية أوروبا عن تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

• أيرلندا :

أدلى "ديك سبرنج" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بتصريح رحب فيه بالتطورات الأخيرة وأشار أنها مشجعة وأعرب عن التهنية للجانبين على قوة التزامهم بعملية السلام .

• إيطاليا :

أعربت الحكومة الإيطالية عن ارتياحها التام للتوصل إلى الاتفاق وأوضحت أنه يتوج التزام الذين عملوا بنشاط - مثل إيطاليا - لمساندة عملية السلام ، سواء على المستوى الثنائى أو عن طريق تشجيع ودفع جهود الاتحاد الأوروبى ، وأكدت أن إيطاليا على استعداد للمشاركة فى القوة التى ستنتشر فى الخليل لضمان أمن المدينة . وأشارت إلى أملها فى أن يودى الاتفاق إلى فتح الطريق أمام تنفيذ الإلتزامات الأخرى الواردة فى الاتفاقيات ، وأن يسمح المناخ الجديد بتقدم جديد يضع فى النهاية حدا لإغلاق الأراضى الفلسطينية والانطلاق الشامل نحو التعاون الاقتصادى لما فيه مصلحة الشعبين سواء الفلسطينى أو الإسرائيلى ، وذلك أيضا بفضل أعمال البنية الأساسية الكبرى مثل ميناء غزة والخطوط الجديدة للمواصلات المباشرة بين أهم المراكز الفلسطينية .

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن وأوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

كما يرى الإيطاليون أن خطاب الضمان الأوروبي (وجهته الرئاسة الهولندية إلى عرفات) جاء في صياغة باللغة العمومية ولا يحقق التوازن المطلوب بالنظر إلى لهجة الخطاب الأمريكي الموجه إلى نتنياهو والذي يحمل عرفات مسؤولية الحفاظ على الأمن ومواجهة الإرهاب في غزة، والضفة الغربية .

ورغم التفاؤل الذي يشعر به الإيطاليون لتوقيع الاتفاق إلا فإنهم يرون أنه أبرم بضغط من الجانب الأمريكي لاعتبارات تتعلق بموعد بدء فترة الرئاسة الثانية للرئيس " كلينتون " كما يشعرون أن عقد الاتفاق أدى إلى غياب ورقة ضغط هامة كان المجتمع الدولي يستخدمها مع " نتنياهو " ويتوقعون أن يحاول الأخير استغلال الوقت لصالحه والتسوية في التوصل لاتفاق بشأن الوضع النهائي والقدس .

• السويد :

أعربت " لينافالين " وزيرة الخارجية السويدية عن الارتياح للانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخليل ، وأضافت أن من أهم الأمور المتبقية في المرحلة النهائية وفي إطار إعلان عام ١٩٩٣ ضمن أمور أخرى هي موضوعات القدس والمستوطنات والموضوعات ذات الطابع الحدودي . وأضافت أن عمليات إغلاق مناطق الحكم الذاتي يجب أن تتوقف حتى تتوافر المقومات اللازمة لنمو الاقتصاد الفلسطيني . وأشارت إلى أن كلا من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وجهتا الدعوة لست دول من بينهم السويد للمشاركة ضمن قوة المراقبة متعددة الجنسيات التي من المزمع تمركزها في مدينة الخليل عند بدء تنفيذ الاتفاق .

• ألمانيا :

بحث المستشار هيلموت كول ببرقية لكل من نتنياهو وياسر عرفات أشاد فيها بالتوقيع على الاتفاقية وأكد استمرار دعم بلاده لعملية السلام . كما أشاد بالمساندة التي قدمتها كل من الولايات المتحدة والأردن لعملية التفاوض والتي أسهمت بشكل كبير في التوصل إلى اتفاق .

• بريطانيا :

رحب وزير الخارجية البريطاني ، وأشاد على نحو خاص بتدخل الملك حسين والذي بنى على ما سبق بذله من جهود من جانب الولايات المتحدة وباقي المجتمع الدولي ، كما أشار إلى أهمية التحريك السريع للعناصر الأخرى المتعلقة من الاتفاق الانتقالي أخذاً في الاعتبار أن عملية السلام ينبغي أن تستمر في التقدم .

• بلجيكا :

ترى الخارجية أن اتفاق الخليل خطوة للأمام ، إلا أنه يجب توخي الحذر بالنسبة لمدى التزام إسرائيل بتنفيذ بقية مراحل الانسحاب من الضفة الغربية ، وخاصة بعد ما تلقى الجانب الإسرائيلي خطاب الضمان الأمريكي الذي يعطى له حق تحديد عمق الانسحاب من المناطق "ب"، "ج" وقد وصف مصدر بالخارجية خطاب الضمان الأمريكي بأنه " محير " PUZZLING .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعى :	الموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ورد فعل الجامع العربيه على مسار -

تحليل عام لطبيعة ودلالات التحرك الأوروبى السياسى إزاء عملية السلام :

من مجمل التطورات والتحركات والمقررات السابق ذكرها يتبين أن هناك ما يمكن توصيفه بالانتقال النوعى للموقف الأوروبى إزاء عملية السلام . بما يقترب من الرؤية العربية ولكنه لا يتطابق معها بالضرورة (٩) .

فهو انتقال من مجرد الدور الداعم اقتصاديا لعملية السلام إلى دور مشارك فى صياغة ومتابعة جوانبها السياسية (استكمالا للدور الأمريكى) . ومن دائرة التعبير اللفظى والرمزى إلى دائرة التحرك فعليا وميدانيا ومن خلال آليات عملية بالقرب من مواقع الأحداث وتطوراتها . ومن دائرة ردود الفعل القطرية والمنفردة والجزئية إلى ردود فعل جماعية تعكس فى كثير من الأحوال توجهات وسياسيات جماعية تجاه (المتوسط) (والشرق الأوسط) بل وتجاه توازنات الأقطاب الدولية فى العالم على اتساعه . ومن مجرد الاهتمام العاجل والمباشر بالقضايا السياسية إلى الاهتمام أيضا باستشراف قضايا المستقبل متوسط وبعيد المدى ومشاكله (لمسألة شكل وطبيعة الكيان الفلسطينى المنتظر وإطاره السيادة وتوجهاته السياسية - ومسألة ترتيبات الأمن الاقليمية - وشروط التنمية المستدامة ، وبناء الديمقراطية .. والمياه إلخ) .

مدى فاعلية هذا الدور الأوروبى والاعتبارات الحاكمة له :

هناك مجموعتان من الاعتبارات التى تحكم فاعلية هذا الدور الأوروبى السياسى فى عملية سلام الشرق الأوسط :

المجموعة الأولى : اعتبارات ايجابية تبرر هذا وتزيد من صدقيته وحيويته وتوسع من دائرة القبول به ليس فقط لدى الشارع الأوروبى بل أيضا لدى أطراف النزاع المباشرين فى الشرق الأوسط ومن بين ذلك مثلا :

المردودية السياسية والاقتصادية المنتظرة لأوروبا فى حالة استقرار السلام بالشرق الأوسط وجنوب المتوسط .

الخبرة التاريخية لأوروبا بالمسألة اليهودية .

الالتزامات القانونية والسياسية وفقا للشرعية الدولية (قرارات مجلس الأمن على وجه التحديد) .

الحرص على تأكيد الهوية السياسية الأوروبية الخاصة داخل إطار التحالف الغربى عموما وأهمية عدم ترك المجال كاملا للولايات المتحدة فى المنطقة المتاخمة جنوب وشرق البحر المتوسط .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الانعكاسات المباشرة لأخطار عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط على الأمن الأوروبى العام وأمن فرادى دول الاتحاد الأوروبى (الانتشار النووى - الإرهاب - الهجرة - المخدرات .. الخ) .

التواجد التاريخى والثقافى لبعض الدول الأوروبية فى العالم العربى .
وأما المجموعة الثانية : فهى تضم الاعتبارات التى تسلب أو تضعف من فاعلية الدور الأوروبى وهى على وجه التحديد :

إصرار بعض الأطراف على تحيئة أى تدخل من جانب أية أطراف أخرى والانفراد بضبط وإدارة عملية التسوية السياسية فى الشرق الأوسط .

استمرار بعض بؤر المشكلات السياسية المتعلقة بين بعض الأطراف الأوروبية وبعض أطراف الشرق الأوسط (عقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود - مشكلة لوكيربى - التخوف الأوروبى من الاتجاهات الإسلامية) .

التباينات الداخلية فى توجهات دول الاتحاد الأوروبى والتى تتوزع بين حرص البعض على الانغماس فى أدوار جديدة بالشرق الأوسط مقابل توجهات أخرى تهتم أساسا بمستقبل الأوضاع والترتيبات فى شرق ووسط أوروبا .

عدم تبلور سياسة أمنية ودفاعية موحدة للاتحاد الأوروبى وبالتالى عدم وضوح إمكانية تحقيق توافق تام بين الدول الأعضاء بشأن حدود الحركة الواجبة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآليات هذا التحرك .

قوة اللبى الصهيونى داخل مؤسسات صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار فى الاتحاد الأوروبى .

تشكك بعض الأطراف العربية فى حقيقة النوايا الأوروبية واحتمالات وجود مخططات خفية من وراء الستار .

الشواغل الأوروبية الداخلية والحاجة إلى ترشيد توظيف الموارد لمعالجة مشكلات البطالة والجريمة وتدهور البيئة والهجرة وتأهيل الأعضاء الجدد المرشحين للانضمام .

هذه بعض حقائق الدور الأوروبى إزاء الشرق الأوسط ومشكلاته .. وحدود هذا الدور وآفاقه وبرغم التطور النوعى والتدريجى الهام فى هذا الدور فإن هناك ما يزال أملا فى مزيد من التطور والتفعيل لهذا الوجود الأوروبى فى القضية التى تشغل نصف حياتنا تقريبا . والثقة فى أن المستقبل القريب كفيل بإذن الله بأن يشهدنا هذا التطور .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	سائدة حمد
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	١٣١٥٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٢

الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا وضع المدينة كـ "كيان خاص

صدمة "في إسرائيل" من موقف أوروبا تجاه القدس

□ القدس المحتلة - سائدة حمد

الإسرائيلية الرسمي بضم القدس لم يتطرق إلى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتأكيد «رفضه أي خطوة تهدف إلى تغيير مكانة القدس».

وهاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وزير خارجيته إرييل شارون بشدة الرسالة الأوروبية مشددين على «أبدية» وحدة القدس عاصمة لإسرائيل.

وقال نتانياهو في أعقاب اجتماع مع رئيس البرلمان التركي الذي يزور إسرائيل: «نحن نرى في كل شبر من أورشليم (القدس) جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإسرائيلية، هكذا كان الأمر وهكذا سيبقى». واستغل شارون الكشف عن فحوى رسالة السفير الألماني التي جاءت في خضم حملة الانتخابات الإسرائيلية، وقال إن حكومته «لم تقدم ولن تقدم أي تنازلات في ما يتعلق بالقدس»، مضيفاً أن هذه الحكومة «تبنى (المستوطنات) في كل مكان وتسيطر على كل شبر فيها». وزاد أن حكومة «ليكود» طرقت مسؤولين فلسطينيين من المدينة وأغلقت مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية فيها ومنعت كبار المسؤولين الأجانب من زيارة «بيت الشرق».

وأشار شارون إلى أن زيارة وزير الخارجية اليوناني الأخيرة إلى «بيت الشرق» جرت من دون علم إسرائيل وأن اليونان اعتذرت رسمياً عن ذلك. ووصف شارون الرسالة بأنها جاءت «متسرعة» وأكد أن وزارته ستعمل على أن تغير أوروبا من موقفها إزاء القدس.

وامتنعت غالبية دول العالم بما فيها الولايات المتحدة عن فتح سفارات لها في مدينة القدس تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أن هذه المدينة أرض محتلة. وفي المقابل افتتحت هذه الدول قنصليات لها في القدس الشرقية وأخرى في الغربية.

وكان من المفترض أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين والتي تشمل القدس قبل نحو عام.

وقال الحسيني إن القدس بشقيها الشرقي والغربي ستطرح على طاولة المفاوضات، مشيراً إلى أن اتفاق أوسلو نص على التفاوض على القدس وليس فقط الجزء الشرقي منها.

■ أكد الاتحاد الأوروبي مجددا رفضه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية، مشدداً على أن المدينة المقدسة كيان خاص، الأمر الذي يشكل «صدمة» للحكومة الإسرائيلية والثار ردود فعل غاضبة.

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية بعثت برسائل إلى السفراء الأجانب المعتمدين لديها طالبين فيها بالامتناع عن إجراء لقاءات في «بيت الشرق»، المقر غير الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، ومقر المسؤول الفلسطيني المكلف ملف القدس السيد فيصل الحسيني. واعتبرت الوزارة أن زيارات البيبيلوماسيين الأجانب «بيت الشرق» تشكل «تخلاً في الانتخابات الإسرائيلية وتناقض اتفاقات أوسلو وواي ريفر».

ورد السفير الألماني لدى إسرائيل ثيودور ولاو باسم الاتحاد الأوروبي على هذا الطلب في رسالة جاء فيها: «نحن نؤكد مجددا موقفنا المعروف في ما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص، وهذا الموقف يتماشى مع القانون الدولي». وأضاف أن الاتحاد الأوروبي الذي ترأسه ألمانيا حالياً، لا يعتزم تغيير موقفه من مسألة اللقاءات مع الفلسطينيين في القدس. واعداد الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى منذ عقود مصطلح *corpus separatum*، أي كيان خاص الذي استخدمته الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١ عام ١٩٤٧ والذي وضع مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي في إطار خاص تشرف عليه الأمم المتحدة.

ووصفت مصادر دبلوماسية إسرائيلية الرسالة الأوروبية بأنها «خطيرة»، لأنها لم تميز بين الجزء الغربي الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٤٨ والجزء الشرقي منها الذي احتلته في حرب عام ١٩٦٧. وقالت المصادر إن رسالة السفير الألماني «تؤيد بوضوح تدويل المدينة».

وأعربت إسرائيل عن صدمتها من الموقف الأوروبي تجاه المدينة المقدسة. وأشارت مصادر قانونية إسرائيلية إلى أن «إعلان البنديقية، الصادر عام ١٩٨٠ والذي أعقب قرار الكنيست (البرلمان)

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	بلال الحسن
الموضوع الفرعي :	والموقف الأوروبي	رقم العدد :	١٣١٦٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٢

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

■ المفاوضات متوقفة، والاتفاقات مجمدة، ومع ذلك فإن عملية التسوية السياسية تزداد تعقيداً على الأصعدة كافة. فحكومة بنيامين نتانياهو تستفز أقرب حلفائها من الأميركيين والأوروبيين، وإلى درجة دفعت بهؤلاء الحلفاء إلى إعلان مواقف أثارت ضجيجاً كبيراً في إسرائيل. وتأتي هذه الاستفزازات الإسرائيلية في سياق العملية الانتخابية المنتظرة في ١٧ أيار (مايو) المقبل، وبطريقة تكشف عن محاولات نتانياهو الاستفادة منها لصالحه.

أوروبا والقدس

هناك خلاف مديد بين أوروبا (والكثير من دول العالم) وإسرائيل حول وضع مدينة القدس، عبر عن نفسه تاريخياً برفض غالبية هذه الدول نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، لأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لا بالقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ ولا بالقدس الشرقية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وباستثناء دولتين أو ثلاث، فإن أغلب الدول تكتفي بفتح قنصليات لها في القدس وتبقي على سفاراتها في تل أبيب.

وقد لجأ نتانياهو أخيراً إلى تصعيد تحديه للدول الأوروبية في موضوع القدس بالذات، فوجه رسائل متوالية إلى الدول الغربية يطالبهم فيها بوقف إرسال وفود دبلوماسية تلتقي مع فيصل الحسيني في مكتبه (بيت الشرق) في القدس، ويبدو أن هذه الرسائل أثارت غضب الأوروبيين بحيث قرروا إبلاغ إسرائيل بموقفها حاسماً في هذه المسألة، فوجه الاتحاد الأوروبي برئاسة الألمانية الحالية، رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية تشرح أن أوروبا لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأن عدم الاعتراف هذا يستند إلى القانون الدولي، أي إلى قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، والذي قامت دولة إسرائيل استناداً إليه. وينص ذلك القرار على إنشاء دولتين يهودية وعربية، كما ينص على استثناء مدينة القدس، ويعطيها صفة «كيان خاص» تشرف عليه الأمم المتحدة، وهو وضع يشبه تنويع المدينة. وقد تم إرسال هذه الرسالة قبل أسابيع إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتكتم الطرفان عليها، ولكن نتانياهو وشارون ارتابا، كما يبدو، أن إثارة هذه المسألة تخدم معركتهم الانتخابية، فسربا مضمون الرسالة إلى الصحافة، وبدأ بعد ذلك حملة دفاع عن القدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. وأثار التسريب غضب أوروبا حتى أن صحيفة «يديعوت أحرונوت» نقلت عن مسؤول ألماني رفيع المستوى قوله: «لقد نسف نتانياهو وشارون، في مناورة انتخابية قذرة، العلاقات الودية بين إسرائيل وأقرب دولة أوروبية لها، أن أوروبا لم تعترف أبداً بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». ومع أن الضجة حول هذا الموضوع ستستخدم لأغراض انتخابية مؤقتة، ومع أن الأزمة الإسرائيلية مع أوروبا يمكن أن تسوى مع الوقت، إلا أن قضية مهمة وحساسة وضعت أمام الرأي العام العالمي بوضوح شديد، وسيكون لها أثرها على مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : الموقف الأوروبي
المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : أحمد صدقي الدجاني
رقم العدد : ٤١١٧١
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢٧

الاتحاد الأوروبي والتسوية والقدس

د. أحمد صدقي الدجاني

القدس باعتبارها كيانا خالصا *Corpus Separatum*. وهذا الموقف يتسجم مع القانون الدولي. وإن الاتحاد الأوروبي لا يعترف حاليا بتغيير موقفه من لقائات الأوروبيين مع الفلسطينيين في مدينة القدس وقد هاجمت الدوائر الصهيونية بسبب هذا الذي جرى تسريته للصحة وأصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانا رسميا يرد فيه على موقف الاتحاد الأوروبي، وصادق على مشروع قرار يؤكد أن إسرائيل لن توافق على تقسيم القدس تحت أي ظرف ولا على تحويلها كلياً أو جزئياً. ورفض القرار موقف الاتحاد الأوروبي للقاضي بن القيس لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، وكرر الزعم بأنها ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل. وجاهر بمقتضيات الاستيطان في جبل أبي غنيم.

كانت هذه الأزمة الدبلوماسية مناسبة لقيام الاتحاد الأوروبي بالتذكير بما جاء في بيان الهدنة الذي صدر في ١٩٨٠/٦/١ بشأن القدس من «المجموعة الأوروبية» لا تقبل أي محاولة تتخذ من جانب واحد لتغيير وضع القدس، انطلاقاً من الاعتراف بالدور المهم الذي تخطته مسألة القدس والتذكير أيضاً بالبيانات الأوروبية التالية، ومنها ذلك الذي صدر في ١٩٦٠/١/١ عقب حادث التفات وهي في مجملها تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية.

لقد قامت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بموقفها من قضية القدس انطلاقاً من هذا الموقف الوجد، وفق أساليبها. وكان لبريطانيا موقف لافت بحكم كونها الدولة التي استعمرت فلسطين باسم الانتداب ومكنت للصهيونية من إقامة وطن قومي، واستعمارتها استيطانية.

وأعلن هذا الموقف المكون من وفدين وزير الخارجية البريطاني في وزارة المحافظين برئاسة جون مينجور، أمام جمعية العون للفلسطينيين Map يوم ١٩٩٦/٢/٢٢. ومعلوم أن وفدين يهودي بريطاني، وقد قال في خطابه «وكما تعلمون أوضحت بريطانيا منذ سنوات عديدة، مثلها مثل المجتمع الدولي أنها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكرياً. وأنها تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يصادق عليه يجب أن يحترم للسياسات الشرعية للأطراف وأن يحترم الطبيعة الخاصة للأماكن المقدسة التي هي موضع اهتمام العديد من في العالم أجمع». ولطالما هذا يستحق حديثاً خاصاً يعرض لوقف بعض اليهود الأوروبيين ولطرواف إعلان الموقف، ولقد دبلوماسياً هادئة قام بها السفراء العرب ومنهم سفير فلسطين في لندن. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بياناً في أبريل ١٩٩٩ تحدث عن لندن قمة برلين للاتحاد الأوروبي، وأضاف أن بريطانيا سوف تنسب بنية القرار الذي استصدره المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص مصادرة هويات الفلسطينيين ووسائل إبعاد أهل القدس، العرب عن مدينتهم.

وأشارت إلى مقابلة لندن للاتفاقيات الإسرائيلية لحقوق أبناء فلسطين. وأنك مما سبق أن موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس في معارضة الوضع النهائي يرفض التسليم بالاحتلال الإسرائيلي، ولتعزيز قرار التوسيع رقم ١٨١ يوم ١٩٤٧/١/٢٩ أساساً، ويعتبر القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإن إسرائيل تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية. فالقدس كلها شوقها وغويها، المعينة والجديدة، للجنة وقراها مطروحة للبحث.

إن هذا الموقف يه أسرى الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية للتسوية إلى أن بإمكانهم أن يتحروا منها، ويدعوهم إلى التمسك بحقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في القدس، وإلى فتح ملف القدس، بكانه، وهو ما يقول به الموقف الشعبي، ولا يلتفتون إلى الجمعية الإسرائيلية حول العاصمة الأبدية، ويؤوضون ما تم التوصل إليه من تقاهم بين طرف (إسرائيلي وآخر فلسطيني في مباحثات سرية غير رسمية - من تفرقه مؤسسات المنظمة أو الحكم الذاتي، ويوطنون أنفسهم على صراع النفس الطويل.

يبقى أن نتذكر أن للاتحاد الأوروبي مواقفه الأولية من قضية قضايا الوضع النهائي خاصة للأجانب والاستيطان والحدود. وهي مواقف قابلة للتطوير وتتخضع لما نحن العرب لا نعلم في جهود من المواقف الأوروبية فرادى وجماعات، لكي تتطور في اتجاه احترام الشرعية الدولية وتأييد حقوقنا. وأوضح أن ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي يصدر على القوى الدولية الأخرى المفاعلة. وأوضح أيضاً أن ما يصدر على المسار الفلسطيني يصدر على المسار الإسرائيلي.

إن هناك التفكير مما يمكن عمله عربياً وإسلامياً في هذا العالم الخاص، وهو يتجلى أول ما يتطلب استئناساً لإرادة الأمة وثقة بقدرتها على اللوحة وإحاطة بمواقف القوى الدولية الفاعلة وعزها على تطوير هذه المواقف وتصدياً لأساليب شيلوك في «تاجر البندقية» التي يرى باراك يحاجرها حين يطلب من واشنطن تأجيل تنفيذ «النسخة الثالثة» من اتفاق مذكرة وأي كي يستخدم استمراراً احتلال الأرض. وفي «سارمة» في المفاوضات، هكذا يدعي عنك. كما يقول المثل القديم - في وصفاً للاجتماع بالسر، من القول أو العمل.

استحضار موقف الاتحاد الأوروبي من تسوية الصراع العربي - الصهيوني، وقضايا المفاوضات التي توضع النهائي في عملية سلام الشرق الأوسط أمر حيوي لنا نحن العرب، مستولين وأهل رأي وجماعياً. وحيوية هذا الأمر لا تعود إلى مايقفه الاتحاد الأوروبي من قوة فاعلة على صعيد اليمين الدولي للتسوية فصحب، ولكن إلى الوسيلة التي يتضمنها هذا الموقف بالنسبة لشريعة من عقيدة العرب لايزون إلا الموقف الصهيوني والموقف الأمريكي. وهم يقولون بأننا مهينين للأعلان والقبول لتفاهات وإملاءه. وما أشد خطر هذا الحال في هذا العالم الخاص، الذي بنا مع مطلع صيف ١٩٩٩، وخاصة مع سانسرح رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب يهود باراك يريده حول «الآلات» بشأن قضايا الوضع النهائي الأري، ويشمل تأجيل الاتفاقيات التي تديرها مع الفلسطينيين بأفريقيا. الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع ماظهر من مساندة أمريكية له.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه من التسوية في بيان رئاسة المجلس الأوروبي الذي صدر في برلين يوم ١٩٩٩/٢/٢٢ حول عملية سلام الشرق الأوسط وجاء فيه «إن رؤساء الدول والحكومات يؤكدون دعمهم لتسوية تفاوضية في الشرق الأوسط تكتمل مبدأ الأرض». وأكد الأمين العامي والفردي لإسرائيل وللشعب الفلسطيني وللمجتمع. وتضمن هذا البيان لقوله «إن الاتحاد الأوروبي مشغول بالطريق التي وصلت إليه عملية السلام. وهو يدعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرارات المذكورة نهرياً، كما يدعو الأطراف أيضاً لتأكيد التزامهم بالمبادئ الرئيسية والاتفاقيات وفق قرار مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨، والموافقة على م الفترة الانتقالية في اتفاق أوسلو.

بعد أن أكد الاتحاد الأوروبي في بيانه هذا مبدأ «الأرض مقابل السلام» وعبر عن انشغاله لتوفير المفاوضات، وطالب بتنفيذ الاتفاقيات، دعا على الخصوص إلى استئناف المفاوضات النهائية في الشؤون المقبلة على أساس متصاعدة ويؤمن لاطالة، وبغير من اعتقاده «أن هذا ممكن خلال عام، وإبدى استعداداً للمساعدة، في حدث الاتحاد الأوروبي الأطراف على عدم القيام بتدابير تؤثر في نتيجة المفاوضات أو تصرفات تخالف للقانون الدولي بما في ذلك جميع أشكال التشاغل الاستيطاني، ومحاربة التحريض والعنف.

نلاحظ هنا أن الاتحاد الأوروبي خدد مدة عام الفراع من ملفوضات الوضع النهائي، وهي المدة التي لم يلبث بيان ذلك، إن حدثها حين صدر بعد شهر من بيان الاتحاد الأوروبي، ولا عجب في ذلك، إن حدثها حين صدر الحليفين الأمريكي والأوروبي، وكثيراً ما تعهد واشنطن إلى بروكسل بالمبادرة بال طرح لأمر متفق عليها. كما نلاحظ في البيان الخاصة في عدم لإيقاف الاستيطان وأي تصرفات إسرائيلية تخالف القانون الدولي، وهذه محاربة التحريض والعنف.

لم يلبث الاتحاد الأوروبي بعد هذا التحديد لأساس لتفاوض ومدة أن طرح رؤيته لما ينبغي أن تسفر عنه المفاوضات بشأن قيام دولة فلسطينية. وقد تميز طرحه باعتماد لغة واضحة لا لبس فيها، «فالاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين غير اللقيد، بما في ذلك خيار الدولة. وهو يتنظر قدماً إلى الوفاء بهذا الحق مبكراً، ويدعو الأطراف للفضال بنية صالحة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقيات القائمة بدون أي مصاص لزا. حق القائمة الدولة الذي لايجوز أن يخضع لحق النقض (الفيتو) «وإن الاتحاد الأوروبي متفتح وإن إيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة مسألة تقوم على أساس الاتفاقيات القائمة ومن خلال المفاوضات سوف تكون خير ضمان لأن إسرائيل والقبول إسرائيل كشريك مساو في المنطقة وأوضح أن هذه الجملة جاءت لتطمئن لليهود الصهيونية الأوروبيين. وانتهى بيان الاتحاد الأوروبي إلى القول أنه «بعد استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية بعدة لأمم المتحدة، كما دعا إلى استعادة مبكرة للمفاوضات السورية وللبنائية على المسارين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

إن هذا الموقف الأوروبي من عملية سلام الشرق الأوسط يدعو إلى الخلط الموقف الأمريكي للوهن منها، كما أوضحه بيان الخارجية الأمريكية ورسالة الرئيس كلينتون لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية.. فبعد تقارب بين الموقفين نجد أن لكل منهما تميزه عن الآخر، وهما في الوقت نفسه متكاملان. فالموقف الأوروبي أوضح لفة ويتطرق لموضوعات تعتبرها واشنطن حساسة وتؤثر الانتقاص حولها، وهو أيضاً يشير بوضوح إلى القانون الدولي وتكامل الموقفين نابع من حقيقة التنسيق القائم بين الجانبين ومن اتفاقهما على توقيت تحرك كل منهما، وهذا أمر خبرة كل من تعامل مع دول الاتحاد الأوروبي في سياساتها تجاه الصراع العربي - الصهيوني.

يتضمن هذا الموقف الأوروبي من عملية للتسوية في طياته رأياً أوروبياً واضحاً في بعض قضايا الوضع النهائي، خاصة قضية القدس. وقد جرى إعلان ذلك الرأي في مطلع ربيع عام ١٩٩٩، في سياق أزمة دبلوماسية حدث حين احتضنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نيتانياهو على قيام الدبلوماسية الإسرائيلية بحضور اجتماع في «بيت الشرق» في القدس الشرقية، ونذكر كيفية رفض سفير ألمانيا لدى الكيان الإسرائيلي حذا الاتفاقية، وكتب رسالة رفض الاتحاد الأوروبي للخارجية الإسرائيلية فيها «بحر تؤكد مجدداً موقفنا المعروف بخصوص المكانة الخاصة للقدس

الموقف الأمريكي

القدس والموقف الأمريكي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مستقبل السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط	عبد الله صالح	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٧	يناير ١٩٩٧	١١٢
٢	واشنطن تعارض سياستها	محمد علام	الحياة	١٢٥٣٨	١٩٩٧/٦/٢٨	١١٥
٣	القدس ودلالات الموقف الامريكي	عبد الله الاشعل	الحياة	١٢٥٤٣	١٩٩٧/٧/٣	١١٨
٤	قضية القدس في المفاوضات الوضع النهائي	أحمد صدقي الدجاني	الاهرام	٤٠٩١٨	١٩٩٨ /١٢/١٧	١١٩
٥	أزمات اسرائيل	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١٢٠

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

رقم العدد : ١٢٧

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

عبدالله صالح

الضغط حتى في تفاصيل خطيرة مثل سياسة الإستيطان - كما لم تفعل سابقا - فكلينتون يدرك أنه لا فائدة من محاولات التأثير في حكومة يقودها رجل على نسق نيتانياهو ، وبالتالي طالما أن الأولوية هي لعلاقة عضوية استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل ، فلا خيار سوى التعايش والتأقلم مع الواقع الإسرائيلي كما يفرضه نيتانياهو ، وما يعزز هذا الاتجاه أن تطلعات كلينتون في ولايته الثانية تدور في فلك توسيع رقعة التحالف والشراكة والإعجاب به دوليا .

استمرارية السياسة الخارجية لأمريكا :

ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم وصراعاته الإقليمية التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة . وربما كان هذا راجعا في معظمه الى وجود قدر كبير من الاتفاق في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة ، فضلا عن قدر كبير من قبول وتأييد الرأي العام الأمريكي لهذه الأهداف التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفييتي الأيديولوجي والسياسي على نحو يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وفي مقدمتها مصادر الطاقة وأمداداتها وخطوط مواصلاتها . ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفييتي ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة باقية ، وأضيفت إليها أبعاد جديدة وهي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصولية الإسلامية والنول والقوى التي تمارسها وترمز إليها ، ويرتبط بذلك احتواء وحصر وعزل دول مثل إيران والعراق وليبيا والسودان .

وتتجلى استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بوضوح في مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل وتطوراته المختلفة ، حيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بأمن إسرائيل حتى وإن اتخذ صورة عنوانية مثل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية أو انقاذ هذا الأمن في المواقف الحرجة

مثل حرب أكتوبر والذي فتحت له إدارة نيكسون مخازن الجيش الأمريكي ونظمه العسكرية التي لم يستخدمها بعد ، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على كل جيرانها العرب ، وهو الالتزام الذي تؤكد باستمرار وتنغذه كل إدارات الأمريكية ، وفي إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة في العمل على أن تقدم نفسها كوسيط في محاولات التوصل الى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي

جاءت الانتخابات الأمريكية الأخيرة بنتائجها المتضمنة فوز الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون ، وما تعضدت عنه من تداعيات ، لتعكس قدرا من التحول في توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء أولويات وقضايا السياسة الخارجية ولاسيما بعد تعيين مادلين أولبرايت كوزيرة للخارجية بما يعكس تراجع منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبحت ترتبط أساسا بأوروبا وروسيا ثم العلاقات الأمريكية مع آسيا ، يليها التحديات الأمنية الدولية كالإرهاب والنول المنبوذة التي احتل التعامل معها مرتبة أكثر تقدما من عملية السلام في الشرق الأوسط في إطار التوجهات المعلنة للإدارة الأمريكية الجديدة .

ورغم صحة القول جزئيا بأن انتهاء الانتخابات الأمريكية بفوز كلينتون لفترة رئاسة ثانية وأخيرة أدت الى تحرره من القيود والضغط الانتخابية التي حددت بعض مواقفه إزاء الشرق الأوسط ، وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لإعتبارات المصالح القومية الأمريكية ولن يدع نيتانياهو وتحالفه يدمران عملية السلام ، إلا أن عدة حقائق ينبغي ألا تغيب عن أذهانتنا وفي مقدمتها أن كلينتون وإن كان لن ينتخب ثانية ، فإنه ملتزم بالعمل على حماية انتصارات الحزب الديمقراطي ، وملتزم بتمهيد الطرق لثأبه آل جور ليخلفه في الرئاسة من بعده ، فضلا عما يشعر به كلينتون من أنه مدين - عن حق أو غير حق - لليهود وإسرائيل بالمساعدة في إعادة انتخابه ، حيث قام نيتانياهو بتعبئة كل القوى الليكودية - وهي القوى الغالبة

بين النشطين من يهود أمريكا - للعمل على تحقيق الفوز لكلينتون . أضف الى ذلك أن كلينتون كأي رئيس أمريكي - لا يتعرض لضغوط من جانب الأطراف العربية - غير مستعد لأن يفتح معركة مع إسرائيل ومؤيديها في البنتاجون والجامعات ومراكز البحوث وأجهزة الإعلام ، حتى وإن كان الهدف تحقيق رؤية أمريكية للسلام في الشرق الأوسط تخدم أمن إسرائيل وتحترم غنائمها في الأرض والمياه والاقتصاد الإقليمي ، لأنه يدرك تماما أن إسرائيل لن تقبل إلا رؤية إسرائيلية تتبناها الولايات المتحدة ، وتشترك تل أبيب في تنفيذها ، وعلى هذا فإذا كانت الولايات المتحدة ستسعى لاستمرار عملية السلام وفقا لإطار مدريد ضمانا للحد الأدنى من الاستقرار في منطقة حيوية لأمريكا والعالم ، فإن الإدارة الأمريكية لن تتبنى سياسة

الموضوع الرئيسي : القدس

الموضوع الفرعي : الموقف الأمريكي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

رقم العدد : ١٢٧

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

انعكس في الاهتمام المكثف بالتقريب بين وجهات النظر السورية والإسرائيلية ، غير أن محاولات كليتون لنفع السلام في المنطقة تحطمت على صخرة فوز الليكود وبروز زعيمه المتشدد بنيامين نتنياهو الذي أعلن مواقف مناهضة لأسس عملية السلام ، ورغم صدمة الإدارة الأمريكية لهذا التطور ، فلم يكن أمامها إلا التعامل مع الواقع الجديد الذي صاغه نتنياهو ، والمضي قدما في عملية السلام لإبقائها على قيد الحياة ، ولكن في إطار الرؤية التي حددتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تناقض أسس ومبادئ مؤتمر مدريد سواء فيما يتعلق بالقدس أو المستوطنات ، أو مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويتوازي مع هذا ما يكاد يكون إنكارا لما اتفق عليه في أوسلو ، وهو التطور الذي أصاب العملية السلمية في جعلها بالركود وهددها في أسسها ومستقبلها .

تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل :

على الرغم من استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بدرجة كبيرة مع تعاقب وتغير الإدارات الأمريكية حيث كان الرؤساء الأمريكيون في الغالب مؤيدين لإسرائيل ، وإن اختلف ذلك بدرجة ما من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التي حكم أثنائها ، فإن فترة حكم الرئيس كليتون شهدت تحولا غير مسبوق في الموقف من إسرائيل حيث أبدى تعاطفا شديدا معها ، وهو ما وضع في خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل بصورة رمزية حيث كان أول رئيس أمريكي يلقي خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلي ، ويحرص على ارتداء القلنسوة اليهودية ، فضلا عن تعاطفه البالغ مع مقتل بعض الإسرائيليين إلى حد البكاء الشديد ، مما يعكس دلالات رمزية بالغة تشير إلى نشوء علاقة عاطفية بينه وبين الإسرائيليين تتجاوز مجرد الدعم والمساندة من خلال السياسة الرسمية ، وهو ما يمثل نقلة نوعية في إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي تشهد نموا مطردا في صورة خط بياني صاعد ، خاصة منذ تولي ريجان الرئاسة في عام ١٩٨٠ . ومن ثم فإن الأداء الفعلي للإدارة الأمريكية حاليا يأتي في إطار هذا التنامي الذي يزداد رسوخا خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد اختلالا غير مسبوق في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وغيابا ملحوظا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط .

ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن زيادة مصادر نفوذ اليهود ودعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكي وحرصهم على إنشاء مزيد من لجان العمل السياسية في إطار اللوبي الصهيوني في مقابل ضعف الأمريكيين العرب سياسيا ، أسهم في تفاقم الخلل القائم بين القدرات العربية والإسرائيلية في التأثير على صانع القرار الأمريكي . ويكفي أن نذكر أن اللوبي الصهيوني أنشأ حتى الآن أكثر من ٧٠ لجنة عمل سياسيا تعمل كل منها بشكل شبه مستقل ، فضلا عن أن أعضاء الكونجرس من اليهود بلغوا ٤٣ عضوا منهم ١٠ في مجلس الشيوخ و ٣٣ في

بصورة متوازنة مع التأييد العسكري والشامل لإسرائيل ، وهو ما وضع جليا في مواقف إدارة نيكسون أثناء حرب أكتوبر التي اتجهت بفعل هذا التأييد للعمل على التوصل لتسويات ليس فقط لمخلفات الحرب وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات في المنطقة . فكان التدخل المباشر واليومي لوزير الخارجية هنري كيسنجر هو العمل الذي أفضى إلى اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، وهي الاتفاقيات التي هيأت الفرصة للتطور الكبير الذي تابعت وحققته إدارة كارتر من خلال اتفاقيات كامب ديفيد التي كانت في الواقع الأساس الذي تطورت على أساسه وفي اتجاهه عملية التسوية السياسية في المنطقة وتفاعلاتها .

وقد واصلت إدارة ريجان الجمهورية جهود التسوية وتحريك الركود الذي ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني ، حيث أصدرت في أول سبتمبر عام ١٩٨٢ ما عرف بمبادرة ريجان التي كانت أول اقتراح جاد لقضيتين هامتين هما قضية المستوطنات الإسرائيلية ، حيث طالبت بوقف بنائها ، وقضية الكيان الفلسطيني . غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الإدارة حيث تركت المبعوثين يفتقدون الثقل السياسي ، أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتعاسكا في اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، فهو ما تبنته إدارة بوش التي تبلورت جهودها في جمع أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين في مؤتمر مدريد الذي أرسى مبادئ وقواعد العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام .

أما تطورات ما بعد مدريد ونقصها بها أساسا اتفاقيات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير والاتفاق الإسرائيلي الأردني ، فقد حدثت في عهد إدارة كليتون التي اعتبرتها ضمن إنجازاتها في السياسة الخارجية ، وأعلنت تأييدها لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء في صورة دعوتها الحماسية لمؤتمر شرم الشيخ ، أو تفضيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصه في الانتخابات الإسرائيلية ، على اعتبار أن ذلك يقدم فرصا أكبر لتطور العملية السلمية على المسارات المختلفة ، وكشأن الإدارات الأمريكية السابقة ، اعتبرت إدارة كليتون أن تحقيق أي تقدم للعملية السلمية مرتبط بنجاح المفاوضات على المسار السوري ، وهو ما

الموضوع الرئيسي : القدس

اسم كاتب المقال : عبد الله صالح

رقم العدد : ١٢٧

تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية

والنواب في نورتين متلاحقتين ، ولهذا فإنه سيحاول خلال الفترة الثانية لرئاسته تحقيق إنجاز سياسي يعيش معه السنوات الطويلة الباقية من عمره بعد خروجه من الرئاسة ، لاسيما أنه سيكون عندئذ أول رئيس أمريكي يخرج صغيرا من هذا المنصب الكبير . ولهذا فإن سلام الشرق الأوسط إذا كان فيه من المخاطر ما يهدد مستقبل آل جور والحزب الديمقراطي ، فإنه سيصبح إنجازا مستحيلا ، إلا إذا جاء السلام الأمريكي على هوى إسرائيل وعلى ما تبقى من أرض عربية .

ولكن التساؤل الذي يثار هنا يتعلق بحدود الدعم والمساندة على نحو قد يؤدي لاضطراب الأوضاع في المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية ، مثل هذا المناخ لاشك أنه سيضع السياسة

الأمريكية أمام خيارين لا ثالث لهما : إما مواصلة سياسة دعم إسرائيل حتى وإن ترتب على ذلك اضطراب الأوضاع الإقليمية ، أو ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لمواصلة العملية السلمية ولو على المستوى الشكلي ، وبطبيعة الحال وفي ضوء الخبرة التاريخية بيد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل البديل الأول ، وقد تأكد بعد انتهاء الحرب الباردة أن الإدارة الأمريكية لا تسمح - لحسابات تتعلق بمصالحها - أن يصل التوتر في المنطقة إلى حد يهدد المصالح الحيوية لها ، وبالتالي فإن البديل الآخر سيكون هو المقبول موضوعيا ولكن حتى في إطار هذا البديل هناك خيارات متعددة أمام السياسة الأمريكية .

مجلس النواب ، الأمر الذي يعنى بالضرورة المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار السياسي ولاسيما المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، هذا بالإضافة إلى الدور الخطير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في التأثير على صنع القرار من خلال الاتصال الدائم بالمستوليين والضغط عليهم بتساليب مختلفة ، ناهيك عن قيام هذا اللوبي بتمويل الحملات الانتخابية لكافة المناصب الفيدرالية ، فنظرا للارتفاع المذهل في تكلفة الحملات الانتخابية ، فإن المرشح لأي منصب فيدرالي يسعى يوما إلى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته ، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يؤدي بفرص المرشح ، إذ لا يسمح له بالنفاذ إلى قطاعات كبيرة من الناخبين .

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته ، لم يكن من الممكن أن يؤتي ثماره لصالح إسرائيل لولا قدرة اليهود على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكي نفسه والروابط الوثيقة التي تربطهم ليس فقط بصناع القرار ، وإنما أيضا بغيرهم من الأمريكيين . وهذا ما دفع أحد الكتاب للقول بأن الأمريكيين عموما لا يؤيدون إسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة ، ولا بسبب النشاط السياسي للجماعة اليهودية ، وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود في محيطهم الاجتماعي . وإدراكا منهم لأهمية إسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود ، فإن أولئك الأمريكيين - من غير اليهود - يتروكون لهم القضية برمتها .

كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا تمثل في ضيق هامش الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، وهو ما ظهر جليا في قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس حيث مرر الكونجرس مشروع القانون بأغلبية ساحقة في المجلسين ، مما اعتبر تغييرا جوهريا في موقف الجمهوريين تحديدا الذين رفضوا علنا اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وكان أغلبهم يؤيد ترك القدس للمفاوضات ، ورغم أنه كان هناك دائما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا في أغلب الأحيان يمثلون الأقلية في الحزبين ، وتتبع أهمية هذا التطور الأخير باتجاه التقارب بين وجهات نظر الحزبين الكبيرين من ضرورة التوافق بين الرئيس الأمريكي (الديمقراطي) والمؤسسة التشريعية (التي يسيطر عليها الجمهوريون) لتمرير معظم قرارات السياسة الخارجية ويدخل في إطارها ما يتعلق بالشرق الأوسط ، وهو ما يعني أن السياسة الأمريكية سوف تستمر في تأييدها المطلق لإسرائيل على يد كلينتون الذي حطم عددا من الأرقام القياسية ، فكان أول رئيس ديمقراطي يعاد انتخابه منذ أيام روزفلت ، وأول رئيس أمريكي يحظى بعفو شعبي عام عن كل زلاته وأخطائه الأخلاقية وغير الأخلاقية ، رغم أنه الوحيد بين رؤساء أمريكا الذي تعرض لهذا العدد الكبير من القضايا والتحقيقات ، فضلا عن كونه الرئيس الديمقراطي الوحيد الذي تسبب في حصول الجمهوريين على غالبية المقاعد في مجلسي الشيوخ

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد علام
الموضوع الفرعي :	والوقوف الامريكي	رقم العدد :	١٢٥٣٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

أي قدس سيتم التفاوض عليها؟

واشنطن تعارض سياستها والدول العربية لا تملك حلاً واضحاً

□ القاهرة - من محمد علام وجيهان الحسيني:

■ لا يعد قرار الكونغرس نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سوى خطوة مبرراتها خطوات ومسواق وممارسات اسرائيلية مدعومة امريكياً جعلت اعتراف القرار بالقدس «عاصمة موحدة لاسرائيل» مجرد تحصيل حاصل. فم منذ الحرب الاسرائيلية العربية الاولى ١٩٤٨، وخصوصاً منذ عسودان ١٩٦٧، اتخذت اسرائيل خطوات متتالية لفرض سيادتها على القدس وتهويد المدينة في غياب اي اثر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن.

وتعتمد اسرائيل حتى الآن في مصادرتها للاراضي العربية في القدس وتهويد المدينة على قانون الاراضي العثمانية الصادر عام ١٨٥٨ الذي يعتبر السلطان (العثماني) هو المرجع الاعلى للملكية معظم اراضي فلسطين. عدا الوصف. وكان اسرائيل تلعب على نفسها «خليفة» السلطان على الاراضي في فلسطين. وتملك كل الارض ما لم يثبت مالكاها عكس ذلك.

لكن الغياب الاكبر وسط هذه المعصية هو لصيغة قانونية او سياسية عربية - اقله للحد الأدنى المقبول للتسوية - توضح كيف يتعاطى العرب مع موضوع القدس في المفاوضات ما يجعل القول بان مستقبل القدس تحده المفاوضات النهائية تسليماً بحل تفرضه موازين القوى والامر الواقع.

حتى الآن لا يوجد مفهوم عربي واضح للقدس يحدد ما هو المقصود بها، هل هي قدس قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي نص على نظام خاص للمدينة (كانت مساحتها وقتها ٤٠٠ كيلو متر مربع) ام القرار ٢٤٢ المعزز بالقرارين ٣٣٨ و٢٥٢ في شان عدم شرعية ضم شرق القدس (التي تشكل ١١ في المئة من مساحة الضفة الغربية) ام القدس التي تعنيها اسرائيل (الف كيلو متر مربع تشكل ٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية) ام القدس في دائرة المقدسات الدينية (٢ في المئة من مساحة شرق القدس). فأي مساحة للقدس سيتم التفاوض عليها؟

وباستثناء رفض ضم شرق القدس، لا توجد رؤية توضح - على الاقل - كيف يتم التوفيق بين تمسك اسرائيل بعدم تقسيم القدس واحتفاظها بالسيادة ورفض العرب للسيادة الاسرائيلية على القدس. او توضح كيفية التوفيق بين قضيتي السيادة والتبعية. والاتفاق من ذلك ان اتفاق اوسلو جعل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ «اراضي متنازع عليها» الامر الذي يضعف اي موقف تفاوضي قانوني وسياسي، خصوصاً وان هذا الاتفاق هو اول وثيقة فلسطينية - اسرائيلية مشتركة منذ بداية النزاع. وهناك من يرى ان اتفاق اوسلو انهى عملياً قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وجعل الدولة الفلسطينية رهناً بموافقة اسرائيل على قيامها على ارض اسرائيل. ولعل رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتنياهو كان واضحاً حين اعلن في كانون الثاني (يناير) الماضي ان حكومته «ستحافظ على حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع للحفاظ على ارض اجدابنا».

وعلى رغم هذه الوضعيه يعد الموقف الاسرائيلي القانوني والسياسي اضعف من الموقف العربي في أي مفاوضات حول القدس. فدولة اسرائيل قامت بمقتضى القرار الدولي ١٨١ (نقذ منه الشق الاول بانشاء دولة يهودية في فلسطين) الذي وضع حدوداً - في القسم الثاني منه - بين الدولتين العربية واليهودية. كما حدد نظاماً دولياً خاصاً لمدينة القدس بقوام وخصايه بادارته نيابة عن المنظمة الدولية. ووصف المدينة بانها بلدية القدس (بشقيها) مضافاً اليها أبو ديس شرقاً وبيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وشعفاط شمالاً.

ونص ١٨١ على ان «ينفذ هذا النظام في موعد لا يتجاوز اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ويبقى نافذاً كمرحلة اولى لمدة عشرين سنوات على ان يعيد المجلس النظر في النظام برمته بعد السنوات العشر وتكون لسكان المدينة وقتها حرية التعبير عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام، وتبع استفتاء اسرائيل على القدس الغربية (١٩٤٨) والشرقية (١٩٦٧) صبور قرارات دولية لا تعترف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل ومنها القرارات ٢٥٠ و٢٥٢ و٢٦٧ و٢٧١ و٢٩٨ و٤٤٦ و٤٥٢ و٤٦٥ علاوة على القرارين ٢٤٢ و٣٨٨.

وبما ان اسرائيل تسعى بالنهاية - حتى في حال فرض سلام اسرائيلي - الى الاندماج في المنطقة والتعايش كدولة طبيعية (القيام الثاني لدولة اسرائيل)، وبما ان ممارسات ما قبل السلام لا تصلح ولا يتوقع لها ان تستمر في حال تحقيق السلام لذلك فإن اسرائيل تسعى الى موائمة قانونية تحقق بها السيادة على القدس الموحدة كعاصمة لها.

ونظراً لان الوضع القانوني في القدس منذ مجلس الوصاية حتى الآن باطل سيظل الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل ناقصاً من بون اعتراف عربي تطمع اسرائيل الى تثبيته من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. ما يلفت النظر الى ان اسرائيل في حاجة الى هذه المفاوضات ربما اكثر من غيرها للحصول على اعتراف فلسطيني بالقدس الغربية اسرائيلية اولا لترميز هذه الموائمة وقرارها.

ولعل هذا ما يفسر اسراع اسرائيل، قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي، إلى فتح نفق البراق وانشاء مستوطنة ابو غنيم والتخطيط لإلغاء حق ٥٠ الف فلسطيني من القدس في الإقامة في المدينة وهدم ٥٠٠ منزل - كمرحلة أولى - في المناطق المحيطة بالقدس خلال العام الجاري.

كما تلقي ذلك الضوء ايضا على استبعاد الولايات المتحدة القرار ١٨١ من مجموعة القرارات التي كانت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت سعت عام ١٩٩٤ - وقت رئاسة وفد بلادها في الجمعية العامة - الى انخزال تعديلات او اسقاطها كونها «لا تعكس طبيعة اطار عملية مدريد للسلام» على حد زعم اولبرايت.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد علام
الموضوع الفرعي :	والوقف الاميركي	رقم العدد :	١٢٥٣٨
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

* مصر: القدس موحدة... وشرقها محل تلاوض.

* الولايات المتحدة: موقف رسمي مقبول عربياً لكنه مجهد منذ مؤتمر مدريد.

تتضمن ورقة القدس في الملف الفلسطيني لدى وزارة الخارجية المصرية أنيس ومركزات موقف القاهرة في شأن وضع ومستقبل المدينة وهي:

١- وحدة القدس مقترحة أبولسطة الأمم المتحدة منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧. والنمو العربي وافقت على وحدة المدين منذ بداية الخمسينات طبقا لقرار الأمم المتحدة في هذا الشأن (١٨١). لكن موافقة الدول العربية مرتبطة بطروحات الأمم المتحدة الخاصة بالتسوية السلمية لخصبة فلسطين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- شريك القدس الذي تم احتلاله عام ١٩٦٧ يحكمه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو احد امس مسيرة السلام الحالية وموافقة الدول العربية على وحدة القدس - طبقا للنقطة السابقة - يختلف عن قرار ضم القدس الذي اعلنته اسرائيل في اعقاب حرب ١٩٦٧ وهو لا توافق عليه الدول العربية، كما لا توافق عليه اي دولة عضو في الامم المتحدة باعتبار هذا القرار (الضم) غير مشروع.

٣- الوضع النهائي للقدس لن يتقرر الا عن طريق المفاوضات وبالذات مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٤- المقدسات الاسلامية والمسيحية موضوع يتطلب حلاً خاصاً بالإضافة الى الوضع السياسي الخاص بالمدينة. ويقوم الحل على حماية المقدسات وحرية العبور وتحديد السلطة العربية التي تشرف عليها. وهذه امور مطروحة في اطار المفاوضات النهائية.

٥- ضرورة ضمان الحقوق المتكافئة والعادلة لسكان القدس في ظل احمية الشرعية الدولية، واهمية حماية الاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين التي لها وضع خاص.

وزاد البيان الأميركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من تموز (يوليو) من العام نفسه والمقام ارثر غولدبرغ مندوب بلاده في الامم المتحدة:

- أن صيانة الاماكن المقدسة وحرية الجميع في الوصول اليها يجب أن تكون مضمونة بولياً. - وضع القدس بالنسبة لهذه الاماكن المقدسة يجب أن يتقرر من خلال مشاورات مع جميع المعنيين.

- قرار ضم اسرائيل للقدس او التدابير المتخذة في هذا الشأن غير مقبولة او معترف بها ولا يمكن اعتبارها الكلمة الاخيرة في القضية.

- لا يمكن اعتبار هذه التدابير سوى انها موقفة وتمهيدية ولا تشكل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي او الدائم للقدس.

- ان اجهزة الامم المتحدة وخبرتها يمكن ان تكون ذات عون لا يقدر في تنفيذ الاتفاقات المقبولة لدى الاطراف.

وفي موقف اكثر وضوحاً أعلن السفير تشارلز يوسن ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن في اول تموز ١٩٦٩:

- وضع القدس ليس مشكلة منعزلة بل جزء لا يتجزأ من القضايا في نزاع الشرق الاوسط لابد وان تحل.

- الولايات المتحدة تعتبر القدس الشرقية التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل منطقة محتلة مثلها بقاى المناطق الاخرى التي احتلتها اسرائيل، وهي تخضع لنصوص القانون الدولي التي تلزم اسرائيل مثلما تلزم اية دولة احتلال بعدم احداث تغييرات في القوانين او الادارة او انتزاع ملكية ارض او مصادرتها او بناء المساكن عليها او هدم ابنية بما فيها الابنية ذات الاهمية التاريخية والدينية. ان تطبيق القانون الاسرائيلي على الاجزاء المحتلة من المدينة ضار بمصالحنا المشتركة في المدينة.

- تعتبر الولايات المتحدة تصرفات اسرائيل في الجزء المحتل من القدس يعطي صورة اخرى تتضمن مخاوف مفهومه بان الوضع النهائي للقدس الشرقية يمكن ان يصاب بضرر وان حقوق السكان موضع تأخير وتغيير.

- لا تعترف الولايات المتحدة بأي تدابير اسرائيلية في القدس سوى التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجات العاجلة للاحتلال.

- ترى الولايات المتحدة ضرورة التصرف بصورة مسؤولة لحل النزاع بأكمله، وإلى أن يحل يجب الامتناع عن القيام بأي عمل في القدس يزيد في الاضرار بفرض الحل.

* رئيس الاستخبارات الفلسطينية: الرصاية العربية انتهت.

قال رئيس جهاز الامن الوقائي الفلسطيني (الاستخبارات) في غزة العقيد محمد دحلان أن الشعب الفلسطيني انتبهت وان الولاية التفاوضية على القدس في المفاوضات النهائية هي للسلطة الوطنية.

وهنا رده على اسئلة «الحياة»:

- حسب الاتفاق نحن نتحدث عن قس ١٩٦٧ بكامل حدودها. فلا يوجد اي فلسطيني يستطيع ان يتصرف في موضوع القدس مهما كانت قوته او جبروته.

● ما هي حدود الاتفاق حول القدس في المفاوضات؟

- موضوع القدس مقدس سياسياً ودينياً وجغرافياً بالنسبة لنا، وربما بالنسبة الى حكومة اسرائيل ايضاً. لذلك سيكون هو الموضوع الأكثر صعوبة الذي سيتم التفاوض عليه مع الاسرائيليين.

● هل ستستمر الولاية التفاوضية للفلسطينيين؟

- بالتأكيد، انتهى بالنسبة لنا موضوع الوصاية العربية والاجنبية على الشعب الفلسطيني. قلل مرة الاولى توجد

فلسطينية، وهذا انجاز لن نتركه لأحد. ولدينا الاستعداد والقابلية والرغبة في ان تلق معنا كل الدول العربية بما فيها الاردين لمساعدتنا لاعادة حق مقدس للمسلمين والعرب.

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي
المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : محمد علام
رقم العدد : ١٢٥٣٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٦/٢٨

* الحسيني: لا احد يرغب في ان يصير القدس برلين جديدة.

قال مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية السيد فيصل الحسيني أنه لا احد يرغب ان يرى القدس برلين جديدة. وان المفاوضات المزمعة حول القدس في إطار عملية السلام «تتناول القدس بشقيها الغربي والشرقي وحقوق الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين» معا فيها مشيرا الى وجود «أكثر من سيناريو للتعاطي مع ذلك قد يكون من بينها القرار ١٨١».

واكد، في مقابلة مع «الحياة» ان «القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الأدنى للموقف التفاوضي» لافتا الى ان «أي محاولة إسرائيلية للتطلع شرقاً علينا ان نواجهها بالتطلع غرباً» واعتبر التوفيق بين قضيتي السيادة والعبادة «يمكن ان يتم بكل بساطة من خلال عاصمتين في مدينة واحدة» مشددا على ان «محاولة الحل الديني أغفيت».

واعرب الحسيني عن «عدم اطمئنان فلسطيني للمفاوضات حول الوضع النهائي في خصوص القدس ما لم تنفذ إسرائيل التزاماتها في المرحلة الانتقالية» و«اشان - ردا على اسئلة «الحياة» - الى انه «من حق الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يمتلكون اراضي في القدس اقامة دعاوى قضائية لاستعادة ممتلكاتهم» لكنه لفت الى «ضرورة ان يتم ذلك من خلال جسم قانوني وسياسي فلسطيني وليس بصفة فردية».

وهنا نص المقابلة:

● ما هي الصيغة القانونية والسياسية التي يرغب العرب التعاطي بها في المفاوضات بشأن مستقبل القدس؟

- سنطبخ المفاوضات في ضمن ضوابط معينة، أهمها قرارا بـ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اي انسحاب إسرائيل من المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ومن بينها القدس، الشققة

الخط الثاني هو انه لا احد في العالم يرغب في ان يرى في القدس (بشقيها) حادثا مثل حائط برلين. والتصور الذي نراه هو ان يكون هناك انسحاب سريع من كل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وان تكون القدس (شرقية وغربية) مدينة مفتوحة داخلها حرية انتقال من سيادة الى أخرى وليس أكثر من ذلك، لان العملية السلمية كلها قائمة على القرار ٢٤٢ وهذه هي حدود القرار وفيما يتعلق بالمفاوضات، نحن لا نفاوض على القدس الشرقية، بل على القدس بشقيها وطبيعة العلاقة بينهما والحقوق الفلسطينية في الشرقية والغربية معا. وبالمقابل ان كان هناك حقوق لإسرائيل في القدس الشرقية فليطالبوا بها. لذا فقاعدة المفاوضات هي الانسحاب ثم النظر في العلاقة بين الشرقية والغربية.

هناك ٧٠ في المئة من اراضي القدس الغربية يمتلكها الفلسطينيون لن يتم التنازل عنها ونريد ان نبنى عليها، وامكن دينية اسلامية ومسيحية لا يجوز ان تظل مغلقة ويجب التعاطي معها. فالموضوع ليس ان لإسرائيل اماكن مقدسة في الشرقية يريدون التعاطي معها.

● ما هي القدس المقصودة بالتفاوض؟

- المقصود بالقدس - كما شرحت - هو طبيعة العلاقة بين شرقها وغربها. وهنا يوجد أكثر من سيناريو للتعاطي، وقد يكون القرار ١٨١ احدهما. وهذا ليس هدفا فلسطينيا. ولكن قد يكون هدف إحدى الجهات التي لها مصالح في القدس ضمن مفهوم العلاقة.

● ما هو الوضع الذي يمثل الحد الأدنى لتسوية مستقبل القدس بالنسبة لكم؟

- القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الأدنى. وأي محاولة إسرائيلية للتطلع شرقاً علينا ان نواجهها بالتطلع غرباً. فإذا كان لديهم مستوطنات حول القدس يريدونها جزءاً من إسرائيل، فلماذا تكون الجليل أو المثلث ضمن إسرائيل؟ ومن يقول أبو غوش (الحرب القدس) إسرائيلية وقريبة (المغرب) وقري أخرى عربية؟ فإذا كانوا يريدون وجوداً في الشرق، فلماذا لا يكون لنا وجود في الغرب؟ لذا ما يتم بحثه ليس مصير القدس الشرقية بمعنى انها منطقة خاضعة لعلها بل القدس كلها خاضعة لذلك.

● لاسرائيل تفسيرات خاصة تنطلق من ان حرب ٦٧ كانت دفاعية ما يترتب عليه شرعية الاحتفاظ بأرض ما يعني انسحاب هذا التفسير على القدس الشرقية؟

- حرب ١٩٦٧ لم تكن دفاعية. إسرائيل هي التي حشدت ودفعت الى المعركة. هذه الحرب لم تبدأ بالقدس بل في سيناء بالهجوم على القواعد المصرية. وان كان الامر كذلك فلماذا لا نعتبر ان الأردن قامت بخطوة دفاعية؟ فإذا كانوا يعتبرون العدوان على مصر خطوة دفاعية عليهم ان يقبلوا بأن الموقف العربي كان دفاعيا.

● أسفر الاتفاق الذي كان دفاعيا بالسيادة وعدم التقسيم والعرب لا يوافقون على السيادة. كيف يتم التوفيق بين مسألتين عدم التقسيم والسيادة... وما هو الحل الأمثل من وجهة نظركم؟

- التوفيق بكل بساطة يتم بعاصمتين في مدينة يضمن فيها حرية التنقل، عاصمتان وسيادتان مع حرية الحركة.

● ما هو موقفكم من الاخطار الإسرائيلية الخاصة بقصر حدود القدس العربية في دائرة المقدسات الاسلامية (٢) في المئة من مساحة شرق القدس؟

- محاولة الحل الديني الغيت. الموضوع موضوع سيادة، والنحل السياسي والديني وجهان لعملة واحدة. ومن يطرح علينا القدس كمناطق دينية هو في الواقع يريد حلا سياسيا. ومن يطرح علينا حلا سياسيا فقط هو في الواقع يسعى لحل ديني. لذا أقول ان قضية القدس لها بعدان سياسي

وديني، ودمج السيادة يعني الحديث عن السيادة التي تكون اما لهذا الطرف او ذاك ويجب ان يصل الموضوع على أساس ان لنا سيادتنا في منطقتنا ولهم سيادتهم في منطقتهم.

● الولايات المتحدة تسعى لجعل مرجعية المفاوضات حول القدس هي المفاوضات نفسها ما يضر بالحقوق العربية في القدس، ألا ترون ضرورة التوافق حول مرجعية قانونية واضحة قبل الشروع في التفاوض حول القدس؟

- قطعاً المرجعية ليست المفاوضات، المرجعية هي القراران ٢٤٢ و٣٣٨ وهذا واضح ومحدد منذ البداية. وقبل التفاوض يكون لكل طرف وجهة نظر مختلفة.

● هل تستمر الولاية التفاوضية حول مستقبل القدس للجانب الفلسطيني وحده؟ هناك رأي يعتبر القدس ذات طبيعة خاصة بحيث لا يجب الا يتم التفاوض حول القدس في المفاوضات النهائية حتى لا تخضع لسياسات.

- يجب بالدرجة الاولى ايجاد نوع من تنظيم الخطوات الفلسطينية والعربية والاسلامية. وليس بالضرورة ان تتولى الدول العربية والاسلامية المفاوضات. بإمكان الطرف الفلسطيني ان يفاوض، وبجانبه كل الحشود والقوى العربية والاسلامية بحيث نجد تناغماً بين الموقف التفاوضي الفلسطيني والموقف السياسي العربي. ونحن لن نطمح الى ما يوضع في المرحلة النهائية ما لم تنفذ إسرائيل التزاماتها تجاه المرحلة الانتقالية اولا، والقدس على رأس قضايا الحل النهائي. وبالطبع نحن نعي جيدا محاولة رئيس حكومة إسرائيل التهرب من موضوع القدس.

● هناك حجج ووثائق في شأن الممتلكات العربية في القدس، ما موقفكم في حال رفع دعاوى قضائية لاستعادتها. وما هي الجهة المخولة للنظر في مثل هذه الدعاوى؟

- يجب اقامة هذه الدعاوى القضائية من خلال جسم قانوني سياسي فلسطيني وليس بصفة فردية. وقد تكون الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية جهات خولة لذلك.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عبد الله الأشعل
الموضوع الفرعي :	والموقف الاميركي	رقم العدد :	١٢٥٤٣
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٣

القدس ودلالات الموقف الاميركي : منهج قانوني للمواجهة

عبدالله الأشعل *

المستوى الثالث: ان يتم عرض النزاع حول القدس على محكمة العدل الدولية للفصل فيه على اساس الاختصاص المعقود للمحكمة في قرار التقسيم، ويجوز للسلطة الفلسطينية ان تقدم طلباً بذلك للمحكمة بوصفها الطرف المختص صاحب المصلحة المباشرة في النزاع، وللاستناد الى قرار التقسيم ميزتان: الأولى انه يتفادى البحث في مدى احقية السلطة الوطنية في التقاضي امام المحكمة. وهو حق محجوز للدول الاطراف في النظام الاساسي للمحكمة. والمعروف ان فلسطين تنتم بمركز المراقب الدائم في الامم المتحدة ولكنها ليست عضواً في الامم المتحدة، ولعضو الامم المتحدة يحكم كونه طرفاً في الميثاق وضع الطرفين في نظام المحكمة بشكل الي، وليس العكس صحيحاً.

اما الميزة الثانية فهي ان اسرائيل لا تستطيع الاحتجاج بعدم قبولها لاختصاص المحكمة في ما يتعلق بهذه المسألة على اساس تحفظها على مثل هذا الاختصاص في المسائل المتعلقة باقاليمها.

وبناء على ما تقدم يجوز للسلطة الوطنية ان تطلب كاجراء عاجل قيام المحكمة بفرض اجراءات تحفظية بوقف الاعمال الاسرائيلية والاميركية في القدس التي من شأنها التآثير على الحق الفلسطيني المفترض في المدينة المقدسة، اما في الموضوع فيطلب من المحكمة بيان المركز القانوني للقدس في ضوء قرار التقسيم والالتزامات الاطراف في نطاق اتفاق اوسلو. واخيراً لا يجوز ان نصار الآمال المعقودة على فرص التسوية السياسية الجارية اهمية تعزيز الملف القانوني للقدس، ولكل من السياسة والقانون وظيفته في هذه المواجهة المصرية المعقدة.

* كاتب وديبلوماسي مصري.

بمفره عن عدم جدوى القانون في صراع ذي صفقات معروفة وانحياز الوسيط الى احد طرفي النزاع. ولذلك نرجو ان يشمل التحرك القانوني مستويين على اساس ان وضع القدس يستند الى مصدرين للمرجعية وهما قرار التقسيم وقرارات الامم المتحدة اللاحقة. واقصد في هذا السياق القدس باكملها الغربية والشرقية معاً اذ نص قرار التقسيم على الاحتفاظ للقدس بوضع خاص - Cor Separatum - الى ان يتوصل الطرفان الى وضع متفق عليه للمدينة المقدسة. وليس هناك اي اساس قانوني لاستيلاء اسرائيل على القدس الغربية، وانما توارد الحديث عن القدس الشرقية بعد احتلال اسرائيل لها من الأردن عام ١٩٦٧، وليس هناك في نظرتنا تناقض بين ما جاء في قرار التقسيم بشأن القدس وما تبناه مجلس الأمن في قراره ٢٤٢ الذي وضع أسس التسوية واهمها انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ومنها القدس الشرقية، بما لا يعني التسليم او السكوت على احتلالها للقدس الغربية.

وفي ضوء ما تقدم يتعين على الدول الاسلامية والعربية ان تتحرك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: تحركي اساسه اتفاق واشنطن، ان يجب ان تطلب السلطة الوطنية او اي من الدول الشاهدة الموقعة على اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣، ان يلجأ الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي الى التحكيم ما دام التفاوض قد فشل في حل المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاق كما فشل الوفاق الذي حاولته الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الخاص

الانجاء الثاني: قضائي، وذلك على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ان تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية ان تصدر رأياً استشارياً حول وضع القدس على اساس قرار التقسيم واتفاق اوسلو، واستناداً الى سلطة الجمعية العامة في ذلك.

المستوى الثاني: ان تطلب اي من الدول ذات المصلحة في قضية القدس ان تقوم محكمة العدل الدولية بالفصل في النزاع حول القدس وفق قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي يعطي المحكمة اساس الاختصاص في نظر كل نزاع ينشأ حول تفسير او تطبيق المسائل الواردة في قرار التقسيم ومنها القدس ولم يحدد القرار طرفاً معيناً تحقق له اثاره هذا الاساس لاختصاص المحكمة القضائي.

■ يكتسب قرار مجلس النواب الاميركي نقل مقر السفارة الاميركية من تل أبيب الى القدس «موقفاً» دلالات مهمة. أولها عزم الولايات المتحدة - رغم كل شيء - على تأكيد تبعية القدس لاسرائيل حتى لو كان هذا الموقف يناقض الدور السياسي الاميركي في عملية السلام، كما يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاق اوسلو الذي وقع عليه الرئيس كلينتون جنباً الى جنب مع مصر والأردن واليورو. وثانيها ان القرار يمثل استمراراً للخط الاميركي الثابت في هذه المسألة رغم استمرار الموقف السياسي للادارة الاميركية لاعتبارات تتعلق باستمرار الدور الاميركي حتى لو لم يسفر هذا الدور عن فعالية واجابية. وثالث هذه الدلالات ان توقفت القرار حين توقفت عملية السلام وتوشك ان تنهار ان لم تتدخل مرحلة الاحتضار الحالي رسالة لاسرائيل باستمرار التصرف من طرف واحد في القدس، ضاربة عرض الحائط باتفاق اوسلو الذي يقضي بحجز قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي. وهذا يعني، بداهة، عدم احقية اي من الطرفين في الاتيان باعمال من طرف واحد من شأنها تغيير وضع المدينة باي شكل وتجميد الوضع الذي كانت عليه لحظة التوقيع ١٩٩٣/٩/١٣. ورابع هذه الدلالات ان القرار وصف نقل السفارة بأنه موقت وذلك بهدف التخفيف من وطأته على المتطلعين الى اوهام العدالة الاميركية. واخر هذه الدلالات تعمد مجلس النواب الاميركي انتهاك قرارات الامم المتحدة منذ قرار التقسيم الذي تبنته وفرضته واشنطن مراراً بعشرات القرارات التي للجمعية

والمجلس والوكالات المتخصصة التي تؤكد على عدم مشروعية اي تصرف في القدس او مسر بوضعها المحجوز للاتفاق بين الاطراف.

واذا كنا لا يجوز ان نستيق نتائج المساعي السياسية المبذولة من اطراف دولية واقليمية لاعادة قطار السلام الى مساره وفق مرجعياته قدر المستطاع، فإنه صار ملحاً الآن ان تتحرك الحكومات العربية لتعزيز الملف القانوني للقدس خصوصاً ان قرار اسرائيل البناء في جبل أبو غنيم ينطوي على مضامين خطيرة، أهمها ان القرار عصف بالالتزام مزدوج وهو عدم بناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية منذ اوسلو، وعدم البناء بشكل خاص في القدس على اساس ان المستوطنات والقدس من موضوعات التفاوض على الوضع النهائي، والمضمون الثاني الذي لا يقل خطورة هو ان قرار البناء هو اجهاض للمرحلة الانتقالية والقفز فوقها قبل استكمالها فتح ملفات الوضع النهائي وخلق امر واقع امام المفاوضين يفرغ المرحلة النهائية من مضمونها مادامت اسرائيل - ومعها الولايات المتحدة - قد قررت ما تريده بشأن المستوطنات والقدس. ومن هنا يصبح العمل القانوني وجيباً رغم كل ما

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : أحمد صدقي الدجاني
رقم العدد : ٤٠٩١٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١٢/١٧

قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي

خطر شديد يهدد القدس اليوم بفعل التوجه الصهيوني العنصري لتهويد المدينة الفلسطينية العربية المقدسة، ودعم امريكي لتوجه يتولى كبريه الكونجرس الاميركي وتسهم فيه ادارة الامريكية، وبفعل تنظير فكرى يسارده، يرفع شعار «صدام الحضارات»، تتولى تعميمه مراكز «صهيونية امريكية» بغية تعبئة «دائرة حضارة الغرب» لصراع «دائرة الحضارة العربية الإسلامية». الامر الذى قد يودى إلى مواجهة طويلة بين الحضارتين فى القرن الحادى والعشرين الميلادى، تكون القدس فى بؤرة الصراع مما قد يعرضها - وهى قبلة المؤمنين ومحجهم - إلى معاناة اخرى فى تاريخها الطويل الذى سجل تعرض اهلها إلى مذابح فى مناسبات عديدة، ولاكثير من عشرين حصارا، وتدمير المدينة اكثر من سبع عشرة مرة كما اورد هنرى كتن فى

أحمد صدقي الدجاني

كتابه القدس الشريف. والحق ان نذر ما عتقدته الفتناء هذه سوف تبلغ مداها إذا ما اعتمد التناهي الإسرائيلي الأمريكي فى مفاوضات الوضع النهائي «منطق الأملاء» الذى حكم الاتفاقات السابقة، لأن هذا المنطق سيفرض حلا عنصريا لفلسطين، لا يمكن ان يكون «نهائيا» ولو حصل هذا الوضع. والتاريخ الإنسانى يذكرنا بما نجم عن اتفاقات الاملاء من تداعيات ومضاعفات، وبأنها سرعان ما تاتى بنقيضها فهى لا يمكن ان تتضمن حلا نهائيا. ومثل عليها «املاءات فرساي» فى اعقاب الحرب العالمية الأولى التى اتت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين.

انزاد القطعة فى القدس تتجلى فى واقع الاحتلال الإسرائيلي الرازح على صدر المدينة منذ نكسة فلسطين عام ١٩٤٨ حين نجحت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية بعون الاستعمار البريطانى فى احتلال «القدس الغربية» وسبعين بالمائة من ارضي فلسطين، واقامت قوى الهيمنة الغربية الكيان الإسرائيلي فيهما. ثم حين تمكنت «إسرائيل» بعون الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٧ من احتلال «القدس الشرقية» ونصبة فلسطين «الضفة الغربية» وقطاع غزة، وسيطرت على الجولان السورية. وكانت بريطانيا التى احتلت فلسطين آخر عام ١٩١٧ قد مكنت للغزوة الصهيونية فى القدس والفلسطين بعد أن أصدرت تصريح بلفور فى ١٩١٧/١١/٢ الذى تضمن النص على إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، وانخلته فى صك الانتداب عام ١٩٢٢. وكانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قد استهدفت القدس فى مرحلة تسلاها «إبان الحكم العثماني للفلسطين بين عامي ١٨٨٢ و١٩١٧» فبدأت بإحضار مهاجرين يهود اوروبيين للعيش فيها إلى جانب اهلها من عرب فلسطين الذين كان منهم مئات من اليهود بين كثر من المسلمين والنصارى.

لقد دأب الاحتلال الإسرائيلي منذ أن تمكن من القدس الغربية عام ١٩٤٨ على امرين متلازمين هما قوام كل استعمار استيطاني احتلالي، الأول هو جلب مستعمرين مستوطنين يهود بتهجيرهم من اوطانهم إلى فلسطين والنقل. والثاى هو العمل على طرد اهل القدس العرب مسلمين ونصارى وترجيحهم تدريجيا بسبل شتى بعد مصادرة اراضيهم وقد وصل هذان الامران اليوم عشية بدء «مفاوضات الوضع النهائي» الخاصة بالقدس، إلى درجة خطيرة تندر ببلوغ نقطة قطعية.

«القدس» التى يجرى الحديث عن التفاوض حول وضعها النهائي، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى توسيع رقعتها بانتظام بضم اراض محيطة بها إليها.. فالقدس الغربية التى تم احتلالها عام ١٩٤٨ كانت تضم ٢٦/١٦ دونما. وقد اضاف إليها الاحتلال الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٧ م حوالى ٢٣ دونم فغدت مساحتها ٢٦/٣٩ دونما. تماما كما اضاف إلى القدس الشرقية بعد أن احتلها عام ١٩٦٧ م حوالى ٦٧٠٠٠ دونم فغدت ٧٣٠٠٠ دونم.

وهناك مشروع توسيع آخر للمدينة تتبناه حكومة ليكود الإسرائيلية الحالية. ويشرح وليد الخالدي المتابع لقضية القدس فى مقاله «الإسلام والغرب والقدس» فى مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧ م، فعلة الاحتلال الاسرائيلي بالقدس منذ عام ١٩٤٨ قائلا: «سته وستون فى المائة مما يسمى (القدس الموحدة) هو ارض احتلت بالقوة سنة ١٩٦٧، منها ٥ فى المائة كانت لبضبة القدس الأردنية، و٦١ فى مائة هى اراض من الضفة الغربية ضمت عنوة وقسرا إلى منطقة البلدية الأردنية. وقبل سنة ١٩٤٨، كانت الملكية اليهودية على الارض من ٦٦ فى المائة اقل من ٣ فى المائة. وحتى الآن اليهود من هذه المنطقة كان يهوديا بالاسم يهودى من رئيسية، فأغلبية الحى كانت تخص عائلات مقيمة قديمة بصفة وقف (إسلامي). وفيما يخص ال ٣٤ فى المائة الباقية التى تشكل اليوم القدس الغربية، فإن الاملاك التابعة لليهود فيها قبل سنة ١٩٤٨ لم تعد فى مجموعها ٢٠ فى المائة، والباقي يخص فلسطينيين مسيحيين ومسلمين وهبيات نولية مسيحية، وكان هذا القطاع يضم الاحياء السكنية الجاسرى الأكثر ثراء، وكذلك الغلبية القطاع الحاشى للفلسطينيين».

وقد ادخل الاحتلال الإسرائيلي فى القدس الغربية اراضى قرى فلسطينية قام بتدميرها بعد احتلالها مثل دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحة وروميما والشيخ بدر وخلة الطرحه. واقام عليها اقلية مباني الحكومة الإسرائيلية بما فيها الكنيسة، بعد أن اغتصبها ونزع ملكيتها ونشر اهلها. لقد اخلى الاحتلال الإسرائيلي القدس الغربية من جميع سكانها العرب مسلمين ونصارى، وكان عددهم عام ١٩٤٨م خمسة وثلاثين الفا تم تشريدهم ولم يسمح لواحد منهم بالعودة إليها. وجلب من المستعمرين المستوطنين اليهود إلى القدس الشرقية مائة وسبعين ألفا استكنهم فى «مستوطنات» أقامها لهم فى اراضى اهل القدس الغرب، وذلك لى يماثل عددهم عدد العرب.

وهكذا منع تزايد المسلمين والنصارى العرب فى القدس وتناؤن الاحتلال، فبقى حوالى مائتى ألف، بينما أصبح عدد المستعمرين المستوطنين اليهود فى القدس الغربية والشرقية نحو ٤١٢.٧ ألف نسمة. وبلغت المستوطنات فى القدس الموسعة خمس عشرة مستوطنة، فى الحى اليهودى وفى نيفه يعقوب ورموت وغيلو وتالبيوت الشرقية ومعلوت رفنا والجامعة العبرية وغنغات شمعافط وبسغات زئيف ورمات اشكول وعطروت وغنغات همطوس وحارحوما. فى جبل ابو غنيم والتلة الفرنسية ومشروع حارملا. وقد فصل الحديث عنها خليل نكجر فى دراسة «الاستيطان فى مدينة القدس الأهداف والتسعيد» (مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧). تصاعد للعدوان الصهيونى الاستعماري الاستيطاني على القدس الذى ينتهك القانون الدولى والقرارات الاممية والشرعية الدولية قامت به حكومة ليكود الإسرائيلية برئاسة نيتانياهو حين اعلنت سنة ١٩٩٧ مشروع استيطان جديد فى القدس فى جبل ابو غنيم، وقرية رأس العمود، ووصل القدس بضمها فى القدس ادوميم وخطة مسازح وخطة ابو ديس، مع توسيع عدد من المستوطنات ودمجها فى القدس الكبرى وتكثيف الاستيطان فى المستوطنات القائمة.

وكان بنطام نيتانياهو قد مهد لهذا التصعيد بطرحه افكاره بشأن اغتصاب القدس فى كتابه «مكان بين الامم» الذى نشره عندما انتخبه رئيسا للوزراء، كما شرحت حكومته فى خطتها المعلنة لتنفيذ هذه الافكار. وقد تتبع عدد من الباحثين هذا النشاط الاستيطاني المحموم فى القدس الذى توالى عليه حزب العمل وتكتل ليكود فى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ومن هؤلاء ميرون بنفستى وجيفرى رونقورن وخليل عابد، وتقدم مجلة واشنطن ريبورتر تقرير واشنطن، برصيد مستمر للاستيطان الصهيونى، تضمن فيما تضمن ما اسمته جانبيت مكماهون «الحقيقة السريلية لفلسطين ما بعد اوسلو» وصفت فيه ما يحدث فى القدس من تهويد، ونشرت فى مقالها صورة للوحة مكتوب عليها بالعبرية والإنجليزية نداء من «مؤسسات اتيريت» تقول: «ساعوننا على أن نبني الحداة اليهودية فى المدينة القديمة» (عدد ٩٨/٩).

القدس ارض وعمارة وإنسان عمرها منذ أن نشأت قبل خمسة آلاف سنة، هو ابها الذى يتفنى هواها ومعه ما زرعت يدها من اشجارها، وقد عمدت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية إلى اغتصاب الارض كليا راينا، ونظمت الحكومة الإسرائيلية سلسلة إجراءات ووسائل ذلك استهدفت الاستيلاء على الاراضى المملوكة للدولة من جهة، ومصادرة الاراضى المملوكة لافراد بوضعية خاصة، ولا يزال حيل الاغتصاب على غرار بوضعية البد على الارض للأغراض العسكرية، وبالإستيلاء عليها عن طريق الإعلان عنها اراضى للدولة. وارضى فلسطين والقدس هى اراضى وقف إسلامى ونصرانى، وارض ملك، وارض اميرية.

كما عمدت هذه الغزوة الصهيونية إلى تغيير العمارة فى القدس بيناء هذه المستوطنات، مما شوه صورة المدينة المقدسة. واذكر القدس سجلت كتابى لظواهر المدينة ما قالته ابنة القدس الحسبى ليهودى اوروبى اقترن اسم عائلته «روتلين» بهذه الغزوة حين زار مؤسسة «بيت الطفل» فى المسيحيات التى انشأتها لرعاية أطفال ضحايا المذابح من أبناء فلسطين «انظر إلى ما يفعلونه فى القدس من تشويه لعمارها، فكان أن اطلق. ويتساعل المرء من حاله كيف يكون لو رأى المدى الذى وصل إليه التشويه اليوم.

هذا هو أحد الأخطار التى تهدد القدس اليوم، ان تفرض الهيمنة الامريكية مع الصهيونية العنصرية الاستعمارية الصهيونية التى اوجدته فيها امرا واقعا علينا، وتملأ اتفاقا بسلم بتهويد مدينتنا المقدسة العربية الإسلامية. ولا بديل عن التصدي وإنقاذ القدس.

اسم كاتب المقال : بلال الحسن
رقم العدد : ١٣١٦٣
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٢

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الأمريكي
المصدر : الحياة

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

الكونغرس والسفارة الأميركية

وهناك سابقة أميركية أخرى في هذا المنحى، اقترت موعداً استحقاقها، وتعود إلى العام ١٩٩٥، ففي ١٩٩٥/١٠/٢٤ وافق مجلس الشيوخ الأميركي بغالبية ساحقة (٩٣ صوتاً ضد خمسة أصوات) على مشروع قانون يقضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ونص هذا القانون على ما يلي:
أولاً: ينبغي أن تبقى القدس مدينة غير مجزأة.
ثانياً: ينبغي أن يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.
ثالثاً: السفارة الأميركية في إسرائيل ينبغي أن تقام في القدس في موعد أقصاه ١٩٩٩/٥/٣١ (أي قبل أيام من انتهاء مرحلة اتفاق أوسلو).

وقد عارضت الإدارة الأميركية إصدار هذا القانون في حينه، وإنها كانت تدرك أن تطبيقه يقضي على عملية التسوية السياسية من أساسها، ولكن أقصى ما استطاعت الوصول إليه، وبعد مساومات معقدة، هو إضافة بند إلى القانون تجبر الرئيس الأميركي تحديد العمل به لفترة ستة أشهر قابلة للتجديد، وحسب ما يراه ضرورياً. وصدر في حينه بيان رسمي عن البيت الأبيض فريد من نوعه يقول: إن الرئيس كلينتون يعارض القانون، ولكنه لن يستخدم حق الفيتو (الإلغاء)، ولن يوقعه (لإقراره). وقيل في تفسير هذا الموقف، أنه إذا لم يوقع الرئيس الأميركي النص تصبح له قوة القانون خلال عشرة أيام، وهو لن يستخدم الفيتو الرئاسي لأنه لن يغير النتيجة، لأن الأغلبية مضمونة للتصويت مرة ثانية وبما يزيد على إغلبية الثلثين.

وهكذا أصبحت أمام قانون ملزم للرئيس الأميركي، ولكن موعد تنفيذه متروك له، وشكل هذا القانون أكبر عملين ضغطت على الرئاسة الأميركية من قبل اللوبي الصهيوني، كما شكلا سابقة تتدخل فيها الولايات المتحدة في تحديد عاصمة دولة أخرى.

أثار موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس مسألة أخرى تتعلق بالأرض التي ستبنى عليها السفارة. فالحكومة الأميركية كانت قد استأجرت عام ١٩٩١، ولأمد طويل، أرضاً تعرف بوقف الشيخ الخليلي، وتقع بين القدس الغربية والقدس الشرقية، وهي تابعة للوقف الإسلامي ومسجلة في وثائقه، ويقول عدنان الحسيني، مدير الأوقاف الإسلامية في القدس، إن قطعة الأرض تم التنازل عنها للأوقاف الإسلامية قبل ٢٠٠ عام من قبل الشيخ محمد الخالدي. وكانت الأوقاف تؤجر الأرض للجيش البريطاني حتى نهاية ١٩٤٨. وقد أقام الدكتور أنيس القاسم دعوى لإبطال عقد الإيجار الذي تم بين وزارة المالية الإسرائيلية والحكومة الأميركية، ولكن خبراء القانون الأميركيين نرسوا المسألة استناداً إلى القانون الإسرائيلي الذي ألغى ملكية الوقف الإسلامي في القدس الغربية، وأعلنوا قراراً قالوا فيه: أنه تم درس الوثائق وتبين أنه لا يوجد بها غموض، وبطرح هذا كله مسألة قانونية بين الأوقاف الإسلامية وبين الحكومة الأميركية، لأنه لا يجوز بيع أراضي الأوقاف لأي جهة.

الكونغرس والدولة الفلسطينية

يتحرك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دائماً بالتنسيق مع إسرائيل، وبما يخدم مصالحها السياسية الأنية والبعيدة. وقد بالغت إسرائيل باستخدام نفوذها داخل اللوبي الصهيوني، وبطريقة تستفز المواطن الأميركي الغادي، وتؤدي إلى فقدان الثقة العامة بالمؤسسة الديموقراطية الأميركية، وذلك من خلال استغلال هذا اللوبي ضد الرئاسة الأميركية من جهة، ومن خلال استخدام التشريع القانوني لتأكيد مواقف سياسية أنية من جهة أخرى، فإذا كانت إسرائيل تعارض مثلاً أن يعلن الفلسطينيون دولة مستقلة في نهاية الفترة المحددة لاتفاق أوسلو (أي في ١٩٩٩/٥/٤)، فإن إسرائيل تحرك اللوبي الصهيوني داخل مجلس النواب وداخل مجلس الشيوخ، لاستصدار قانون يلزم الرئاسة الأميركية بموقف سياسي. وهكذا أقدم مجلس النواب الأميركي يوم ١٩٩٩/٣/١٥ على صياغة «قرار» يحض الرئيس بيل كلينتون على معارضة إعلان منفرد لدولة فلسطينية مستقلة. وافق على القرار ٣٨٠ نائباً وعارضه ٢٤ نائباً فقط وقال مات ملون، النائب الجمهوري الذي تقدم بمشروع القرار: «إن إدارة كلينتون تتخذ موقفاً غامضاً من هذه المسألة... إن القرار ليس قانوناً، لكنه... يقول للرئيس إن عليه أن يؤكد أن الولايات المتحدة لن تعترف بدولة فلسطينية تعلن من جانب واحد، وواضح كيف أن هذا القرار يأتي قبل أيام معدودة من الموعد المحدد للقاء بين كلينتون وعرفات لبحث هذا الموضوع بالذات.

إن استخدام المؤسسات التشريعية لفرض قرارات سياسية، مسألة تشكل تقزيماً للديمقراطية، كما تشكل تقزيماً للعمل السياسي نفسه. كذلك فإن استخدام سلطة التشريع والقانون لتفريق مسائل تخص شعوباً أخرى، من شأنها أن تثير غضب الكثيرين في العالم ضد المؤسسة الأميركية، وضد أسلوب استخدامها لموقعها القيادي العالمي، فالولايات المتحدة التي تترجم الدعوة للحوار على مستوى العالم كله، لا تتورع عن إلغاء هذا الحوار وقوانين وقرارات برلمانية تجمد عمل مؤسسة الرئاسة ومؤسسة وزارة الخارجية.

